

الْمُنْصِفِ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

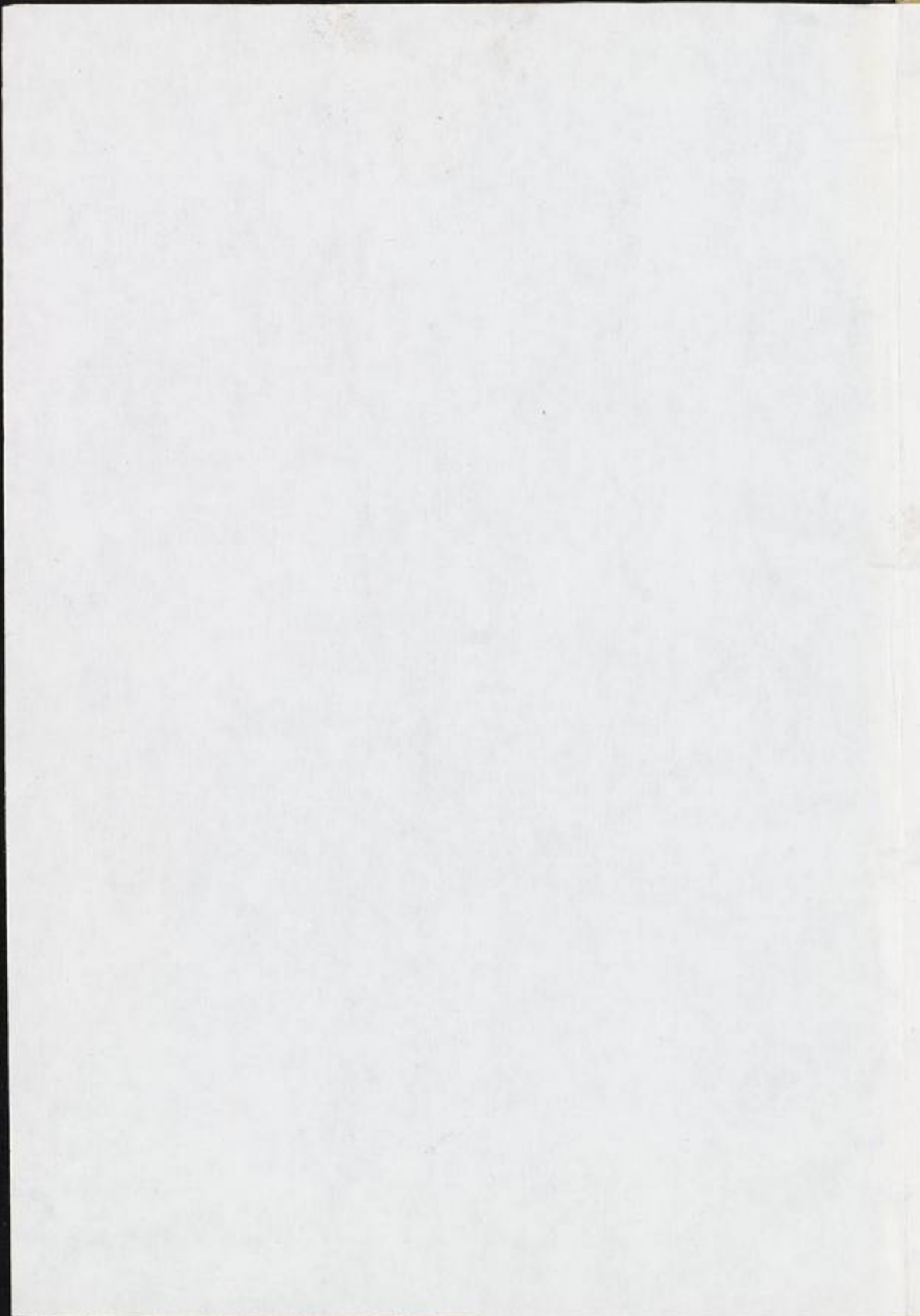
الْمُنْصِفِ

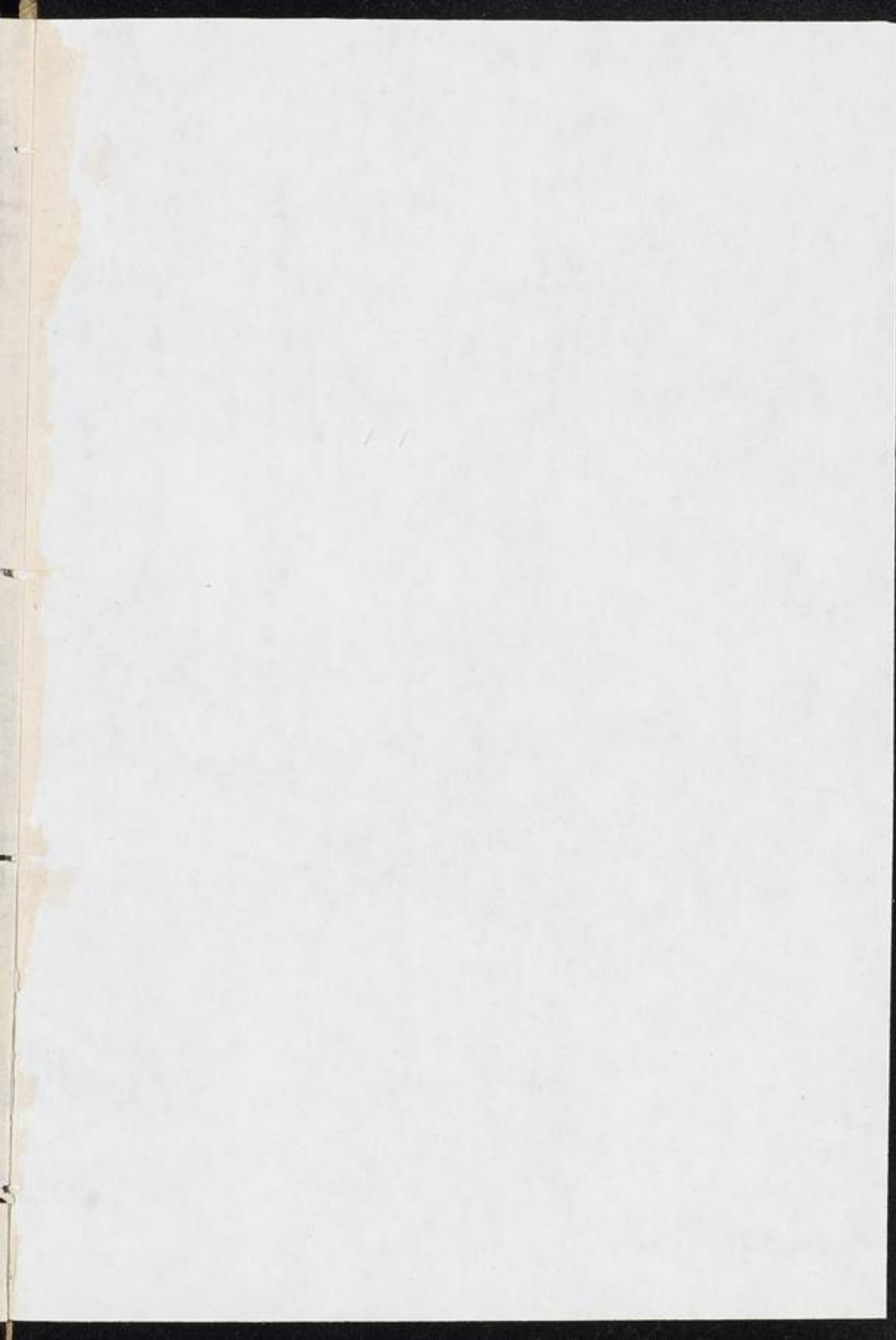
للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

الجزء الأول

← barcode on
other cover







الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

النصيف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

بتحقيق لجنة من الاستاذين

عبد الله أمين
أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين

إبراهيم مصطفى
المضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة

الجزء الأول



ماتزم الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

ButlStax

PJ

6131

.M35

K584

1990z

C.1

V.1

الطبعة الأولى

في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ = أغسطس سنة ١٩٥٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

بالنسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي ثلاث :

الأولى : نسخة بالتصوير الشمسي تملكها الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف ، وهي منقولة ، عن نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث (طوبقيو سراي) بالآستانة ، ورقمها فيها ٢٢٨٠ ، كتبها لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصاري المقرئ الأندلسي في طرابلس الشام في مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧ هـ .

وهي جيدة الخط واضحة مقابلة على الأصل الأول الذي نقلت عنه مقابلة جيدة ، وهي محررة سليمة إلا من بعض أغلاط إملائية وأخرى نحوية تافهة ، لا تنحى على القارئ .

وفي النسخة المصورة مع ذلك عيب ، وهو أن المصور ، في مواضع كثيرة ، ترك الصفحتين المتقابلتين من الأصل تتدخل إحداهما في الأخرى ، فيضيع في آخر كل سطر من اليمنى أو أول كل سطر من اليسرى كلمة أو بعض كلمة . ومع ذلك فقد جعلنا هذه النسخة الأصل المعول عليه ، وإن رجحنا عليها ماجاء في الأخرين أو في إحداهما في غير موضع ، ورمزنا لها بالحرف « ص » .

الثانية : نسخة بالتصوير الشمسي أيضا بدار الكتب المصرية ورقمها ٦١٤١ هـ ، وهي منقولة عن نسخة مخطوطة كتبها لنفسه محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر ، في مدة آخرها أوائل ذي الحجة سنة ٦٠٩ هـ في مكتبة كوبرللي بالآستانة .

وهي متوسطة الخط كثيرة الهوامش والحواشي بين السطور . كثيرة الأخطاء ،
وفي مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها ، وفي بعض صفحاتها
تقديم وتأخير .

وكنا - قبل عثورنا على النسخة الأولى - اعتمدنا على هذه النسخة فكلفتنا جهدا
وعناء لسقمها ، ورمزنا لها بالحرف « ظ » .

الثالثة : نسخة مخطوطة بخط مغربي دقيق . وفي بعض حروفها غموض ، وكان
يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميذ التركي المغربي الشنقيطي ، وهي
الآن في مكتبته بدار الكتب المصرية برقم ٢ صرف ش .

في آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرللي بالآستانة
السابق ذكرها ، كتبها للإمام الشنقيطي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودي
الجزولي الحسني البعلادي في مدة آخرها منتصف ذي الحجة من سنة ١٣٠٣ هـ .

وهذه النسخة خالية من الهوامش والحواشي بين السطور التي اكتظ بها الأصل
الذي نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذي لاحكم له ، وفيها تصويب لبعض
أخطاء الأصل غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التي سقطت من نسخة
ابن المظفر ، ومن بعض التحريف الذي وقعت فيه ، ورمزنا لها بالحرف « ش » .

وهي والنسخة الثانية ، لابن المظفر مع ما فيهما ، من نقص وخطأ . قد انتفعنا
بهما انتفاعا كبيرا ، وبخاصة في المواضع الضائعة في الأولى في ملتي كل صفحتين .

وجعل الكتاب في النسخة الأولى ثلاثة أجزاء : الأول يشتمل على المتن والشرح
جميعا ، والثاني : تفسير المشكل من اللغات التي أوردها مؤلف المتن ، والثالث :
تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف . وجعل في النسختين الثانية والثالثة
أربعة أجزاء يجعل المتن والشرح فيهما جزأين ، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة
أجزاء مثلها .

فهرس المباحث

الصفحة

خطبة المؤلف	١
علم التصريف والحاجة إليه	٢
ملا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع	٣
تحليل أهل اللغة فيما سبيله القياس	٣
ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة	٣
قيمة كتاب الصرف للمازني	٥
ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة	٥
رواة كتاب المازني	٦
باب الأسماء والأفعال	٧
كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل	
ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية	٨
ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية	٩
الألف في « أنا » في الوقف والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة	٩
إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف .	١٠
الأصلية والزائد	١١
الزيادة للإلحاق ولغيره	١٣
الزيادة للإلحاق	١٣
الزيادة للمد	١٤
الزيادة للمعنى	٢٥
الزيادة من أصل الوضع	١٥
أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها	١٧
أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها	٢٤

- ٢٨ الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها
- ٢٩ الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال
- ٣٠ أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها
- ٣٤ الإلحاق غير المطرّد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال - في الأسماء
- (٣٥ : ١٥) الواو والياء لا يكونان أصلا في الرباعي^١
- (٣٦ : ١٧) ألف فُعُلتى لا تكون إلا للتأنيث
- ٣٨ الإلحاق غير المطرّد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال - في الأفعال
- ٤١ الإلحاق المطرّد في الأسماء والأفعال
- ٤٤ الزيادة للإلحاق المطرّد وغير المسموع للتدريب
- ٤٧ إلحاق الرباعي بالجماسي من الأسماء
- (٤٨ : ٧) الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في مرمريس
- ٤٩ زيادة النون والألف
- (٥١ : ١١) ألف قبعثرى ليست للتأنيث ولا للإلحاق
- ٥٣ الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
- (٥٣ : ١٥) زيادة همزة الوصل
- ٥٥ تسكين أوائل الأفعال
- ٥٦ انكسار الحرف لا يميز إمالته
- ٥٦ دخول همزة الوصل على فعل الأمر
- ٥٧ ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
- (٥٧ : ١٥) الأسماء هي الأولى في الوضع
- ٥٧ الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
- ٦٤ إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
- ٦٥ دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائل همزة الوصل
- ٦٦ دخول همزة الوصل على الحروف

(١) كل عنوان مسبق يمثل هذا الرقم بين قوسين عنوان يفهم من الكلام .

(٦٦ : ٥) ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل

(٦٧ : ١٣) حذف النون من جمع المذكر السالم لطول الاسم

٦٩ أداة التعريف والتنوين

٧١ الفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله

٧٣ القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض

٧٤ افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء

٧٥ حكم بناء انفعّل وافتعل

٧٧ استفعّل وزيادة همزة السين والتاء في أوله

٧٨ افعاللت وزيادة همزة والألف واللام فيه

٨٠ افعللت وزيادة همزة واللام فيه

٨١ تضعيف العين وزيادة واو بين العينين

٨٢ افعولّ وزيادة الواو ثالثة مضعفة

٨٣ ما ألحق بالأربعة من الفعل

٨٤ ما ألحق بالأربعة بالواو والياء

٨٩ زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام

٩١ بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي

٩٣ الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول

تجاوزت ثلاثة أحرف

٩٦ مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما به

٩٨ حروف الزيادة

٩٨ باب ما يجعله زائدا من حروف

٩٩ همزة النون في أول الكلمة

١٠١ الياء في أول الكلمة

١٠١ لم يقضى بزيادة همزة والياء في أول الكلمة

النون والتاء في أول الكلمة لاتعدان زائدتين إلا بثبت	١٠٢
زيادة النون والتاء في أول الكلمة	١٠٤
الهمزة غير أول لاتجعل زائدة إلا بثبت	١٠٥
مواضع زيادة الياء	١١١
مواضع زيادة الواو	١١٢
الهمزة الأصلية في أول الكلمة	١١٣
الألف لاتكون أصلا أبدا	١١٨
الميم في أول الكلمة زائدة	١٢٩
الميم في معدّ أصل وليست زائدة	١٢٩
الميم في معزّي أصل	١٣٢
زيادة الألف والنون في آخر الكلمة	١٣٣
مواضع زيادة النون حشوا	١٣٥
زيادة التاء آخر	١٣٩
زيادة الياء والألف في يبرّي	١٤٠
الميم في مهدد أصل	١٤١
الزوائد لاتلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة	١٤٤
الياء في يستعور أصل	١٤٥
الميم في منجنتون أصل	١٤٥
الميم في منجنيق والخلاف فيها	١٤٦
زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم	١٤٩
زيادة الميم آخر	١٥٠
الميم في دلامص	١٥١
أمهات الزوائد	١٥٣
همزة التأنيث (٤ : ١٥٤)	
انقلاب همزة التأنيث عن ألفه	١٥٥

الألف والنون في نحو عثمان وسرحان	١٥٧
النون في صنعاني وبهراني	١٥٩
التاء في مثل تمرّة	١٥٩
زيادة العين في مثل فعّل واللام في مثل محمّر	١٦٢
زيادة النون والواو في نحو حنطأو	١٦٤
زيادة اللام في ذلك وأولئك	١٦٥
ما تعرف به حروف الزيادة	١٦٦
زيادة النون في فرسن	١٦٧
النون في ضيفن زائدة	١٦٧
الواو والياء في الرباعي	١٦٨

باب ما قيس من الصحيح ١٧٣

على ماجاء من الصحيح من كلام العرب

(١٧٩ : ٤) قياس مصدر الثلاثي المتعدى

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم	١٨٠
يجوز أن يبني من ضرب على مثال جعفر ويجعل اسما وصفة وفعلا	١٨٢
متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب	١٨٢

باب الياء والواو اللتين هما فاءات ١٨٤

اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذي فاؤه واو	١٨٥
باب فَعَل المفتوح العين يفعل بكسرها ويفعل بضمها داخل عليه	١٨٦
لم كان باب فَعِل يفعل كفتح ، وباب فَعَل يفعل كضرب	١٨٧
رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من يعد ويزن	١٨٨
باب كَرُم يكرّم وتباعده عن بابي فَعِل وفَعَل	١٨٨
معنى قَوْضَم : الأصل في قام وباع قَوْمَ وبَيَّعَ ونحو ذلك	١٩٠
حملهم الشيء على حكم نظيره	١٩١

- ١٩٣ بناؤك مثل دحرج من أخذ
- ١٩٥ ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على فَعَّل بفتح فسكون
- ١٩٥ ثبات الياء وهى فاء فى يَفْعَل من فَعَّل
- ١٩٦ إتمام وعدة وولادة
- ١٩٧ الكلام فى لَدَى
- ١٩٨ المصدر إذا كان على فِعْلَةٍ فالهاء لازمة له
- ١٩٨ قولهم كل اسم على فعلول فهو مضموم الأول
- ٢٠٠ قد نجىء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره
- ٢٠١ إتمام مضارع فعل كفريح إذا كانت فاؤه واو أو ياء
- ٢٠٢ ماورد عن العرب فى مضارع وَجِلَّ
- ٢٠٣ قول الخليل فيمن قال : مررت بأخوأك ، وضربت أخوأك
- ٢٠٥ قول الحجازيين : ياترن ويا تعد
- ٢٠٦ لماذا أَعِلَّ يَطَأُ ويسع وأمثالهما مما كان على فَعِلَّ يَفْعِل
- ٢٠٩ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على فَعُلَّ يَفْعُل
- ٢١٠ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول
- ٢١١ باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات
- ٢١١ بناء فَعُلَّ للمجهول
- ٢١٢ همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض وهى فى أول الكلمة
- ٢١٤ جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا
- ٢١٥ واو نَبَوِيَّ ونحوه من الأصل
- ٢١٦ لا يهمز نحو يُسِيرَ وَيُمِينَ
- ٢١٧ إذا اجتمعت واوان فى أول الكلمة همزت أولاهما
- ٢١٧ التضعيف فى أول الكلمة قليل
- ٢١٨ إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدّة جاز همز الأولى وعدم همزها

- ٢٢٠ قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضم ما قبلها
- ٢٢١ لو بنيت مثل يَتَمَعُول من وعد ويئس لم يغير
- ٢٢١ ماذا تصنع لو بنيت مثل فَعْلُول منهما
- ٢٢٤ بناء افتعل وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء
- ٢٢٥ إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء
- ٢٢٦ رأى الخليل أن تولجا فوعل لاتفعل
- ٢٢٧ تيقور فيعول من الوقار
- ٢٢٨ بعضهم لا يبدل فاء افتعل وما تصرف منه تاء إذا كانت واوًا أو ياء
- ٢٢٨ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
- ٢٣١ الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا
- ٢٣٣ باب ما الياء والواو فيه ثانية
- وهما في موضع العين من الفعل
- ٢٣٣ نجى الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
- ٢٣٥ أصل قُلْتُ فَعَلْتُ مَحْوَلَةٌ إِلَى فَعَلْتُ
- ٢٣٦ الدليل على أن أصل قُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٣٨ أصل طُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٤١ تعدية طلته من طاولته فطلته يدل على أنه محوّل
- ٢٤٢ أصل بَعْتُ بَيَّعْتُ
- ٢٤٤ لم يجيء فعل فيما عينه أو لامه ياء
- ٢٤٥ المضارع من قال على يفعل ، ومن باع على يفعل
- ٢٤٦ اعتل هبت وخفت من أصل بناهما لاجحولين
- ٢٤٨ فعل من الأجوف بالواو والياء
- ٢٥١ نقل باع وقام إلى بييع وقوم
- ٢٥٢ بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول : « كيد زيد يفعل وما زيد يفعل »

- ٢٥٣ كَلِمَتِ طَعَامِي لِلْفَاعِلِ ، وَكَلِمَتِ طَعَامِي لِلْمَفْعُولِ
- ٢٥٤ من العرب من لا يُشْمُ « بيع الطعام » إذا أمين اللبس
- ٢٥٥ من العرب من يدع الكسرة في بَعَثَ ، خِفَتِ ولا يبالى الالتباس
- ٢٥٥ من يقلب عين باع واوًا فانه يخلص الضمّة
- ٢٥٦ إعلال مِتَ تَمُوتَ وَدِمَتَ تَدُومُ
- ٢٥٧ من العرب من يقول « لأفعل ذلك ولا كوردًا ولا هَمًا »
- ٢٥٨ أصل لَيْسَ : لَيْسَ
- ٢٥٩ مجيء عَوْرَ وَصَيْدَ ونحوهما على الأصل
- ٢٦٠ مجيء اجتوروا وبابه على الأصل
- ٢٦١ باب تاه يتيه ، وطاح يطيح
- ٢٦٢ من العرب من يقول : « تَيْهَ وَطَيْحَ »
- ٢٦٥ العرب تقول : « وقع في التوه والتيه »
- ٢٦٧ باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة
- إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح
وسكّن المعتل وأعلّ
- ٢٦٨ المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر
- ٢٦٩ جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها
- ٢٧٠ اسم المفعول من هذا الباب يعلّ كالمضارع المبنى للمفعول
- ٢٧٢ مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
- ٢٧٣ لو بنى اسم على وزن الفعل صحّ ولم يُعَلّ
- ٢٧٥ مجيء مَزِيدَ وَنَجَبَ وبنات ألبية من الأسماء شواذ
- ٢٧٦ مجيء استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ
- (٢٧٧ : ١٥) أَضْرَبَ المَطْرَدَ والشاذ
- ٢٧٩ إذا سميت بالفعل يزيد بعد إعلاله بقى على إعلاله

- ٢٨٠ إذا بنيت من يخاف ونحوه اسما على يفعل صحته
- ٢٨٠ إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما
- ٢٨٢ إعلال اسم الفاعل من أفل واستفعل
- ٢٨٢ إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع
- ٢٨٣ إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو بيع وعيب
- ٢٨٦ ما ورد عن العرب من نحو مغيوم ومطيوبة
- ٢٨٧ اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول من نحو بيع وقيل
- ٢٩١ اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما
- ٢٩٢ ما لا يعتل من محوّل إليه وهو اختار وانقاد ومضارعهما وما كان نحوهما
- ٢٩٣ المبني للمجهول من اختار وانقاد ونحوهما
- ٢٩٥ محي مَقْوَدَه ومَكْوَزَه ومَزِيد على الأصل
- ٢٩٦ مفعلة بضم العين من عشت وبعث كفعلة بكسرهما فيهما عند التحليل
- ٢٩٧ مفعلة من العيش وفعل من البع عند الأخفش
- ٣٠٢ تصحيح فاعلت وتفاعلتا وفعلت وتفعلتا ومصدرهن وعدم إعلالهن
- ٣٠٤ ومما جاء على أصله افعالت وافعالت
- ٣٠٥ ومما جاء على أصله اجتوروا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا
- ٣٠٦ لو بنيت افتعلوا من ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعلت
- ٣٠٦ جمع مقال ومباع ومعاش على مفاعل لايفعل
- ٣٠٧ هنز معايش ومصاوب خطأ
- ٣١١ اختلاف العرب والعلماء في مدائن
- ٣١٣ رواية مداين بلا هنز عن بعض العرب
- ٣١٤ ماصح لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده معا
- ٣١٥ فعل التعجب بصيغتيه مشبه بالأسماء فيما تقدم
- ٣٢١ ما لايفعل ومايفعل من الأسماء التي تبنيا على أمثلة الأفعال
- ٣٢٣ يصحح مفعل لأنه منقوص من مفعال

- ٣٢٣ إعلال مَفْعِلٍ وَمَفْعُلٍ من قال وباع
- ٣٢٤ رأى الخليل في أن مَفْعُلُهُ وَمَفْعِلُهُ من الياء سواء
- ٣٢٤ تصحيح أفعله نحو أسوره وأعينه
- ٣٢٤ مجيء تَدْوِرَةٍ على أصلها
- ٣٢٦ قلب ألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز في الجمع همزة
- ٣٣٠ تصحيح اسم الفاعل من حور وصيد لتصحيح الفعل عند الخليل
- ٣٣١ بقاء الواو والياء متحركتين في تقاويل وتبايع جمعين لتَقْوِيلٍ وتَبْيِيعِ اسمين منقولين
عن الفعل بعد إعلاله .

باب ماجاء من الأسماء ٣٣٢

- ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل
الذي ليس في أوله زيادة
- ٣٣٣ قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
- ٣٣٣ مجيء رَوَيْعٍ وَحَوَلٍ مصححا غير معلّ
- ٣٣٤ لو بنيت من قام مثل عضد لقلت قام
- ٣٣٥ فَعَلٌ وَفِعَلٌ لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين
- ٣٣٦ فَعُلٌ من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو
- ٣٣٧ آثروا تسكين عين نحو عور على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو رسل
- ٣٣٨ قد يحركون عين نحو سور في الشعر كما يفكون المضاعف نحو ضننوا
والأجلل
- ٣٣٩ فَعُلٌ الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستنقل الضمة فيه
- ٣٤٠ من قال في رُسُلٍ الصحيح رُسُلٌ فأسكن قال في بَيْضِ الأجوف بالياء بَيْضٌ
فأسكن

باب ما تقلب فيه الواو ياء ٣٤١

- ٣٤١ وقالوا : « مباط ورياض » فأعلوا
- ٣٤٤ قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها

فهرس الشعر والرجز

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
ص ، س			
١١ : ٧٦	داج		ب
١٤ : ٣١٨	مُتَهَج	١ : ٤٠	خَبَبًا
٢ : ١٤٨	الْحَزْرَج	٢ : ٤٠	عَصَبًا
٣ : ١٤٨	كالزرج	٣ : ٤٠	فانشعبا
		٣ : ٢٨٤	أثربا
٦ : ٣٤٣	سبوح	١١ : ٢١	تذهبا
		٩ : ٢٢٤	أصبا
		٢٠ : ٢٧	فشربوا
١١ : ١٢٩	تمعدا	١١ : ٢٨٨	مَشَيْبُ
١٢ : ١٢٩	أجلدا	١٥ : ٢٢٣	سرحوبُ
١٥ : ١٤٢	مَهْدَدَا	١ : ١٠٥	وارتبي
٤ : ٦٤	وتضها	١٢ : ١٩٢	مؤرب
١٧ : ٢٧٨	رشدَا	١٤ : ٣٤٨	والخطب
١٨ : ٢٧٨	ويَدَا		ت
١٩ : ٢٧٨	أحدَا		
٦ : ٣٤٠	صَيْدَا	١ : ٣٩	دَنَوْتُ
١٧ : ١٢٦	أسودا	١ : ٣٩	الموتُ
٧ : ٢٩٠	الجلودا	١ : ١٣٣	سختيتُ
١٢ : ٦٧	بساعدا	٢ : ١٣٣	كبريتُ
١٣ : ٦٧	الأساود		
١١ : ٦٧	يا أم خالد		ج
١٠ : ١٢٨	من الأسد	٤ : ٢٢٦	تولنجما

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
٨ : ١٤١	اليهيمر	١٠ : ١٩٣	الرفند
٤ : ٢٢٧	تيمورى	٥ : ٢٤١	الجيد
٩ : ١٤١	بشر	٦ : ٢٦٩	المؤيد
١٠ : ١٤١	الهير	٩ : ٢٦٩	بمؤيد
٢ : ٣٠٩	وانتظارى	٦ : ٣٠٥	فجىء بزاد
١٦ : ١٣٨	بمعمر	١١ : ٢١	بيرداد
١٧ : ١٣٨	واصفرى		
٩ : ١٠	شعري		
١٦ : ١١٣	الإصارا	١٢ : ٢٤	انعصر
٨ : ٨٤	ييقرا	٦ : ٦٨	مين أحر
١١ : ٢٦٠	لم تُعارا	٦ : ٣٤٩	واد خير
٤ : ٣٥	كوثرا	٦ : ٣٤٩	الأمر
١٢ : ١٤١	اليهيمرى	١٢ : ٧٥	السحر
٤ : ١٦٣	وصارا	١٣ : ٧٥	بالشر
٨ : ٣٠٣	النوارا	٤ : ١٧٧	طيمير
١٢ : ٣٢٢	كثارا	١٧ : ٢٨٨	المسروز
١٠ : ٢٤	فطاروا	١٨ : ٢٨٨	الحير
٤ : ٦٨	أو يتقر	٧ : ٢٨٩	المور
١٣ : ٣٣٨	سور	٧ : ٢٨٩	المهمور
١٦ : ١٩٧	وإدبار	٨ : ٢٨٩	مكفور
		٨ : ٢٨٩	مظور
١٨ : ٢٧	حفر	٧ : ٣٥	المدعور
١٨ : ٢٧	خز خيز	٩ : ٥٨	ماندرى
٢ : ٦٠	تهزير	٧ : ٨٣	المصعر

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	ف		س
٥ : ٦٧	تَطْفُ	١ : ١٢٨	مُكْرَمًا
٤ : ٢٥٠	يُعَنَّفُ	٢ : ١٢٨	وَأَبْلَسًا
١٠ : ٤١	سَرْهَافُ	١٦ : ٢٦٣	اعْلَنُكْسَا
٣ : ٢٨٥	المنووف	١٠ : ١٤	الرءوسا
	ق	٨ : ٣١١	مُؤْسَى
٨ : ٤	المُتَدَقُ	١٣ : ١٣٠	المتقاعس
١٨ : ٣٤٨	الحُلُقُ	١ : ١٣	مرمريس
١٢ : ٣٥	مُطْرِقُ		ش
١٠ : ٢٤١	تحراق	٧ : ٣٠٨	المعيش
٢ : ٢١٨	الأواق		ط
٨ : ١٦٥	في جُوالق	١٥ : ٢٧	هابطا
١٥ : ٧٥	الوريق	١٥ : ٢٧	العنلابطا
١٦ : ٧٥	كانخروق		ع
	ك	١٩ : ٦٠	الجَرَعمَا
٢ : ١٦٦	أولالكا	١٤ : ٢٤٠	سَرُّعَا
١٦ : ٢٥٠	إذْ تَحَاكُ	٩ : ٣٤٩	رُتُّعَمَا
١٦ : ٢٥٠	ولا تشاك	١ : ٢٠٦	فبيجعا
	ل	١ : ٥٨	وازعُ
٩ : ٦٧	الأغللا	١٠ : ٦٤	بلاقعُ
٨ : ٢٤٢	الأوعلا	١٩ : ٢٧٩	الأذرعُ
١٦ : ١٨٧	غليلا	١٠ : ٣٢٢	مُسْتَنَعُ
		٩ : ٢٩٠	ذراعى

ص ، سن	القافية	ص ، سن	القافية
١٠ : ٣١٢	يتركب	١ : ١١	عيبه
١٦ : ٣٤٢	طباؤها	١ : ١١	الكلكل
٣ : ٦٦	يجل	١٤ : ١٤	دوال
١ : ١٦١	الحجيل	١٣ : ٢٠	الدليل
٢ : ١٦١	الرجل	٨ : ٦١	وأشمل
١٢ : ٢٥٠	وأم الرجال	١٥ : ٦٦	الحلال
٩٢ : ٢٥٠	ولا مال	١٦ : ٦٦	الشمال
٦ : ٢٥٦	وما فضيل	١٧ : ٦٦	الوصال
		٢٠ : ٦٦	العوال
٦٤ : ١٩	زيمًا	٣ : ٨٢	خليل
٦٠ : ٣٥	أزيمًا	٤ : ٨٢	صليل
٧ : ٥٨	ابنًا	٣ : ٩٣	سربال
٦٨ : ٥٩	المأزما	٨ : ١٠٦	بالليل
٦٨ : ٥٩	اللهازما	٦ : ١٥٠	بمأسل
٢٠ : ٣٧	يؤكرما	١٧ : ٢٢٣	القتال
٨ : ١٣٩	آرامها	٥ : ٢٢٤	وونزل
٦٨ : ٣٠٦	يقومها	١٤ : ٢٥٠	الخل
١٥ : ١٠٩	الأضخمًا	١٤ : ٢٥٠	متمهل
٦ : ١٠	السناما	١٧ : ٣٢٤	ذبال
١٢ : ١٤	أم حكيم	١٥ : ٣٣٨	الإسحل
١٤ : ٣٥	يرمي	٤ : ٣٣٩	الأجلل
٦٨ : ٣٠٨	مكرم	٧ : ٣٣٩	وأظلل
٤ : ٢٢٩	والنعيم	٨ : ٧٢	تندخل
٥ : ٦٢	كروم	٣ : ١٩٨	اليسل
١٥ : ١٢٦	مبغوم	١٤ : ٣٠٣	شميل

القافية	ص ، س	القافية	ص ، س
يدوم	٢ : ١٩١	و غارِبُهُ	٧ : ٢٢٤
الحيامو	١٦ : ٢٨٦	واكتئابها	١٤ : ٢٥٢
مَغْسِيوم	٣ : ٣٤٩	ألبه	٣ : ٣٤٩
بِيَيْتَم	٣ : ٣٤٩	مطيوية	٣ : ٣٤٩
حِكَم		يرودها	
النُّجْم		السّه	
		لاتنسه	١٣ : ٣٦
		الرَبْعَة	١ : ٦٨
		آرامها	٦ : ٩٨
		يقومها	١٤ : ٢٦٣
		مقدّمه	١٤ : ١٠٩
		سمه	١٢ : ١٦٨
		سّمه	١٣ : ١٦٨
		مِثْبَة	١٥ : ٣٠٨
			١١ : ٨٦
		الأذَى	١٢ : ٨٦
		اجلواذا	٣ : ١٦٨
		من عتلا	١ : ٣٣٩
		الفتلا	١٦ : ١٩٢
		انتمى	٩ : ٢٦٢
		سّمّا	١٠ : ٢٦٣

ن

سودانا
عُمانا
السمانا
ما بانّا
اللعين
عَلْمَجَن
خَلْسَبِن
معوّن
يسرنديني
يغرنديني
الضبافين
صننوا
يؤثفسين
المتيهين
المتيهين

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	ي		و
٨ : ١١٨	وعاديا		
٦ : ١٦٠	الرَّوَى	٨ : ٦٤	عندوا
٧ : ١٦٠	قد أنى	٨ : ٦٤	دلوأ
٩ : ١٦٠	الغَضَى		
١٠ : ١٦٠	طغى	١ : ٧٦	أم مدوى
١١ : ١٦٠	بالقى	١٧ : ٧٢	نهزى

فهرس الأعلام

٧٦ : ٨ - ١٢٩ : ١٠ - ١٦٧ :

١٤ - ١٦٨ : ١ - ١٧٠ : ٢ -

٢٠٣ : ١٣ - ٢٥٧ : ٣ - ٢٥٩ :

١٦ - ٢٦٥ : ٣ - ٢٧٦ : ٩ -

٢٨١ : ٦ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٩٠ :

٦ - ٣٣٨ : ١٤ - ٣٣٩ : ٨ -

٣٤٠ : ١ .

أبو عبيدة معمر بن المثنى - ١٨ : ٧٥ -

١٤٧ : ٥ ، ٦ - ٣١٠ : ١٨ .

أبو عمرو بن العلاء زبَّان - ٧ : ٢٢٠ -

٢٨٦ : ١٢ .

أبو قابوس - ١٢٨ : ١٠ .

أبو النجم - ١٠ : ٨ ، ٩ - ٢٤ : ١١ -

٦١ : ٧ - ٣٣٩ : ٣ .

أخوهبيرة بن عبدمناف الملقب كلحبة -

١٦٦ : ١ .

أبو علي - ٦ : ١٠ - ١٤ : ١١ -

٢٧ : ٨ - ٣٠ : ٢ - ٣٣ : ٦ -

٣٧ : ١٤ - ٤٣ : ١٥ - ٥٣ :

٣ - ٦٠ : ٩ - ٦٤ : ٦ - ٦٥ :

١١ - ٦٧ : ١ - ٧٢ : ١٥ -

٧٣ : ١ - ٧٤ : ٦ - ٧٥ : ١٧ -

٧٦ : ٣ - ١٠٥ : ١٥ - ١٠٦ :

٥ ، ٣ : ١٠٧ - ١٧ ، ٥ -

ابن أحر - ١٧٧ : ٣ - ٢٦٠ : ١٠

ابن الأعرابي - ٦٠ : ٩ .

ابن الأنباري - ٢١٦ : ١٢ .

ابن السري السراج - ٦ : ١١ .

ابن السكيت - ٢٧٨ : ٩ .

ابن دريد - ١٣٥ : ٦ - ١٤٧ : ٣ ،

١٠ .

ابن عباس - ٢٥٦ : ٦ .

ابن مقبل - ٢٢٩ : ٣ - ٣٢٤ : ١٦ .

ابن مقسم (أبو بكر محمد بن الحسن)

٨٢ : ٢ - ١٦٠ : ١٧ - ١٦٤ :

١١ - ٢٧٧ : ١١ - ٣٤٠ : ٥ -

٣٤٧ : ٣ ، ٦ ، ٨ - ٣٤٨ : ٦ .

أبو الأنزر الحماني - ٣٠٨ : ١٧ .

أبو الأسود الدؤلي - ٢٥٦ : ٥ .

أبو جنذب - ٣٠١ : ١ .

أبو حاتم - ١٤٧ : ٥ .

أبو خراش - ٢٥٢ : ١٣ .

أبو ذؤيب الهذلي - خويلد بن خالد -

٢٦٢ : ١٦ - ٢٧٩ : ١٨ -

٣٢٢ : ٩ .

أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري - ٦ :

١٢ - ١٤ : ١٣ - ١٦ : ٩ -

١٩ : ٩ - ٣٧ : ١٢ - ٦٢ : ٤ -

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن

مسعدة - ٢٧ : ٥ : ٣٧ - ٤ :

١٢ : ١٤ - ٦٣ : ١٧ - ٦٤ :

١٢ - ٦٦ : ٧ : ٦٧ - ١ :

٦٨ : ٢ : ٧٠ - ١٢ : ٧٢ :

١٥ - ٩٦ : ٣ : ١٠٤ - ٧ :

١١٨ : ١ : ١٢٦ - ٣ : ١٣٥ :

٨ - ١٣٨ : ٣ : ٨ : ١٤٤ :

١٧ - ١٧٦ : ١ : ١٨٠ : ٢ :

١٤ - ١٨٢ : ٢ : ١٨٣ - ٤ :

٢٢٤ : ١٣ - ٢٦٥ : ١٠ : ١٥ -

٢٦٦ : ٣ - ٢٨٣ : ٩ : ٢٨٧ :

١٢ - ٢٨٨ : ٢ : ٧ : ٢٨٩ :

١٢ - ١٩٠ : ١ : ١٧ : ٢٩١ :

٥ : ٨ : ٨ : ١٧ : ٢٩٢ - ٤ :

٢٩٧ : ٨ : ١٢ : ٢٩٨ - ٥ :

٢٩٩ : ٣ : ١٥ : ٣٠٠ - ١٦ :

١٧ - ٣٠١ : ٣ : ٧ : ١٢ : ١٥ :

١٦ - ٣٠٩ : ١٧ : ٥ : ٣١٠ :

الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن

سليمان - ٧٢ : ١٥ .

الأشناداني أبو عثمان - ١٣٥ : ٨ .

الأشهب بن رميلة - ٦٧ : ١٠ .

الأصمعي - ٣٥ : ١٣ - ١٥١ : ١٤ -

١٥٢ : ١٦ - ١٦٥ : ٧ - ١٧٧ :

١٠ - ٢٢٧ : ٥ : ٢٥٢ : ١٣ -

٢٥٦ : ٥ : ٢٥٧ - ١٤ : ٢٦٢ :

٧ - ٢٩٩ : ٣ .

١٠٨ : ٦ - ١١٠ : ٢ : ٤ : ١٢ :

١١٢ : ١٤ - ١١٦ : ١٠ - ١١٨ :

١ - ١٢١ : ١٤ - ١٢٢ : ١٢ -

١٢٣ : ١٣ - ١٢٤ : ١٦ - ١٢٥ :

١٢ : ١٢٦ : ١٠ : ١٦ - ١٢٩ :

١٥ - ١٣٢ : ١٦ : ١٣٥ - ٤ :

١٣٨ : ٣ : ١٤٨ - ١ : ١٥٠ :

١٢ - ١٥٧ : ١ : ١٥٨ - ١٤ :

١٦٣ : ١٢ : ١٦٥ - ٤ : ١٧٩ :

١٥ - ١٨٠ : ١٣ : ١٨١ - ٤ :

١٨٢ : ٣ : ١٨٥ - ٢ : ١٢ : ١٢ :

٢٠٠ : ١٥ : ٢٠٩ - ٧ : ٢١٠ :

١ : ١٢ : ٢١٦ - ٤ : ٢٢٦ :

١٧ - ٢٢٧ : ١٠ : ٢٣٠ - ١٠ :

١٢ : ١٤ : ٢٣١ - ١٧ : ٢٤٠ :

٤ - ٢٤٣ : ٥ : ١٣ : ١٧ -

٢٥٠ : ٣ - ٢٥١ - ١٧ : ٢٦٢ :

١٦ - ٢٧٣ : ١٧ : ٢٧٦ - ١ :

٥ - ٢٧٨ : ١١ : ١٤ : ٢٠ -

٢٧٩ : ٣ : ٢٨٥ - ٩ : ٢٨٨ :

٩ - ٢٨٩ : ٦ : ٢٩٠ - ١١ : ٦ :

٢٩٩ : ١٩ : ٣٠٩ - ١٥ : ٣١٢ :

٨ - ٣١٨ : ٧ : ٩ : ١١ -

٣٤٧ : ٦ : ١٢ : ٣٤٩ - ٨ :

١٤ - ٢١ : ٣ : ١٠ : ٦٧ - ٨ :

١٤ - ٣٠٦ : ١٧ : ٣١٢ - ٩ :

٣٤٨ : ١٣ .

خطام الرياح الجاشعي - ١٩٢ : ١٥ .
 الخليل - ٢٥ : ١٦ - ٦٨ : ٢ - ١٢١ :
 ١١ - ١٣٤ : ١٣ - ١٥١ : ١٧ -
 ١٥٢ : ٤ ، ١٢ ، ١٧ - ١٦٤ :
 ٩ - ١٦٧ : ٦ ، ٨ - ١٧٨ :
 ١٨ - ١٧٩ : ٥ ، ١٨٠ - ٦ :
 ٢٠٣ : ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ -
 ٢٠٦ : ٦ - ٢٠٧ : ١ - ٢٢٦ : ٣ -
 ٢٢٧ : ٣ - ٢٣٧ : ١٨ - ٢٦١ :
 ١٢ . ١٥ - ٢٦٢ : ١٢ - ٢٦٤ :
 ١٨ - ٢٦٥ : ٥ ، ١٥ - ٢٦٦ :
 ١ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٨٧ : ٥ ،
 ٧ - ٢٨٨ : ٧ ، ٩ - ٢٨٩ : ١٠ -
 ١٣ - ٢٩٠ : ١٥ - ٢٩١ : ٣ ،
 ١٥ - ٢٩٢ : ٤ - ٢٩٦ : ١٠ ،
 ١٤ - ٢٩٧ : ٢ ، ٦ - ٢٩٨ : ١ -
 ٨ ، ١٠ ، ١٧ - ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ ،
 ١٢ - ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - ٣٠٦ :
 ٧ - ٣٠٨ : ١١ - ٣٢٣ : ٣ ،
 ١٠ . ١٣ - ٣٢٤ : ٣ ، ٤ -
 ٣٢٦ : ٣ - ٣٣٠ : ١٥ - ٣٣١ :
 ١ - ٣٣٣ : ٧ ، ١٥ - ٣٣٨ : ١٤
 الخدباء - ١٩٧ : ١٥ .
 ذو الرمة - ٣٥ : ١١ - ١٢٦ : ١٤ .
 الرؤاسي (أبو دؤاد) واسمه يزيد بن
 معاوية - ٨١ : ١٧ .

الأعشى - ١١٣ : ١٥ - ١٤٢ : ١٤ -
 ١٦٣ : ٣ - ٢٤٠ : ١٣ - ٣٠٣ :
 ١٣ .
 امرؤ القيس - ٦٨ : ٥ - ٨٤ : ٧ -
 ٩٣ : ٢ - ١٥٠ : ٥ - ٢٢٣ :
 ١٤ - ٢٢٤ : ٤ ، ٦ ، ٨ -
 ٢٨٦ : ١٢ .
 أمية بن أبي عائذ - ٢٢٣ : ١٦ .
 تأبط شرا - ٢٤١ : ٩ .
 التوزي - ١٤٧ : ٦ .
 ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) -
 ٦٠ : ٩ - ٨٢ : ٢ - ١١٠ : ٩ -
 ١٢٩ : ١٦ - ١٦٠ : ١٧ - ٢٧٧ :
 ١١ - ٣٤٠ : ٥ - ٣٤٧ : ٣ .
 الجرمي - أبو عمر - ٢٤٨ : ٧ .
 جرير - ١٨٧ : ١٥ - ٢٦٣ : ١٣ -
 ٣١١ : ٧ .
 جميل بن معمر (بثينة) - ٣٠٨ : ١٤ .
 جندل الطهوي - ٢٥٠ : ١٣ .
 حسان بن ثابت الأنصاري - ٦٧ : ١٩ .
 الحسن البصري - ٣١١ : ٣ .
 الحماني - ٣٠٨ : ١٧ .
 الحطيم القيسي - ١٩ : ١٨ .
 حميد بن ثور الحلالي - ٣٥ : ٩ .
 حميد بن حريث - ١٠ : ٥ - ١١ : ٥ .
 خارجة بن مصعب - ٣٠٨ : ٤ .

١٢٢ : ١٦ - ١٢٦ : ٥ -
 ١٠ : ١٢٧ - ١ : ١٣١ -
 ١٦ - ١٣٢ : ٢ - ١٣٤ : ١٣ -
 ١٣٦ : ١٧ - ١٣٨ : ٢ - ٨ -
 ١٤٤ : ١٧ - ١٥٤ : ١٣ - ١٥٥ -
 ١١ - ١٦٣ : ١ - ١٦٤ : ٩ -
 ١٦٨ : ١٤ - ١٨٠ : ٦ - ١٣ -
 ١٨٢ : ٢ - ١٨٩ : ٤ - ١٩٦ : ٣ -
 ٥ - ٢٢٩ : ٣ - ٢٦٥ : ٦ -
 ٢٧٨ : ٥ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٨٧ -
 ٥ - ٢٨٨ : ٧ - ٢٨٩ : ١٣ -
 ٢٩١ : ١٥ - ٣١٠ : ٩ - ٣٣٢ -
 ١٣ - ٣٤٧ : ١٢ -
 الشَّامُخ - ١٠٩ : ١٣ - ٣١٨ : ١٣ -
 الشَّنْفَرَى - ١٩٨ : ٢ -
 طَرْفَةُ بِنِ الْعَبِيدِ - ١٣٨ : ١٥ - ٢٦٩ : ٨ -
 طَفِيلُ بِنِ كَعْبِ الْغَنَوِيِّ - ١٠٤ : ١٦ -
 ١٣٩ : ١٥ - تَعْلِيْقَاتُ .
 ظَالِمُ بِنِ عَمْرُو أَبِي الْأَسْوَدِ - ٢٥٦ : ٥ -
 عَامِرُ بِنِ الطَّفِيلِ - ٦٢ : ٤ -
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنِ حَسَّانَ بِنِ ثَابِتٍ - ٧٦ :
 ١٠ - ٣٣٨ : ١٤ -
 عَبْدُ يَغُوْثٍ - ١١٨ : ٧ -
 عَمِيْدُ بِنِ الْأَبْرَصِ - ٦٦ : ١٢ - ١٤٠ -
 ١٩ .

رُوْبَةُ بِنِ الْعَجَاجِ - ٤ : ٧ - ١٠ : ١٤ -
 ٣٨ : ١٨ - ١٣٢ : ١٧ - ١٦٨ -
 ١١ - ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ -
 ٢٦٦ : ٧ - ٣٠٨ : ٦ - ٣١٠ -
 ١٨ .

الرَّاعِي (أَبُو جَنْدَلِ عُبَيْدِ بِنِ حُصَيْنِ)
 ٦٨ : ٣ .

رِيَّاحُ بِنِ سُنَيْجِ الزَّنْجِيِّ - ٢٤٢ : ٧ -
 الزَّجَّاجُ أَبُو إِسْحَاقَ - ١١٦ : ١٢ -
 ١٩٠ : ١ - ٢٣٠ : ٧ - ٢٤٠ :
 ٥ - ٣٠٩ : ١٤ - ٣١٠ : ٢ - ٢ -
 السَّخْتِيَانِيُّ أَبُو بَكْرٍ أَيُّوبُ كَيْسَانَ ٢٨١ : ٣ -
 سَعِيْدُ بِنِ جَبَّسِيْرٍ - ٢٣٠ : ١٣ -
 السَّلِيْكُ بِنِ السَّلَكَةِ - ٢٨٨ : ١٠ -
 سَهْمُ الْغَنَوِيِّ - ٤٠ : ١ - تَعْلِيْقَاتُ - ١٣٩ -
 ١٥ تَعْلِيْقَاتُ .

سَيْبُوِيَّةٌ - ١٠ : ١ - ١٢٠ : ١٤ - ١١ -
 ٤ - ١٦ : ٥ - ١١ - ٢٢ : ٩ -
 ٢٨ : ١٥ - ٣٠ : ١٠ - ٣١ :
 ٦ - ٣٣ : ١٠ - ٣٦ : ١٦ -
 ٣٨ : ١٤ - ١٥ - ٥٩ : ٨ -
 ١٠ - ٦٤ : ٢ - ٧٨ : ١٥ -
 ٧٩ : ١٩ - ٨٠ : ١٢ - ١٠٠ :
 ١٧ - ١٠٤ : ٢ - ١١٥ : ٩ -

- العجاج - ٤١ : ٩ - ١٠٦ : ١٣ -
 ١٢٧ : ١٦ - ١٢٩ - ١٠ - ١٣٠ :
 ٩ - ١٤٩ : ١٧ - ٢٦٣ : ١٥ -
 ٣٠٣ : ٧ - ٣٣٩ : ٦ .
 عدى بن زيد بن حمّاد - ٣٠٩ : ١ -
 ٣٣٨ : ١٢ .
 عدى بن ربيعة مهلهل - ٢١٨ : ١ .
 عقيلي - ٣٢٢ : ١١ .
 علقمة الفحل - ٢٨٦ : ١٥ .
 عمر بن أبي ربيعة المخزومي - ١٩١ : ١ -
 ٢٦٧ : ١٥ .
 عمر بن الخطاب - ١٢٩ : ١٦ .
 عمرو بن عبّيد - ٢٨١ : ٦ .
 عمرو بن امرئ القيس - ٦٧ : ٤ : ١٥٠ :
 عيسى بن عمر - ٣٨ : ١٤ - ٢٥٦ :
 ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ .
 غيّلان بن حريث - ٦٦ : ٢ - ١٢٤ :
 ١٦ .
 الفراء - ١٤٧ : ١٣ - ١٨٨ : ٢ -
 ٢٥٠ : ٩ - ٣٠١ : ١١ : ١٤٠ :
 الفرزدق - ٢٥٠ : ٣ .
 القطامي - ٢٤ : ٩ .
 قطرب - ١٢٣ : ١٨ - ٢٤٠ : ٥ .
 قَطْرِيّ بن الفُجاءة - ١٤ : ١١ -
 ٢٢٣ : ١٢ .
- قعبن الغطفاني - ٣٣٨ : ١٧ .
 قيس بن الخطيم - ٦٧ : ٤ : ١٥٠ :
 كثير عزة - ٢٨١ : ١٢ .
 الكسائي - ١١٦ : ١٠ : ١١٠ :
 كعب بن مالك - ٢٠ : ١٢ .
 الكميّ - ٢٢ : ١٦ - ٣٥ : ٣ -
 ٧٢ : ٧ .
 ليث بن ربيعة العامريّ - ٦٤ : ٩ -
 ١٣٩ : ٧ .
 لقيط - ٦٠ : ١٨ .
 ليلى الأخيلية - ١٩٢ : ١١ .
 المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) -
 ١٢ : ٦ - ٢٥ : ١١ - ٩٨ : ٤ -
 ١١٠ : ٧ - ١٢٤ : ٩ - ١٣٠ :
 ١٦ - ١٨٨ : ٥ - ٢١٦ : ١١ -
 ٢٧٥ : ١٥ - ٢٧٦ : ٣ - ٢٧٨ :
 ١١ - ٢٨١ : ٦ - ٢٨٥ : ٦ -
 ٣١٨ : ٦ - ٣٤٦ : ١٤ .
 الملتمس - ٥٨ : ٦ .
 متمام بن نويرة - ٢٠٥ : ١٧ .
 المتخّل - ٣٠ : ١٦ - ٦٠ : ١ -
 ٦٣ : ٣ .
 المثقّب العبدي (محصن أو عائذ
 ابن محصن) - ٢٦٩ : ٥ .

الناطقة الذبياني - ١٩ : ١٣ - ٥٧ :

١٧ - ١٢٨ : ٩ : ١٩٣ - ٩ :

نافع بن أبي نعيم - ٣٠٧ : ١٠ : ٣٠٨ :

٣ .

نصيب الأكبر - ٥٨ : ٨ .

يزيد بن الحكم - ٧٢ : ١٦ .

يزيد بن عمرو بن خويلد - ٣٠٥ : ٥ .

يونس بن حبيب - ١١٦ : ١٠ .

٤ : ٢٤٠

مرداس بن حصين - ٢٩٠ : ٨ .

مُرة بن محكان - ٤٠ : ١ .

المدرّار الفقعسي - ١٩١ : ١ - ٢٦٧ :

١٥ .

مروان بن سعيد المهبلي - ١١٦ : ١٠ ،

١١ .

معروف بن عبد الرحمن - ٢٨٤ : ٢ -

منظور بن مَرْتَد - ١٠ : ٢٠ - ٢٨٩ :

٦ .

مهلهل (عدى وقيل امرؤ القيس) -

١ : ٢١٨ .

فهرس الخطأ والصواب

[انظر الاستدراك في آخره]

صوابه	الخطأ	ص ، س
حذفها	في الوقف	٩ : ١٢
يستقبلُ	يستقبلَ	١٥ : ٩
يكون اسما وصفة	ويكون اسما صفته	١٨ : ٨
ونغير	ونغير	١٩ : ٦
ونحوهما	ونحوهما	٢٤ : ١٤
وتترتم	وتترتم	٢٥ : ١٢
حتقر	حتقر	٢٧ : ١٨
وفعل	وفعل	٣١ : ١١
يكتب بالألف وبالياء	نمّا	٣٥ : ١٤
سعلاة الخ	سِعلاة الخ	٣٦ : ١٤
طرفاءة	طرفاءة	٣٧ : ١٣
فيها [١٦ ب] وتعز	فيها وتعز	٣٩ : ٧
سُرْدُد	سُوْدُد	٤١ : ١٧
تستوفى	نستوفى	٤٢ : ٧
صبيغة	صبيغة	٤٤ : ١٦
حدث	حدث	٥٦ : ٤
لسكون	لكون	٥٩ : ٧
للهاء	للياء	٦٠ : ٤

صوابه	الخطأ	ص ، س
أيمن في المرضعين همزته همزة وصل فيهما	أيمن	٦١ : ٩ ، ١٠
إن « م	« إن م	٦١ : ١٠
إدخالهم	إخادهم	٦٥ : ٢
مَا قِيَمَا	مَا قِيَهَا	٦٨ : ٦
٢٠	—	٦٨ : ٢٠
تصحيّف	تصحیح	٦٨ : ٢٤
والذى	والى	٧٤ : ١٥
والذى	والى	٧٦ : ١٦
واصرابّ	واضرابّ	٧٨ : ١٤
ايياضضتُ	ايياضضتُ	٧٩ : ١٠
[١٣١] قال أبو الفتح	قال أبو الفتح	٨١ : ١٣
يرودها	يرودها	٨١ : ١٦
١٥	١٠	٨٣ : ١٥
وحرّقتُ	وحرّقتُ	٨٥ : ١
تقع	يقع	٨٨ : ١
افعنيلت	افعنيلت	٨٨ : ٤
الثلاثة	الثلاثة	٨٨ : ١١
جلببتُ	جلبيتُ	٨٨ : ١٢
جهّورتُ	جهررتُ	٨٨ : ١٢
ب « اطمأن »	ب « اطمأن »	٨٩ : ٨
تتلّمّفُ	تتلّمّفُ	٩٢ : ١

صوابه	الخطأ	ص ، س
وَحَدَّكَ	وَحَدُّكَ	١٥ : ٩٢
١٠	٠١	١٠ : ٩٣
صوابه	الخطأ	ص ، س
يَتَغَافَلُ	يَتَغَافَلُ	٨ : ٩٤
فَلَا تَعَدَّ	فَلَا تَعُدَّ	١٥ : ٩٦
حذفها	فصاعدا	١١ : ٩٩
تِيءَم	تِرءَم	١٣ : ١٠٣
فَوَّعَلَا	فَرَّعَلَا	١٦ : ١٠٣
أَلْبَ	أَب	٢ : ١٠٤
بالليل	بالليل	٨ : ١٠٦
١٠	—	١٠ : ١٠٧
تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	٤ : ١٠٨
والضهواء	والضهراء	٨ : ١١٠
يَهِيَّاهُ	يَهِيَّاهُ	٢ : ١١٢
أُلِيقَ	أُقِ	١٣ : ١١٤
البريه	البريه	٤ : ١١٥
فِعَلَّى غَيْرِ مَنْوَنَ	فِعَلَّى ٩ ، ٦ :	١٢١
آء	آت	١٢ : ١٢٦
مُخْرَقٌ	تَمَخَّرَقُ	٤ : ١٣٠
مثل	مثل	١٠ : ١٤١
وَمُهَلَّلٌ	وَمُهَلَّلٌ	٣ : ١٤٢
مُهَلَّلٌ	مُهَلَّلٌ	٤ : ١٤٢
إن شاء	ن شاء	١٠ : ١٤٥

صوابه	الخطأ	ص : س
١٥	١٠	١٥ : ١٦٩
الأشهر من	الأشهر من	٨ : ١٧٠
عزويت	عزويت	٥ : ١٧٢
الشاعر	الشاء	٣ : ١٧٧
بمنزلة	بمنزلا	٨ : ١٧٧
ببرهرة	ببرهرة	١٩ : ١٧٩
زيداً	زيداً	١٧ : ١٩٩
لم تهمز	لم تهمز	٣ : ٢١٦
ويتزن	ويتزن	١١ : ٢٢٢
القياس في الواو	القياس الواو	١٢ : ١٢٩
والهمز في الطرف	والهمز الطرف	١٧ : ١٢٩
ايتزن ، ايتزرا	واتزن واتزر	٩ : ٢٢٨
كثرة	كثرة	١ : ٢٣٠
ينقلوها	ينقلوها	٥ : ٢٣٥
فُعال	فُعال	٤ : ٢٣٩
عَرَفَتَ	عَرَفَتُ	١٦ : ٢٤٣
بنيته	بنيته	١٥ : ٢٤٤
أَقْوَمُ	أَقْوَمُ	١٠ : ٢٤٨
للفرق	للفرق	٦ : ٢٧٤
تقرأن	تقرأن	١٩ : ٢٧٨
يُحْرُ	يُحْرُ	١٦ : ٢٨٠
خاطمها	خاطمها	١١ : ٢٨١

صوابه	الخطأ	ص ، س
١٠	١٥	١٠ : ٢٨٥
في غازٍ	غازٍ	١ : ٢٩١
تعتلّ	يُعتلّ	١٠ : ٢٩٥
في اختار	اختار	١٠ : ٢٩٤
خُوفَ	خَوْفَ	١٦ : ٢٩٤
قِيلَ	قَوْلَ	١ : ٢٩٥
قبيلُ	قبيل	٤ : ٢٩٥
حَلَّات	حَلَّات	١٢ : ٣١٠
أَقُولُ	أَقُولُ	١ : ٣١٩
أَشَدَّ	أَشَدَّ	١٤ : ٣١٩
تَأَمَّلْتَ	تَأَمَّلْتَ	١٤ : ٣٣٢
سُوكَ	سُوكَ	١٥ : ٣٣٨
الْمُنْكَبِّينَ	الْمُنْكَبِّينَ	٦ : ٣٤٣
حُبْلَى حَبَالِي	حُبْلَى حَبَالِي	٩ : ٣٤٤
عَوْدٌ	عَوْدٌ	١١ : ٣٤٥
أَوْ ابْنِ	وَأَسْمِهِ	٩ : ٣٥٣

استدراك

٦ : ١٢ - سقطت ترجمة المبرد من هذا الموضع ، وهي :
أبو العباس المبرد ، هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام
العربية في عصره ، وكان جميلا فصيحاً ، ثقة حافظاً ، توفي سنة ٢٨٥ هـ .
٣٧ : ١٥ - قوله « فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلا : أي
في الأصل .

٤٩ : ٢ ، ٣ - سقط الكلام في الشروح والتعليقات على الشاهد الآتي وهو
فاحذر ولا تكسّر كريئاً أعوجاً عِلجاً إذا ساق بنا عفنججا
وهما بيتان من مشطور الرجز ، لم نوفق للعثور عليهما ولا على قائلهما .
١٢١ : ٣ - « إينك نعبد » سقطت الإشارة إلى هذه الآية في ذيل صفحتها ،
وهي (صدر الآية الخامسة من سورة الفاتحة ١)

٢٢٣ : ١٧ - كتب البيت خطأ ، وصوابه :
تهوى كجندلة المنجنيق يرمى بها السور يوم القتال

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ١

٢ الحمد لله رب العالمين . وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .
الطيبين الطاهرين ٢ .

قال أبو الفتح عثمان بن جيني رحمه الله ٣ :

- هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني رحمه
الله في التصريف . بتمكين أصوله . وتهذيب فصوله . ولا أدع فيه ؛ بحول
الله وقوته غامضا إلا شرحته ، ولا مُشْكِلًا إلا أوضحتُه ، ولا ٥ كثيرًا من
الأشياء والنظائر ٥ إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه . ومُتَقَدِّمًا
في جنبه ، فإذا أتيت على آخره . أفردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة
الغريبة ٥ فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلًا من المسائل المُشْكِلَةِ ١٠
العويصة ٥ التي تشهد الأفكار ، وتروض الحواطر . وليس يدبغني أن يتخطى
إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحْكِمِ الأصول قبلها ، فإنه إن هجم
عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف المُؤَدَّبَةِ للفروع ، لم يحفظ
منها بكثير طائل ، وصعبت عليه أيتها صعوبة . وكان حكمه في ذلك
حُكْمَ مَنْ أَرَادَ الصُّعُودَ إِلَى قَلْعَةِ جَبَلٍ سَامِقٍ فِي غَيْرِ مَسْبِيلٍ . أَوْ كَمَا جَارِعَ ١٥
مفازة لا يهتدي لها بلا دليل .

١ - بعد البسمة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليمًا) .

٢ : ٢ - ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ - ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشياء والنظائر) .

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية^١ أتم حاجةً . وبهم إليه أشدُّ فاقةً ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرف أصولُ كلامِ العربِ من الزوائدِ الدّاخليةِ عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المُضارعَ مِن فَعَلٍ لا يَجِيءُ إلا على يَفْعَلٍ بضم العين . ألا ترى أنك لو سمعتَ إنسانا يقول : كَرُمَ يَكْرُمُ بفتح الراء من المُضارع ، لقضيتَ بأنَّهُ تاركٌ لكلامِ العربِ [٢ ب] سمعتهم يقولون يَكْرُمُ أو لم تسمعتهم ؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيتَ بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء . ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه^٢ ، وإن كان السماع أيضا مما يشهدُ بصحة^٣ قياسك . ومن ذلك أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضي إذا كان على مثال أفعلٍ يكونُ مُفْعَلًا بضم الميم وفتح السين نحو : أدخَلْتُهُ مَدْخَلًا . وأخرَجْتُهُ مُخْرَجًا ، ألا ترى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمته على هذا الحدِّ لقلتَ مُكْرَمًا قياسا ، ولم تحتج فيه إلى السماع . وكذلك قولهم : كلُّ اسمٍ كانت في أولِهِ ميمٌ زائدة مِمًّا يُنْقَلُ وَيُؤْمَلُ بِهِ فهو مَكْسُورٌ الأَرَل . نحو مِثْرَقَةٌ ومِثْرَاقَةٌ . إلا ما استثنى ؛ من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميمَ زائدة ، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوه مما يُستدرَكُ من اللغة بالقياس .

١ - ظ ، ش : اللغة ، وهماشيما : الأدب .

٢ - ظ : أو نحوه .

٣ - ص : لصحة .

٤ - ص : استثنى له و ظ : استثنى به وفوق ، به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسَّماع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : رَجُلٌ وَحَجَرٌ ، فهذا مما لا يُقدَّم عليه بقياس ، بل يُرجَعُ فيه إلى السماع . فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التَّصريف ماسَّةً ، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللُّغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

[تخليط أهل اللغة فيما سببه القياس]

ولهذا ما لا ٢ تكاد تجد لكثير من مُصنِّفِي اللُّغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف ، وترى كتابه أسدَّ شيءٍ فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرِّفُ وَيَسْتَقُ اضْطَرَبَ كلامه وخلط . وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكدر يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرَّر هذا التخليط على حَسَبِ طول الكتاب وقصره ، وليس هذا غَضًا من أسلافنا ، ولا تَوْهينًا لعلمائنا ، كيف وبعولهم نقتدى ، وعلى أمثلتهم نتخذى ، وإلَّا ما أردتُ بذلك التنبية على فضل هذا القَبِيلِ [١٣] من علم العربية ، وأنه من أشرفه وأنفسه ، حتى إنَّ أهله المُشْبِلِينَ عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما يُحْطِثُونَ فيه ويُحَلِّطُونَ ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، وبعلمٍ سواه مُتَشَاغِلٍ .

١٥

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغي أن يُعلمَ أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبةً ٣ قريبا ، واتصالا شديدا ، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفُهَا على وجوه شتى ،

١ - أكثر : زيادة من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ص .

٣ - ش ، ظ : سببا .

مثال ذلك أن تأتي إلى «ضَرَبَ» فتبني منه مثل «جَعَفِرٍ» فتقول : «ضَرَبَبَ»
 ومثل «قِمَطْرٍ» : «ضَرَبَبَ» ، ومثل «دِرْهَمٍ» : «ضَرَبَبَبٌ» ، ومثل
 «عَلِيمَ» : «ضَرَبَبَ» ، ومثل «ظَرْفٍ» : «ضَرَبَبَ» ؛ أفلا ترى إلى تصريفك
 الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاق أيضا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضَّرْبِ
 الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ، ثم تشتق منه المضارع
 فتقول : «يَضْرِبُ» ، ثم تقول في اسم الفاعل : «ضَارِبٌ» ، وعلى هذا ما أشبه
 هذه الكلمة . أولا ترى إلى قول رؤبَةَ في وَصْفِهِ ١ امرأةً بكثرة الصَّخَبِ
 والخُصومة : «تشتقُّ في الباطل منها المُستَدَقُّ» وهذا ٢ كقولك : تَتَصَرَّفُ
 في الباطل ، أى تأخذ في ضُروبِهِ وأفانينه . فمن ها ٣ هُنَا تَقَارِبَا واشتَبَكَا . إلا أن
 التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ،
 كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد
 كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره . والاشتقاق إنما يَمُرُّ بك ؛ في كتب النحو منه
 ألفاظٌ مُشَرَّدة لا يكاد يعقد لها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُسِ الكَلِمِ
 الثابتة . والنحو إنما هو لمعرفة أحوالِهِ المُتَنَقِّلة . ألا ترى أنك إذا قلت : «هَامٌ بِكُورٍ»
 ورأيتُ بِكُورًا ، وَصَرَرْتُ بِبِكُورٍ ، فإنك إنما خالفت بين حركات حُرُوفٍ ٥
 الإعراب لاختلاف العامل . ولم تُعَرِّضْ لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد
 كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف . لأن معرفة ذات
 الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتحركة . إلا أن هذا الضرب

١ - ظ ، ش : صفة .

٢ - وهذا : عن ظ ، ش ، وهو غير واضح في ص .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - بك : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : حرف .

من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِيَّ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ ، بَعْدَ ،
 لِيَكُونَ الْارْتِيَاضُ فِي النُّحُو مُوَطَّئًا لِلدُّخُولِ فِيهِ ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَعْرَاضِهِ
 وَمَعَانِيهِ ، وَعَلَى تَصَرُّفِ الْحَالِ . فَمِنْ أَمَدَةِ اللَّهِ بِصَفَاءِ التَّمْرِيحَةِ ، وَأَيْدِهِ بِمَنْصَأِ
 الْخَاطِرِ وَالرَّوِيَّةِ ١ ، وَوَاوَلِ الدَّرْسِ ، وَأَجْشَمِ النَّفْسِ ، وَهَجَرَ فِي الْعِلْمِ لَدَائِمَتَهُ ،
 وَوَهَبَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ . اِمْتَاَزَ مِنَ الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ ، وَحَقَّقَ بِالصَّدْرِ الْمُقَدَّمِ ،
 وَحَظَّتْهُ الْعْيُونُ بِالنِّتَاسَةِ ، وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَصَابِعُ بِالرِّيَاسَةِ ، وَكَانَ مُوَفَّقًا لِمَا
 يَرْفَعُهُ وَيُعَلِّمُهُ . مَسَدَّدًا فِيمَا يَنْقُصُ لَهُ وَيَنْتَجِيهِ .

[قيمة كتاب التصريف للمازني]

ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعتُ في تفسيره وبَسَّطُهُ مِنْ أَنْفَسِ كِتَابِ
 التَّصْرِيفِ ٥ وَأَسَدَّهَا وَأَرَصَّيْهَا ، عَرِيقًا فِي الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ ، عَارِيًا مِنَ الْحَشْوِ
 وَالْإِكْتَارِ ، مُتَخَلِّصًا مِنْ كَنْزَاةِ أَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مُرْتَفِعًا عَنْ تَخْلِيطِ كَثِيرٍ مِنَ
 الْمُتَأَخِّرِينَ ، قَلِيلِ الْأَلْفَاظِ ، كَثِيرِ الْمَعَانِي ، عُنِيَتْ بِتَفْسِيرِ مُشْكَلِهِ ، وَكَشَفَ غَامِضَهُ ،
 وَالزِّيَادَةَ فِي شَرْحِهِ ، مُحْتَسِبًا ذَلِكَ فِي جَنِّبِ ثَوَابِ اللَّهِ ، وَمُرُكِّبًا بِهِ مَا وَهَبَهُ لِي
 مِنَ الْعِلْمِ .

[ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة]

١٥
 وَحَقِيقَ عَلَى مِنْ ٢ نَظَرَ فِي كِتَابٍ قَدْ عُنِيَ بِهِ وَأَضَعَهُ ، ٣ وَأَنْصَرَفَ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ
 مُصَنِّفُهُ ٣ ، فَحَظِّي مِنْهُ بِأَقْصَى مَا طَلَبَ ، وَوَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ مِنْ كِتَابٍ ، أَنْ
 يُحْمَدَ اللَّهُ عَلَى مَا وَهَبَهُ لَهُ مِنْ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لِصَاحِبِهِ مَا وَقَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

١ - الروية : زيادة من ظ وش .

٢ - ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٢ - ما بينهما في ظ ، ش : وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه .

من حفظه ١ ، وأن يعزى فيها بحكيه عنه إليه ، فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبى إلا كُفّران النعمة فعن المرءة والإنسانية صدق . وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا ، وأتبع كل فصل مما روته ورأته ما يكون مُقْنِعًا في معناه ، ومُغْنِيًا عما سواه ، كما كان فيما أُورده من سداد و صواب ٥ فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير ٢ كما لا يعزى منه الحدائق المتقدمون [١٤] ، ولا يستنكفه العلماء المُسَبِّحُونَ .
والله أستهدى ، وإياه أستترشد . وعليه أنوكل ، وهو حسبي وكنفي .

بسم الله الرحمن الرحيم

[رواية كتاب المازني]

١٠ قال أبو الفتح عثمان بن جيني ٣ : أخبرني الشيخ ٤ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ٥ قراءة مني عليه بحكّاب ٥ عن أبي بكر محمد بن السري السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني ، رحمهم الله أجمعين ٦ .

قال أبو عثمان ٧ :

- ١ - من حفظه : زيادة من ظوش .
- ٢ - ظوش : وتقصير .
- ٣ - ٣ - ما بينهما زيادة من ظوش .
- ٤ - الشيخ : ساقط من ظوش .
- ٥ - النحوي زيادة من ظوش .
- ٦ - أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبدها في الصلب فيهما ما يأتي : قال أبو الفتح : هو مازن بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جني هذا في صلب ص كذلك مسبوقة بما يأتي : في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح ، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب .
- ٧ - ص : قال قال أبو عثمان المازني .

باب الأسماء والأفعال

كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ؟ .

قال أبو الفتح ٢ : أول ما في هذا أن يُسأل فيقال : لمَ كَمَ يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟ . والجواب ٣ : أنه إنما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال ؛ لئيرى أصلها من زائدها ، لأنها مما يُصَرَّفُ ويُسْتَقُّ بعضها من بعض ، والحروف لا يصحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ وَمَهْ ونحوهما ، فالحروف لا يمثّلُ بالفعل . لأنها لا يعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مِثَالُ : هَلْ أَوْ قَدْ أَوْ حَتَّى أَوْ هَلَاً ونحو ؛ ذلك من الفعل لكانت مسألته مُحَالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يمثّلُ ؛ لأنه ليس بمُسْتَقٍّ ، إلا أن تنقلها إلى التسمية . بها ، ١٠ فحينئذ يجوز ورزئها بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ .

[الألفات في أواخر حروف المعاني أصول]

ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غيرَ زوائد ، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » وما أشبههما ، لا تنقل إن الألف فيهما منقلبة كألف عَصَاً وَرَحَى وَغَزَاً وَرَمَى ، لأنها لو كان أصلها واوا ١٥ أو ياء لظهرتا لسكونهما [٤ ب] ، كما ظهرتا في نحو « كَتَى وَأَيُّ وَلَوْ وَأَوْ » .

١ - ظ و ش : عددهما .

٢ - زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتي : قلت وفي نسخة أخرى .

٣ - ظ ، ش : فالجواب .

٤ - ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونحوهما . .

فلو ١ كان أصل ألف . . . من الواو لقلت : « مَو » كما قلت : « لَو » وكذلك لَوُ
 كانت من الياء ٢ لوجب أن تقول : ٢ « مَي » كما قلت : « مَي » ولم تُقلب
 ياء « مَي » وواو « أَو » ألفا ٣ لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها
 مفتوح ، وهي في الحروف ساكنة كلام « هَلْ وَبَلْ » ؛ ودال ، « قَدْ » فلهذا بطل
 أن تكون منقلبة ، ولو قال قائل : إن الألفات في أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلاً ،
 لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتق ، فلا يُعرف ذلك
 فيها ، فلذلك لم يذكر الحروف في هذا الموضع . ٥

[ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبي عثمان : الأسماء : يعني الأسماء المتمكّنة ، والتي يمكن تصريفها
 ١٠ واشتقاقها نحو « رَجُلٌ وَفَرَسٌ » ، ولا يريدُ الأسماء المبنية المُوغلة في شبه
 الحروف ٦ ؛ لأن تلك الأسماء في حُكم الحروف ، ألا ترى أن « كَمْ وَمَنْ »
 وإذ « سواكن الأواخر « كهَلْ وَبَلْ وَقَدْ » . وإنما كان ذلك فيها لمصارعتها
 الحروف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن الألف في « مَي وإذآ وأتى
 وإيآك » ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو ، كما أن الألف في حَتَّى وكَلَّأً كذلك .
 ١٥ وكما كانت « مَنْ وَكَمْ كهَلْ وَبَلْ » ، فهذه الأسماء المبنية التي ٧ في حُكم
 الحروف لا تُشتق ولا تُتمثلُ من الفعل كما أن الحروف كذلك .

١ - ظ ، ش : ولو .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : لقلت ، وفي هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - بل : زيادة من ظ وش

٥ - زادت ظ ، ش : قال أبو الفتح .

٦ - ظ ، ش : الحرف .

٧ - التي : ساقط من ظ ، ش .

[ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقاً نحو « لَبَيْكَ » . لأنهم يقولون أَلْبَباً بالمكان ، ونحو « قَطَط » . لأنها من قَطَطْتُ أَيْ قَطَعْتُ ، لأن قولك : ما فعلتُه قَطَطُ : معناه فيها انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك مما يدخله التحقير ، أَوْ يُسْتَعْمَلُ استعمالَ المتصرف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلّما كان الاسمُ في شبه الحروف ^١ أقعدَ ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[الألف في (أنا) في الوقف ، وإزاء التي تلتحق في الوقف لبيان الحركة]

فأمّا الألف في « أنا » في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم تنقص بذلك [١٥] فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرة ، لأنها مبنية بالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها ، كما يُدْهِبُ الهاء التي تلتحقُ لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل أنا ^٢ زَيْدٌ ، كما قال الله تعالى : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ^٣ يُكْتَبُ في الوقف ؛ بألف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كُتِبَتْ على الوقف . ، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلتحقُ في الوقف لبيان الحركة في الوصل . ألا ترى أنك تقول « اِرْمِيهِ » إذا وقفت وأنت تُرِيدُ « اِرْمِي » ، فإذا وصلت قلت : « اِرْمِي يَارَجُلُ » ، فالألف في « أنا » كالحاء في « اِرْمِيهِ » زائدة مثلها ، وبُيِّنَتْ الفتحه بالألف كما بَيَّنَّتْ الكسرة ° بالهاء ؛ لأن الهاءُ مُجَاوِرَةٌ للألف ، ومِثْلُ ذلك

١ - ظ وش : الحرف .

٢ - رسمت : أن : بدون ألف في ص .

٣ - سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ - في الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ - الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

ما حكاها سيديويه أن من العرب من يقول في الوقف : « قالا » وهو يريد « قال » ،
فيُبيِّن الحركة بالألف ، وقد قالوا في الوقف : « أنه » فيبيّنوا الفتحة بالهاء كما
بيّنوها بالألف ، وكِلْتاهما ساقطة في الوصل .

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف]

فأما قول الشاعر :

٥

أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرِفوني مُحمِّداً قد تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا

فإنه أجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف ، وعلى هذا قول

أبي النجِّم :

أنا أبو النجِّمِ وشِعْرى شِعْرى

أى وشعري الذي سمعت به ، وقد أجرت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل ١٠

على حد ما تكون عليه في الوقف ، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر ،
حكى سيديويه عن العرب « ثلاثة رُبْعَه » بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة
من أربعة وإلقاء حركتها على الهاء ، وكان قياسه إذا حرَّكها أن يردّها تاء ،
إلا أنها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك ، وأنشد سيديويه أيضا :

ضَخْمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

١٥

يريد الأضحَمَ خفيف الميم ، وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليُعلم [٥ ب]
باجتماع الساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل ، حرصاً على البيان ؛ لأنه
معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : « خالِدٌ : وهو يجعس » :

فإذا وصلوا قالو : « خالدٌ يافى » فكان سبيله إذا أطلق الميم في « الأضحَمَ » بالنصب
أن يُزيل التثقيب ، إلا أنه أجراه في الوصل . مجراه في الوقف للضرورة ، وهله : ٢٠

ببازٍ، وجنءٍ أو عيهلٍ كأن مهواها على الكلكل

يريد العيهل والكلكل ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرتة ،
والذى أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر ،
فإن سيبويه كثيرا ما كان يعتمد فى كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها ، فكذلك
أجرتى الشاعر قوله :

أنا سيفُ العشيِّرة فاعرفونى

فى الوصل مجراه فى الوقف .

[الأصل والزائد]

وقولُ أبى عثمان : كم يكون عددُهما فى الأصل ، وما يُزادُ فيهما على الأصل ؟

- قال أبو الفتح ١ : اعلم أنه إنما يُريد بقوله الأصل : الفاء والعين واللام ،
والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما ، مثال ذلك قولك : ضرب ، فالضاد
مِن ضرب فاءُ الفعل ، والراءُ عينُه ، والباءُ لامُه ؛ فصار مثالُ ضَرَبَ : فَعَعَلَ ،
فالفاءُ الأصلُ الأوَّل ، والعينُ الأصلُ الثانى ، واللامُ الأصلُ الثالث ، فإذا ثبت
ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أوَّل الكلمة أو وسطها أو آخرها ،
فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لام ، وليس يبعثون بقولهم
١٥ زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلَّت بعد حذفه على : كَسَبَتْ تدلُّ عليه وهو
فيها ؛ ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة ، فلو حذفها فقالت : ضَرَبَ لم
يبدل على اسم الفاعل بعد الحذف ، كما كان يدلُّ عليه قبل الحذف ، وكذلك
قولهم : مَضْرُوب ، لو حذف الميم والواو لم يكن [١٦] ما بقى من الكلمة

١ - قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ - ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول ، كما يتدلُّ عليه « مضروب » بكماله ، بل لم يكن يُمكن
النُّطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم ؛ لأنَّ الضاد بعدها ساكنة ، والابتداءُ
بلساكن مُمتنعٌ كما تعلم . فِيمَا زِيدَا في « ضَرَبَ » من أوله قولهم : « اسْتَضْرَبَ »
فالمهزلة والسين والتاء زوائد ؛ لأنَّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله :
استَفْعَلَ ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة ، ومثاله يَفْعِلُ ، والزيادة في وسطه
قولك : « ضَرُوبُ » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُولُ ، والزيادة في آخره . قولك :
« ضَرَبَانِ » فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلَانِ ، فالأصول يُقَابِلُ بها
في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللامُ . ويُلفظُ بالزائد بعينه لَمَفْظَا في المثال ، ولا
يُقَابِلُ به فاءٌ ولا عينٌ ولا لامٌ ؛ لأنَّه لو كان أحدَ الثلاثة ٢ لكان أصلاً لازائداً ،
ألا ترى أنَّك تقول في « ضَرُوبِ فَعُولِ » ، فتأتى في « فَعُولِ » بالواو ١٠
التي كانت في « ضَرُوبِ » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تكررَ الثاني من الأصول
وهو العين كررتَ في المثال العين بيزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ » فتشَقَّلَ
العين من « فَعَلَّ » ، لأنها بإزاء الراء من « ضَرَبَ » ، فإن تكررَ الأصل الثالث وهو
اللام ، كررتَ في المثال اللام بيزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ » جئتَ
في المثال بلامتين ، لما كان في ضَرَبَ باءان ، فإن تكررَ الأصلان كلاًهما ، ١٥
كررتَ في المثال العين واللام كِلْتَيْهِمَا ، تقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ »
زِدْتَ عَيْنًا ولأما لَمَّا زِدْتَ في « ضَرَبَ : راء وباء ، والفاءُ لم تُكْرَرْ في كلام
العرب إلا في حرف واحد ، وهو « مَرْمَرِيْسٌ » وهي ٣ الدَاهِيَةُ والشَّدَّةُ ،
قال الراجز :

١ - ظ ، ش : زاد .

٢ - ظ ، ش : الثلاث .

٣ - ظ ، ش : وهو .

داهية حَدِّبَاءَ مَرْمَرِيْسٍ

مَرْمَرِيْسٍ : في معناه ، فثاله من الفعل ١ « فَعَفَعِيل » ؛ لأنه من المراسمة وهي الشدَّة ، فتكررت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ، وإثما بسطت هذا الموضوع ، لأن أكثر مَنْ يتعرَّض للنظر في هذا العلم يسمع الأصلَ وأزائد ولا ٢ يعرف الغرض [٦ ب] فيهما . ، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى ، ٥ ليشارك في معرفته المبتدئُ والتمكَّنُ فيه . .

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان : فِيمَا يُزَادُ مَا يُلْحَقُ بِنَاءِ بِنَاءٍ ، ومنه ما يكونُ للمدَّة ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ، وفيه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد ؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئَةِ .

١٠

قال أبو الفتح : فَصَّلَ في هذه الجمل أنواع الزيادات ، وعرف الغرض في أن زِيدَتْ ، وما الذي دعا إلى ذلك .

[الزيادة للإلحاق]

فما زيد فيه للإلحاق كثير ، منه « كَوَثِرَ وَصَيَّرَفَ » فالواو والياء فيهما زائدتان ؛ لأنهما من الكثرة والصرْف ، وهما مُلْحَقان « بِجَعَفَرَ وَسَلْهَبَ » ؛ ١٥ وكذلك « جِدْوَل » الواو فيه زائدة مُلْحِقَةٌ « بِجَعَفَرَ » . وقد قيل : « جِدْوَل » بكسر الجيم ، فالواو في هذا مُلْحِقَةٌ له ببناءِ « دِرْهَمَ وَهَجْرَعَ وَهَيْلَعَ »

١ - من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلا .

ومِن ذلك « سَمِيدَع » الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحِقَةٌ بِفَرَزْدَقٍ وَمِثَالُهُ فَعَيْلَلٌ ،
وكذلك « فَدَوَكَس » . وهذا أكثرُ مِن أن أُضْبَطَهُ لك ، وإنما أذكرُ مِنه وَمِن
نظائره ما يدعو إليه القياس .

[الزيادة للمد]

٥ وقولُهُ : وَمِنه ما يكون للمدِّ ، يعني الواوُ في « عَجَوزٍ وَعَمود » ، والياءُ
في « جَرِيْبٍ وَقَصِيْبٍ » والألفُ في « كِتابٍ وَسَراجٍ » لم يَرُدْ بِهِذِهِ وما أشبِها
إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها ؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدِّ في كلامهم ،
ليكون المدُّ عِوَضًا من شيء قد حَذَفوه ، أو للين الصوت فيه ٢ ؛ ألا ترى أن
الضَّرْبَ الثالثَ . مِن الطويلِ قد أُلْزِمَ حَرَفَ المدِّ نحو قول الشاعر :

١٠ أَقِيمُوا بَنِي النعمانِ عَنَّا صَدورِكم وإلا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّءُوسا
ونحو قول الآخر - أنشدناه أبو علي لَنَقَطِرِيِّ بن الفُجاءة - :

لَعَمْرُكَ إني في الحياةِ لَتَراهِدٍ وفي العيشِ ما لم أَلتَقِ أُمَ حَكِيمِ
ونحو قول الآخر - قرأته على أبي عليّ في نوادر أبي زيد - :

[١٧] جَزَوْنِي بِما رَبَّيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ

كذلك ما إنَّ الخُطوبَ دَوَّالٍ ١٥

فهذه الألفُ في « دَوَّالٍ » والياءُ في « حَكِيمٍ » والواوُ في « الرَّءُوسِ » ،
تُسَمَّى الرَّدْفِ . وإِنما لَزِمَتْ هذا الضَّرْبَ لتكون عوضا من لامٍ مَفَاعِيلُنْ ،
وهذا مُبَيَّنٌ في عِلْمِ القوائِمِ ، وإنما يعرفه أهلُ العَرُوضِ ، فلهذا ونحوه ما زِيدَتْ

١ - ظ ، ش : هذا .

٢ - ظ : به .

٣ - ظ ، ش : من .

هذه المدّات ، وللحاجة ١ إلى الاتّساع في كلامهم ؛ لأنهم ٢ يُعَسِّرون عن
المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرُّ إلى الاتّساع ، فمن ها ٣ هنا احتياج
إلى الزوائد المُكثِّرة للكلام .

[الزيادة للمعنى]

- وقوله : ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى : يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلام علامة ٥
للخفّة والتمكّن فى الأسماء فى نحو « زيدٌ وزيداً وزيدٍ » . ومن ذلك : حروفُ
المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يقرأُ ،
ألا ترى أنّه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنّه فى حال قراءة ، ويصلح أن يكون
يُرادُ به أنّه ؛ سيقراً فيما يستقبل ، ومن ذلك : ألف « أنا » ، إنما زيدت
ليبيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها ، ومن ذلك : ألفُ النُدْبَةِ ، إنما ١٠
زيدت لمدّ الصوت وإظهار التّفجّع على المندوب ، فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد
للمعنى ، ألا ترى أنّ الدّلالة على ذلك ٥ المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلاّ أنّ
النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول : وآزبدُ ٦ .

[الزيادة من أصل الوضع]

- وقوله : « ومنه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلاّ بزائد ؛ لأنه وُضِعَ ١٥
على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئة » . فلإنما يعنى به : افتقر ونحوه ؛ ألا ترى أنّ
الماضى من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال : افتعل . والزيادة لازمة له ، وهى

١ و ١ - بدل ما بينهما فى ظ ، ش : لا امتداد الصوت للحاجة .

٢ - قد : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - تقول وآزبد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزةُ والياءُ في أوله . وقولهم : « فقير » يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه « فقِرَّ » ،
 مثل « ظرَّفَ فهو ظريف » [٧ ب] ، هذا أخصُّ به من فَعِلَ وفَعَّلَ ، وإن
 كانوا قد قالوا : « شَقِيَّ فهو شَقِيٌّ وقَدَّرَ فهو قَدِيرٌ » ، فإن باب « فَعِيل » أن
 يكون « لِيَفْعَلَّ » . وإذا ٢ كانوا قد ٣ قالوا : « يَدْرُ وَيَدْعُ » ولم يقولوا :
 « وَذَرَّ وَلَا وَدَعَ » اسْتِغْنَاءً عنهما « بِيَتْرَكَ » على ما قال سيبويه ، مع أن بين
 الماضي والمضارع نسبا قريبا . فأن يقولوا : « فقير » ولا يقولوا : « فقِرَّ » - وإن كان
 عليه جاء - أجدر : لبعد ما بين الاسم والفعل ؛ ، وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ
 من أحكام الأفعال ؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم . وكذلك « اشْتَدَّ » لم
 يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا شَدَّ . في هذا المعنى . على أن أبا زيد قد حكاهما
 في كتابه مصادريه ، وقولهم : « شَدَّ يَدُ » كأنهم قد قالوا فيه : « شَدُّ دَتْ » وإن
 لم يجيئوا به . قال سيبويه : استغنوا « بافْتَقَرَّ واشْتَدَّ » عن « فقِرَّتْ وشَدُّ دَتْ » .
 كما استغنوا « باحْمَرَّ عن حَمِرَ » : يريد أن « احْمَرَّ » أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا
 بزائد نحو « احْمَرَّ واحْمَرَّ » ، قال سيبويه أيضا : كما استغنوا « بارْتَفَعَ » عن « رَفَعَ »
 وعليه جاء « رَفِيعٌ » : يريد أن قولهم : « رَفِيعٌ » فَعِيلٌ و « فَعِيلٌ » إنما يأتي
 من « فَعَّلَ » نحو كَرَّمُ فهو كَرِيمٌ . وكذلك قولهم : « ارْعَوَى الرجل » وزنه
 افْعِلَّ ولم أجد منهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة . وليس من لفظ رعيت : لأن لام
 « رَعِيَّتُ » ياء . ولأم « ارْعَوَى » واو . نظهورها كما ترى . وليس « الرَعَوَى
 مِن « ارْعَوَى » إنما هي « فَعَلَّى » من « رَعِيَّتُ » ، قِيلِبَتْ ياؤها واوا . بمنزلة

١ - كأنهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص وحاشية ظ : وإذا : و ظ ، ش : وإن .

٣ - قد : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : من الفعل .

٥ - كتاب : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : اظهورها .

« تَقْوَى » ، وكذلك قولهم : « اقْطَرِ النَّبْتُ واقْطَرَتْ واشْمَأَزَّتْ » لم يستعملوها إلا بتكرير اللام ، فهذا ونحوه مما لم يُنطق به إلا بزيادة ؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المُستغنى عنه مُسْقَطًا من كلامهم ، ألا ترى أن قولهم « مَلَامِحٌ » إنما هو في القياس جمع « مَلْمَحَةٍ » [١٨] لاجمع « لَمَحَةٍ » ، و « سُمَحَاءُ » إنما هو جمع « سَمِيحٍ » في القياس لا « سَمَحٍ » و « مَشَابِهٌ » إنما هو جمع « مَشَبِهٍ » لا « شَبِهٍ » ، فكأنهم قد نطقوا « بَمَلْمَحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمَشَبِهٍ » لما جاء الجمع عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمَحٍ عن سَمِيحٍ ، وبَلَمَحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشَبِهٍ عن مَشَبِهٍ حتى صار المُستغنى عنه مُسْقَطًا . وقد قال بعضهم « سَمِيحٌ » وهو شاذ في الاستعمال ، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في « وَذَرَّ وَوَدَعَ » على قُرْب ما بين الماضي والمضارع ، فالجمع على بُعده من الواحد أَجْدَرُ أَلَّا يَلْزَمَ أَنْ يَجِثُوا بواحد من أجل مجيئهم به ، فهذا شرح هذا .

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها]

قال أبو عثمان ٣ : « فأقلُّ الأصول في الأسماء عدَدًا الثلاثةُ ، نحو زَيْدٌ وعَمْرٍو وبَكْرٌ وعِيدٌ وبُرْدٌ وجَبَلٌ وفَخْدٌ وعَضُدٌ وزُفْرٌ ومِعْيٌ ، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضَرِبَ وظَرَفَ » ٢ .

١ - ص : لم يستعملوها ، ظ ، ش : لم يستعملوا ، وهامش ظ : لم يستعملها العرب .

٢ - ص وهامش ظ : وإذا ، ظ ، ش : وإن .

٣ و ٣ - بدل ما بينهما في ص :

(فأقلُّ الأسماء أصولًا الثلاثية ، وكذلك الأفعال : فالأسماء نحو : زيد وعمر و بكر وعيد و برد و حمل و جبل و فخذ و عضد و زفر و معي . والأفعال نحو : ضرب و علم و ضرب و ظرف ، فعلى هذا المثال الأسماء في الثلاثة والأفعال) .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول :
 أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . وأصل "خماسي" ؛ والأفعال التي لازيادة فيها تكون
 على أصلين : أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . ولا يكون فعل^١ على خمسة أحرف
 لازيادة فيه^٢ ، وأنا أذكر كل أصل في موضعه مُستَقْصَى^٣ بحول الله وقوته^٤ .
 — فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة : — « فَعَلٌ » . وَفَعَلٌ . وَفَعِلٌ .
 وَفَعُلٌ ، وَفَعِيلٌ ؛ ، وَفَعِيلٌ . وَفَعِيلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ . وجميع
 هذه الأمثلة تكون اسما وصفة^٥ : فمثال :

فَعَلٌ ويكون اسما وصفة . فالاسم ككَلْبٌ وكَعَبٌ ، والصفة ضَخْمٌ وخَدَلٌ .
 وَفَعَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَسَنٌ وطَلَلٌ ، والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ .
 وَفَعِيلٌ [٨ ب] يكون اسما وصفة . فالاسم كَبِيدٌ وفَخِيدٌ ، والصفة
 حَذِرٌ وفَطِينٌ .

وَفَعُلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَجُلٌ وَعَصْدٌ ، والصفة يَقْطُ ونَدَسٌ .
 وَفَعِيلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم جِدْعٌ وَعِيدٌ ، والصفة نِضْوٌ .
 وَنِقْضٌ .

وَفَعِيلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم إِبِلٌ وإِطِيلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بِلِيلٌ ،
 وهي الضَّخْمَةُ .^٥ وقد قالوا : أتانٌ إِيدٌ^٥ فأما قول الشاعر :

أرْتَبِنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِيهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِدَاكَ الْحِجْلُ
 فقلتُ ولم أُحْخَفِ عَنِّ صَاحِبِي أَلَا بَأْبِي أَصْلُ تَلَكِ الرَّجِيلُ

١ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فيها .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : بعون الله . وفي هامش ظ : بإذن الله إن شاء الله .

٤ - فعل : ساقط من ظ .

٥ و ٥ - زيادة من ظ ، ش .

وَيُرَوَى بِيَبَا^١ . فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْإِتْبَاعَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَأَصْلُ بِنَائِهَا^٢ عَلَى « فِعْلٍ » سَاكِنَةَ الْعَيْنِ . أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الشَّعْرَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ مِنَ الْمُتَقَارِبِ وَوِزْنَهُ فِي الْعُرُوضِ فَعَلٌ . . وَبَيْتُهُ :

وَأَبَيْتِي^٣ مِنَ الشَّعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرُّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَوْا

- فَلَوْ أَسْكَنَ الْجِيمَ لَفَسَدَ الْبَيْتُ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ ضَرْبُهُ عَلَى فِعْلٍ : وَهَذَا فَاسِدٌ مُمْتَنَعٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « رَجُلٌ جِيْزٌ ، وَجِحْكٌ ، وَنِفِيرٌ » وَنَحْوَهُ . ، فَإِنَّمَا أَسْلُ بِنَائِهِ عَلَى فَعْلٍ كَحَدْرِ . وَلَكِنَّمْ كَسَرُوا فَاءَ الْفِعْلِ إِتْبَاعًا مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْخَلْقِ ، كَمَا قَالُوا شِعِيرٌ وَبِعِيرٌ ، فَكَسَرُوا فَاءَ الْفِعْلِ لِكَسْرَةِ عَيْنِهِ وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : « فِي رَغِيْفٍ رَغِيْفٍ » بِكَسْرِ الرَّاءِ . وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ : « الْجِنَّةُ لِمَنْ خَافَ وَعَيْدَ اللَّهِ » وَلَا تَقُولُ : « فِي جَرِيْبٍ وَقَفِيْزٍ : جَرِيْبٌ وَلَا قَفِيْزٌ » لِأَنَّهُ لَيْسَ ثَانِي حَرْفَهُمَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ ، فَهَذَا تَشَعُّبٌ ، ثُمَّ نَعُوذُ لِمَا كُنَّا فِيهِ : وَفِعْلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً . فَالاسْمُ نَحْوُ ضَلَّعٍ وَعَيْنَبٍ ، وَالصِّفَةُ : قَوْمٌ عَيْدِيٌّ . وَمَكَانٌ سِيَوِيٌّ . وَقَالَ النَّابِغَةُ :

بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي الْمَجَازِ تُرَاعِي مَنَزِلًا زَيْمًا

- [١٩] وَفَعْلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً . فَالاسْمُ : قَفْلٌ وَبَرْدٌ ، وَالصِّفَةُ : حَلُوٌّ وَمُرٌّ . ١٥
وَفَعْلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً . فَالاسْمُ عُنُقٌ وَطُنْبٌ ، وَالصِّفَةُ : سُرْحٌ وَطَلْقٌ .
وَفَعْلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً . فَالاسْمُ رُبْعٌ وَخُرْزٌ ، وَالصِّفَةُ : خَتَعٌ وَسُكَّعٌ
وَقَالَ ٧ الرَّاجِزُ :

١ - ظ ، ش : بِيَا .

٢ - ظ ، ش : وَأُرَوَى ، بَدَلٌ : وَأَبِي ، وَهَمَارُ رَايْتَانِ .

٣ - عَلِيٌّ : زِيَادَةٌ فِي ظ ، ش .

٤ - لَا : سَاقَطَ مِنْ ظ .

٥ - نَحْوُ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٦ - ظ : قَالَ .

قد لَقَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ

ولا يوجد في الكلام : فِعْلٌ : بكسر الفاءِ وَضَمَّ العينِ وإنما لم يَجِيءْ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازما، وإذا كانوا قد قالوا أَقْتُلْ فضمُّوا همزة لضمِّه التاء ولم يَكْسِرُوها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بينَ همزةِ والتاء حاجزا وهو القافُ، فألاً يَخْرُجُوا مِنْ كسرٍ إلى ضمٍّ بلا حاجز أَجْدَرُ ، فأما قولهم :

هو يَضْرِبُكَ . وخروجهم من كسرةِ الراءِ إلى ضمةِ الباءِ فليس يكسر ما قد مناه ؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة ، ألا ترى أنَّ النصبِ والحزم يُزِيلَانِهَا ، وإنما يُكْرَهُ من ذلك أن تكون الحركة لازمة ، وليس في الكلام اسمٌ على فِعْلٍ : بضمِّ الفاءِ

وكسر العينِ ، وإنما هذا بناء يَخْتَصُّ به الفعلُ المبنيُّ للمفعول نحو : ضَرَبَ وَقَتِلَ ١٠ إلاَّ في اسمٍ واحدٍ وهو دُوَيْلٌ . وهي ٢ دُوَيْبَةٌ وبها سُمِّيتْ قبيلةُ أبي الأسود الدُّؤَلِيَّ وإنما فُتِحَتِ همزةُ في النسبِ لتوالي الكسرتين معَ ياءِ يِ الإضافةِ ، فهربوا إلى الفتحِ ، كما قالوا في شَقِيرَةَ شَقَرِيَّ ، وفي الصَّعِقِ صَعَقِيَّ . قال الشاعر ٣ :

جاءُ وَا بِيئِش لَوْ قِيسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّثَيْلِ
فهذه الأسماء . وأما الأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها : فعلى ضربين : فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَفِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ [٩ ب] فالمبنيُّ للفاعل على ثلاثة أَضْرُبٍ ١٥ « فَعَلَّ وَفَعِلَّ وَفَعَّلَ » .

فمثال فَعَلَّ يكونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّيًا ، فالمتعدِّي نحوُ : « ضَرَبَ وَقَتِلَ » . وَغَيْرَ المُتَعَدِّيّ نحوُ « جَلَسَ وَنَهَضَ » .
وَفَعِلَّ يكونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّيًا ، فالمتعدِّي نحوُ « شَرِبَ وَرَكِبَ » ، وَغَيْرُ المُتَعَدِّيّ نحوُ « سَلِمَ وَقَدِمَ » .

١ - ظ ، ش : لضم .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - بهامش ظ أمامه ؛ وقال يصف قلة الجيش : جاؤا ، صح .

وفَعْلٌ لا يكونُ أبداً إلا غيرَ مُتَعَدٍّ ؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهَيْسَةَ
التي يكون عليها الفاعلُ لِأشْيَاءٍ يَفْعَلُهُ قَصْداً لغيره نحو « شَرَفٌ وَظَرْفٌ » ،
فأما ما جاء في كلامهم نحو قوله :

وإنْ أهْجُهُ يَضْجِرُ كما ضَجِرَ بازِلٌ من الأدمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وغارِبُهُ

فإنما أراد به الشاعرُ ضَجِرَ ودَبَّرَتْ ، ولكنه أسكن الحرف استنقالاً للكسرة ،
وعلى هذا قالوا : « قد كَرَّمَ الرَّجُلُ » ، يُريدون كَرِّمَ ، وقالوا « لَقَصَّ الرَّجُلُ »
يريدون لَقَصَّ الرَّجُلُ ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور ، ولم يجيء من
هذا شيء في المفتوح لخَفَّةِ الفَتْحَةِ ، ألا ترى أن من قال : فَخَذُ وَرَجُلٌ وهو
يريد فَخِذًا وَرَجُلًا ، لم يَقُلْ في جملٍ بِجَمَلٍ لخَفَّةِ الفَتْحَةِ ، إلا أنهم قد
أنشدوا للأخطل :

١٠

وما كلُّ مُبْتِئٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِرِاجِعٍ ما قد فاتَه بِرِدادٍ

قالوا : أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُرَّ فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذِّ ،
فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتملُ عندي وجهاً آخر ، وهو أن يكون مُحَقِّقًا
من فَعِلٍ مكسور العين ، ولكنه فِعْلٌ غير مُسْتَعْمَلٍ إلا أنه في تقدير الاستعمال
وإن لم يُنطق به ، كما أن قولهم : « تَفَرَّقُوا عِبَادِيدَ وَشِطَاطِيظَ » ، كأنهم قد نطقوا
فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللَّفْظِ ، فكأنهم ٢ استغنوا
بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن [١٠] ينطقوا به غيرَ مُسَكِّنٍ .

وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بأحد ، مع أن الجمع لا يكون إلا عن
واحد ، فإن يستغنى بفَعْلٍ عن فَعِلٍ من لفظه ومعناه - وليس بينهما إلا فتحةُ
عين هذا وكسرة عين ذاك - أجدَرُ .

٢٠

١ - ظ : فقال . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : وكانهم .

وأرى أنهم استغنوا بالمتفوح عن المكسور لخصّة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس
وهو أحسن من أن تحمّل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ٢ ضرباً من القياس .
فإن قلت : فإننا لم ٣ نسمعهم يقولون : يَسْلَفُ بفتح اللام ، فما تُشْكِرُ
أن يكون هذا يدل على أنهم لا يُريدون سَلَفَ على وجه ، إذ لو كان مراداً عندهم
لقالوا في مضارعه يَسْلَفُ ، كما أن من يقول قد عَلِمَ فَيُسْكِنُ عين الفعل ،
لا يقول في مضارعه إلا يَعْلَمُ ، فالجواب أنهم لما ٤ لم ينطقوا بالمكسور على وجه
واستغنوا عنه بالمتفوح ، صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على
مضارع المتفوح .

وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيديبه : أنهم يستغنون فيه بالشئ^٥ عن الشئ^٥
حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً لاسيما إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين
الفعل ، وهذا التسكين لم نره في المتفوح البتّة .

فإن قلت : إنّنا ٥ قد رأينا في هذا الحرف ، فإن نفّس الشئ^٦ المتنازع فيه
لا يكون حجةً على ٧ الخصم ، إنما يكون حجةً ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما
ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة ، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة
من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه
أبو عليّ في قول الكميّ :

وبالعذوّات سنبتنا نضار ونبع لافصافيص في كبينا .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة : قد .

٢ - ظ ، ش : له .

٣ - ص وهامش ظ : لم . وظ ، ش : لا .

٤ - ذأ : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ - ظ ، ش : فانا .

٦ - الشئ : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزبالة^١ ، ويقال الكبا بالكسر والقصر
 [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علي : إنما يُجمع من هذا المعتل بالواو والنون ما كان
 محذوف اللام نحو : ^٢ بُرةٍ وِبُرُونٍ ، وَظُبَّةٍ وَظُبُونٍ^٢ . وكُبا : ليس بمحذوف
 اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما
 أن يكون يجمع واحد محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التمام ، فهذا
 ما عندي في هذه الكلمة .

ثم نرجع إلى ما كُننا فيه ، فأما قولهم : « قالَ وخافَ وطالَ » وسُكُونُ عَيْنِ
 الفعل منها وإجماعهم على ذلك فإن أصل العين منه الحركة^٣ ، فأصل « قالَ قَوَلَ » .
 وأصل « خافَ خَوَفَ » ، وأصل « طالَ طَوَّلَ » . ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها
 وانفتاح ما قبلها ، وليس أصل العين السكون ، ولو^٤ كان الأمر كذلك لصحَّت
 الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ في موضعه .

فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عينُ الفعل منها^٥ إلا متحركة ،
 وإن سُكُنَتْ فَلِعِلَّةِ دَخْلِهَا وَأَصْلُهَا الحَرَكَةُ ، فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل .
 وأما الفِعْلُ المَبْنِيُّ للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فَعِيلَ » نحو : « ضَرِبَ
 وَقُتِلَ » ، وهذا أصله « فَعَعَلَ أَوْ فَعِيلَ » ثم تُثْقِلُ فَيَجْعَلُ حديثا عن المفعول^٦ ،
 ألا ترى أن « ضَرِبَ مَنقُولٌ مِنْ ضَرَبَ » ، وَرُكِبَ مَنقُولٌ مِنْ رَكِبَ^٦ ، ولا

١ - مثل الزبالة : ورد في ص بين « أيضا » و « قال أبو علي » . في السطر التالي

٢ و ٢ - ظ : برة وقلة ، وبرون وقلون .

٣ - ظ ، ش : لو .

٤ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع ، كلمة هذه .

٥ - ص ، ظ : منه . ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ - في ظ ، ش :

ألا ترى أن منقول ضَرِبَ مِنْ ضَرَبَ ، وَرُكِبَ مِنْ رَكِبَ : وفي هامش
 ظ أمامه : ألا ترى أن أصل ضَرِبَ مَنقُولٌ عَنْ ضَرَبَ وَرُكِبَ مَنقُولٌ عَنْ
 رَكِبَ : صح .

يكون فُعِيلَ منقولاً من فَعْلَلِ أبداً ؛ لأن فَعْلَلِ لا يتعدَّى ، والفِعْلَلِ لا ينقل إلى فُعِيلِ حتى يكون مُتَعَدِّياً قبل النقل .

ألا ترى أن « ضَرَبَ » متعدّ ، فلذلك جاز أن تبنيّه للمفعول فتقول : « ضَرَبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رَكِبَ » ، و « فَعْلَلِ » لا يتعدَّى أبداً فلا يجوز أن تبنيّه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن « ثم » مفعول يقوم مقامه في أن يجعل [١١١] الفعل حديثاً عنه ، بقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ، وهذا محال .

فإن أقمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبني فُعِيلَ من فَعْلَلِ نحو ظُرِفَ في هذا المكان ، فأما قول القُطامي :

وَنُفِخُوا عَن مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

١٠

وقول أبي النجّوم :

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

فإنما أريد به : « نُفِخُوا ، وَعَصِرَ » . ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة ، فأما قولهم : « قَد قَيْلَ ، وَخَيْفَ » ونحوهما ، فأصلهما « قَوْلَ ، وَخَوْفَ » ،

ثم غيرا بعد ذلك ، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله .

١٥

فهذه أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها .

[أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد ،

فالأسماء نحو « جَعْفَرٍ وَقِمَطَرٍ وَسِبْطَرٍ وَدِرْقَسٍ ، ومثل جَعْفَرٍ سَلْتَهَبٍ » ،

وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماءً وصفات ، وأما الأفعال التي على أربعة أحرف^٢ ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وَسَرَهَفَ » وما أشبه ذلك ، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك .^١

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الرباعية التي لازيادة فيها تجميء على ستة أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : — ٥ « فَعَلَّلَ . وَفَعَّلِلَ . وَفَعَّلُلُ . وَفَعَّلَلْ . وَفَعَّلِلْ . وَفَعَّلُلْ » . ففَعَّلَلْ يكون اسما وصفة . فالاسم « جَعْفَرَ وَصَعَّرَ » ، والصفة : « سَلَّهَبَ وَصَفَعَبَ » .

وَفَعَّلِلْ : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرْطِيمٌ وَعِظِيمٌ » ، والصفة : « صِمْرِدٌ وَهَرْمِيلٌ وَخِرْمِيلٌ وَخِضْرِيمٌ وَضِمْرِيزٌ وَلِطْلِيظٌ وَدِرْدِيحٌ » ، وإنما أكثرت من هذا لأن أبا العباس . ذكر أن فَعَّلِلَا في الصفة قليل . وَفَعَّلُلْ يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْتُنٌ [١١ ب] وَتُرْتُمٌ » ، والصفة : « كَلْكُلٌ وَقَلْقُلٌ » .

وَفَعَّلَلْ يكون اسما وصفة : فالاسم : « قَلِنَعٌ وَقِرْطَعٌ » ، والصفة : « هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ » ، وقد قيل : إن الهاء في « هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ » زائدة وأنهما من « البَلْعُ والجِرْعُ » . ومثالهما على هذا القول « هِفْعَلٌ » . وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول : إن الهاء في « هِرْكَوْلَةٌ » زائدة ؛ لأنها ترْكُلُ^٣ في مشيها وهي في هذا القول « هِفْعَوْلَةٌ » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

١ - ص وهامش ظ : وأما . و ظ ، ش : فأما .

٢ - أحرف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في هامش ظ ، في ش : التي ترْكُلُ : وفي ظ : من ترْكُلُ .

قادهم إليه ، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذى عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان في « هِجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ وَهَيْرُكَوْلَةٌ » من معنى ما لاهاء فيه ، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ، ومعناه كمنهائه .

ولهذا الذى ذهبوا إليه نظائر في كلام العرب ، ^١ من ذلك قولهم للمكان اللّين « دَمِيثٌ » ، وقالوا « دَمِيثٌ » أيضا ، وقالوا للطويل المنبسط « سَبِيطٌ » وقالوا فيه أيضا « سَبِيطٌ » ، فسَبِيطٌ ودَمِيثٌ لفظهما قريب من لفظ سَبِيطٌ ودَمِيثٌ ومعناهما واحد ^١ ، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الراء من حروف الزيادة .

ومثل ذلك قولهم : « ثَعْلَبٌ وَثُعَالَةٌ » ، فثَعْلَبٌ رُبَاعِيٌّ وَثُعَالَةٌ « ثلاثى والمعنى فيهما واحد . وسأتى على أكثر من هذا في مواضعه ، ^٢ فكذلك ^٣ يجوز أيضا أن تحمل « هِجْرَعًا وَهَيْبَلَعًا وَهَيْرُكَوْلَةً » على أنها من معنى « الْجِرْعُ وَالْبَلْعُ وَالرَّكْلُ » ، وقريبة من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة في أول الكلمة ، وليس موضع زيادتها أول الكلمة ، إنما موضعها أن تقع آخيرا ، فهذا ما يحتمله القياس عندى ^٥ ، والقول الأول له وجه أيضا ، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمّهات ، وإن كانت في حشو الكلمة [١١٢] إلا أن الهاء في أمّهات تَبْلِي الطرف فهى من ^٦ موضع الزيادة أقرب .

١ و ١ - في ظ ، ش : من ذلك قولهم للمكان اللين دمث ، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين دمث ، وقالوا أيضا فيه دمثر ومعناهما واحد : وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه .

٢ - ص : موضعه .

٣ - ظ ، ش : وكذلك .

٤ - في ظ : بين كلمتى « والركل » ، « قرية » الجرع : المكان الطويل السهل .

٥ - عندى : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : في .

وَفِعَلٌ يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَالاسْمُ « صِتْمَعَلٌ » وَفِطْحَلٌ « : وَالصَّفَةُ :
« حَيْجَرٌ وَسَيْطَرٌ » .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس : « فَجُحْدَبٌ » ومثاله « فُعْلَلٌ » بفتح

اللام ، حكاه أبو الحسن ه وحده بالفتح وخالفه فيه ا جميع البصريين إلا من قال ه بقوله ، والذي رواه الناس غيره « جُحْدَبٌ » بضم الدال وهو اسم لاصفة ، وقد حكى غيره : « بُرْقُعٌ وَبُرْقَعٌ ، وَطُحْلَبٌ وَطُحْلَابٌ ، وَجُوْدَرٌ وَجُوْدَرٌ » : إلا أن جُوْدَرًا ذكر أبو علي أنه أعجمي . قال ٢ فلا حُجَّةَ فيه ٢ . والضم في بُرْقُعٍ وَطُحْلَبٍ هو المعروف الشائع .

فأما قولهم : « عَلَابِيطٌ » وَعُكَامِيْسٌ . وَهُدَايِدٌ . وَخَزَاخِيْزٌ . وَجِنَادِيْلٌ . ١٠
وذلك لَدَلٍ . وَزَلَزَلٍ . وَعَرَرَتْنٌ « ، فهذه كلها محذوفات ، وأصلها : « عَلَابِيْطٌ .
وَعُكَامِيْسٌ ، وَهُدَايِدٌ ، وَخَزَاخِيْزٌ ، وَجِنَادِيْلٌ ، وَذَلَاذِلٌ ، وَزَلَازِلٌ ، وَعَرَرَتْنٌ »
ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفا ، ودل على أنه قد حذفت منها شيء ، أنهم
قد نطقوا بها تامة نحو : « عَلَابِيْطٌ وَعُكَامِيْسٌ وَجِنَادِيْلٌ » . قال الراجز :

١٥ ما راعيتي إلا جناح هابيطا على البيوت قوطه العلابيطا
جناح : قالوا اسم الراعي ، ونصب القوط هابيطا ؛ لأنه يقال : هبط الشيء
وهبطته ، وقال الآخر :

أعددت للورد إذا الورد حصر غربا جرورا وجلالا خزخيز
وقال الآخر :

٢٠ وزعموا وكذبوا بأنه لقيهم علايط فشرّبوا

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - في ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه
كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات .
فهذه الأسماء الرباعية .

[١٢ ب] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : **فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ** ، و**فِعْلٌ مَبْنِيٌّ**
للمفعول . فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال **فَعْلَمَلَّ** وهو على ضربين : **مُسْتَعَدَّ**
وغير **مُسْتَعَدَّ** . فالمتعدى نحو : « **دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ** » وغير المتعدى نحو :
« **خَسَدَفَ وَهَمَسَلَجَ** » ، والمبني للمفعول لا يكون إلا على « **فُعْلِيلَ** » نحو « **قُلُقِيلَ** »
وزُلزِلَ » ، فهذا ما في الفصل .

[الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها]

١٠ قال أبو عثمان : وتكون الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها ، ولا يكون ذلك
في الأفعال : لأن الأسماء أقوى من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ٢
لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون **فِعْلٌ**
من بنات ٣ الخمسة البتة .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرّف العِلَّةُ في أن لم يكن **فِعْلٌ** من ذوات الخمسة ،
وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليُضَافَ إلى هذا
القول .

وذلك . أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ، لأن الروائد تلزمها

١ - ظ ، ش : فيه .

٢ - ظ ، ش : فضلية .

٣ - ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعاني ، نحو حروف المضارعة : وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ . وألف الوصل والنون في نحو ١ احْرَنْجَمَ ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طُولها .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عَنَدَ لَيْبٌ . وَعَضْرَفُوطٌ . وَقَبَعَتْرِيٌّ ونحوها فألحقوها الزوائد وهي ٢ خماسية ، فإن الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء . لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل ٣ على أن الزوائد بابها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين ؛ في آخر : فَعَلَانٌ : ٥ بابها أن تكون ٥ في آخر ٦ غَضْبَانٌ ، وَعَطْشَانٌ ونحوهما من الصفات التي تشبههما . قال : قالوا ٧ : لأن غَضْبَانٌ صفة ، والصفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعلِ وما شابهه أحقُّ . ومن ذلك أيضا أنك لا تجدُ ١٠ اسما اجتمع في أوله زيادتان ، إلا أن يكون [١١٣] جاريا على الفِعْلِ نحو : مُنْطَلِقٌ ؛ ومُسْتَخْرَجٌ ، فلولا أنهما جاريان على الفِعْلِ الذي هو أحقُّ بالزيادة ، لما جازَ وقوعُ زائدين ٨ في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا : ١٥

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ : وها .

٣ - ش : يدل .

٤ - ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ - ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث .

٦ - آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ - قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : زائدين .

إن انقحلاً^١ في معنى قحّل وليس من لفظه ، وأنه لازيادة في أوله . كذا
حكى^٢ أبو علي عن بعضهم . فاحتملت الزوائد في الأسماء الخماسية^٣ ؛ لقوة الأسماء ؛
ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكّنتها وكثرتها في الأفعال ، فكانت^٤
الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا^٥ يُعبأ بها لذلك .

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : فالأسماء من بنات الخمسة نحو « سفّرَجَلٍ وهَمْرَجَلٍ
وجِرْدَحَلٍ وحِينَزَقِرٍ وجَحْمَرَشٍ وقُدَعَمِلَة » ، وتكون هذه الخمسة
أسماءً وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم
يذكره سيويه : وهي^٦ « فَعَلَّلٌ وَفِعَلَّلٌ وَفَعَلَّلِلٌ وَفَعَلَّلِلٌ » .
فمثال . فَعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « فِرَزْدَقٌ » ، وخَدَرْتُقٌ ،
والصفة « هَمْرَجَلٌ » وشَمَرَدَلٌ .
وفِعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « قِرْطَعْبٌ » ، والصفة « جِرْدَحَلٌ »
وحِينَزَقِرٌ .

وفِعَلَّلِلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة ؛ لأنه قال قَبِيلٌ : وتكون
هذه الخمسة أسماءً وصفات : وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النَّعْتِ

١ - ص : من .

٢ - ظ ، ش : حكاة .

٣ - الخماسية : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : لم .

٦ - وهي : ساقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَحْوَرِشٍ » وَنَحْوَرِشٍ^١ ليس عندي من بنات الحمسة ؛ لأن فيه واوا ، والواو لا تكون أصلا في ذوات الحمسة : ومثل « جَحْمَرِشٍ » عندي « صَهْصَلِقٌ وَقَهْبَيْلِسٌ وَقَنْفَرِشٍ » .

وفُعَلَّلٌ يكون اسما وصفة ، فالاسم « الحَزْرَعَيْلَةُ » ، والصفة « الحُبَيْعَيْنُ » ،
والقُدَّ عَمِيلٌ « وقيل قُدَّ عَمِيلَةٌ اسم .

والخامس [١٣ ب] الذي لم يذكره سيبويه : فُعَلَّلِيلٌ ، وهو « هَنْدَلَعٌ » .
وقالوا^٢ : هو اسم بَقْلَةٌ ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدل على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثلا :

- ١٠ أَحَدَ عَشَرَ ثَلَاثِيًّا ، وَسَبْعَةَ رُبَاعِيَّاتٍ ، وَخَمْسَةَ خَمَاسِيَّاتٍ . فن الثلاثي :
ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال : وهي : - فَعَعِلٌ ، وَفَعَعِلٌ ، وَفَعَعَلٌ .
وواحد تختص به الأفعال وهو : - فَعَعِلٌ إلا في حرف واحد وهو دُئِيلٌ .
وقد ذكرته ، والباقي يختص به الاسم .

وأما الرباعي : فالأسماء والأفعال تشترك في مثال واحد منه^٣ وهو فَعَعَلَلٌ .

- ١٠ ويختص الفعل ببناء واحد وهو فَعَعَلِلٌ لأنه نظير فَعَعِلٌ في الثلاثي ، والباقي يختص به الاسم ، والخماسي خمسة أمثلة يختص بها كلها الاسم .

فان قال قائل : فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟ فالجواب : أنه إنما كَسُرَ

تَصَرَّفُ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهَا أَعْدَلُ الْأَصُولِ ، وَهِيَ أَقْلُ مَا يَكُونُ

١ - نحو رش : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قالوا .

٣ - منه : ساقط من ظ ، ش .

عليه الكلمة المتمكنة^١ : حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُحشَى به وحرفٌ ٢ يُوقَفُ عليه . ويدلُّك على تمكُّنها أنهم يَصرفون منها ما كان معرفةً مؤنثاً إذا سكن وسطه نحو : هُنْدٍ وُجْمَل . فَصَرَفُهُمْ إِيَّاهُ مع أن فيه عِلَّتَيْنِ ثَقِيلَتَيْنِ وهما التعريفُ والتأنيثُ دلالةً على خَفَّتِهِ ، ألا ترى أن الخفة فيه عادلَتُ أحدَ السبِين . فانصرف الاسمُ ؛ فلذلك كَسَّرَتْ أُمَّلَةُ الثلاثي .

٥ ومن هُنَا أيضاً صارت ذواتُ الثلاثة أحمقَ بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة صَرَبٌ من تَصْرِيفِهَا ، ولستُ أعنى بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو : صَرَبَ وَيُصْرَبُ^٣ وسيَصْرَبُ ، وإنما أريدُ تنقلَ أحوالِ الكلمة وتعاوُرَ ؛ الزيادة إِيَّاهَا .

١٠ ألا ترى أنهم إنما^٥ حكموا بزيادة النون في «سِنْدَاوٍ ، وَقِنْدَاوٍ ، وَحَنْطَاوٍ ، وَكَنْتَاوٍ» ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها ؛ لأنها لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة : قَضَوْا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثيةً ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبهه [١٤ ا] فلخفة ذوات الثلاثة ما كَسَّرَتْ تَصْرِيفِهَا واعتورتها الزيادات .

١٥ ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلاً ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة : فهي^٧ دون الخمسة .

فمن هُنَا جاء فيها^٨ دَحْرَجَ ونحوه ، ولذلك لم يُزَدْ على فَعَلَّلَ وفُعِّلَ ،

١ - المتمكنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - وحرف : ساقطة من ظ .

٣ - ظ ، ش : يضرِب .

٤ - ظ ، ش : لتعاوُر .

٥ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : فهو .

٨ - ظ : فيهما .

وكان ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فعلٌ ؛ فان دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، ألا ترى أنك تقولُ في تحقير سَفَرَجَلٍ : « سَفَرِجٌ » وفي تكسيره « سَفَارِجٌ » ، فجرى هذان جَرَى قولك : « سَفَرَجٌ يُسَفَرِجُ سَفَرَجَةً » ، فهو مُسَفَرِجٌ « وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتُقَّ منه فعل لكانت هذه طريقتهُ .

وسألتُ أبا عليَ فقلتُ له : هَلَّا حَقَّرُوا سَفَرَجَلًا وكَسَّرُوهُ ١ ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال : لم يجوز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف ٢ ، وأصلُ التصرف ٣ للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلَمَّا لم يكن لهم فعلٌ خماسيٌّ لم يُكسَّرْ نحو سَفَرَجَلٍ ، ولا حَقَّرْ إلا يحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديدٌ ، وهو تلخيص قول سيبويه .

ولهذا ماقلتُ الزوائد في بنات الخمسة . ومن هاهنا أيضاً لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الحماسيةُ قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدها فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين ٥ من أولها ؛ لقوة الأول وضعف الآخر .

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيءُ في مثل « عَضْرَفُوطٍ وَعِنْدَ لَيْبٍ وَيَسْتَعُورٍ وَقَبَعَسْرَى » حشواً وآخراً ، ولا يقع شيءٌ من ذلك في أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها آخراً ، وكلٌّ قليلٌ .

١ - ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : التصريف . فيهما .

٤ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : للتوهين .

وإذا كانت ذواتُ الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة وأخف لا تقعُ
 الزوائد في أولها إلا في ضَرْبٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِهِ نحو :
 « مُدَحَّرِجٍ [١٤ ب] ومُسْتَرْهِفٍ » كراهية الابتداء بالزوائد فيها ، فذواتُ
 الخمسة - على طُولها وقِلَّتْ تصرُّفها وكثرة حُرُوفها - أولى بذلك .
 ويدلُّ على أن الزيادة في أول الكلمة بأبها الفِعْلُ ، أنه لم يأتِ في ذوات
 الأربعة إلا فيما كان جارياً على فِعْلٍ نحو مُدَحَّرِجٍ وبابه ١ ، والحماسية
 لافِعْلٍ منها ٢ ، فلذلك لم يُزَدْ في أولها .

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

١٠ قال أبو عثمان : فقد ذكرْتُ لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرِفْها ،
 وسأُبَيِّنُ لك ما يكونُ من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله .
 فما زيد في الثلاثة لِيُصَحِّقَهَا ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوَثِرٌ »
 وجدَّوَلٌ وجَيْسَلٌ » ؛ فهذا كلُّهُ ؛ مُلْحَقٌ ببِنَاءِ جَعْفَرٍ : والواو والياءُ فيه
 زائدتان .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زينة المُلْحَقِ
 به لضربٍ من التوسُّعِ في اللُّغَةِ . فذواتُ الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة وذواتُ
 الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسة . ولا يَبْتَمَى بعد ذلك غرضٌ مطلوبٌ : لأن ذوات

١ - وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش فيها .

٣ - ظ . ش : وقد .

٤ ، ٤ - في ظ : فهذه كله . وفي ش : فهذه كلها .

الخمسة غاية الأصول ، فليس وراءها شيء يُلحق به شيء ، وقد ذكر أبو عثمان
تفصيل هذه الجملة • وأنا أَوْضَحُ كل حرفٍ فيها : -

فكَوَثُرٌ : الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة : قال الشاعر :

وأنتَ كَثِيرٌ يا ابنَ مَرَّوانَ طَيِّبٌ وكان أبوك ابنَ العقائلِ كَوَثُرًا

فكَوَثُرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواو فيه زائدة ، لأنه النهير ، وهم كثيرا •
ما يصفونه بالتلوي ويُسبِّهونه بالحياة ، وقد قال بعضُ المُحدِّثين في وصفه :
يَنسَابُ مثلَ الحَيَّةِ المَدْعُورِ

والجدل : طى الخلق وشدة القتل ، والحياة أشبه شيء بالجدل :

فالجداول راجع في المعنى إلى الجدل والتلوي ^١ قال الشاعر :

زِماما كَثُعبانِ الحماطةِ أزَمَمَا

٦٠

وقال ذو الرمة :

رَجِيعةُ أسفارٍ كأنَّ زِمامَها شُجاعٌ لَدَى يُسْرَى الذَّرَاعَيْنِ مُطْرِقٌ

وأشد الأصمعي :

تُلاعِبُ مِثِّي حَضْرَمِيٌّ كَأَنَّهُ حُبَابٌ نَقاً يَتَلَوُّهُ مُرَجِّجٌ يَرْمِي

وجيئثل : وإن لم نعلم ^٢ وجه الاشتقاق فيها : فالياء لا بد من أن تكون زائدة ؛

لأنها لا تكون أصلا ، لا هي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيمرُّ
بك ذلك في موضعه إن شاء الله ^٣ .

قال أبو عثمان : والألفُ تلحقُ بينات الثلاثة أخيرا فتُلحِقُها بالأربعة من

الأسماء نحو مِعْزَى وأرطى ، فِعْزَى مُلْحَقٌ بِهَجْرَعٍ ، وأرطى مُلْحَقٌ

١ و ١ - ورد في ظ ، ش بعد البيت • تلاعب مِثِّي حضرمي كأنه ... الخ خطأ .

٢ - ظ ، ش : يلعب .

٣ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

يَجْعَفَر . وذا أكثرُ من أن أعدّه لك ١ . ولكن أضع لك رسماً تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف في مِعْزَى : أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ ومَعَزٌ ومَعِيزٌ فتذهب الألفُ في الاشتقاق ٢ ، ويدل على أن الألف في آخر أرطَى زائدة أنهم يقولون ٢ : أديمٌ مأروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرطَى ، فقد ذهب الألف في الاشتقاق : فَمِعْزَى فِعْلَى ، وأرطَى فِعْلَى ٣ والألف في آخرهما للإلحاق ؛ لأنهما بوزن « هَجْرَعٍ وجَعْفَرٍ » ، ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ، أنهما منوَّنان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نَوَّنتا على وجه .

ألا ترى أن مثل « حُبْلَى وسَكْرَى وُجَادَى » لا يَنوِّن أبداً ، وأيضا فقد قالوا : أرطاةٌ ، فألحقوا الألف علامةَ التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أَنَّكَ لا تقولُ في حُبْلَى : حُبْلَاةٌ . ولا في سَكْرَى : سَكْرَاةٌ ، وأيضا فان مِعْزَى مذكَّرٌ ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِيَا يَعْلُو قِرَانَ الأَرْضِ سُودَانَا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنَّه مذكَّرٌ ، وكذلك قولهم : « سَعِلَاةٌ ، وعِرْهَآةٌ وجَلَعْبَاةٌ ، وصلَخْدَاةٌ » ، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل « هَجْرَعٍ ، وفرزْدَقٍ » يدلُّ على ذلك لحاقُ علامةِ التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيويوه : « بُهْمَاةٌ » ، وهذا حرف شاذٌّ ؛ لأنَّه أدخل الهاء على أَلْفِ فِعْلَى وأَلِفِ فِعْلَى لاتكون إلا للتأنيث .

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما كتب مرة أخرى سهواً في ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد لفظ

(الاشتقاق) .

٣ - وأرطى فعل : ساقط من ظ ، ش .

والقول^١ عندى فى ذلك أن الذى أدخل الماء فى «بُهْمَاء» اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعَتْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخصس .

- فان قلت : فانه يلزم على هذا أن تنوّن «بُهْمَى» بعد حذف الماء أو قبل دخولها على قول من أدخل الماء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الماء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق^٢ الماء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : «بُهْمَاء» : بناها فى أول أحوالها على التأنيث كما قالوا : «عَرَفُوهُ» و«مَحَدُوهُ» والنهاية وميذروان^٣ وثنيان^٤ . فبَنَوْا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك بُهْمَاءُ . تكون مبنية على التأنيث لا مذكّر لها .

- وحكى أبو الحسن «شكاعة» ، وحكى أبو زيد : أنهم يقولون : «قَصْبَاءَةٌ» ، وحلفاءة^٥ ، وطرفاءة^٦ . بالماء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدثنى أبو على : أن أبا الحسن حكى عنهم «أديم^٧ مرطى^٨» وليس فى كثرة مأروط^٩ : فينبغى أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً وتُنَوَّن ، لأنها نكرة بمنزلة «أفكل^{١٠} وأيدع^{١١}» وتكون أرطاة على هذا أفعلة مثل أرملّة وإن لم تكن وصفا ، وحكى بعضهم : أديم^{١٢} مؤرطى^{١٣} ، فهذا يحتمل عندى أمرين ، أجودهما أن يكون مُفْعَلَى بمنزلة مُسَلَقَى ومُجْعَبَى . ويحتمل أيضا أن يكون مؤفَعَلًا بمنزلة قول الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكّرما

١ - ظ ، ش : فالقول .

٢ - ظ ، ش : أدخل .

وإنما كان الوجه الأوّل أقيس ؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن
مأروطا [١٦] أفشنى في اللغة من مرطبي وكلاهما جائز والأول الاختيار .

[في الأفعال]

قال أبو عثمان : وقد تُلحِقَ الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِلَ
ذلك في الأسماء^١ من الثلاثة حين أُحِقَّتْ بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن
شاء الله . فبين ذلك « قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ حَوَقْلَةً » ، وَجَهَّورَ فِي كَلَامِهِ جَهَّورَةً ،
وَبَسَّطَرَ الدَّابَّةَ بَيْطْرَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يتَّسعوا في الأفعال كما اتَّسعوا في الأسماء
فألحقوا الثلاثية بالرباعية . فالواو والياء في هذه الأفعال ونحوها . لا تكون إلا
زوائد ؛ لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيأتي
في موضعه . « فحَوَقَلَ نظير كَوَثَرَ وَجَهَّورَ نظير جَدَّوَلَ » وقد سُمِّيَ بهما
جميعاً قالوا : فلانُ بنُ حَوَقَلَ وفلانُ بنُ جَهَّورٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا
بناءٌ لا يَخْتَصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجلاً يُسَمَّى كَعْسَبًا . ذكر
ذلك سيبويه . واحتج به على عيسى بن عُمر . لأنه كان لا يصرفُ ضرب اسم
رجل . قال سيبويه : وَكَعْسَبَ فَعَلَّلَ^٣ من الكَعْسَبَةِ وهو ضربٌ من العدو ،
ويجوز عندى أن يكون اشتقاقُ حَوَقَلَ من الحَقْلَةِ وهي ما بَقِيَ من نُفَايَاتِ
التَّمَرِ ؛ لأن قَوْلَهُمْ : قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ ، معناه كَبِرَ وَضَعُفَ فَصَارَ كَأَنَّهُ
لم يَبْقَ منه إلا نُفَايَتُهُ ، وقال الراجز :

١ - في الأسماء : عن ص ، ظ ، وفي هامش ظ و في ش : بالأسماء .

٢ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : آخر .

يا قَوْمٍ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَيَعُضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ
وهو قَرِيبٌ فِي المَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ : شَيْخٌ قَاحِلٌ : إِذَا كَبِرَ وَيَبِيسُ ١ ، وَليْسَ
عَلَى نِظْمِهِ لِأَجْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الحُرُوفِ ، وَلَكِنَّهُ قَرِيبٌ ٢ مِنْ لَفْظِهِ . وَقَرِيبٌ
مِنْ مَعْنَاهُ ٣ وَليْسَ عَلَى نِظْمِهِ ٢ ، وَهَذَا نِظَائِرٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ

- وَلَوْ قُلْتُ إِنَّ أَكْثَرَ لِفَاتِحَاتِهَا عَلَى هَذَا المُنْهَاجِ لَكَانَ قَوْلًا .
وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ : جَبَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَوَّيْتَهُ وَمَكَّنْتَهُ . ثُمَّ قَالُوا : « بُرْجٌ ،
وَالْبُرُوجُ الحِصُونُ » ، وَهِيَ تَمْتَعُ مِنْ فِيهَا وَتُعَزِّزُهُ . وَقَالُوا : « المُرْجَبُ » لِلْمَعْظَمِ ،
وَتَعْظِيمُكَ الشَّيْءِ وَمَنْعُكَ مِنْهُ وَجَبْرُكَ إِيَّاهُ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي المَعْنَى ،
وَليْسَ جَبَرْتُ عَلَى تَأْلِيفِ بُرْجٍ وَلَا عَلَى تَأْلِيفِ المُرْجَبِ لِأَجْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ .
فَالْحُرُوفُ وَاحِدَةٌ ، وَالتَّلْفِظُ مُتَّفِقٌ ، وَالتَّنْظِيمُ مُخْتَلِفٌ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ .
يَعْمَ أَكْثَرَ اللُّغَةِ وَيَحْتَاجُ النَّاطِرُ فِيهِ ، وَالبَاحِثُ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَطِيفَ النِّظَرِ .
ثُمَّ نَعُودُ لِمَا كُنَّا فِيهِ . وَقَوْلُهُمْ ٤ : جَهَّوَزَ فِي كَلَامِهِ ، هُوَ مِنَ الجَهَّارَةِ وَهُوَ
ارْتِفَاعُ الصَّوْتِ وَظَهْوَرُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : أَرِنَا اللّٰهَ جَهْرَةً : ٥ أَي عِيَانًا . وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ « جَهَّزْتُ البَيْرَ » إِذَا أَخْرَجْتَ مَا فِيهَا مِنَ الحِمَامَةِ ، فَأَظْهَرْتَهُ لِمَرَاةِ العَيْنِ ،
فَالوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ .

وَقَوْلُهُمْ : بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ : أَصْلُهُ مِنَ البَيَّطَرِ وَهُوَ الشَّقُّ فِي جِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ،
وَيُقَالُ ٦ : بَطَّرْتُ الجُرْحَ أَبْطَرُهُ وَأَبْطَرُهُ بَطْرًا ، وَمِنْهُ سُمِّيَ البَيْطَارُ ،
لأنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَصْفُونَهُ بِالشَّقِّ وَالتَّنْقِيبِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١ - ظ ، ش : يَبِيسُ .

٢ - قَرِيبٌ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٢ - تَقَدَّمَ قَبْلَهُ بِأَحَدِ عَشْرٍ كَلِمَةً فَهُوَ مِنْ لُجَّةِ ابْنِ جَنِّي .

٤ - ظ : قَوْلُهُ : وَكَانَتْ قَوْلُهُمْ . وَش : قَوْلُهُ .

٥ - مِنَ الآيَةِ ١٥٣ مِنَ سُورَةِ النِّسَاءِ ٤ .

٦ - ظ ، ش : يُقَالُ .

اعْصِرِ الْعَوَازِلَ وَارْمِ اللَّيْلَ عَنْ عُرْضِي بِذِي سَيْبٍ يِقَاسِي لَيْلَهُ خَبِيْبًا
 أَقْبَبًا لَمْ يَنْتَقِبِ الْبَيْطَارُ سُرَّتَهُ وَلَمْ يَدِدْجُهُ وَلَمْ يَقْطَعْ لَهُ عَصَبًا
 حَتَّى تُصَادِفَ مَا لَا أَوْ يُقَالَ فَتَى لَاقَى الَّتِي تَشْعَبُ الْفَتِيَانَ فَانْشَعَبَا
 فَمِنْ هُنَا قِيلَ : بَيْطَرَ الدَّابَّةَ ، وَقَالُوا فِي هَذَا الْمَعْنَى : « رَجُلٌ ^١ بَيْطَرَ وَبَيْطَرُ
 ٥ وَمُبَيْطِرٌ وَبَيْطَارٌ » فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْبَاءَ فِي بَيْطَرَ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَذْكَرُ فِي هَذِهِ
 الْمَوَاضِعِ مِثْلَ هَذَا الْاسْتِقْثَاقِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ لِتَقْوَمَ الدَّلَالَةُ عَلَى زِيَادَةِ
 الْحُرُوفِ الْمَزِيدَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَبْيِينٌ ذَلِكَ .

قال أبو عثمان : فاذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ بِزَائِدَةٍ فِي آخِرِهِ ، زَادُوا
 بَاءً فِي آخِرِهِ ، فَأَجْرُوهَا مُجْرَى الْبَاءِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ^٢ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ سَلَقِيْتَهُ
 ١٠ وَجَعَبِيْتَهُ ، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ [١١٧] لَكَ مِنْ الْإِلْحَاقِ فِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 وَالْأَفْعَالِ بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ .

قال ^٣ أبو الفتح ^٣ : اعلم أن الباء في « سَلَقِيْتَهُ وَجَعَبِيْتَهُ » هي أصلٌ
 لِلْأَلْفِ فِي « سَلَقِيْتَهُ وَجَعَبِيْتَهُ » . فَإِنْ قِيلَ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ الْأَصْلُ دُونَ
 الْأَلْفِ ؟ قِيلَ : ظَهَرَ الْبَاءُ عِنْدَ سُكُونِ لَامِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ « سَلَقِيْتَهُ
 ١٥ وَجَعَبِيْتَهُ » ، فَجَرَى ذَلِكَ مُجْرَى « رَمَيْتَ وَسَعَيْتَ » ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ بَعْدَ الْحَرَكَةِ
 وَلِذَلِكَ ^٥ قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : زَادُوا فِي آخِرِهِ بَاءً وَلَمْ يَقْلُ زَادُوا أَلْفًا ، وَلِذَا أَيْضًا مَثَّلَ
 بِسَلَقِيْتَهُ وَلَمْ يُمَثَّلْ بِسَلَقِيْتَهُ .

١ - ظ ، ش : الرجل .

٢ - ظ ، ش : الكلمة .

٣ ، ٣ - ظ : الشيخ .

٤ - ص : قيل .

٥ - ص : وكذلك .

وقوله : وأجروها تُجْرَى الياء التي من نفس الحرف : يُريد به أن الياء التي في سَلَقَيْتُ : على أنها زائدة : تجرى مجرى الياء التي في أمضيت وكلاهما أصل غير زائد ، ألا ترى أنك تقول : « سَلَقَيْتُ يُسَلَقِي سَلِقَاءَ فهو مُسَلِّقٌ ، كما تقول أجرتي يُجْرِي إجراءً فهو مُجْرٍ » .

وأما قولهم في المصدر أيضا « سَلِقَاءٌ وَجَعْبَاءٌ » فهو نظير « الضَوْضَاءُ والقَوَاقَاةُ » مصدر « ضَوَّضَيْتُ وَقَوَّيَيْتُ » ونظيرهما من الصحيح « الدَّحْرَجَةُ والقَسَلَقَلَّةُ والزَّلْزَلَةُ » ؛ لأن « سَلَقَيْتُ » ملحق « بدحرج » ، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدَّحْرَجَةِ . وقالوا : « سَلَقَيْتُ سَلِقَاءَ » كما قالوا « دحرجت دِحْرَاجًا » وقال الراجز :

١٠ سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافٍ
ولم يقولوا : أكرمته أكرمته بوزن دَحْرَجَةٍ ؛ لأنَّ أكرمت ليس مُسَلِّقًا بدحرجت .

[الإلحاق المتطرد في الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدِّمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ ، فإذا سُمِعَ قيل أُحْلِقُ ذاكذا بالواو والياء وليس بمَطْرِدٍ ، فأما المَطْرِدُ ١٥ الذي لا يُسْكِرُ ، فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق ، مثل « مَهْدَدٍ [١٧ ب] وَقَرَدَدٍ وَسُودَدٍ وَعُنْدَدٍ » ، والأفعال « جَلَبَبٌ يُجَلِّبُ جَلَبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدِّمُ

عليه : يريد به الأسماء والأفعال جميعاً لأحد القبيلتين ، وإنما لم يطردُ عنده لأنه لم يكثرُ كثرةً ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو مهْدَدٍ وجلببٍ ، فلما لم يكثر كثرتَه لم يقسِه وسَلَّم ما سمع منه : وهذا الذي عملوه هو القياس عندى ؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشيءٍ أكثر حروفاً منه فلا بدَّ من زيادة تُبلِّغُه ذلك الغرض المطلوب .

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيءُ بالزوائد^٢ قبل أن نستوفى ماله^٣ من الأصول ؛ لأنه كان يكونُ حكمك : لو فعلت ذلك : حكمَ مَنْ له دراهمٌ فاحتاجَ إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدَّانٌ غيرها فينْفقه ، فلماً فنى ما أدانه عاد على ماله بالنفقة ، فهذا ليس في حزامته من بدأ بانفاق ماله ، فلما فنى ونقيدَ دَعته الضرورة إلى أن يدَّان ويسأل الناس فهو حينئذٍ أعذرٌ من الأوَّل .

وإنما مثلتُ هذا لينكشاف القياس ، ولم أتعدَّ في هذا التمثيل ما جرت به عادةُ النحويين . ألا ترى أنهم يقولون إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالمٌ فلم يُتمِّل ، لكان النطقُ بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حذور من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُفْطِرِّطِ العلُو ، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة .

فإن قلت : فهلاً قاسوا الإلحاق في مثل سَلَمَى وجمعيه لأن الزيادة بعد

١ - ظ ، ش : الحروف : بأل وهو خطأ ظاهر .

٢ - ظ ، ش : بالزوائد .

٣ - ص ، ظ : لك .

٤ - ظ ، ش : إلى .

انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا [١٨] بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلها أصول، فلما لم يكن بُدَّ من الزيادة، كرّروا الأصل فقالوا جَلَبَبَ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشبهه.

ألا ترى أن جَلَبَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ، والجيمُ من الأصل. فكرّروا الباء في جَلَبَبْتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكريرٌ أصليٌّ والأصل أشبهُ بالأصل. وإن كان مكرّراً، والياءُ في سَلَقَيْتُ: مع أنها زائدة: ليست من أصل القاف في شيء، فهذا الذي عندي في هذا.

ومعنى قوله: إن بابَ «مَهْدَدٍ وَجَلَبَبَ» مطرّد. وبابَ «كُونَرٍ وَجَهْوَرٍ» غيرُ مطرّدٍ: يريد أنك لو احتجت في شِعْرٍ أو سَجْعٍ أن تَشْتَقَّ^٢ من ضَرْبِ اسْمٍ أو فِعْلًا أو غير ذلك: بلجاز^٣ وكنت تقول ضَرْبًا زيد عمرًا وأنت تريد ضَرْبَ^٣: وكنت تقول: هذا ضَرْبٌ قد أقبل: إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبهَ هذا ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عمراً، و: لا هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يطرّد اطّراد الأول فلا تقيسه^٦.

وسألت أبا عليّ عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أنثبتُ ما تحصّل من قوله فيه فقال^٧: لو اضطرّر شاعر الآن، بلجاز أن

١ - ظ، ش: لفظ.

٢ - ظ، ش: تشق.

٣ و ٣ - ساقط من ظ، ش.

٤ - قد: ساقط من ظ، ش.

٥ و ٥ - ظ، ش: أشبهه ولم يجز له.

٦ - ظ، ش: تقيسه.

٧ - ظ، ش: قال.

يَبْنِي مِنْ ضَرَبَ اسْمًا وَفِعْلًا وَصِفَةً وَمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : « ضَرَبَ ضَرْبًا زَيْدٌ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُهُ ، وَضَرَبْتُ أَفْضَلَ مِنْ خَرَجْتُهُ » ؛ لِأَنَّهُ إِخْلَاقٌ مُطَرَّدٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُطَرَّدٍ مِنَ الْإِخْلَاقِ ، نَحْوُ هَذَا « رَجُلٌ ضَرَبْتَنِي » ، لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ مُطَرَّدٌ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا رَجُلٌ « ضَرَبْتُهُ » ، وَلَا : ضَوْرَبْتُ » ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْإِخْلَاقِ . ٥

فَقُلْتُ لَهُ : أَلَمْ تَرَجُلِ اللَّغَةَ أَرْتَجُلًا ؟ فَقَالَ نَعَمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ لَمَّا اطَّرَدَ صَارَ كَاطِّرَادِ رَفَعَ الْفَاعِلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الْخُشُكُنَانُ ؛ فَتَرْفَعُهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ لَقَطَّضَتْ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ ؟ قَالَ : وَإِذَا خَالَهْمُ الْأَعْجَمِيُّ فِي كَلَامِهِمْ كِبَنَائِكَ مَا تَبْنِيهِ مِنْ ضَرَبَ وَغَيْرِهِ [١٨ ب] فِي الْقِيَاسِ : وَهَذَا مِنْ طَرِيفٍ مَا عَلَّقْتَهُ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ أَوْ مَعْنَى لَفْظِهِ . ١٠

[الزيادة للإخلاق المطردة وغير المسموع للتدريب]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : فَإِذَا سُئِلْتَ كَيْفَ تَبْنِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ ؟ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، وَمَنْ عَلِمَ قُلْتَ : عَلِمْتُ ، وَمَنْ ظَرَّفَ قُلْتَ : ظَرَّفْتُ ؛ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ . وَتَجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ : ابْنِي لِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ : فُلِكَ^٣ صَيْغَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ^٢ وَصُغَ مِنْ حُرُوفِهَا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدْ سُئِلْتَ أَنْ تَبْنِي مِثْلَهُ : بِأَنْ تَضَعَ الْأَصْلَ بِحِذَاءِ الْأَصْلِ ، وَالزَّائِدَ بِإِزَاءِ الزَّائِدِ ، وَالْمُنْتَحَرِكِ

١ - ظ ، ش : مِنْ .

٢ - مَعْنَى : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : صَيْغَتُهُ .

٤ - ظ ش بِحِذَاءِ .

- بإزاء المتحرك ، والساكن بإزاء الساكن ، وتضم ما سألك أن تضمه ، وتفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحتذى المثال المطلوب .
- وذلك نحو قولك : ابنِ مِـنْ خَرَجَ مِثْلَ هِجْرَعٍ ؟ فجوابه « خِرْجَجٌ » .
ومثله من دخل : « دِخْلٌ » ، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت . وذلك قوله : ابنِ لِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ خَيْفَقٍ ؟ فجوابه : « ضَيْرَبٌ » .
- لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك : اجعل ثانی الحروف ياءً زائدة فلم تعد .
ما سألك ، وكأنه في المسألة الأولى قال لك : كرر اللام من خَرَجَ ؟ فجوابه :
خَرَجَجٌ . فإن كان المبنى منه معتل الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف : ارتكبت ما أدأك إليه السؤال . وسيمر بك تفصيل هذه الجملة في مواضعه . وإنما قدّمتُ هذا لتجعله قاعدة تبني عليها ، وإذا عُرِفَ الأصل قَرُبَ الفرع والله المعين .
- وقوله : وتجره مجرى دَحْرَجَ في جميع أحواله : يريدُ به أنك تقولُ :
ظَرْفَفَ ۝ يُظَرْفِفُ ظَرْفَفَةً فهو مُظَرْفِفٌ وذلك مُظَرْفِفٌ وتُظَهَرُ ولا تَدْغِمُ ؛ لأنه مُلْحَقٌ : فلو أدْغَمْتَ لزال البناء .
- قال أبو عثمان : فهذا الذي ذكرتُ لك [١١٩] أنه يطرد في الإلحاق والذي تقدم قبّله من المُلْحَقِ بالواو والياء ليس بمطردٍ إلا أن يُسمع ، ولكنك إن سئلت عن مثاله جعلت في جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه .

قال أبو الفتح : قد تقدم قولنا في الفصل بين المطرد وغيره . وقوله : إن

سُئِلْتُ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتَنِي فِي جَوَابِكَ زَائِدًا بِإِزَاءِ الزَّائِدِ : يَرِيدُ أَنْكَ إِذَا مِثَلْتَهُ إِمَّا
لِلرِّيَاضَةِ وَإِمَّا لِتَبْيِينِ الْأَصْلِ مِنْ ١ الزَّائِدِ : لَزِمَكَ أَنْ تَنْطِقَ بِالزَّائِدِ فِي الْمِثَالِ لِيَمْتَّازَ
الْأَصْلُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : وَجَعَلْتَنِي الْبِنَاءَ كَالْبِنَاءِ الَّذِي سُئِلْتُ عَنْهُ : يَرِيدُ بِهِ الْآنَ الصَّيْغَةَ
٥ وَنَظْمَ الْحُرُوفِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَالْحُرُوكَةِ وَالسُّكُونِ . وَهَذَا ٢ قُلْتَ فِي « كَوْتَرِي »
إِنَّهُ : فَوَعَلَّ . وَفِي صَيْرَفِي إِنَّهُ : فَيَعْلَلُ . وَفِي جَهْوَرِي إِنَّهُ : فَعْعُولُ .
قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : ٣ فَإِنْ قِيلَ لَكَ ابْنُ ٣ مِنْ ضَرَبٍ مِثْلَ جَدْوَلٍ ؟ قُلْتَ :
ضَرَوْبٌ . وَمِثْلَ كَوْتَرِي : ضَوْرَبٌ . وَمِثْلَ جَيْشَلٍ : ضَيْرَبٌ ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا
فَكَذَلِكَ .

١٠ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَرِيدُ أَنْكَ تَقْيِيسُ فِي الْإِلْحَاقِ عَلَى « جَدْوَلٍ
وَكَوْتَرِي وَجَيْشَلٍ » قِيَاسًا مُطَرَّدًا . لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ بَدِيئًا أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرَّدٍ فِي بَابِهِ ،
وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْكَ لَوْ مِثَلْتَهُ مِنَ الضَّرْبِ لَقُلْتَ : « ضَوْرَبٌ وَضَرَوْبٌ وَضَيْرَبٌ » ،
كَمَا أَنْكَ لَوْ مِثَلْتَهُ مِنَ الْفِعْلِ لَقُلْتَ : « فَوَعَلَّ وَفَعْعُولُ وَفَيَعْلَلُ » ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَكَ :
مَا مِثَالُ « كَوْتَرِي وَجَدْوَلٍ وَجَيْشَلٍ » مِنَ الضَّرْبِ . كَمَا يَقُولُ لَكَ : مَا مِثَالُ
١٥ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْفِعْلِ .

وَقَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ : يَرِيدُ بِهِ أَنْكَ لَوْ مِثَلْتَهُ « حَوْفَلٌ وَجَهْوَرٌ
وَبَيْطَرٌ » مِنْ ضَرَبٍ . لَقُلْتَ : « ضَوْرَبٌ وَضَرَوْبٌ وَضَيْرَبٌ » كَمَا فَعَلْتَ
فِي الْاسْمِ . لِأَنَّ التَّمْيِيلَ فِي الْقَبِيلَيْنِ وَاحِدٌ .

١ - من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ - ظ ، ش : فلهذا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لي .

[إلقاء الرباعي بالخمسة من الأسماء]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْخَمْسَةَ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَمَا بُلِّغَ بِالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَعَةَ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ ^١ ، وَسُنُبَيْنُ كُلِّ [١٩ ب] شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^٢ . فِيمَا أُلْحِقَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ بِالْخَمْسَةِ قَفَعَدَ مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ .

- قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المطرِدَ في إلقاء بناتِ الأربعة بالخمسة أن
- ٥ تَكَرَّرَ اللَّامُ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ نَحْوَ : « مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ » ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْخَمْسَةِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مَحَلُّ الثَّلَاثَةِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي هَذَا الْمَعْنَى . وَلِهَذَا بَدَأَ أَبُو عَثْمَانَ « بِقَفَعَدٍ » وَتَرَكَ « فِدَوَكَسًا وَسَمِيدَعًا » وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَيْسَ إِخْلَاقُهُ بِتَكَرُّرِ اللَّامِ . وَسَيَأْتِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِثْلُ ^٣ قَفَعَدٍ سَبَهَلِّ وَصَمَعَدَدٍ ؛
- قال أبو عثمان : وقد تُلْحَقُ الثَّلَاثَةُ بِالْخَمْسَةِ نَحْوَ عَفْسُجَجٍ وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ ؛
- ١٠ فَاَلْتُونُ ^٤ وَإِحْدَى الْجِيمِينَ زَائِدَتَانِ .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا اسْتَوْفَيْتَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَصُولِ ثُمَّ تَكَرَّرَتْ اللَّامُ قَضَيْتَ بزيادتها ^٦ وذلك نحو « قَرْدَدٍ وَجَلْبَبٍ » فَالِدَالُ وَالْبَاءُ الْأَخِيرَتَانِ زَائِدَتَانِ ^٦ لِأَنَّهُمَا ^٧ قَدْ تَكَرَّرَتَا . وَلَوْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الدَّالِ الْأَخِيرَةِ حَرْفٌ غَيْرُ

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : مثال .

٤ - صمعدد : بالعين المهملة في النسخ الثلاث .

٥ - ص وهامش ظ : فالنون : و ظ ، ش : والنون .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

٧ - ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمة رباعيةً وذلك نحو « قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ » لو كان هذا مما^١ يُنطقُ به .

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباءِ ، لكانت الكلمة رباعيةً نحو :
« حَلْبَسَ وَجَلْبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَدَ وَجَلَبَ » لكان
٥ ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكررَت كما تكررت اللام ، ومثله قَطَعَ وَكَسَّرَ ،
ولكن لو وجدت بعد الراءِ من قَرَدَدٍ ، واللام من جَلَبَبَ ، لفظ الفاءِ لكانت
الكلمة رباعيةً ؛ لأن الفاء لم تُكررَ في كلامِ العرب إلا في حرف واحد وهو :
« مَرْمَرِيْسُ » فلو قالوا : « قَرَقَرٌ وَجَلَجَبٌ » لكان رباعيا ولم تكنِ الفاءُ
مكررةً .

١٠ ونظيره من كلامهم في الأسماء « قَرَقَلٌ » ، وقَرَفَخٌ ، وفي الأفعال :
« زَهْرَقَى » ، ودرَدَبٌ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَقٌ » ، ودرَدَيْسٌ » .
وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَقْنَجَجٍ^٢
[٢٠] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكررَت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ
والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثلاثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف ،
١٥ ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جهلتِ الاشتقاقُ ؛
لأنها لم تُوجد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا^٣ السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكررة ، لأنها من
حروف الزيادة العشرة فقد صحَّ من طريق القياس أن الكلمة ثلاثيةٌ ، وأما من

١ - ص : لما .

٢ - في عَفْنَجَجٍ : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : هذه .

طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك ؛ لأن « العَفَسَجَج » هو الجاني ، وقد قالوا
عَفَسَجَهُ بالعصا : إذا ضَرَبَهُ ، والضربُ بالعصا من الجَفَا : قال الراجزُ :
فاحذرْ فلا تَكْثُرْ كَثْرِيًّا أَعْوَجَا عِلْجَا إذا ساقَ بنا عَفَسَجَجَا
[زيادة النون والالف]

- قال أبو عثمان : ومثلُ ذلك الحَبَسَطَى ودَلَسَطَى وسَرَسَدَى ، النونُ
والألفُ زائدتان ، لأنك تقول حَبِطَ بطنُهُ ، ودَلَسَطَ بيده وسَرَسَدَهُ ، فهذا من
الثلاثة وقد أُخْرِجَ بالحمسة كما أُخْرِجَت الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا
موضع اختصار .

قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أُورده ؛ لأن معنى
حَبِطَ بطنُهُ : انتفخ ، « والحَبَسَطَى » هو الكبيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَسَطَهُ
بمَنكِبِهِ إذا دَفَعَهُ ، « والدَلَسَطَى » هو الشديدُ الدَّفْعِ ، « والسَرَسَدَى » الجريءُ
مِنَ السُّمُورِ . وقال : سَرَدَهُ إذا مَضَى قَدُماً ، وجميع هذه الأمثلة ٢ مُفسَّر
في فصلٍ في آخر الكتاب على حِدَّتِهِ إن شاء الله .

قال أبو عثمان : وأكثر ما ٣ يَبْلُغُ بِنَاتُ ٣ الثلاثة من الأفعال بالزيادات سبعة
أحرفٍ نحو مَصَدَرَ اشْتَبَابٍ ، واحْمَارٍ ، إذا قَلَّتْ فِيهِ ؛ اشْتَبَابٌ واحْمِرَارٌ ، وقد
تَبْلُغُهُ مصادرُ الأربعة في « احْمِرْ نِجَامٍ » وما كان على وزنه [٢٠ ب] من المصادر ،
ولا يبيح هذا العددُ إلا في مصادرِ الثلاثة والأربعة المزیدة ٦ على ما
ذَكَرْتُ لَكَ .

١ - ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اللفظة .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - المزیدة : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتمات أن تبلغ سبعة أحرفٍ لما أذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُها ، فاحتمات كثيرة الزيادات لتصرفها وتمكُّنِها ؛ وأيضا فإن الهمزة في أوائلها قد تستقط في الوصل فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبلَّغَ بالفعل على ثِقَلِهِ ستة أحرفٍ .
 ٥ فالمصدرُ الذي هو اسمٌ "جديرٌ" لِحَفَّتِهِ وتمكُّنِهِ ، أن يزداد عليه حرفٌ واحد . وأيضا فإن الزوائد ، وإن أطالتِ الكلمةَ : فعلى كلِّ حال هي زوائد . والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذفُ كثيرٌ منها في التحقير والتكسير . ولا سيما تحقيرُ الترخيم ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثيرتها في بنات الثلاثة لما ذكرت لك .

١٠ ثم حُمِلَت بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة ؛ لأنه قد جاء الفعلُ رباعياً كما جاء ثلاثياً فلذلك يُبلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف . ولما كان جميع ما يتلغ السبعة إنما هو مصادرٌ ولم يكن لبناتِ الخمسة فيعمل لم يبلغ سبعة أحرف ، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « متشيساءُ . ومبشغولاءُ ، ومبشغوراءُ ، وماتوناءُ ، ومششيوخاءُ ، ومكشبوراءُ ، ومبشغوراءُ ، ومعلوجاءُ ، ومششيوخاءُ وهزرتيرانُ ، وعريرقصانُ . ومبشكوكاءُ ، وبمشكوكاءُ . وقبرعبلانةُ .
 ١٥ وعشقربانُ » .

وهذا مما لا يُعرج عليه لقلته ونزارته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه^١ في آخره^٢ زائدان زيدا معا^٢ فجزنا لذلك تجرى الزائد الواحد ، ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعا كما تُحذف الماءُ من طنحة والألف من حبلى .

١ - ظ ، ش : جمع .

٢ - ظ ، ش : زائدتان معا .

آخِرُهَا غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ ، وَمَا لِحُكْمِ لَه لِقَلَّتْهُ . وَقَدْ قَالُوا : « ضَبَّعَطَّرَى » .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ « قَرَّعَبْلَانَةٌ » فَكَأَنَّ الَّذِي شَجَّعَهُمْ عَلَى إِحْلَاقِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ
فِي آخِرِهَا وَهِيَ خَاسِيَةٌ : أَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ فِي أُنْحَاءِ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي تَقْدِيرِ
الانفصال عندهم . حَتَّى أَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِمَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
يُضَعِّغُونَ « زَعْمَرَانَا زُعَيْفِرَانَا » ، كَمَا يَقُولُونَ « عَقْرَبٌ وَعَقْتَرِبٌ » وَلَوْ اعْتَدُوا
بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ لَمْ يَجْزِ هَذَا .

وَقَدْ أُجْرُوا الْأَلْفُ وَالنُّونُ الزَائِدَتَيْنِ أَيْضًا تُجْرَى الزِّيَادَةُ الْوَاحِدَةُ ، أَلَا تَرَاهُمْ
قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « عِمَانُ يَا عُمَمٌ » كَمَا قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « طَلْحَةَ يَا طَلْحَ » فَلَمَّا كَانَتْ
الْأَلْفُ وَالنُّونُ عَنْدهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْفَصِلِ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَبِمَنْزِلَةِ
الْحَرْفِ الْوَاحِدِ الْمَنْفَصِلِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، اجْتَرَعُوا عَلَى زِيَادَتِهِمَا فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ
فِي هَذَا الْحَرْفِ الَّذِي لَانظِيرَ لَهُ . وَكَذَلِكَ [٢١ ب] مَا جَاءَ نَحْوِ « مَعْيُورَاءَ » وَبَابِهِ ،
لَأَنَّهُمْ أُجْرُوا الْأَلْفُ وَالْهَمْزَةُ تُجْرَى الْحَرْفِ الْوَاحِدِ لَمَّا لَمْ يَفْتَرَقَا فَأَشْبَهَا الْمَاءُ .

وَإِنَّمَا قَلَّتِ الزَّوَائِدُ فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ عِنْدِي ، لِأَنَّهَا قَدْ طَالَتْ وَأَفْرَطَتْ
طَوُّهَا فَلَا يُنْتَهَى إِلَى آخِرِهَا إِلَّا وَقَدْ مَلَّتْ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَحْقِيرِ
« سَفَّجَلٍ وَتَكْسِيرِهِ ^٢ سَفَّيرِجٍ وَسَفَّارِجٍ » فَيَقْفُونَ دُونَ الْخَامِسِ لِتَرَاجِيهِ
وَبُعْدِهِ . فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَزِيدُوهَا طَوُّلًا مِنْ آخِرِهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ بَابَ « عِنْدَلَيْبٍ » وَعَضْرَفُوطٍ « مِمَّا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ قَبْلَ
لَا مِ الْآخِرَةِ ^٣ أَكْثَرَ مِنْ بَابِ « قَبَّعَتَّرَى » ، وَضَبَّعَطَّرَى » . وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ
فِي بَابِ « عِنْدَلَيْبٍ وَعَضْرَفُوطٍ » قَبْلَ الْخَامِسِ أَسْوَعُ مِنْهَا فِي « قَبَّعَتَّرَى »

١ - ظ ، ش : ترى أنهم .

٢ - وتكسيره : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : الأخيرة .

٤ - باب : زيادة من ظ ، ش .

بعد استيفاء حروفِ الكلمة والملاَلِ بطولها ، فهذا ما أدى إليه النظر واللهُ
الموفقُ ، ولم يكن سبيله أن يذكرَ حَسَدَ قَوْماً معَ بناتِ الخمسة ؛ لأنه من ذواتِ
الأربعة ، وكذا قرأته على أبي عليٍّ ورأيتُه في غير نسخة .

[الأفعال المبدوءة همزة وصل]

قال أبو عثمان : واعلم أن الأفعال قد تُسكَّنُ أوائلها ويُتَحَقَّقُونها ألفَ
الوصل ، وتلك الأفعالِ أبْنِيَّةٌ كثيرةٌ سأخبرُكَ عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألفَ الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى
النطق بالساكِنِ وهربًا من الابتداء به إذْ كان ذلك غيرَ مُمكنٍ في الطاقة فضلًا
عن القياس .

وليس . لقول مَنْ جَوَّزَ الابتداء بالساكِنِ من القَدْرِ ما يُتَشَاغَلُ بإفساده ،
وإنما سبيلُهُ في هذا سبيلُ مَنْ شَكَّ في المشاهداتِ من السُّوفِسْطِيَّةِ^٢ ومَنْ
ليس بكاملِ العَقْلِ .

وهذه الهمزةُ إنما حُرِّكَتْ لِسُكُونِها وسُكُونِ ما بعدَها . وهى في الأصلِ
زائدةٌ^٣ ساكنةٌ .

فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انْفَعَلَ » فكيف زِدْتِ عليها ١٥
ساكنًا آخرَ وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جِئَ بها
قبل الساكنِ ؛ لأنه قد عَلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بدَّ من حذفِ أحدهما أو حركتهِ
فالحركةُ والحذفُ لم يَصْلُحْ واحدٌ منهما في الحرفِ الساكنِ من الفعلِ لثلاثِ تروُلٍ
بَيْنَتِها التي قد أُريدتْ له من سكونِ أوله . فلم يبقِ إلا حذفُ [١٢٢] الهمزة أو

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .
٢ - في ظ أمام : السوفسطية : كلمات لم تبيينها .
٣ - زائدة : زيادة من ظ ، ش .
٤ - ظ و ش : لأنها .

حركاتها فلم يميز حذفها ؛ لأن ذلك كان يؤدّي إلى مامنه هُرِب وهو الابتداء
بالساكن ، فلم يبتق إلا حركة الهمزة فحركات فانكسرت على ما يجب في الساكنين^١
إذا التقيا .

فإن كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو
« انطلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرب » ألا ترى أن الراء مكسورة
وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك ، فإن كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن
مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللّازم ، وليس
بينهما حاجز إلا حرف ساكن . والساكن ضعيف فكان لا حاجز بينهما ، وذلك
قولهم « اقتل » ، استخرج ، انطلق به .

١٠ فإن قلت : فقد قالوا « فخذ وكبّد » وهو « يضرب ويجلس » فخرجوا
من الكسر إلى الضم ؟ فليس ذلك بشيء ، لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة
والنصب والحزب يزبلاها ، وإنما يكثره من هذا ما كان لازما .

فأما حكاية بعضهم « زئبر وذبيل » بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة .
فكذلك^٣ حكاية بعضهم « إصبع » بكسر الهمزة وضم الباء غير معرّج عليها
لأنها لم يصح بها ثبوت ، ولو صحّت لكانت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها .
١٥ وحكى بعضهم : ما رأيت منذُ سِتِّ وميدُ بومان ، وهذا كله إذا صحّت به
الرواية شاذ .

وحكى بعضهم « اقتل » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن
حاجزا ؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه ، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ^٤

١ - ظ ، ش : الساكن : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : فأما : ش : وكذلك .

٤ - من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجِيهٌ في القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا .
فإن قلت : فقد قالوا « اُعْزَى يَا امْرَأَةٌ » فضموا الهمزة وإن كانت الزاى
مكسورة . وقالوا « امْشُوا » فكسروا الهمزة^٢ والشين مضمومة . وهذا
مُطَرِّدان في بابهما ، فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأن أصل الزاى أن تكون مضمومة وأصل
الشين أن تكون مكسورة .

٥
الأتري أن أصل « اُعْزَى : اُعْزَى » بوزن « اُقْتُلَى » وأصل « امْشُوا :
امْشُوا » بوزن اضربوا ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاى
واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين [٢٢ ب] فسكنتنا ؛ وبعد كل
واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاى من اُعْزَى
١٠ عارضة كما أن الضمة في الشين من امْشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما
على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

[تسكين أوائل الأفعال]

فإن قلت : ولم يسكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل
إنما كان ذلك ، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها ، وأنها لا تنقل على
حال واحد ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال ، ألا تراهم أمالوا مثل « صَارَ ، وَطَبَّ » .
١٥ مع أن فيهما حرفا مُسْتَعْلِيَا ؛ لأنهما فعلان ، ولم يُجيزوا ذلك في « صالح » ،
وخالد « لأنهما اسمان .

فإن قلت : ما تُسَكِّرُ أن تكون الإمالة إنما أحسنت في مثل صَارَ وَطَبَّ ،

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : وكسروا .

٣ - الهمزة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : فسكنت .

٥ - ص : فيها ، بضمير الواحدة .

لأن ألفهما مُتَقَلِّبَةٌ^١ عن ياء . وألف « صالح و خالد » ليست منقلبةً عن ياء ؟
 قيل : يدلّ على أن الإمالة لم تجب من أجل^٢ انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد
 أمالوا « حَيَاف » وأصل ألفه من الواو : لأنه من الخوف .

فإن قيل : فما تُنكر أن تكون الإمالة في حَيَاف إنما حدثت : لأن الواو كانت
 مكسورة في الأصل لأنها حَيُوفٌ ؟ قيل : يدلّ على أنه لم تُتملّ لأن أصل حركة الواو
 الكسرة ، أنهم قد أمالوا « طَيَاب » وأصله « طَيِّب » بالفتح^٣ فأمالوا ولا كَسَّرَ فيه .

[انكسار الحرف لا يميز إمالة]

وأيضاً فإن انكسار الحرف لا يميز إمالة . وليس هذا مذكورا في الأسباب
 الستة الحادثة عنها الإمالة . وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل
 الحرف المُمالٍ أو بعده لافيه ، نحو « عَمِيَاد ، وهذا حَيَاتِم » . فلما كانت الأفعال
 غير لازمة لموضع واحد ولا مُتَقَارَةً على ستن ، تسلّط عليها الإعلال والتوهين
 فشجّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من
 أغلظ ما جرى على الأفعال .

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو « اضْرِبْ واقتُلْ » وجميع ما كانت حروف
 المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حُدِفَ
 لثلا يلبس الأمر بالخبر . فلما حُدِفَ الحرف لم يَجُزْ الابتداءُ بالساكن [١٢٣] ،
 فجِئء بالهمزة فقالوا : « اقتُلْ » واستخْرِجْ ، وانطَلِقْ » ونحو ذلك .

١ - ظ ، ش : منقلب .

٢ - أجل : ساقط من ظ ، وفي هامشها : الهمزة .

٣ - في ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد اللل : وليس لها مناسبة في الصلب .

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضاً لا تتقار على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والتسبب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ؟ .

- قيل : إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت ، فهي - لقوتها وتمكئتها وأنها ٥ الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والاعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها . كان ^٢ بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانياً للاسم . وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرف ، وقد يكون الاسم خبيراً كما يكون الفِعْلُ خبيراً نحو قولك : « زَيْدٌ أبوك » و « زيد » ٦٠ قام ^٣ « وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف .

[الأسماء العشرة المبدوءة همزة الوصل]

- فلما كان بين الاسم والفِعْلَ هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال ، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل . ولم يُسْتَنَكِرَ ذلك فيها مع ما ذكرناه ، كما لم تُسْتَنَكِرْ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ٦٥ نحو قوله تعالى : « يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ ^٤ » و « يَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ ^٥ » ونحو قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - هنا في النسخ الثلاث قبل « كان » و « او عطف أفسدت المعنى ، فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٣ - ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : ذكرناه .

٥ - سورة النبأ من الآية ٤٠ .

٦ - سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا . . . وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ
وكما وصفوا بالفعل في قولهم « مررتُ برجلٍ يأكلُ » والإضافةُ والوصفُ إنما
أصلُهُما للأسماء .

وتلك الأسماءُ « ابنٌ وابنةٌ وامرؤٌ وامرأةٌ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ واسْتِ
وايْمٌ ، وقالوا : ابْنِمٌ » يعنون الابنَ .

قال الشاعر :

وهل ليَ أُمٌ غيرُها إن تَرَكتُها أبى الله إلا أن أكونَ لها ابْتِما

وقال الآخر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمَ وفريقٌ لا يَمُنُّ اللهُ ما اندرِي

١٠

وهذه الأسماءُ كُلُّها معتلَّةٌ ، أمَّا ابنٌ وابنةٌ وابْنِمٌ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ
وايْمٌ واسْتِ ، فمحذوفاتُ اللاماتُ ^١ يدل على ذلك ^٢ أن « ابنا » من البُسُوَّةِ

واللام فيه واو ؛ لأن مؤنثه يَنْتِ ، والتاء إنما تُبدلُ من الواو [٢٣ ب] دون الياء
في غالب الأمر ، وكذلك « ابنةٌ وابْنِمٌ » مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام

الفعل على حد ما كانت الميمُ في « فَمِ » بدلا من عينِ الفِعْلِ ؛ لأنها لو كانت
بدلا ، لَحَرَّتْ تَجْرَى اللام ، فكانت اللامُ من أجل ذلك كأنها ثابتةٌ ؛ لأن الشيءَ

١٥

إذا أُبدل منه لم يَحْذَفْ وإنما جرىء بشيء فوُضِعَ موضعه فجرى بحجراه .

ولو كانت الميمُ في « ابْنِمِ » بدلا من اللام ، لكانت اللامُ في حكمِ الثابت ،

وبَطَلْ جوازُ دُخولِ همزةِ الوصلِ في أولِ « ابْنِمِ » ؛ لأن هذه الهمزة تُعاقِبُ اللام

ولا تدخلُ من الأسماءِ إلا على المحذوفاتِ ما خلا « امرأ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

١ - ظ ، ش : اللام .

٢ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فلم ، والفاء زائدة لاحاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت

في نسخة ص ثم محيت وبق بعضها .

تقول في النسب إلى ابنِ : ابْنِي ، فتُصَرِّفُ الهَمْزَةَ ما دامت اللام محذوفة ، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهَمْزَةَ ؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوي » واثنتان واثنتان من تَنَبَّتُ الشيء ، فالمحذوف اللام وهي ياءٌ لظهورها في تَنَبَّتُ فأما من قال « بِنْتُ وَثِنْتَانِ » فليست اللام عنده محذوفة ، على حدِّ قولِ مَنْ قال « ابْنَةُ وَاثِنْتَانِ » . بل التاء في بِنْتُ وَثِنْتَانِ . للإلحاق ، بمثل « حانسٍ » و« ضيرسٍ » والتاء فيهما بدلٌ من لامِ الفِعلِ وليست علامةً للتأنيث كما تكون في « ابْنَةُ وَاثِنْتَانِ » لكون ما قبلها ^٢ في « بِنْتُ وَثِنْتَانِ » ، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ وقال سيويوه : لو سُمِّيت رجلا « بِنْتٌ وَأُخْتٌ لَصَرَفْتُهُ » . ولو كانت التاءُ علامةً للتأنيث لما استجازوا ؛ صَرَفَهُ ، كما أنه لو سَمَّاهُ بِنْتِيَّةً . لما صرفه ؛ قال سيويوه : لأنها بمنزلة التاء في غفريت . وسَنَبْتُهُ ، ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث ، جرى مجرى علامة التأنيث ، وقد بينتُ هذا في موضع آخر .

والقول في « أُخْتٌ وَهَنْتٌ » كالقول في « بِنْتُ » لافصل بينهما ° ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت « ياءٌ » لانكسار الباء ، وجبَّ عليه أن يقول إن المحذوف من « عِضَّةٍ » ياءٌ ، ولكان يجب أن [١٢٤] تكون السينُ من سَنَّةٍ مضمومةً ؛ لأنه من الواو ، وهذا تخليطٌ فاحشٌ ، وقد حُكِيَ عن بعض متقدمي أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المَأْزِمَا وَعِضْوَاتٌ تَقَطَّعُ اللِّهَازِمَا

- ١ - ظ ، ش : والمحلوف .
- ٢ - ظ ، ش : ابنتان .
- ٣ - ظ ، ش : قبلهما .
- ٤ - ظ ، ش : استجاز .
- ٥ - بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أولها مكسورا . وقال الآخر :
 قد حال دون دريسيه مؤوبة نسع لها ببعضاه الأرض تهزير
 فالساقط على هذا القول من عضة هاء ، وعلى هذا قالوا « بعير عاضه » إذا
 أكل العضاة ، وليس هنا للباء مدخل . وقالوا في جمع « سنة سنوات » ،
 فالساقطُ واوٌ كما ترى ، وإن كانت السين مفتوحة .

واسمٌ : محذوف اللام لقولهم : « سميتُ وأسماء » ، فهذا بمنزلة « دميتُ
 وديماء » ، والمحذوفُ منه واو ؛ لأنه من السمو والرفعة . وفيه لغات : اسمٌ
 وسمٌ وسمٌ .

وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابي أنه يقال « سمي بوزن

هدى » وقال الراجز :

وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمع وقرضاب اسمه

وقال الآخر :

باسم الذي في كل سورة سمة

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

فدع عنك ذكراً للهوا واعميداً للذخيرة نخير معدية كلها حيناً انتمى

لأعظمها قدراً وأكرمها أبا وأحسنها وجها واعلمها سما

ويروى سما بكسر السين ^٣ ، فن كسر السين فالألف عنده للوصل بمنزلة

الألف في قول الراجز :

يادار عمرة من محتلمها الجرعاعا

١ - ظ ، ش : للهاء .

٢ - فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأننا لم تعلمهم قالوا : هذا « سِيا » بوزن
 « رِضًا » ، وأما من ضم السين فقولُه عندى يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس
 وهو أن تكون الألف للوصل^١ بمنزلتها في قول من كَسَرَ السين ، والوجه الآخر
 أن تكون^٢ لام الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي « انشمتى » ويكون
 هذا التأويل على قول من قال : « هذا سِيا » بوزن « هُدَى » إلا أنه حذف اللام^٣ .
 لالتقاء الساكنين ، « وايم » محذوفة من « أيمن » ؛ لأنها كثرت في القسم وعرف
 موضعها وحذفت همزتها ، وهي جمع يمين . وقال أبو النجم :

[٢٤ب] يرى لها من أيمن وأشمل .

ويقولون « أيمن الله » ، وايم الله ، وم الله ، وم الله ، ويريدون
 « أيمن الله » . وقال قوم : « إن م الله » ، وم الله « محذوفة من قولهم
 « من الله » والأول هو الوجه . وكان أبو العباس ينكير أن يكون جمع يمين ،
 قال : لوصلهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة
 الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : « م الله وم الله » .^٦

وأما است^٥ ، فمحذوفة اللام وهي هاء^٦ ، وما^٨ يدل على ذلك قولهم
 في تحقيرها ستيهته وفي جمعها أستاه . وقالوا : « رجل أسته وستهم » ،
 وقد قالوا : « سه » في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من
 الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

١ - ص وهامش ظ : للوصل . و ظ ، ش : الموصولة .

٢ - أن تكون : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : النون . ٤ - ص : ايم .

٥ - في هذا الموضع في ظ ، ش بعد قوله : « يريدون أيمن الله » جملة زائدة وهي (وقال قوم
 أيمن الله) .

٦ - م الله وم الله : في جميع المواضع موصولة هكذا « مله ومله » .

٧ - ظ ، ش : ياء ، وهو خطأ ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ .

٨ - وما : ساقط من ظ ، ش .

وقولهم « مُدٌّ » . لأنها محذوفة من مُنْدٌ ، جاء في الحديث : « العَيْنَانِ
وكاءُ السَّهِّ » . قال الزجاج :
أَدْعُ أَحْيِحَا بِاسْمِهَا لِاتَّسَسَهُ إِنْ أَحْيِحَا هِيَ صِثْبَانُ السَّهِّ
وأُشْدُ أَبُو زَيْدٍ . :

٥ رِقَابٌ كَالْمَوَاجِينِ خَاطِيَاتٌ وَأَسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُومٌ
٢ فَمَا قَوْلُهُمْ : « امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ » فَإِنَّمَا أَسْكَنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَا تَامِينَ غَيْرَ
مَحذُوفِينَ ؛ لِأَنَّكَ أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَقُلْتَ : « الْمَرْءُ وَالْمَرْأَةُ » ثُمَّ خَفَّفْتَ الْهَمْزَةَ
بِأَنَّ حَذْفَهَا وَأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ : « جَاءَنِي الْمَرْءُ ، وَرَأَيْتُ الْمَرْءَ ،
وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ ٢ » .

١٠ فلما كانت الراءُ التي هي عينُ الفعلِ قد تُحَرِّكُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ وَكَثُرَتْ هَذِهِ
الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَتْ عِبَارَةً عَنْ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ أَعْلَمُوهَا
لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا ، فَشَبَّهُوا الرَّاءَ ٢ فِي قَوْلِهِمْ ٤ : « الْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ،
بِالْخَاءِ فِي الْأَخِ وَالْأَخِ وَالْأَخِ » فَاتَّبَعُوا عَيْنَهَا حَرَكَةَ لَامِيهَا فَقَالُوا : هَذَا « امْرُؤٌ ،
وَرَأَيْتُ امْرَأً ، وَمَرَرْتُ بِامْرِيءٍ » كَمَا قَالُوا : هَذَا أَخُوكَ ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَمَرَرْتُ
بِأَخِيكَ ٥ ، وَالْفُئْمَةُ ٦ وَالْفُئْمَةُ مَكْسُورَةٌ عَلَى كِتْلٍ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ
١٥ عَارِضَةٌ لِلرَّفْعِ غَيْرُ لَازِمَةٍ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اقْتُلْ » فَلَمَّا اعْتَلَّ هَذَا الْاسْمُ بِإِتِّبَاعِ

١ - ص : الآخر .

٢ و ٢ - ما بينهما عن ص . وهو في ظ ، ش كما يأتي :

فَمَا قَوْلُهُمْ امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ فَإِنَّمَا أَسْكَنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَا تَامِينَ غَيْرَ مَحذُوفِينَ لِأَنَّكَ إِذَا أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ قُلْتَ الْمَرْءَ وَالْمَرْأَةَ ثُمَّ خَفَّفْتَ الْهَمْزَةَ حَذْفَهَا أَوْ أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ جَاءَنِي الْمَرْءُ . وَرَأَيْتُ
الْمَرْءَ . وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ .

٣ - ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ - قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ - ظ : هذه ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : فالفه .

حركة عَيْنُه حركة لاميه وكَثُر استعماله أسكنوا ١ أوله وأحقوه همزة الوصل .
 وليس [١٢٥] كذلك «ابنم» ؛ لأنه لم يكثر كثرة امرئ ؛ ولأنه لاهمزة يُذْهِبُهَا
 التخفيفُ فيه ، فلامُه محذوفة لامحالة . قال أبو العباس : ولم يُلْحِقِوْهَا فِي «أبٍ» .
 ولا ٢ «أخ» ؛ لأن في أولهما ٣ همزة ، فكَرِهُوا اجْتِمَاعَ هَمْزَيْنِ فَتَنَقَّبَ الثَّانِيَةَ بَاءً ، وَهَذَا
 قولٌ كَمَا تَرَاهُ ؛ لِأَنَّا قَدْ رَأَيْنَاهُمْ قَالُوا : «دَمٌ» ، وَغَدٌ ، وَبَدٌ ، وَهَنْ» ونحو
 ذلك فلم يُلْحِقِوْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ .

ولكن القول عندى في ذلك . : أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قولهم
 «ابنئ وبسوى» فكأنها ؛ من الأصل ، فمن ألحقها في هذه المحذوفات . فلتشبهها
 بالفعل من قبيل الاعتلال ، ومن لم يُلْحِقِهَا فَلَهُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا لَوْ جَاءَتْ
 لكانت كالعوض من المحذوف فكأنى عند إتيانها بها أردت الحذف ثم أثبت بما
 يقوم مقام المحذوف فكأن لم أحذف ، وهذا نقض ما تصدت له من الحذف .
 الأثرى أنهم قالوا في النسب إلى يد يدوى ؟ فتركوا عين الفعل . بمركة بعد الرد ؛
 لأنهم لو حذفوا الحركة عند رد اللام لكانت اللام كأنها لم تُرد ؛ لأنها قد عاقبت
 الحركة ، فإذا حذفتم الحركة بعد الرد كُنْتُمْ لِحْدْفِكْ . إيتاها كمن لم يرد ،
 وصار ردك كلاً رد . وهذا قول أبي علي فيما أخذته عنه وهو يشهد بصحة
 ما ذهب ٦ إليه سيديويه في تبقيية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى
 الكلمة ما حذف منها ، وأبو الحسن يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند

- ١ - ظ ، ش « وأسكنوا » بواو عطف أفدت المعنى فهي زائدة من الناسخ خطأ .
 ٢ - لا : زيادة من ظ ، ش .
 ٣ - ظ ، ش : أولها .
 ٤ - ظ ، ش : وكأنها .
 ٥ - ظ ، ش : بحذفك .
 ٦ - ظ ، ش : يذهب .

ردّ المحذوف ، فيقولُ في النَّسَبِ إلى يَدٍ « يَدَيْي » وفي غَدٍ « غَدَوِي » والقولُ قولُ سيبويه ، ألا ترى أن الشاعرَ كما ردّ الحرفَ المحذوفَ بَقِيَ الحِركَةُ الَّتِي أَحَدَتْهَا الحذفُ بِجَهاها قبلَ الرَّدِّ ١ في قوله :

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدِ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَدَا
فتحريكه ٢ الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تَبْقِيَةِ الحِركَةِ بعدَ الرَّدِّ . قال أبو علي :

فإن قيل : فما تصنع بقول الراجز :

لَاتَقْلُوَاهَا وَاذْلُوَاهَا ذَلُّوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوَا
وبقول الآخر :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلَّتْهَا وَغَدُوَا بِلَاقِعُ
ألا ترى أنه قد ردّ اللام في غَدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحة قول الأَخْفَشِ ٥ [٢٥ ب] فالجواب : أن الذي قال « غَدُوَا » ليس من لُغَتِهِ أن يقولَ « غَدُ » . فيحذف ، بل الذي يقول « غَدُ » غيرُ الذي يقول « غَدُوَا » . وإنما شرحتُ لك ٥ أحكامَ هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت أن أبينها لما اتصلت بهذا الموضع . ١٥

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول : إن هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف ٦ والتغيير أُسْكِنَتْ أوائلُها ودخلتْها همزةُ الوصل .

١ - قيل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فتحريك .

٣ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد قد ، ما يأتي (ذهب إلى) .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : الحرف ، وهو خطأ .

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل]

فأما إحداهم همزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو :
 « انطلق انطلقا ، واستخرج استخرجا » فإنه مُطَرِّدٌ فيها ؛ لأنها ثابتة
 في الأفعال ، فجاءت في المصادر ، وهذا نظير قولهم « لُذْتُ لِيَاذًا » فأعلوا
 المصدر لاعتلال لُذْتُ . ويقولون « لاوَذْتُ لِيوَاذًا » فَيُصَحِّحُونَ المصدرَ اصحَّة
 الفعل ، وهذا لا يدل على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال
 محمولاً عليه ؛ لأنهم قد أعلوا « يَقُومُ » لاعتلال « قام » وليس أحدٌ يقول : إنَّ
 « يَقُومُ » مشتقٌّ من « قام » ولكن - لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ،
 ويقع بعضها موقِّع بعض فيُغني غناه ويسدُّ مسدَّةً ووجِبَ في بعضها اعتلال
 - أُجْرَوُهُ على الجميع ^٢ لثلاثي تخلف الباب .

١٠

قال أبو علي : ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة من « يُكْرِمُ » أثبتوها في
 « إكْرَامٍ » فكان ذلك كالعوض من حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة
 كانت لذلك كالثابتة في الباقي .

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء . فأما الحروف فلم
 تدخل هذه همزة ^٣ في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها
 فُتِّحَتْ للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .

وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة « قَدْ » في الأفعال
 ولكن هذه همزة لما كثرت في الكلام وعُرِفَ موضعها - والهمزة مُسْتَشْكَلَةٌ -

١ - ظ ، ش : فيصحون .

٢ - ظ ، ش : الجمع .

٣ - بدل « هذه همزة » في ش « همزة الوصل » .

حُدِّفَتْ فِي الْوَصْلِ . لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ ، قَالُوا : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ فَصَلَهَا مِنْ الْكَلِمَةِ كَمَا يَفْصَلُ « قَدَّ » مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [٢٢٦]

عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقِيقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَمَلٍ
فَفَصَلَهَا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ يَعْنِي ؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ فِي الْبَيْتِ
الْأَوَّلِ . فَكَأَنَّهَا لَمَّا تَبَاعَدَتْ أَنْتَسِبَ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْتَدَ بِهَا ، وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عِنْدِي
عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الرَّجَزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ فَهُوَ بَيْتٌ كَامِلٌ وَلَيْسَ بِنِصْفِ بَيْتٍ
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَدَّ « ال » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
الْأَوَّلَ بَيْتٌ كَامِلٌ . وَقَدْ قَامَ بِنَفْسِهِ وَتَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ ؛ فَاحْتِاجُ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتِ الثَّانِي
إِلَى أَنْ يَعْرِفَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَلَمْ يَعْتَدَّ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَدْ كَانَ فَصَلَهُ ؛
لِأَنَّهَا لَيْسَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ . ١٠

وَلَوْ كَانَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ بَيْنَا وَاحِدًا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَخَالِفُ ، لَمَّا احتِاجَ إِلَى رَدِّ
حَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عِبِيدًا لَمَّا جَاءَ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ الْأَبْيَاتِ وَجَعَلَ
آخِرَ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ « آل » لَمْ يُعِيدَ الْحَرْفَ فِي أَوَّلِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي لَمَّا كَانَ
مِصْرَاعَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

يَا خَلِيلِيَّ أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِيرَا آلُ مَنَزِلِ الدَّارِسِ مِنْ رَأْهِلِ الْحَلَالِ ١٥
مِثْلَ تَخَوُّقِ الْبُرْدِ عَمَّتِي بَعْدَكَ آلُ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ
وَلَقَدْ يَغْتَنِي بِهِ جِرَانِكِ آلُ مُنْسِكُو مَنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
تَطْرِدُ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ وَهِيَ بَضْعَةٌ عَشْرَ بَيْتًا عَلَى هَذَا الطَّرَازِ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا .
وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَانْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلِ كَاللَّيْلِ خَطَّارِ الْعَوَالِ ٢٠

١ - ظ . ش : ففطمها .

٢ - ظ ، ش : العوال .

فهذا ما عندي في هذا ، وقد كان أبو عليّ يحتج أيضا على أبي الحسن . بشيء غير هذا . وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم شغب هذا الكتاب ، وقوله : « المُسْكُو » أراد « المسكون » ولكن حذف النون لطول الاسم للإضافة ، وأعلى هذا ما أنشده من قول الشاعر :

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورَائِهِمْ نَطْفُ
 ٥ وقرأ بعضهم : « والمُقِيمِي الصَّلَاةِ ١ » بالنصب ، وإنما ٢ شُبِّهَتْ الألف واللام في أوائل هذه الأسماء « بالذئ » [٢٦ ب] فحذفت الراء منها كما حذف طول الاسم من قول الشاعر :

أبْنِي كَلَيْبِ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَا
 ١٠ وقال الأشهبُ بنُ رَمَيْلَةَ :

فإنَّ الذئ حانتَ بفلجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ
 هُمُ ساعدُ الدهرِ الذئ يُقتدى به وما خيرُ كفٍّ لا تنوءُ بِساعِدِ
 أسودُ شررى لاقت أسودَ حَفِيَّةٍ تساقوا على حرِّ دِماءِ الأسودِ
 يريد « الذين » كما أراد الأخطل « اللذان » وفي ٣ قوله « المسكو » عندي
 شيء ليس في ٣ قوله :

١٥

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة . . .

وذلك أن حرف التعريف في أول « المسكو » في المصراع الأول ، وبقية الكلمة في المصراع الثاني . والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، وكثيرا ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر :

١ - سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٥ .

٢ - ظ ، ش : فإنا .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعُنَّ وَشَيْكَا فِي دِيَارِكُمْ اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُمَّانَا
وقد أجاز أبو الحسن الحرَّم . في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ،
وجاء ذلك في الشع . قال الرأعي :

وعاشِرَةٌ وهو قدُ خافِهَا فهو يُبَسِّسُ أو يَنْقُرُ
وقال امرؤ القيس :

وعينُ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيهَا من أَخِرِ

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول
المصراع . دل ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما
كان أول « المُسِيكُو » في المِصْرَاعِ الأول . وباقيه في المصراع الثاني ، وهما
كاليبتين المنفصلين ، ازدادت الكلمة طولاً ، فازداد حذف النون جوازاً ، وليس
« الحافظو » كذلك ، لأن الكلمة بكاملها في المصراع الأول . فلم تطل طول « المُسِيكُو »
أوهذا فصل فيه طول ٢ ، وكلا الاسمين إنما وجبَ نيه الحذف لظوليه .

وأقول : إن اتصال الألف واللام بالاسم أشد من اتصال « قد وسوف » بالفعل .

والدليل على ذلك أنهم يقولون : « مررت [٢٧] بالرجل » فيوصلون عمل الباء
إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلاً . ولو كانتا فاصلاً لم يجوز فصلهما بين
الجار والخبور . « وقد . وسوف » ليس كذلك لأن « قد . وسوف » يجوز أن يفصل
بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : « قد زيداً رأيت » و « سوف زيدا
أضرب » والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم [المعروف بهما] وإنما اشتد
اتصال حرف التعريف بالاسم ؛ لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

١ - المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - عن ص ، وفي هامشه : في نسخة فهذا فصل طريف . وفي ظ ، ش : وهذا فصل فيه نطف .

٣ - اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المعقوفين في الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها . والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندي على شدة اتصال حرف ^١ التعريف أنه معاقب للتنوين ،
فكما أن التنوين لا يجوز فصله ، كذلك لم يجز ^٢ فصل اللام .

ويدل أيضا عندي على أن حرف ^٣ التعريف قياسه أن يكون على حرف
واحد أنه نقيض التنوين . وذلك أن التنوين يدل على التنكير . واللام تدل على
التعريف . فلما كان التنوين حرفا واحدا كان قياس حرف التعريف أن يكون
حرفا واحدا ، وهم مما يُجرُّون الشيء مُجرِّى نقيضه . كما يُجرُّونه مُجرِّى نظيره ؛
ألا تراهم قالوا « طويل » فجاءوا به على وزن « قصير » . وكذلك « قائم » وقاعد ،
وتَهَضَّ وجَلَسَ . وخَفِيفٌ وتَقَبَّلَ . « وجَرَّ وَايَ » كَمَّ « في الخبر ؛ لأنها نقيضة
١٠ « رُبَّ » ألا ترى أن « رُبَّ » للتقليل و « كَمَّ » للتكثير .

وقالوا : « كَثُرَ ما تَقَوْلَنَّ » . فألحقوا النون ؛ لأنه نقيض « قَلِمَا
تَقَوْلَنَّ » وهذا ونحوه مُطَّرِدٌ كثير في كلامهم .

فن هنا اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف ^٤ حرفا واحدا ؛ لأنه
نقيض التنوين الذي هو على ^٥ حرف واحد .

١٥

فإن قلت : فقد قالوا في التخفيف « أَلْحَمْرُ » فجاءوا بالهمزة مع تحريك ^٦

١ - حرف : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ؛ لا يجوز .

٣ - ظ ، ش ؛ حروف .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - صيغة هذا .
٦ - حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .

٧ - عل : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش ، ت ، هـ .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام • ؟ قيل : إنما جازَ هذا لاجتماع أشياء : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة في التخفيف . والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطرُّوا إلى ٢ إثباتها في بعض المواضع ٢ في قولهم [٢٧ ب] آل الرجل قال ذلك ؛ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام ٥ ومنها : أنهم قالوا « يا الله اغفيري لي » بقطع الهمزة ؛ لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو « أحمد ، وأفكك » .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها ١٠ في قولهم « الحمر » .

وإذا كان أبو الحسن • قد أجاز « اسل زيداً » فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف ؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم « الحمر » أسوغ لما ذكرنا ، فهذا قول . وقد قالوا « الحمر » أيضا بلا همزة قبل اللام . ١٥

فإن جاز لمحتج أن يحتج على ثبات الهمزة وأنها من الأصل ، لقولهم : « الحمر » وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز لآخر أيضا أن يحتج على أنها إنما دخلت لسكون ما بعدها بقولهم « الحمر » وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون ٢٠

١ - ط ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ - ط ، ش : إثبات بعضها في المواضع .

اللام . ولولا أنني أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتصرْتُ على ما أوردته^١ ،
 ولتوصلتُ بعض الكلام ببعض ، فكان يكون أضعافَ هذا وفي بعض ما أذكره
 مقسّم إن شاء الله . فهذه أحكامُ همزةِ الوصلِ ومواقعِها من الأفعال والأسماء
 والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخلُ فيه من الماضي ، وأنا أذكره
 مثلاً فيثالا وأتبعُ كل واحدٍ منها ما عندي .

[انفعِل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله]

قال أبو عثمان : أما النون فتَلَحَّقُ أولاً فتَلَزِمُها ألف الوصلِ في الابتداء ،
 ويكونُ الحرفُ على انْفَعَلَ نحو « انْطَلَقَ ، وانْمَحَى الكتابُ ، وانْصَرَحَ
 الحقُّ^٢ وما أشبهه ذلك مما هو على انْفَعَلَ .

- قال أبو الفتح : اعلم أن مثال انْفَعَلَ لا يكون متعدياً البتة^٣ ، وإنما جاء في كلام
 العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما^٤ فتَبَلِّغُه إمّا بأن
 يفعل ما تُريدُه [١٢٨] إذا^٥ كان ممّا^٦ يصحُّ منه الفِعل ، وإمّا أن يصير إلى
 مِثْلِ^٧ حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل .
 فأمّا ما يطاوعُ بأن يفعل هو فِعْلاً بنفسِه فنحو قولك « أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ ،
 وصرَفْتُهُ فانْصَرَفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذي فَعَلَ الانطلاق ، والانصراف ، بنفسِه

١ - ظ ، ش : أورده .

٢ - الحق : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : أبدا .

٤ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : إن .

٦ - ظ ، ش : ممن .

٧ - ظ ، ش : مثان .

عند إزادتك إيتاهما منه . أو بعثك إيتاه عليهما . فأما ما تَبْلُغُ منه مُرَادَكَ بأن
 يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قَطَعْتُ الحَبْلَ -
 فانقطع ، وكَسَرْتُ الحَبَّ فانكسر » ؛ ألا ترى أن الحَبَّ والحَبْلَ لا يصحُّ منهما الفعلُ ؛
 لأنه لا قدرة لهما . وإنما أردتَ ذلكَ منهما فبَلَّغْتَهُ بما أهدتته أنتَ فيهما . لأنهما
 توليا الفعلَ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يصحُّ مِنِ مثليهما . إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ
 الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ . وذلك أن الفعلَ صارَ حادثا فيهما كما كان حادثا
 في الفاعلينَ على الحقيقة . فأما قول الشاعر :

ولا يَدِي فِي حَمِيَةِ السَّمَنِ تَنْدَحِيلُ

فهو من أدخلته . ونظيره أَطْلَقْتُهُ فانطأق . وهو من باب انقَطَعَ الحَبْلُ .

لأن اليدَ لا تكونُ فاعلةً . إنما هي آلةٌ يُفْعَلُ بِهَا . كما يُقالُ « سَمِعْتُ بِأَذُنِي .
 ونظرتُ بعيني » وإنما الفاعلُ هو الجملةُ لا العَضْوُ وَحْدَهُ .

واعلم أن انشَعَلَ إنما أصله من الثلاثة ثم تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَاتَانِ ٢ من أوَّله نحو

« قَطَعْتُهُ فانقَطَعَ . وسَرَحْتُهُ فانسَرَحَ » ولا يكادُ يكونُ فَعَلَّ مِنْهُ إلا متعديا

حتى يُمكنَ المطاوعةُ والانفعالُ . ألا ترى أن قَطَعْتُ مُتَعَدِّةً وكذلك كَسَرْتُ

وَقَلَعْتُ . وقد جاء فَعَلَّ مِنْهُ غيرَ متعَدِّةً . أنشدني أبو علي عن أبي الحسن علي

ابن سليمان الأخفش ٣ أراهُ قال قرأته عليه :

وكم منزلٍ لولاي طِحَّتْ كما هَوَى بأجرامِهِ مِن قَلْبَةِ النِّيْقِ مُنْهَوَى ٤

وإنما هو ٥ مُطَاوَعٌ هَوَى : إذا سَمَطَ . وهَوَى غيرُ متعَدِّةً كما ترى . وقد

١ - ظ ، ش : الفاعل . وهو خطأ .

٢ - ص : الزيادات .

٣ - الأخفش : ساقط من ظ . ش .

٤ - ظ ، ش : منهو : بدون ياء .

٥ - ظ ، ش : هذا .

جاء في هذه القصيدة مُنْغَوِيٍّ ، قال أبو علي : إنما بَنَى مِنْ هَوَى وَغَوَى
مُنْفَعِلًا لَصُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَانْشَوَى » وقد
قالوا « اشْتَوَى » وليس في كثرة انْشَوَى .

[القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض]

- فإن قال قائل : ولمَ جاز الإدغامُ في امْحَى الكتابُ ١ ؟ وهَلَّا بَيَّنَّتِ النونُ
[٢٨ ب] ففيل « امْحَى » كما قالوا « شاة ٢ زَمَاءُ وَزَنْمٌ » وكما قالوا « اُمْلَمَةٌ
وأَمَارٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ في زَمَاءُ وَزَنْمٌ وَأَمَامَةٌ ٣ وَأَمَارٌ ونحوها
أن تدغم النون في الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول
بعضها ببعض . فلو قالوا « زَمَاءُ وَزَمٌ » لالتبس بياب زَمَمْتُ الناقَةَ . واو قالوا
« اُمْلَمَةٌ » لالتبس بياب أَمَّاتٌ ؛ و لو قالوا « أَمَارٌ » لالتبس بياب أَمَّرْتُ ٤
كما يبينوا في نحو « مَنِيَّةٌ وَأَنْوَكٌ وَقَسْنَوَاءٌ وَقَنْوَةٌ » لئلا يلتبس مُنْيِيَّةٌ بياب مَيٍّ ، وَأَنْوَكٌ
بِقَوْعَلٍ . أو فَعَوَلٌ من باب ما فَاوَهَ همزة وعينه واو . وَقَسْنَوَاءٌ وَقَسْنَوٌ ٥ بياب
قَوَّ وَقَوَّةٌ فَرَفِضَ الإدغامُ في هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا في « امْحَى
الكتابُ » أن يلتبس بشيء ؛ لأنه ؛ ليس في كلام العرب شيء على أفْعَلٍ بتشديد الفاء
ولهذا ما ٦ قال الخليل في انْفَعَلٌ من وجَلت . أو جَلَلٌ ، وقالوا من « رَأَيْتُ أَرَأَيْ »
ومن « لَحِيزَ الْحَزَرَ » ؛ لأنه ليس في الكلام أفْعَلَلٌ . ولم يأت في ٨ كلامهم نون

١ - الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - أمامة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : أمرت : وهو تصحيف .

٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لئلا يلتبس .

٧ - ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قَتِرَ وَعِنَلِ » ؛ لأنه إن أظهره^١ ثَقُلَ جدا وإن
ادغمه التَّبَسُّ بغيره ، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يبشوا مثل عَنَسَلٍ وَعَنَبَسٍ
من شَرِبَ وَعَلِمَ و^٢ ما كان مثلهما^٢ مما عبئه راء^٢ أو لام ؛ لأنه إن بينَ فقال :
« شَرِبَ » ، وَعَسَلِمَ « ثَقُلَ جدا ، وإن ادغمَ فقال « شَرِبَ وَعَلِمَ »
التَّبَسُّ بفعَل .

فسألتُ أبا عليّ عن هذا ، فقلتُ : ألا ترى أننا لو بيننا مِن باع « فَيَعْلَا ،
أو فَوَعْلَا ، أو فَعَوَلَا ، أو فَعَعَلَّ » لقلنا « بَيَّعَ » ، فهالاً لم يَجْزُ أن تبني مثلَ
هذا لئلا يلتبس مثالُ^٣ بمثالِ^٣ كما^٣ امتنعنا أن نقول^٣ في مثلِ عَنَسَلٍ مِن
« ضَرَبَ » مخافة الالتباس ؟ .

فقال : إنَّ للياء والواوِ من التَّصَرُّفِ وانقِلابِ إحداهما إلى الأخرى ما ليس
لنون . فاحتمل ذلك لذلك ، والقولُ عندي كما ذَكَر .

[افعل وزيادة حمزة انوصل وانته في]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ التاءُ ثانيةً ويكونُ الفعلُ على افْتَعَلَ وَيُسَكَّنُ
أوَّلُ حرفٍ منه^٤ فنلزمه أَلِفُ الوصلِ في الابتداء وذلك نحو : « اجْتَرَحَ ،
واكْتَسَبَ ، واستَبَقَ القَوْمُ » ولا تَلَحَّقُ التاءُ ثانيةً والتي^٥ قبلها من نفسِ
الحَرْفِ [١٢٩] إلا في^٦ هذا المثالِ وحدهُ في الأفعالِ .

١ - ظ ، ش : أظهر .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : امتنعت أن تقول .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الحرف .

٥ - من وحاشية ظ : والتي . ظ ، ش : والذي .

٦ - في : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن **اَفْتَعَلْتُ** قد تأتي في معنى **انْفَعَلْتُ** للمطاوعة وذلك قولهم **« شَوَيْتُهُ فَاَنْشَوَى »** وقالوا في معناه **« اشْتَوَى »** وقالوا **« غَمَمْتُهُ فَاغَمَّمْتُهُ »** وانغم **« وتأتى بمعنى تفاعل نحو « اجْتَوَرَ القومُ »** أى تجاوروا ، و**اعْتَوَنُوا** ، أى **تَعَاوَنُوا** . وتأتى بمعنى **فَعَلْتُ** نحو **« قَرَأْتُ وَتَقَرَّرْتُ^٢ واقْتَرَأْتُ ، وَقَرَوْتُ الأَرْضَ واقْتَرَيْتُهَا . وتكون « اَفْتَعَلْتُ » مُتَعَدِّيةً وغير متعدية . فأما المتعدى ٥ فنحو « اَفْتَتَطَعْتُ الأَرْضَ واكْتَسَبْتُ المَالَ » . وغير المتعدى نحو قولهم : **« اصْطَلَحَ القومُ »** ، واختصموا **« ، ولا يكون انْفَعَلَّ متعدياً أبداً .****

[حكم بناء انفعل وافتعل]

قال أبو علي : **حُكْمُ اَفْتَعَلَ** ، و**انْفَعَلَ** إلا **يُبْنِيَا** إلا ما كان **فَعَلَّ** منه متعدياً . هذا في الأمر العام . يريد أن **اَفْتَتَطَعَ** من **قَطَعَ** وكذلك **« حَوَيْتُ »** ، **واحتَوَيْتُ^١ »** ، وقد جاء في الشعر ، قال الراجز :

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّحَرِ

كشُعْلَةَ القَابِسِ تَرْمِي بِالشَّرْرِ

فهذا من **شَالَ يَشُولُ** ، وهو غير **مُتَعَدِّ** بدلالة قول الراجز :

١٥ تَرَاهُ تَحْتِ الفَسَنِ الوَرِيْقِ

يَشُولُ بِالمِحْجَنِ كالمَحْرُوقِ

ولو كان متعدياً لقال **« يَشُولُ المِحْجَنَ »** وأنشدنا أبو علي قال : أنشد

أبو عبيدة :

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

بدا منك غيش طالما قد كتمته كما اكتتمت داء^١ ابنا أم مدوي^٢
 فدو مفتعل^٣ ، وأصله^٣ من الدو ، والأصل^٣ مدنو ، وهذا يفسر
 في موضعيه ، فأجاز أبو علي في مفتعل هذا ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من قول المرأة التي قال لها ابنها « أدوي » أي أتكل^٤
 الدواية ، وهو ما اختر من الدسم على اللبن ، فقالت « بحية » : اللجام^٥ بمكان
 كذا وكذا ، فكتمت قول ابنها وأخففته^٥ عمن جاء بخطبه إليها ، وكان الشاعر
 جاء بهذا على استعارة هذا المثل الذي للمرأة ، وخبر هذه المرأة مشهور^٥ عندهم .
 وأجاز . أيضا أن يكون مدو هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم « أدوات
 يا فلان » ومن قولهم « داء الرجل بداء من الداء » ؛ فبنى مفتعلا منه للحاجة إلى
 القافية وقلب الهزرة باء ضرورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :

وكنت أذل^٦ من وتد^٦ يقاع^٦ يشجع^٦ رأسه بالفهرواج^٦
 وهو من وجأت^٦ ، وكان قياسه ألا يجعلها كياء^٦ « قاضي » .

وأجاز فيه أيضا . أن يكون مما حكاه أبو زيد من قولهم « رجل دوي »
 ورجلان دويان^٧ ، ورجال أدواء^٧ وهو بمعنى السقيم .

قال أبو علي : ويكون بناؤه مفتعلا منه ، مثل قوله « اشتال^٨ ومنغوي^٨ » ،
 وقوله : ولا تلحق^٩ التاء ثانية والتي قبلها من نفس الحرف . إلا هذا المثال .
 وحده من^٧ الأفعال ، قد قيّد به جزءا من كلامهم وأمنت^٧ معه أن ترى التاء
 ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا في هذا المثال وما تصرف منه .

١ - ظ : جاء .

٢ - ظ ، ش : مدو .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : وهذا .

٥ - ظ : فقال : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : منغو .

٧ - ظ ، ش : في .

[استعمل وزيادة الهزرة والسين والتاء في أوله]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلًا وَالتَّاءُ ثَانِيَةً وَتَكُونُ السَّيْنُ سَاكِنَةً فَتَلَحَّرُ مِنْهَا أَلْفُ الْوَصْلِ وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتَفْعَلٍ . وَلَا تَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلًا إِلَّا فِي اسْتَفْعَلٍ . وَلَا التَّاءُ ثَانِيَةً وَقَبْلَهَا زَائِدٌ إِلَّا فِي هَذَا .

قال أبو الفتح ^١ : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدٍّ وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ . فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ « اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ » وَاسْتَقْبَحْتَهُ . وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ « اسْتَقْدَمْتُ » وَاسْتَأْخَرْتُ .

وَيَكُونُ فِعْلٌ مِنْهُمَا مُتَعَدِّيًّا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ : فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ « عَلِمَ » وَاسْتَعَا . وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ وَاسْتَعَصَمَ . وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ « حَسُنَ » وَاسْتَحْسَنَ ، وَقَبَّحَ وَاسْتَقْبَحَ .

١٠

ويقع « اسْتَفْعَلَّ » فِي الْكَلَامِ لِمَعَانٍ :

مِنْهَا الطَّلَبُ نَحْوُ « اسْتَعْتَبْتُهُ » أَيْ طَلَبْتُ ^٢ إِلَيْهِ الْعُسْبِيَّ ^٣ وَاسْتَعْفَيْتُهُ أَيْ طَلَبْتُ مِنْهُ الْإِعْفَاءَ ^٤ .

وَيَكُونُ اسْتَفْعَلْتُ لِلشَّيْءِ تَصْيِيبُهُ عَلَى هَيْئَةٍ مَّا ، نَحْوُ « اسْتَعْظَمْتُهُ » أَيْ أَصَبْتُهُ عَظِيمًا ، « وَاسْتَكْرَمْتُهُ » : أَيْ أَصَبْتُهُ كَرِيمًا .

١٥

وَقَدْ تَأَنَّى اسْتَفْعَلْتُ : بِمَعْنَى فَعَلْتُ مِنْهَا ^٥ . نَحْوُ « مَرَّ وَاسْتَمَرَّ ، وَقَرَّ ، وَاسْتَقَرَّ » .

١ - ١٠١ - ظ : الشيخ .

٢ - ٢٠٢ - فِي ظ : مِنْهُ الْإِعْفَاءُ ، فِي ش : مِنْهُ الْإِعْتَابُ .

٣ - ٣٠٣ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٤ - ش : مِنْهُمَا .

وقد تأتي للتشقل من حالٍ إلى حالٍ نحو « استنوقَ الجمَلُ » ، واستتَيْستِ الشاةُ .

وقوله : ولا تَلْحَقُ السَيْنُ أَوْلًا إلا في استَفْعَلَ ولا التاء ثانيةً وقبلها زائدٌ ٢ إلا في هذا . قد حَصَرَ به أيضا قِطْعَةً من الأمثلةِ كَنَحَوِ ما فَعَلَ في المثالِ . الذي قبله .

[افعالت وزيادة الهزرة والألف واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ الألفُ ثالثةً وتَلْحَقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا وَيُسَكِّنُ أَوْلُ حَرْفٍ فيلزمه أَلِفُ الوصلِ في الابتداء . ويكونُ الحَرْفُ على « افعالتُ » ويجرى على مثال [١٣٠] « استَفْعَلْتُ » إلا أن الإِدْغامَ يُدْرِكُهُ فْتُسَكِّنُ اللامُ الأولى للإِدْغامِ . ولا تُضَاعَفُ الألفُ ثالثةً إلا في هذا المثالِ ، وذلك نحو « اصْفارَرْتُ واصْفارَرْتُ ، وابْيَضَضْتُ . واسْوَادَدْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افعالتُ » أكثرُ ما صِيغَ للألوانِ ، وذلك قولهم « اشْهَابَبْتُ . واسْوَادَدْتُ . وادْهَامَسْتُ ، وابْيَضَضْتُ » وقد قالوا : « امْلَسْ واضْرَبْ » وليس من اللَّونِ . وغير ذلك .

قال سيبويه : ولا يكون متعدياً . ليس في الكلام « افعالتُهُ » .
وقوله : وتَلْحَقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا : يريد به ٣ أنك إذا قلت : « ابْيَضَضْتُ » فإنما كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تأتِ بِلِقْظِ آخِرٍ ،
ويريد بمَوْضِعِهَا : مِينَ لفظِهَا .

١ - ص وهامش ظ : استفعل : وظ ، ش : الاستفعال .

٢ - ظ ، ش : زائدة .

٣ - به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ اسْتَفْعَلْتُ^١ يريد به أن حركاته وسكونه على مثال حركات استفعلت^١ وسكونه . ألا ترى أنك تقول « ابْيَاضْتُ ابْيَاضًا » فيكون بوزن^٢ استخرجت^٢ استخراجا ، وإن كان ليس على بنائه . كما أن انفعَلَ بوزن افْتَعَلَ في الحركة والسكون ، وإن لم يكن على بنائه .

وقوله : إِنْ أُنْ أَدْغَمَ يَدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللَّامُ الْأُولَى لِلْإِدْغَامِ : يريد به أن اللامين في ابْيَاضْتُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، فَيُكْرَهُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ فَيُسَكِّنُ الْأُولَى مِنْهُمَا وَيُدْغِمُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا فَعَلُوا فِي شَدَّ وَرَدَّ ، وَذَلِكَ ابْيَاضٌ وَاشْتَهَابٌ . وَإِنَّمَا يَأْخُذُ هَذَا الْإِدْغَامُ إِذَا نَحَرَ الْآخِرُ ، فَإِنْ سَكَنَ زَالَ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ ، فَوَجَعَتِ اللَّامُ الْأُولَى إِلَى الْحَرَكَةِ نَحْوِ « ابْيَاضْتُ » وَليْسَ كَذَلِكَ « اسْتَخْرَجْتُ » ؛ لِأَنَّ فِي آخِرِ « اسْتَخْرَجْتُ » حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالْجِيمُ فَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ ادْغَامٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « اقْعَنْسَسْ » وَتَحْرِيكُهُمُ الْمِثْلَيْنِ . فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْحَقٌ بِاحْتِرَاجِهِمْ ، وَسْتَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ ضَبَطَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَلَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمِثَالِ : جِزْءًا مِنَ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « إِسْحَارٌ » لَضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ فَكَّرُوا اللَّامَ . ١٥
وَهَذَا يَنْقُضُ مَا جَاءَ بِهِ ؟ . فَالْجَوَابُ [٣٠ ب] أَنَّ أَبَا عُمَانَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأُولَى مُتَحَرِّكَةٌ وَفِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَكُونَ الْأَلْفُ لَذَلِكَ ثَالِثَةٌ ، وَليْسَ كَذَلِكَ « إِسْحَارٌ » ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ الْأُولَى لِأَصْلِهَا فِي الْحَرَكَةِ وَإِنَّمَا هِيَ سَاكِنَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبْيَوِيَّةَ قَالَ فِي تَرْخِيمِ إِسْحَارٍ : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى قَهْ ، مِنْ قَالَ : يَا حَارِ :

١ ، ١ - ساقط من ط ، ش .

٢ - ط ، ش : بمنزلة .

٣ ، ٣ - ساقط من ط ، ش .

يا اسحاراً بفتح الراء ١ : قال : لأنه لا يُعرف لها حركة في الأصل ففتحتها لمجاورتها
الألف كما قالوا ٢ الآن ففتحوا لمجاورة الألف ، ولم يُجرها مجرى مُشهب ؛
لأن الباء الأولى عنده متحركة في الأصل ، ونظير إسحار « حماره » ٣ ، وزعارة ،
وعبالته ، وزرافته ، وصبارته .

[افعلت وزيادة الهزة واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتلحق اللام زائدة فيسكن أول حرف فتلزمه ألف
الوصل ؛ في الابتداء ويكون الفعل على افعللت فيجرى مجرى افعللت
إلا في الأديام ، فإنه يدركه كما أدرك « أشهببت » حين قلت : « اشهب الفرس »
وذلك نحو « احمرت » ، واصفرت ، وابيضت .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افعللت » إنما هي مقصورة من « افعلالت »
لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها .

قال سيويه : وليس شيء يقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعللت »
ولا شيء يقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعلالت » إلا أنه قد تقل
إحدى اللغتين في الشيء ، وتكثر في الأخرى ، إلا أن طرح الألف من « اخضرر »
واحمّر ، واصفّر ، وابيض وأسود أكثر ، وإثبات الألف في « اشهب » ،

١ - « بفتح الراء » ورد في ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي بين لفظي : اسحار «
و» اسم .

٢ - كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - زادت ظ : ش هنا : القبط .

٤ - ظ ، ش : وصل .

٥ - ظ ، ش : الحرف .

٦ - ظ ، ش : وليس .

وادّهام ، واكتمت^١ أكثر ، وقد قالوا : ارتقدت في العبدو ، وارعرى ، وانثوى
 إذا خدم ، وكله افعل^٢ ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا « افعلات^١ » .
 وقولُه : فيجري مجرى افتعلت^٢ : يريد به أيضا الحركة والسكون ،
 ولو قال : فيجري مجرى انفعلت^١ لكان صوابا ، كما أنه لو قال في « افعلات^١ »
 إنه يجري مجرى « افعوت^٢ » لكان صوابا ؛ لأن الوزن واحد ، وإن اختلفت
 الأمثلة .

« وافعل^٢ » أيضا لا يتعدى ، كما أن « افعل^١ » كذلك ، والإدغام
 واجب فيه ، كما أن « افعل^١ » كذلك ،^٢ لافرق^٢ بينهما في هذه المواضع .

[تصيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان : وتضاعف العين وتزاد واو بين العينين ، ويسكن^١
 أول حرف^١ ، فيكون الفعل^٢ على مثال « افعوت^٢ » وتلزمه أنف^١ اوصل
 في الابتداء ، وذلك نحو : « اغدودن » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افعوت^٢ » معناها المبالغة نحو خشن^١ « راخشوشن^١
 وأعشَبَ واعشوشب^١ » ويحيى^٢ على ضربين : متعديا ، وغير متعد .

فالتعدى نحو : « احلرت^١ الشيء » قال الشاعر :
 فلمّا أتى عامان^١ بعد انفصاله عن الصرع^١ واحلوت^١ لي دمانا يبرودها
 وقال الآخر :

١ - ظ ، ش : اشبايبت .

٢ - ٢ - في ظ ، ش : والفرق لا يقع .

٣ - ظ ، ش : الحرف .

[ما الحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومما أحققتُه الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وألحقَ ببناتِ الأربعة حتى جرى مجراها ، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف « جَلَبَبْتُ » وشمَلْتُ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذا الضربَ يبيءُ متعدياً نحو : « جَلَبَبْتُهُ » .
جَلَبَبْتُ ، وصَعَّرْتُه صَعْرَةً « قال الراجز :

سُودًا كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصَعَّرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ ب] غيرَ متعدٍّ . ويريد بقوله « جرى مجراها » أنك تقول : « جَلَبَبْتُ يُجَلَبَبُ جَلَبَبَةً فهو مُجَلَبَبٌ ، وشمَلْتُ يُشمَلُ شَمَلَةً فهو مُشمَلٌ » ، فيجري ذلك مجرى « دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرَجٌ » ، وتظهرُ الباءَ واللامَ الأُولَيَيْنِ ولا تُدغمُهُما ؛ لأن الحرفَ مُلحقٌ بدَحْرَجَ . فلو قُلْتُ : « شمَلَّ أو جَلَبَبَّ » فأدغمتَ وحوَّلتَ الحركةَ لَكنتَ قد نقضتَ مالهَ قَصَدتَ من الإلحاق ، ولم تأتِ بالبناء المقصود . ، وصارت الباءُ واللامُ الأخيرتان بمنزلة الجيم من « دَحْرَجَ » .^٢ وهذا يعني بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، والذي هو من نفس الحرف الجيم من « دَحْرَجَ »^٢ وهذا الإلحاقُ هو المطرَد الذي ذكره^٣ في أول الكتاب .

١ - ١ - عن ص وش ويقابله في ظ (لحقه الزوائد) وفي هامشها (لحقته الزيادة صح نسخته)

٢ - ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش ، ذكرناه .

[ما أخق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما أخق بالأربعة بالواو والياء « حَوَقَلْتُ حَرَفَلَةً »
وَصَرَمَعْتُ صَرَمَعَةً ، وَبَيَطَرْتُ بَيَطْرَةً .

قال أبو الفتح : اعلم أن « فَرَعَعْتُ » أيضا : متعدّ وغير متعدّ . فالمتعدّي
« صَرَمَعْتُهُ صَرَمَعَةً » . وغير المتعدّي « حَوَقَلْتُ حَوَقَلَةً » . و « فَيَعَعْتُ »
مثله . فالمتعدّي « بَيَطَرْتُ الدَّابَّةَ بَيَطْرَةً » . وغير المتعدّي « بَيَشَّرَ بَيَشْرَةً »
فهو مُبَيِّقِرٌ^٥ : إذا خَرَجَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ ، قال امرؤ القيس :
ألا هَلْ أَنَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بَأَمْرٍ الْقَيْسِ ابْنِ تَمَلِّكٍ بَيَقْرًا
وَبَيَشَّرًا أَيضًا إِذَا عَدَا مُتَكَسِّمًا رَأْسَهُ .

وجاءت أحرف على « مُفَيِّعِلٍ » وهو « مُبَيِّقِرٌ » ، ومُبَيِّطِرٌ ، ومُفَيِّطِرٌ ،
ومُهَيِّمٌ ، ومُهَيِّمِنٌ^{١٠} وكل هذه جارية^١ على الفِعل . يقال : « بَيَقْرَ ،
وَبَيَطَّرَ ، وَسَيَطَّرَ ، وَهَيَّيَمَ ، وَهَيَّيَمَنَ » .

وقوله^٢ ومثل ذلك : يريد أن « فَرَعَعْتُ » ، وَفَيَعَعْتُ « مُلْحَقٌ »
بِدَحْرَجْتِ ؛ لأنك تقول فيه : « صَرَمَعَ صَرَمَعَةً فهو مُصَوِّمٌ » ، وَبَيَطَّرَ
بَيَطْرَةً فهو مُبَيِّطِرٌ^{١٥} فجرى ذلك مجرى « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرَجٌ » .
قال أبو عثمان : ومثله « فَعَوَلْتُ » نحو : « جَهَوَزْتُ جَهْوَرَةً » ، وَهَرَوَلْتُ
هَرَوَلَةً .

١ - ط ، ش : هذا جار .

٢ - زادت ش في هذا الموضع « من صومع صومعة » وليس هذا موضعه ، وسيأتي في النسخ الثلاث .

قال أبو الفتح ^١ : قوله : ومثله ، يريد به أن مثل « بَيْطَرْتُ وَحَرَقْتُ » :
 جَهَوْتُ ^٢ في أن ^٢ هذا إلحاق غير مطرد ، كما أن ذلك كذلك ، ويجوز ^٣
 أن تكون الهاء في « مثله » . راجعة إلى باب « جَلَسْتُ وَتَمَمْتُ » ؛ لأنه على
 وزنه ، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب فَرَعْتُ وَفَيْعَلْتُ ؛ لأنه
 أوّقع .

وقَعَرْتُ هذه متعدّ وغير متعدّ ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهَوْتُ المتاعَ
 دَهْوَةً » وغير المتعدى « هَرَوْتُ هَرَوَلَةً » .

قال أبو عثمان : ومثله « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً » ، وجَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءَةً ^٤ ،
 وَسَلَقَيْتُهُ سَلَقَاءَةً ^٥ .

قال أبو الفتح ^٥ : قوله : ومثله ، نظير قوله : ومثله في انفصال قباة ،
 تحتمل « الهاء » وجهين من التأويل ^٥ ، وهو على ضربين : متعدّ ، وغير متعدّ .
 فالمتعدى نحو : « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً » ، وغير المتعدى نحو : « عَنَظَيْتُ ،
 وَحَنَظَيْتُ ، وَخَنَظَيْتُ ، وَخَنَذَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتَلَحَّتْ الزونُ ثالثة في هذا ، وتكون الزيادة من موضع
 اللام ^٦ ، ويكون آخره أيضا ياء زائدة ^٦ ويُسَكَّنُ أوله فتَلَزَمَهُ أَلِفُ الوصل ^{١٥}

١ - ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وأن .

٣ - ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ - ص : جمعها .

٥ - ظ ، ش : قال الشيخ .

٦ - ٦ - ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفي هامش ظ ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افْعَنْلَلْتُ ، وافْعَنْلَيْتُ » نحو : « افْعَنْسَسَ ،
واسَلَنْقَيْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوى بين « افْعَنْسَسَ ، واسَلَنْقَيْتُ » لأجل النون
الثالثة فيهما ؛ ولأنَّ في آخر كل واحد منهما زيادةٌ وإن كانت في افْعَنْسَسَ
لأما مكررة وفي « اسَلَنْقَيْتُ » ياءٌ مزيدة وأنها قد اشتركا في زيادتهما وأنهما
مُلْحَقَتان .

ولا يكون « افْعَنْلَلْتُ » متعدياً أبداً ؛ لأنه نظير « انْفَعَلْتُ » ؛ ألا ترى
أنَّ فيه نونا وهمة وصل كما أن « انْفَعَلْتُ » كذلك .
و « افْعَنْلَيْتُ » على ضَرْبَيْنِ : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ .
فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدَّ جَعَلَ النَّعَّاسُ يُبَغِّرُنْدِي
أدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِي

وغير المتعدى نحو قولهم : « احْرَنْتَيْ الدَّيْكَ ، وابْرَنْتَيْ الرَّجْلِ » .
قال أبو عثمان : وهذا فُعِيلٌ به كما فُعِيلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَنْجَمَ
واخْرَنْطَمَ » ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام
أو كانت الياء في آخره زائدة ؛ لأنَّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس
الحرف كما تقع في « احْرَنْجَمَ » كذلك ، فكذلك جميع ما أُخْرِقَ من بنات الثلاثة
بالأربعة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ بينات الأربعة نحو :
 « احْرَنْجِمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَبْلُغُوا بينات الثلاثة ببناء بنات الأربعة
 بزيادة هذه النون في هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلما كانت النون في احْرَنْجِمَ ^١ ثالثة ساكنة كانت في اقمَعَنْسَسَ
 كذلك ، ولما كان بعدها في احْرَنْجِمَ ^١ حرفان جعلوا بعدها في اقمَعَنْسَسَ
 سينين إحداهما زائدة لِيَسْتَحِقَّ البِنَاءُ بالبِنَاءِ ، وكذلك زادوا في اسَلَنْقَيْتُ
 ياء مكان السين الأخيرة ؛ لأنهما كلتاهما ^٥ زائدتان .

فهذا ^٢ معنى قوله : ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع
 اللام أو كانت الياء الأخيرة ^٣ زائدة .

وهذا أحد ما يبدلُ على أن إلحاق بنات الثلاثة بينات الأربعة من موضع
 اللام فيما لازيادة فيه ، نحو : « جَلَبَبْتُ » ، وصَعَّرْتُ « هو القياس » .
 ألا ترى أن « اقمَعَنْسَسَ » كذلك ؟ .

وكان الياء في باب « اقمَعَنْسَسَ » داخلة على اللام المكررة وأن الموضع
 للآم دون الياء ، كما أن « سَلَقَيْتُ » داخل على « جَلَبَبْتُ » .

وقوله : لأن النون هنا . تقع بين حرفين من نفس الحرف . كما تقع في
 « احْرَنْجِمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لم صارت الزيادة في « اقمَعَنْسَسَ »
 من موضع اللام .

وتفسيرُ هذا : أنه لما كانت النون في « احْرَنْجِمَ » واقعة بين الرأ

١٤١ - ساقط من نظ وش

٢ - ظ ، ش : وهذا .

٣ - ص : آخره .

والجيم ، وكلتاها ١ من الأصل ، ٢ أرادوا أن يتقَعَ في « اِفْعَتَسَس » ثالثة بين حرفين من الأصل ٢ وهما العين والسين الأولى ، فلمَّا مضت العين واللام ، دعت الضرورة إلى تكرير اللام أو الزيادة بَعْدَهَا .

٥ « مِمنْ هُنالم يَجِيءُ » في كلامهم نحو « انْعَمَوَاتُ » ولا « انْعَمَلِيَّتُ » ولا « اِفْعَيْسَلْتُ » ٢ ولا شيء من ذلك كراهة أن تقَعَ النونُ بين حرفين أحدهما أصل والآخر زائدٌ فَتُخَالِفُ حُكْمَ « احْرَنْجِمَتْ » .

١٠ فإن قُلْتَ : فهلَّا جاء في كلامهم نحو « انْفَسَعَلْتُ » أو « اِيْفَسَعَلْتُ » فجعلوا الزيادة قبل انفاء وكانت النونُ إِذَا وَاثَعَةً بين حرفين من الأصل كما ذَكَرَ أبو عثمان أَنَّهُ هو الذي اضْطُرَّ إلى أن كانت الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها ؟ فالجواب : أَنهم لم يفعلوا ذلك ؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاقَ بناتِ الثَلَاثةِ ببناتِ الأربعة ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحقوا الثَلَاثةَ في الفعلِ بالأربعة من أولها إنما [١٣٣] هو من آخِرِهَا نحو « جَلْبِيَّتُ » أو وَسِطِهَا نحو « جَهْوَرْتُ » وَبَيْطَرْتُ ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أوَّلِ بناتِ الثَلَاثةِ .

١٥ وأيضا فإن الزيادة في الكلمة توهينٌ لها ؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها ، وآخِرُ الكلمة بانتهين أحقُّ من أوَّلها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان ، وأنك لانكاد نجد « لانقحلي » نظيرا إلا « إنزَهوًّا » فيما علمت .

١ - ظ ، ش : وكلاهما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ولا اِفْعَيْسَلْتُ : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في ظ ، ش في هذا الموضع بين كلمتي « الثلاثة » و « وأيضا » الكلام الآتي وهو : « ببنات الأربعة ، ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخِرِهَا نحو : جلبيت ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت » وهو تكرر لما سبق قبله ، ولذلك أحاطته ش بعلامتين دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .

وأيضاً فإن النون في « أَحْرَتْجَم » بين العين واللام ، ولو قالوا :
« أَنْفَسَعَلْتُ »^١ لكانت^٢ النون بين الفاء والعين ، وهذا غير ما تصدوا إليه^٣
فلما لم يُمكن^٤ إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها ولا من أوسطها
كانت من آخرها .

وقوله : فكذلك^٥ جميع ما أُلْحِقَ من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به^٦ أنه
إنما^٧ يأتي الملقح بالأربعة على هذه الأنحاء التي أولها « جَلَبَبْتُ » وآخرها
« اسَلَسَقَيْتُ » ولم يأت شيء من الأفعال أُلْحِقَ بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة
المذكورة^٨ ، إلا أنهم قد قالوا : « اكْوَأَل » فألحقوه بـ « اطمأن » وقالوا :
« رهياً ، وترهياً ، وتمخرق^٩ ، وتمسدل ، وتمسطق ، وتمدرع ،
وتمسكن » فألحقوها بالأربعة وهي شاذة .

[زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان : وتلحق ألف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة
وتضعف اللام فيكون الحرف على « افعائل » نحو : « اطمأننت واقشعررت »
ويدركهما^{١٠} الإدغام كما أدرك باب « احمررت » وما كان نحوه من الثلاثة .

١ - ظ ، ش : انفعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : لكان .

٣ - ص : له .

٤ - ظ ، ش : لم يكن .

٥ - ص : كذلك . وظ : ولذلك .

٦ - في موضع هذا الرقم بين « به » وبين « إنه » في ظ ما يأتي « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .

٧ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص وهامش ظ « المذكورة » . ظ ، ش « المعروقة » .

٩ - ص - مخرق ، وهي في آخر سطر ولعلها كانت : مخرق وتمخرق ، فذهب تمخرق في التصوير

وهذا كبير في ص .

١٠ - ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « افْعَلَلَّ افْعَلَلَّ » فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل « اطمأنَّ : اطمأنتن » فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أُدْغِمَتِ اللامُ الثانية في اللام الثالثة فصار « اطمأنَّ » كما ترى .

ويدلُّ على أن « اطمأنَّ » أصله « اطمأنتن » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سُكِّنَ الآخِرُ منهما عاد البناء إلى أصله ؛ ألا ترى أنك تقول « اطمأنتنُ » فتبينُ النون الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة ٢ ، فجزى ذلك ٢ مجزى « شدَّ وضمَّ » ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول : « شدَّدتُ وضمَّنتُ » .

و كذلك « احمَرَّ » أصله « احمَرَّرَ » باظهار الراءين ، [٣٣ ب] ثم تنكَّبوا الجمع بين مثلين متحركين فأسكنوا الراء الأولى وأدغموها في التي بعدها فصارت « احمَرَّ » ؛ ألا ترى أنك إذا أسكنتِ اللام الآخرة ؛ ظهرت الأولى وذلك نحو قولك « احمَرَّرتُ واصفَرَّرتُ » ؟ .

فإن قيل : فهلا ٦ قالوا : « اطمأنتن و احمَرَّرَ » بالإظهار كما قالوا : « جَلَبَبَ واقْعَنَسَسَ » ؟ فالجواب : أنهم إنما بينوا جَلَبَبَ ونحوه ؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحْرَجَ ، وبيَّنوا اقْعَنَسَسَ ؛ لأنه مُلْحَقٌ باحْرَنْجَمَ ، فلما أرادوا مثالا لا يكون إلا متحركا لاختلاف حرفيه بيَّنوا : لبيدُ لثوا على أنه مُلْحَقٌ به ٧ .

- ١ - اطمأن : زيادة من ظ ، ش
- ٢ - ظ ، ش : الأخيرة .
- ٣ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .
- ٤ - ظ ، ش : الأخيرة .
- ٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش .
- ٦ - ظ ، ش : وهلا .
- ٧ - به ساقط من ظ ، ش .

فأما « اطمأن » ، و« احمَرَّ » ، وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير
مُلْحَقَةٌ بشيء ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام ' فيعل ' مثل ' اسفَرَجَلَ ' ؛ فيلحق
اطمأن به ؛ هذا مُسْتَحِيل ؛ لأنه لا يكون فعل ' خماسي ' أبدا .

وليس في الكلام مثل ' ادْحَرَجَ ' ؛ فيلحق ' احمَرَّ ' به فيظهر . فمن هنا وجب
الإدغام . ولا يكون ' افعلَلَ ' متعديا في كلام العرب البتة .

[بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي]

قال أبو عثمان :- وللأفعالِ أبنيةٌ سوى ما ذكرتُ لك في الثلاثة والأربعة ،
من ذلك ' فَعَلَّتْ وَتَفَعَّلَتْ وَفَاعَلَتْ وَتَفَاعَلَتْ ٢ ' ومن الأربعة :
' تَدَحَّرَجَتْ وَتَدَحَّرَجْنَا ' .

- قال أبو الفتح : اعلم أن فعلت أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قطعتُ
وكسرتُ . إنما نُخَيِّرُ أن هذا فعلٌ وقع منك شيئا بعد شيء على تطاول الزمان .
وقد تجيء لا يردُّ بها ذلك ، نحو ' صَبَحْتُ الْمَنْزَلَ وَمَسَيْتُهُ ، وَكَلَّمْتُ
زيدا ' وهي على ضربين : متعد ، وغير متعد . فالمتعدى ٣ نحو ' كَسَرْتُ وَقَطَعْتُ '
وغير المتعدى نحو ' سَبَّحْتُ وَهَلَلْتُ ' وأما ' تَفَعَّلْتُ ' فهو مطاوع
' فَعَلْتُ ' ٣ نحو : ' كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ ' وهو نظير ' فَعَلْتُهُ
فَانْفَدَمَلَ ' نحو ' قَدَمْتُهُ فَانْقَطَعَ ' إلا أن هذا يكون على ضربين : متعديا ، ؟
وغير متعد ، فالمتعدى نحو قوله عز وجل ' ٤ ' يَسَخِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ٥ ،

١ - ظ ، ش : كلامهم .

٢ - ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و « من المس » ساقط من ظ ، ش .

و «تَسَلَّفُ مَا يَأْفِكُونَ»^١ . وغير المتعدّي نحو «تَحَرَّبَ ، وَتَأْتَمَّ» .

وإنفعل : لا يكون متعديا أبداً .

وأما «فاعلتُ» فأكثر ما يجيء من اثنتين ، نحو : «ضاربتُ زيدا» ،
وشأنتُ عمرواً^٢ [١٣٤] ، وقد يكون من الواحد نحو «طارقتُ السَّعْلَ ، وعاقبتُ
الأميرُ اللَّصَّ» ولا تكاد تراه إلا متعديا .

فأما^٣ «تفاعلنا» فيكون متعديا وغير متعد . فالمتعدّي نحو «تَقَاضَيْتُهُ ،
وتجارتنا الحديث» . وغير المتعدّي نحو : «تَعَاقَلْتُمْ وَتَعَانَلْتُمْ» .

والفصل بين ضارَبَ وتضارَبَ ونحوهما ، أنك إذا قلتُ «ضاربتُ زيدا»
فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبتَه فكان^٤ الفِعْلُ لك دونه .
وأنت إذا قلت : تضارَبَ زيدٌ وعمرو ، وإنما^٥ تَعَطِيفُ بالواو ، ولا تقول
تضارَبَ زيدٌ وعمرا ، والمعنى في قولك «ضاربُ زيدٌ عمرا ، وتضارَبَ زيدٌ
وعمرو» واحد .

وإنما يجوز أن تقول «تفاعلتُهُ» فتُعَدِّيهِ^٦ إلى مفعولٍ إذا لم يكن المفعولُ
فاعلا في المعنى نحو «تَقَاضَيْتُهُ الدَّيْنَ»^٧ ، وتَنَاسَيْتُ الحديث . فالفعلُ
في نحو هذا لك وحدك .

١ - من الآية ١١٧ الاعراف ٧ ومن ٤ الشعراء ٢٦ وهي في الموضعين تَلَقَف . وتَلَقَّف : قراءه .

٢ - ظ ، ش : بكرا .

٣ - ظ ، ش : وأما .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : فإنك إنما .

٦ - ظ : فتعديته ، وهو تصحيف .

٧ - ظ ، ش : تقاضيت الدين .

ولا تقولُ «تخاصمتُ زَيْدًا» ؛ لأنه منكما جميعا ، وقد أنشدوا بيت

امرى القيس :

لعوبٍ تناساني إذا قُمتُ مِرْبالي

فَتُعَدِّي تفاعلَ إيلك ؛ لأنَّ الفِعْلَ هُنَا لَمَّا دُونَكَ ، ومعناه : تُنَسِّبُنِي ،

فجرى مجرى «تَقَاضَانِي الدَّيْنِ» .

وأما «تَفَعَّلْتُ» فإنها مطاوعةٌ «فَعَلَلْتُهُ» ، وذلك قولك «دَحَرَجْتُهُ

فَتَدَحَرَجَ» وهي نظيرُ «فَعَلَلْتُهُ فَتَفَعَّلَ» وقلما توجدُ مُتَعَدِّية .

[الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول

من المواضع التي تجاوزت ثلاثة أحرف]

- قال أبو عثمان : وليس بين «يُفَعَّلُ» منها و«يَفَعَّلُ» بعد ضمَّة أوَّلِ حرفٍ
وفتحته إلا كسرة الحرفِ الذي يلي آخرَ الحرفِ . وفتحتُه ، وذلك نحوُ :
«يَسْتَخْرِجُ» ، و«يُسْتَخْرِجُ» ، و«يُنْطَلِقُ» و«يُنْطَلِقُ» به «إلا ما كان على
«يَتَفَاعَلُ» فإنه لما كان مفتوحا في «يَفَعَّلُ» ترَكُوهُ في «يُفَعَّلُ» بحالِهِ نحوُ :
«يَتَغَافَلُ» ، و«يَتَغَافَلُ عَنَّهُ» كما فُعِلَ ذلك في غير الزائدِ نحوُ «يَسْمَعُ» ،
و«يُسْمَعُ» .

١٥

قال أبو الفتح : اعلم أن جميعَ الأفعالِ التي تُجَاوِزُ مَوَاضِيهَا ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ،
لا يكون الحرفُ الذي قَبْلَ الطَّرْفِ من المضارع فيها إلا مكسورا نحوُ «أَكْرَمَ»
يُكْرِمُ ، و«انْطَلَقَ» يَنْطَلِقُ ، و«اسْتَخْرِجَ» يَسْتَخْرِجُ ، و«اغْدُودَنَّ»
يَغْدُودَنَّ ، و«احْرَنْجِمَ» يَحْرَنْجِمُ «إلا ما كان ماضيهِ على «تَفَاعَلٍ»

وما كان على وزنه نحوُ «تَفَعَّلَ» ، و«تَشَوَّعَلَ» ، و«تَفَيَّعَلَ» ، و«تَشَعَّرَلَ» ،

٢٠

وَتَفَعَّلَ ١ « فَإِنَّ مَا قَبْلَ طَرَفِهِ فِي الْمَضَارِعِ يَكُونُ مَفْتُوحًا نَحْوُ « تَدَخَّرَجَ [٣٤ب] يَتَدَخَّرَجُ ، وَتَصَوَّمَعَ ، يَتَصَوَّمَعُ ، وَتَقَيَّهَقَ ، يَتَقَيَّهَقُ ، وَتَقَطَّعَ ، يَتَقَطَّعُ ، وَتَغَافَلَ ، يَتَغَافَلُ » .

وإنما ذكر أبو عثمان من هذا كَلِمَةً « تَفَاعَلَ » وَحَدَّثَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَثَالَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي حَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ وَزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ .

وقد كان القياسُ أَنْ يَكْتَسِرُوهُ لِتَخَالِيفِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ حَرَكَتِهَا فِي الْمَاضِي ، كَمَا قَالُوا : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَرَكِبَ يَرَكِبُ » . وَكَأَنَّهُمْ إِذَا هَرَبُوا إِلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : « يَتَغَافَلُ » ، لِأَشْبَهَ آخِرَهُ آخِرَ الْمَصَادِرِ .
 نحو : « التَّغَافُلُ وَالتَّعَالُمُ » ، وَلَوْ كَسَرُوهُ لِأَشْبَهَ آخِرَ الْجَمْعِ نَحْوُ : « تَتَافَلٍ وَتَنَاضِبٍ » جَمْعُ « تَتَفَلٍ وَتَنَضُبٍ » ، فَأَرَادُوا أَنْ يُبَاعِدُوا بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْجَمْعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مُتَغَافِلٌ ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ عَلَى مَا يَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِّنَ فِيهِ شَبَهُ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ ، وَالْجَمْعُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ مَفَاعِلٍ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، فَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ ، وَأَيْضًا لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : « مُتَغَافَلٌ » فَكَسَرُوا الْفَاءَ ؛ لِأَنَّ تَبَسُّمَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ .

وهذا مأمونٌ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَاتَ « يَتَغَافَلُ » فَقَدْ عَاطَمَ بِفَتْحِهِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ أَنَّهُ لِلْمَفَاعِلِ . وَإِذَا ضَمَّسَتْ نَقَمَتْ « يَتَغَافَلُ » ، فَقَدْ عَاطَمَ أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَالْفَصْلُ وَاقِعٌ ، وَحَمَلَ بَاقِيَ الْأَنْعَامِ إِلَى وَزْنِ تَفَاعَلَ .
 عايه .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » وهو تكرر منهما له ؛ لأنه أول وزن في الأوزان الستة .

٢ - ظ ، ش ؛ أو من ، وهو خطأ .

وكانَ أبا عَمَّانَ إنما ذَكَرَهُ وَحَدَّهُ دونَ غيرِه لهذا المعنى ؛ ألا ترى أَنهم
لو قالوا « سَتَدَحْرَجُ » فَكَسَرُوا الرَّاءَ لم يَكُنْ يُشْبِهُهُ مُصَدِّرا ولا جَمعا ، فالباب
في هذا « مَتَفَاعَلٌ » ، وغيرُهُ داخلٌ عليه

إذا صرَّتْ إلى بِناءِ الفِعلِ للمفعول وهو الذي يُسَمَّى « بابَ ما لم يُسَمَّ »
ناعِلُهُ ، انفتَحَ ما قَبْلَ الطَّرْفِ في جميعِ المَضارِعِ ؛ لأنَّ ما قَبْلَ الطَّرْفِ
لا يَكُونُ في الماضي إلا مَكسورا ، فَتُشَيِّحُ في المَضارِعِ ؛ لأنَّ هذا لا يَخْتَفِئُ
في جميعِ الأفعالِ التي لم يُسَمَّ فاعِلُها ، وذلك قولك ^٢ « أُكْرِمَ بِكُرْمٍ » ،
وانطَلِقَ به يُنطَلِقُ ، وتُغْوِفُ عنهُ يُتَغافَلُ ، فَجَرَى ذلك مجرى
« شَرِبَ بِشَرَبٍ » لَمَّا كَسِمَ الماضي فَتُشَيِّحُ المَضارِعُ .

وإنما جاء أبو عَمَّانَ بِيَسْمَعُ وَيُسْمَعُ لِيُريكَ أنَّ لِبَابِ « يَتَغافَلُ وَيُنْتَغافَلُ »
عنه « نظيرا [١٣٥] ثَلَاثًا بِغيرِ زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فإنما وَجَبَتِ الفَتْحَةُ
فيه مِنْ قِبَلِ أنَّ ماضِيَهُ مَكسورُ العينِ وهو سَمِعَ وليس مِنْ قِبَلِ حرفِ الحَقِّ ؛
ألا ترى أَنَّكَ تقولُ : « رَكِبَ بِرَكَبٍ ، وشَرِبَ بِشَرَبٍ » فَتَفْتَحُ العينَ مِنْ
المَضارِعِ ولا حرفَ حَتَّى فيه ؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ وهو « يُسْمَعُ بِسَمْعٍ »
فَجَرَى مجرى « ضَرِبَ بِضَرْبٍ »

قال أبو عَمَّانَ : وإنما كَتَبْتُ لك في صِلْرِ هذا الكتابِ هذه الأمثلة ، لِتَعَلَّمَ
كَيْفَ مَذاهِبُ العَرَبِ فيما بَنَتْ مِنَ الأَسْماءِ والأَفْعالِ ، فإذا سَأَلْتِ عن مسألة
فانظُرِي : هلْ بَنَتِ العَرَبُ مِثْلَها ؟ فإنْ كانتْ بَنَتْ ، فابْنِي مِثْلَ ما بَنَتْ ،

١ - ظ ، ش : الأحوال .

٢ - ظ ، ش : قولهم .

٣ - ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف .

وإن كان الذي سُئِلَتْ عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِيهِ ؛ لأنَّكَ إنما تريدُ
أمثَلَهُمْ وعليها تَقْيِيسٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه لَوُحَّ في هذا الفصلِ بخلاف أبي الحسن . ،
وسأيتُ به ١ بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَمَقْتَضِيهِ ولا قُرَّةَ إلا بالله .

[مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان : واعلم ٢ أنَّ الهمزة وبناتِ الواو والياء فيهنَّ مسائلُ التصريفِ
فانظُرْ كيف صَنَعَتِ العَرَبُ في الياءاتِ والواواتِ والمَمَزَّاتِ اللّوَاتِي هُنَّ
فَاءاتُ الفَعْلِ وَعَيْنَاتُهُ وَلَامَاتُهُ ؛ وما أُحِيقَ بِاللَّامَاتِ مِنَ الياءاتِ وكيف
أَجْرَوهُنَّ وكيف أَلْزَمُوهُنَّ الحذفَ والتغييرَ والإبدالَ حَتَّى يَسْهَلَ عَلَيْكَ النَّظَرُ
١٠ إن شاء الله .

وسأضَعُ لَكَ مِينَ كُلِّ شَيْءٍ مِينَ هَذَا البَابِ رَسْمًا تَقْيِيسَ عَلَيْهِ ما كان مثله ،
فإنَّه ليس شيء من غامض مسائله إلا وفي ظاهره ما يُبَسِّئُ لَكَ مَجْرَى غامضه
ولا قُرَّةَ إلا بالله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه لَئِمَّا ٣ اتَّبَعَ هَذَا الفَصْلَ الَّذِي قَبْلَهُ لِيُرِيَكَ كيف ينبغي
أن تعملَ فَمَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِمَّا يُسْأَلُ عَن بِنَائِهِ ، يَقُولُ : فلا تَعُدَّ ما رَأَيْتَهُمْ عَمَلُوهُ
١٥ في نظير ما تَبَنَيْهِ ولا تتجاوزَه . فهذا قريبٌ من قوله « فإن كانت بَنَتْ فابنِ
مِثْلَ ما بَنَتْ ، وإن كان الَّذِي سُئِلَتْ عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِيهِ » .

١ - به : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اعلم .

٣ - إنما : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : تتجاوزَه .

٥ - ظ ، ش : وإن .

وقوله : واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء ذين مسائل التصريف .
ومسائل التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء [٢٥ب] وغيرها من الصحيح
أيضا . وإنما أراد أن المسائل إنما بُنِيَتْ مِنَ الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة
مُشْكِلَةً لِمَا يَعْضُضُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . فَكَأَنَّهُ أَحَدَرُ مِنَ السَّهْوِ
فِيهَا ، وَنَبَّهَ عَلَى صُعُوبَتِهَا وَإِشْكَالِهَا لِيَقَعَ التَّحَرُّزُ مِنْهَا .

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان :

باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حكى أن أبا ١ العباس ، سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة ، فأشده .

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدِمْ هَوَيْتُ السِّمَانَ

فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان قد ٢ أحببتك في الشعر ٣ دَفَعَتَيْنِ ، يُرِيدُ ٤ هَوَيْتُ السِّمَانَ ، وجمعتها أيضا في اللَّغَطِ « أَيَوْمَ نَسَاهُ » وقيل أيضا : « سَأَلْتَمُونِيهَا » وهي عشرة أحرف : الألفُ ، والياءُ ، والواوُ ، والهمزة ، والميمُ ، والنونُ ، والتاءُ ، والهاءُ ، والسينُ ، واللامُ .

وقول أبي عثمان : « باب ما يجعله زائدا من حروف الزيادة » ، يُرِيدُ بِهِ أَنَّ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ لَيْسَتْ فِي كُلِّ مَرَضِعٍ تَكُونُ زَائِدَةً ٤ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي كُلِّ

١ - أبا : ساقط من ظ .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في الشعر : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكونُ زائدة ١ لما احتاج إلى تحديد المواضع ، وتحدد الحروف
وحدّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة ٢ فانقض بزيادته
ولا تتعرف ، وهذا خطأ لا يقوله أحد ؛ ألا ترى أن « أوى ، ووأى » إنما هما ٣
مركبان من همزة وواو وياء ، وليس فيهما حرف زائد البتة - وإن كُنّا
نعلم أن الهمزة ، والواو ، والياء ، من حروف الزيادة في غير هذا الموضع .
ولكن ينبغي أن تُعرف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت
في كلامهم بالأدلة الواضحة . وسأتي على ذلك إن شاء الله تعالى ٤ .

[الهمزة التي في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذي هي فيه ،
عده أربعة أحرف بها نصاعداً ٥ . فهي زائدة ، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها
من نفس الحرف ٦ . وذلك نحو « أنكَل وأبدع » .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد تحجّر في هذا انفصل قسما كبيرا من اللغة ،
عرف أمر [١٣٦] الهمزة فيه ، فأين معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته
أربعة أحرف بها - إلا زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف ١٥ .

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - في كلمة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - إنما هما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تعالى : زيادة من ظ ، ش .

٥ - فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل « أجرك ، وأجبتك » .
 لقضيت بأن الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ، ولم يحتجّ فيه إلى
 الاستشقاق ؟ وقوله : « وكان الشيء الذي هي فيه عمدته أربعة أحرف
 بها فهي زائدة » ، يريد به : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها
 من الأصول وفي أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة .

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ،
 لم تنقض بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك ، فلا سائل أن يقول :
 ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء ؟ وما تستنكر أن تكون زائدة ، وتعمل
 الهمزة أصلا ويكون وزن الكلمة « فَيْعَلا » ؟ .

فالجواب في ذلك : أن تحمل الهمزة على الزيادة أولى من تحمل الياء عليها ،
 وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع^٢ من زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى
 أن باب « أحمّر وأصفر » أكثر من باب « خيفت وصيرت » ؟ فهذا الدليل
 ثبتت^٣ زيادة الهمزة في أيدع .

وقد حكى بعضهم « يدعته تيدعا » فهذه دلالة قاطعة على كرن الياء
 فاء . ومن ذلك قولهم^٤ : « أولت وأبصر » لا ينقض بزيادة الهمزة فيهما لأجل
 الواو والياء فيهما ، فيحتاج إلى الاستشقاق ، وسند كثرهما في موضعهما إن شاء الله .
 فأما التكرير ، فقال سيوريه : « لو جاء في الكلام شيء نحو : « أكمل ،

١ - ظ ، ش : ولا .

٢ - أوسع : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : ثبت .

٤ - قولهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وأما .

وَأَيْبَقِي ، فَسَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ « أَنْعَمَلٌ » لَمْ يَكُنِ الْحَرْفُ
الْأَوَّلُ ، إِلَّا سَاكِنًا مُدْغَمًا . يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لَوْجَبَ
أَنْ يُقَالَ « أَكَلْتُ وَأَيْبَقِي » كَمَا قَالُوا « أَصَمُّ وَأَيْبَلٌ » . يَقُولُ : فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ
الْهَمْزَةُ مِنْ الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ وَزْنُ الْكَلِمَةِ « فَعْلَعَلًا » ، أَوْ نَيْبَعَلًا .

[الياء في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وكذلك الياء تُجْرَى جَرَى الْهَمْزَةِ أَوْلَا نَحْوِ « يَرْبَعٌ وَيَعْدَلٌ »
لِلنَّاقَةِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا ؟

قال أبو الفتح : يقول : إِنَّ حُكْمَ الْيَاءِ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ حُكْمُ الْهَمْزَةِ ،
لِافْتِصَالِ بَيْنَ [٣٦ ب] الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ فِيهِ .

١٠ [لم تقضى بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة ؟]

قال أبو عثمان : وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا زَائِدًا وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ ٢ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ الْكَثْرَةُ
مَا تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ مِمَّا ٣ يُشْتَقُّ مِنْهُ ٤ مَا يَذْهَبُ فِيهِ ، نَحْوُ : « أَحْمَرٌ ،
وَأَسْوَدٌ ، وَأَبْيَضٌ » وَذَلِكَ ٥ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ ٦ أَعْدَدَهُ لَكَ .

قال أبو الفتح : يَقُولُ : إِنَّكَ إِذَا تَضَيَّتْ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ إِذَا وَقَعْتَا فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفِ الْإِشْتِقَاقُ ، لِأَنَّكَ لَا تُشْتَقُّ شَيْئًا عَلَى هَذَا الْمِثَالِ وَفِي أَوَّلِهِ
هَمْزَةٌ أَوْ يَاءٌ إِلَّا أَصَبْتَهُمَا فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبْيَضًا مِنَ الْبَيَاضِ ، وَأَسْوَدًا

١ - للناقة التي يعمل عليها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، وهامش ش : يشتق .

٣ - في الأصل : ما .

٤ - منه : ساقط من ش .

٥ - ظ ، ش : وذلك .

٦ - أن : زيادة من ظ ، ش .

من السَّوَادِ ، وَأَحْمَرَ مِنَ الحُمْرَةِ ، وَأَخْضَرَ مِنَ الحُضْرَةِ ، وكذلك جميع ما يَرِدُ
 من هذا النَّحْوِ ، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ مَا يُجِبِلُ عَلَى مَا يُعْرِفُ ، وَيُقَاسُ الغَائِبُ بِالشَّاهِدِ .
 فَأَمَّا « يَرْمَعُ » فيجوز عندي أن يكون من قولهم : « تَرَمَعَ أَنْفُ فُلَانٍ »
 إِذَا اضْطَرَبَ وَتَحَرَّكَ . وَالْيَرْمَعُ : حِجَارَةٌ خَوَّارَةٌ لَيْسَ لَهَا ثِبَاتٌ وَلَا صَلَابَةٌ ،
 وَهِيَ هَيْسَةٌ ، وَالْمَشَاشَةُ وَالخَوَّرُ قَرِيبٌ مِنَ الاخْتِلَاجِ وَالاضْطِرَابِ ؛ أَلَا تَرَى
 ٥ أَنَهُمَا جَمِيعًا بَضْدَ الثَّبَاتِ وَالرَّزَانَةِ ؟ .

وَأَمَّا ٢ اليَعْمَلَمَةُ : فَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُعْمَلُ عَلَيْهَا فِي السَّيْرِ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَيْضًا
 بِالاشتقاقِ زِيَادَةَ اليَاءِ فِيهَا ، فَيَكُونُ ٣ هَذَا مُضَافًا إِلَى القِيَاسِ الأوَّلِ .

وقوله : وذلك أكثر من أن ٤ أعدده لك . يريد أنه أكثر من أن يعدد

١٠ في هذا الكتاب ؛ لأن التمثيل لا يحتاج فيه إلى جميع ٥ اللغاة ، أو يكون أراد أنه
 لا يُحِيطُ بِهَذَا ٦ البَابِ لِسَعْتِيهِ ٦ ؛ وَالتَّأْوِيلُ الأوَّلُ عِنْدِي أَشْبَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ
 اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِالتَّقْصِيرِ فِي اللُّغَةِ .

[النون والتاء في أول الكلمة ، لاتمدان زائدتين إلا بثبت]

قال أبو عثمان : فأما ٧ النون والتاء : فإذا كانتا أولًا وكانتا على مثال

١٥ الأسماء مع ما ٨ هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبتت ؛ نحو : « تَهَشَّلَ
 وَتَهَصَّرَ وَتَهَسَّرَ وَتَرَمَعَ »

١ - ظ ، ش : ليست .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : ويكون .

٤ - أن : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جمع .

٦ ، ٦ - ظ ، ش « السعة » .

٧ - ظ ، ش : وأما .

٨ - كتب في ظ هكذا (مسامًا) وهو خطأ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ النَّوْنَ والتَّاءَ لم تَكْثُرْ زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء؛ والواو، والهمزة، ولذلك احتججت إلى أن تَنْظُرَ إلى المِثَالِ الذي هما فيه، فإن كانتا فيه واقعتين مَوْقِعَ حرفٍ مِِنَ الأصل، قَضَيْتَ ١ بأنهما مِِنَ الأصل، وإن لم تكونا واقعتين ١ مَوْقِعَ حرفٍ مِِنَ الأصل، قَضَيْتَ بزيادتهما.

٥ ألا ترى أن النَّوْنَ في نهشل والتَّاءَ في تَوَّءَمَ، بإزاء الجيم [١٣٧] في جَعْفَرٍ؟
 فلهذا قَضَيْتَ بأنهما مِِنَ الأصل. والاشتقاقُ يدلُّ على أن النَّوْنَ في «نَهْشَلٌ»
 والتَّاءَ في «تَوَّءَمَ» أصلان. وذلك قولهم «نَهْشَلَتِ المَرْأَةُ» إذا أَسْنَتْ،
 و«نَهْشَلَتْ : فَعَلَدَتْ»، فالنَّوْنُ في نَهْشَلٍ : فاءٌ، بمنزلتها في نَهْشَلَتْ.
 وليس في كلامهم نَفْعَلَتْ.

١٠ وأما تَوَّءَمَ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأنَّ التَّاءَ أصل، قولهم في الجمع ٢ :
 «تَوَّءَمَ». وتَوَّءَمَ : فَعَالٌ. فالتَّاءُ فاءٌ، والهمزة عين. وإنما كُتِبَتِ الهمزةُ في تَوَّءَمَ
 واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك إنْ خَفَّفَتْ فأبدلتها واوًا خالصة؛ فليست هذه الواو
 هي التي كانت في تَوَّءَمَ، إنما هي همزةٌ مُخَفَّفَةٌ كما تقول في تخفيف «جُوْنٍ :
 جُوْنٌ».

١٥ وشيءٌ آخرٌ يدلُّ على أن الواو في تَوَّءَمَ هي الزائدة دون التَّاءِ، وهو أنَّ
 فَرَعًا في الكلام أكثرُ من تَفْعَلٍ؛ ألا ترى أنَّ بابَ «كَرَّرْتِ، وَجَرَّهَرِي، وَقَرَّصَرِي،
 وَحَرَّقَلِي وَكَوَّكَبِي»؛ أكثرُ من بابِ «تَأَلَّبِي»؟ فحمله على الأكثرِ هو القياس.
 وشيءٌ آخرٌ يدلُّ عليه أيضا، وهو قولهم : «أَنَا مَتِ المَرْأَةُ» إذا ولدت
 التَّرءَمَ ؟

١٤١ - في الأصل : «بكونهما غير زائدين وإن لم تقعا» والمعنى واحد مع تكرار «وإن».

٢ - ظ، ش «أن» بدون واو عطف، وبادونها يفسد المعنى.

٣ - في الجمع : ساقط من ظ، ش.

٤ - هي : ساقط من ظ، ش.

فأما تَأْتَبُّ ، فالتاء فيه زائدة ؛ لأنه من « أُنْبَ يَا لِبُّ » : إذا جَمَعَ وهو الحمار ، فهذا ثَبَّت . قال سيديه : أُنْبُ الحمارُ يَا لِبُّ ٢ وهو طَرَدُهُ طَرِيدَتَهُ .

وقوله : وكاننا على مثال الأسماء مع ما هما فيه ، يريد به : كان ٣ الاسم الذي هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرباعي الذي لازيادة فيه وهى : « فَعْعَلٌ » ، « فِعْعِلٌ » ، « فَعْعُلٌ » ، « فِعْعَلٌ » ، « فِعْعَلٌ » ، « فَعْعَلٌ » على مذهب أبى الحسن . وعلى أحد الأمثلة الحماسية .

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتك على ٤ مثال لا يكون للأسماء - فهما زائدتان ١٠ لحيثهما على غير الأصول ، وذلك نحو : « نَرَجِسُ » ، « تَرْتَبُ » ؛ لأنه ليس فى الكلام مثل جَعْفَرٍ ٥ ولا جَعْفَرٍ ، اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النون والتاء فى « نَرَجِسُ » ، « تَرْتَبُ » ، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ؛ كما قضى بزيادة النون من « كَسْنَهَيْبُلٍ » لأنه ليس فى الكلام مثل « سَفَرَجُلٍ » ، بضم الجيم .

١٥ وشىء آخر يدل على زيادة التاء فى تَرْتَبُ . وهو أنه ٦ الشىء الراتب الثابت يُتَمَالُ : « رَتَبَ يَرْتَبُ » . قال طَفَيْلٌ : [٣٧ ب]

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما : تكرر فى ظ .

٣ - ظ ، ش : وكان .

٤ - جن ، ظ : جَاءتَكَ . وهامش ظ ، ش : جَاءتَا .

٥ - زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يلقى (بكسر الفاء) .

٦ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

وقد كان حيّانا عدويّن في النّديّ خلا فعلى ما كان في الدهر فارتيّ
وكذلك « تَنْضُبُ وَتَنْفُلُ » ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ ، وقد قالوا
« تَنْفُلُ » بضمّ الناء ، ومثاله ١ « تَنْفَعُلُ » .

والناء أيضا ٢ — وإن كانت بإزاء جيم جرهم ٣ ؛ لأنها قد ثبتت في قول من
فَتَحَ الناء فقال « تَنْفُلُ » — زائدة . فهو أيضا في قول من ضمّها زائدة .
وُمَحَالٌ أن تكون شمّ زائدة وهنا ؛ أصلا ؛ ؛ لأنّ النّظ واحدٌ والذئب واحد .
ويدل أيضا على زيادة الناء في تَنْفُلُ أنّه ليس في الكلام اسمٌ على « نَفْعُلُ »
ولا « فُتْعُلُ » .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ؛ ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جَعْفَرِ .

٦٠ [الهزرة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت]

قال أبو عثمان : وإنما وجدت الهزرة غير أولّ فلا تجعلها زائدة إلا بثبت
لأنها لم تكن زائدة غير أولّ .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهزرة غير أولّ في أحرف معلومة ، وهي شمّال
وشأ مثل بمعنى الشّمّال ، وإنما هو من شمّمت الرّيح .

وسألت أبا عليّ عن « شمّالٍ وشأ مثلٍ » فقلت : ما تُسَكِّرُ أن تكون الهزرة ٦٥

١ — ص : ومثله .

٢ — زادت ص في هذا الموضع لفظ : زائدة .

٣ — ظ ، ش : من جرهم .

٤ — ظ ، ش : هناك .

٥ — ظ ، ش : شيء .

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شملت ، كما تقول في ١ « دَمِيثٌ ودِمِثْرٌ ،
وسَيْطٌ وسَيْطَرٌ » ، إنَّ أحدهما ٢ بمعنى الآخر وليس من أصله ، لأن دَمِيثًا ثَلَاثِيٌّ
ودِمِثْرًا رُبَاعِيٌّ . فتملُّ كذلك في شَمَالٍ وشَأْمَلٍ ٣ ؟ .

فقال : إن الهمزة قد زيدت غير أول في جِرَائِضٍ ونَيْدِلَانٍ بمعنى
نَيْدِلَانٍ وأحرف غير هذه . فكان ٤ أبا علي رأى تَمَلُّه على هذا مع الاشتقاق
أولى من أن يجعله أصلاً رُبَاعِيًّا . والنَيْدِلَانُ هو الذي يُسَمَّى الكابوس عند العامة .
قال الراجز :

نِفْرَجَةٌ القَسْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ ٥ يُلْتَقَى عَلَيْهِ النَّيْدِلَانُ بِالنَّيْلِ
والجرائضُ هو الحمل الضخم ، وقد قالوا في معناه : جِرَوَاضٌ . فالهمزة
١٠ زائدة إذن .

وحَطَائِطٌ : فَعَائِلٌ ؛ لأنه ٥ من حَطَطْتُ ؛ لأنه الصَّغِيرُ .

وقالوا في « تَابِلٌ » : تَأْبَلٌ ٦ ، فالهمزة زائدة .

وحكى : أن العَجَّاجَ كان يَهْمِزُ العَالِمَ والخَاتِمَ ٦ — أبدل الألف همزة
وكذلك « تَأْبَلٌ » .

١٥ فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة ؛ لأنها بَدَلٌ من زائد [١٣٨] ومثلها :
فَأَعْلٌ . وقد قالوا : رِثْبَالٌ للأسد ، فهمزوا .

وقرأتُ على أبي علي في كتاب المَمْرُ عن أبي زيد — وتقول : « رَهِيَّاتٌ

١ - ظ ، ش : من .

٢ - ظ ، ش : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : شمال ، وهو خطأ .

٤ - ظ : وكان .

٥ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص ، ظ : العَالِمُ والخَاتِمُ ، بالهمزة الساكنة فيهما و ش بدون همز فيهما .

أمرى رَهِيئاً « إذا لم تُحْكِمه ، وقد رَهِيئاً الرجل ؛ وذلك أن يجمل جملًا فلا يشدُّه بالحبال فهو يميل .

وسألت أبا عليّ عن مثال : رَهِيئاً ؟ فقال : « فَعَبِيلَ » . لأنّ الهمزة ليست

بزائدة ، وموضع الياء هو ^١ موضع زيادة الياء ، والواو في حَيْدِيمٍ وجدُّوْلٍ فكأنّ ^٢ أبا عليّ حمّله على فَعَبِيلَ ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال . ولا ^٣ الأسماء هَرَبًا من زيادة الهمزة غيرَ أوْلٍ ، ولأنه ؛ رأى الياء في رَهِيئاً في موضع الواو من جَهْوَرٍ وسرَّوْلٍ .

ولهذا المثال ^٦ نضائر في الشذوذ . منها قولهم : قد اكَوَّالَ الرجل « إذا قَصُر .

فالواو زائدة » ، ومثاله « افْرَعَلَّ » ^٧ . وقد قالوا « بينهما مَهْوَأٌ من الأرض »

وهو عندي « مُفْوَعَلَّ » وهو في الأسماء نظيرُ اكَوَّالَ في الأفعال .

ونظيره في الشذوذ . قولهم : « تَقَلَّسَ » في معنى تَقَلَّسَ ، ومثاله

« تَمَعَنَلَّ » ^٨ . ونظير هذا في الشذوذ قولهم : « تَمَدَّرَعٌ وَتَمَسَكَنَ » إنما

هما من الشاذ ^٩ ومثاله « تَمَفْعَلَّ » ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : إنّ اللّغة

الجيدة عندهم « تَدَّرَعٌ وَتَسَكَنَ » ؟

ومن هنا حمّل أهلُ التصريف قولهم « مُغْفُورٌ » على أنه « فُعْلُولٌ » ،

١ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فلاّنه .

٥ - ظ : سدول ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسيأتي كذلك في ص ١١١ من ١٤ .

٦ - المثال : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : افعل ، وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : تفعل ، وهو خطأ .

٩ - ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه « مفعولا » ، لأنهم قد قالوا : خرجوا يَتَمَغْفَرُونَ ؛ فَيَتَمَغْفَرُونَ
عندهم يَتَفَعَّلُونَ ، ولم يجعلوه يَتَمَغْفَرُونَ ، لقلّة تَمَفْعَل ، وكثرة تَفَعَّل .
ومن هنا أيضا كانت الميم في « معدّ » أصلا ، لقولهم تعدد ، وتعدد :
تَفَعَّل ، ولم يُجْمَل على تَمَفْعَل ، على أن قوما قد جعلوا مَغْفُورًا مَفْعُولًا
كَمَعْلُوقٍ ، وإنما هذا لقلّة^١ المعرفة بهذا الشاذ^٢ . والقياس ما أنبأتك به أولا .
قال أبو علي : إنما قلنا : مَعْلُوقًا مَفْعُولًا ؛ لأنهم قد قالوا في معناه : مِعْلَاقٌ ،
فمِعْلَاقٌ مَفْعَالٌ ليس غير .

قال : وأما مَغْرُودٌ فَحَمَلُهُ عَلَى فَعْلُولٍ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ فَعْلُولًا أَكْثَرُ مِنْ
مَفْعُولٍ .

وقالوا : تَمَنَّدَلٌ بِالْمِنْدِيلِ ، وَهُوَ تَمَفْعَلٌ ، وَابْتِغَاءُ تَنَدَّلٍ .
وقالوا : قَلَسْتُهُ وَهِيَ^٣ فَعَلْتُهُ ، وَقَالُوا : قَانَسَيْتُهُ وَهِيَ^٤
القياس .

وقالوا : تَأَبَّلْتُ الْقِدْرَ بِالْمِزِ وَالْمِزَةُ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ أَلِفٍ تَأَبَّلْتُ
الزائدة .

[٣٨ ب] وَحَكِي عَنْهُمْ : « مَرَّحَبِكَ اللَّهُ وَمَسْمَلَتِكَ ، وَكَانَ يُسَمَّى مُحَمَّدًا
ثُمَّ تَمَسَّلَمَ » أَي صَارَ يُسَمَّى مُسْلِمًا ، وَهَذَا كَأَنَّهُ شَاذٌ .

وقد قال بعضهم : إن « مَدْحِجٌ » جماعَةٌ قَبَائِلُ شَتَّى مَدْحَجَتٌ : أَي
اجْتَمَعَتْ . فَإِنْ كَانَ هَذَا ثَبَتًا فِي اللُّغَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكْرُرَ الْمِيمُ زَائِدَةٌ ، وَتَكُونَ
الْكَلِمَةُ مَفْعَلَتٌ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : « مَدْحِجٌ » ، وَإِنْ جَعَلَتِ الْمِيمُ أَصْلًا كَانَ وَزْنُ

١ - ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلّة .

٢ - ظ ، ش : الشان .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وهو ، في الموضعين .

الكلمة فَعْدِلًا - وهذا خطأ ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفَرٍ ، فثَبَّتْ أَنَّهُ مَفْعِلٌ مثلُ مَنْبِجٍ .

ولهذا لم يُصْرَفْ « تَرَجِسٌ » اسمُ رجلٍ ؛ لأنه ليس في الأُصُولِ مثلُ جَعْفَرٍ ، وقُضِيَ أَنَّ التَّوْنَ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي تَضْرِبٍ .

وجاء في الحديث : « إِنَّا نَسَابَةُ تَرَهِيأُ » فهذا تَفْعِيلٌ ، والياء فيه زائدة ؛ لأنها من موضع الواو من تَرَهْوَكٌ ، وكان « تَرَهِيأُ مُطَاوَعٌ رَهِيأَتُهُ فَتَرَهِيأُ » .

وقد قالوا : تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وَتَشَيْطَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ فَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ تَشَيْطَنَ تَفْعَلَنَ ؛ لأنه ليس في الكلام تَفْعَلَنَ ، وَتَشَيْطَنَ أَقْرَى مِنْ تَشَيْطَ ، لِقَوْلِهِمْ : شَاطِنٌ وَشَطْنٌ ، وَأَرْضٌ شَطُونٌ ؛ وَهَذَا كَلِمَةٌ مِنْ الْبُعْدِ ، وَالشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُقْصَى ، ^١ وَمِنْ هُنَا قِيلَ : لَعَنَهُ اللهُ ، أَيْ أَبْعَدَهُ اللهُ ^٢ وَأَذْصَاهُ .

وَفَسَّرُوا بَيْتَ السَّمَاءِ :

ذَعَرْتُ بِهِ السَّمَاءَ وَنَقَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أَي الْبَعِيدِ . فَمِنْ هُنَا قِيلَ لَهُ : شَيْطَانٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْعَدَهُ . فَلِهَذَا كَانَ الْوَجْهُ فِي شَيْطَانٍ أَنْ يَكُونَ تَبَعًا لَهَا بِمَنْزِلَةِ الْغَيْدَاقِ وَالْقِيَامِ . وَمَنْ أَخَذَهُ مِنْ تَشَيْطَ جَعَلَهُ فَعْلَانًا . وَوَجْهَ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ مِنْ تَشَيْطَ ، أَنَّهُمْ قَدِ قَالُوا : غَضِبَ فَاِسْتَشَاطَ أَي أَحْتَدَى وَالسَّهَبُ فِي الْغَضَبِ وَتَشَيْطَ بِمَعْنَاهُ . وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الدُّرَيْدَانِ ؛ لِأَنَّ الْإِتِهَابَ فِي الْغَضَبِ مُشَبَّهٌ بِالْحَزَنِ وَالسَّخْبُطُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ ^٣

١ - ١٠١ - ظ ، ش ؛ وَهَذَا .

٢ - اللَّهُ زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٣ - تَبَارَكَ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

وتعالى: « كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس^١ »، وهذا واضح لاختفاء به .
 وإنما ذكرت هذه الأمثلة الشاذة^٢؛ لأونس بها ماذهب إليه أبو علي من أن
 « رَهِيًّا : فَعَيْلَ » وإن كان هذا من الشواذ في أمثلة الفِعْل . وقد قالوا :
 « امرأة^٣ ضَهِيًّا » مقصور^٣ ، قال أبو علي : فالهمزة زائدة دون الياء لقولهم
 ضَهِيًّا في معناها ، [١٣٩] وضَهِيًّا : فَعَلَاءُ^٦ مثل حَمْرَاءُ ؛ والألفان في آخرهما
 زائدتان^٦ لامحالة .

ووجدت بخط أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله^٧ : يقال « امرأة
 ضَهِيًّا » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجنداء^٨ والضمراء^٨ التي لا تخيض ولا تدئ^٨
 لها . وحكى أحمد بن يحيى . قال : الضمراء^٨ : الأرض التي لا تنسبت^٨ . والضمراء^٨ :
 التي لا تدئ^٨ لها . وقال بعضهم : الضهياء^٨ : التي تخيض وهي حبلى .

فأما قولهم بِلَأَصِّ الرجل ، فالهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم
 دلالة على زيادتها ، والذي رآه أبو علي من أن الياء في رَهِيًّا^٩ زائدة دون الهمزة
 مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هَلَّا جعل الهمزة زائدةً وجعل الياء أصلاً ، فكانت^{١٠} الكلمة
 على هذا فَعَلَاءُ^{١١} في أمره دون فَعَيْلَ ، وإن كان هذانِ بناءً بين مفقودين

١ - بعض الآية ٢٧٥ من البقرة ٢ . وورد في ظ ، ش : كالذي يتخبطه . وهو تصعيف .

٢ - الشاذة : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ضهياء مقصورة .

٤ - ظ ، ش : الهمزة .

٥ - ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من (قالوا) في التصوير من ظ إلا القاف .

٦ ، ٦ - زيادة من ظ ، ش .

٧ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٨ - الضهياء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - في الأصل : رهياء . وهو خطأ .

١٠ - ش : وكانت .

١١ - في الأصل : فعلاء . وهو خطأ .

في الأفعال ، ، ولم عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة ، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم « امرأَةٌ ضَهِيَّاءٌ » ، أو هَلَاءٌ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل ؟ قيل : لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل ، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو « صَيْصِيَّةٍ وَيَهْيَاهِ وَحَاحِيَّتُ وَعَمَامِيَّتُ » ، وسيراه في موضعه إن شاء الله ١ .

فلمَّا لم يكن بدّ من زيادة أحد الحرفين عدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة ؛ لأنّه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شينان مكروهان : أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فَعَمَلًا بوزن دَحْرَجَ . ، والآخر زيادة الهمزة غير أوّل . وإذا ذهب إلى أن الياء من رَهِيَّاءٍ هي الزائدة ، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه ، وهو أن الفعل على فَعَمِلَ ، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنّه على فَعَمِلَ ، وكلّما قبل المستكره كان أقيس .

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهِيَّاءٍ زائدة ، مثلها في حِدِيمٍ وطَيْرِيمٍ وعِشِيرٍ وغير ذلك . وفي موضع الواو من جَهَنور ، وسرّول ، وجدّول ٢ ، وخيرِوع ، ونحو ذلك . فالذي ٣ ذهب إليه في هذا هو القياس ، والذي قبله ٤ ليس بقياس ، فافهم ذلك ؟

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان : وأما الياء [٣٩ ب] فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٢ - في الأصل : جرول ، بفتح الجيم وكسرهما وبعدها راء .

٣ - ظ ، ش : والذي .

٤ - ظ ، ش : تركه .

قال أبو الفتح : قد قال أبو عثمان ^١ : هذا القول قرأ ^٢ مرسلا غير مقيد ،
 وليس لأحد أن يطعن فيه بتولم صيصية ويهياة ونحوه مما الياء فيه أصل ؛
 لأنه قد بين هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه ، وإنما تساهح فيه ؛
 لأنه معلوم الموضع وليس مما يندهب على المبتدئين فضلا عن الأشياخ المتقدمين .
 وإنما يريد أبو عثمان أنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصيل ، ثم رأيت
 فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدا ، قضيت بزيادتها حملا على ما عرفت اشتقاقا ^٣ ؛ لأنها
 لم تر على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة . فلي هذا القياس :
 لو جاء في الكلام مثل « خيسب وقريج وشفيطير » . لقضيت بزيادة الياء ،
 ولم تحتاج إلى الاشتقاق .

[مواضع زيادة الواو]

١٠

قال أبو عثمان : والواو كذلك ، إلا أن الواو لاتراد أولا البتة ، وتزاد ثانية
 وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء .

قال أبو الفتح : يقول : لافصل بين الياء والواو في هذه التضيئة إلا في باب
 زيادة الياء أولا وامتناع زيادة الواو أولا . فسألت أبا علي ونسخت القراءة عليه فقالت
 له : لم كان ذلك ، وما الفصل بين الياء والواو في هذا الموضع ؟

فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ؛ لأنها لو زيدت أولا مضمومة لاطرد فيها
 قلبها همزة نحر : « أكتت » وبابه - وستراه في موضعه .

ولو زيدت مكسورة أيضا لحاز قلبها جوازاً كالمطرد نحو « إسادة وإنادة

١ - أبو عثمان : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قولا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : اشتقاقها .

في وسادة . ووفادة ١ ، ولو زِيدت مَفْتُوحَةً حَتَّى تُحَقَّرَ الكَلِمَةُ لَانْضَمَّ أَوْخَا
فجَاز قلبها همزة ، يريد تحقير وَزَّةٍ : وَزِيْرَةٌ . ويجوز أَرْزِيْرَةٌ .

قال : فلما كانت زيادتها أَوْلَا تَقْوِدُ إلى هذا التَّغْيِيرِ وَالقَلْبِ وَاللَّبْسِ وَيَكُونُ
ذَلِكَ فِيهَا أَثْقَلًا ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ رُفِضَتْ^١ زِيَادَتُهَا أَوْلَا فَلَمْ يَجْزَ لَذَلِكَ . فهذا^٢ معنى قول
أبي عليٍّ وَقَرِيبٌ^٣ مِنْ لَفْظِهِ وَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ .

فإن قُلْتَ : فهَلَّا زَادُوا الْوَاوَ فِي أَوَّلِ التَّعْلِ مَفْتُوحَةً ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُحَقَّرُ
فِيَنْضَمُّ ؟ . قِيلَ : ؛ لِأَنَّهُ إِذَا [١٤٠] بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ وَلَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ ؛ انْضَمَّ أَوْلَاهُ
فجَاز الهمز .

فإن قيل : فكانَ يَجْرِي بِجَرَى « وَعِدَّ ، وَأَعَدَّ » ؟

قيل : واو « وَعِدَّ » أَصْلٌ فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ فِيهَا وَلَيْسَ الزَّائِدُ كَالْأَصْلِ .

[الهمزة الأصلية في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : « فَأَمَّا أَوْلَقُ ، وَأَبْصَرُ ، وَإِمْعَةٌ » ، فإنَّ الهمزة فِيهِنَّ^٦ غَيْرُ
زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ^٧ قَالُوا : « أَلِيقَ فَهُوَ مَأْلُوقٌ^٨ » ؛ فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الهمزة
مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ . « وَأَبْصَرُ » أَيضًا^٩ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : « إِصَارٌ »
وقال^{١٠} الشَّاعِرُ :

ويجمع ذا بينهنَّ الإصارا

- ١ - ظ ، ش : رَفِضَ .
- ٢ - ظ ، ش : هَذَا .
- ٣ - ش : أَوْقَرِيبَ .
- ٤ - ظ ، ش : فَاعِلُهُ .
- ٥ - ظ ، ش : وَكَانَ .
- ٦ - ص وَهَامِشٌ ظ : فِيهِنَّ . ظ ، ش : فِيهَا .
- ٧ - قَدْ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .
- ٨ - ص وَهَامِشٌ ظ : أَلِيقَ فَهُوَ مَأْلُوقٌ . ظ ، ش : أَلِيقَ الرَّجُلِ .
- ٩ - أَيضًا : عَنِ ش وَهَامِشٍ ظ ، وَهُوَ سَاقَطٌ مِنْ ص ، ظ .
- ١٠ - ظ ، ش : قَالَ .

وإمعة : لأنه ليس في الكلام إفعلة صفة ، وإنما هو مثل دتمة : وهو مثل أرطى ، لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُيغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلت على أن الهمزة في أولت من نفس الكلمة بقولهم : ألتق فهو مألوق — يقول : فالهمزة في ألتق فاء الفعل — فينبغي أن تكون في أولت كذلك . وهذا استدلال صحيح .

ولمعرض بعدد أن يعترض فيقول : ما تشكر أن يكون أولت أفعلاً دون فوعل . وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوطف ، وأوجر ؟ .

فإن قلت : فقد قالوا : ألتق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألتق منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولاً : ولتق : ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعيد وأزن ، في وعيد ووزن ؛ فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألتق ؟ .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق : فلو كانت الهمزة في ألتق إنما هي منقلبة عن الواو في ولتق كما يدعى الخضم لزال في اسم المفعول لزال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : « مولوق » كما يقولون : « أعيد » فهو ١٥ « موعود » . ولم نسمعهم قالوا : « مأعود » : لزال الضمة : فلمأ لم نرهم قالوا : « مولوق » . استدلتنا^٢ بذلك على أن الهمزة في ألتق ليست بمنزلة الهمزة في « أعيد » بل هي أصل ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تشكر أن يكون هذا من القائب اللازم كما قالوا في تكسير « عيد »

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : واستدلنا ، بواو العطف ، وهو خطأ لأن استدلتنا جواب فلما ولذلك هي في ص ساقطة .

وتحقيره : أعيادٌ ، وعبيدٌ ؛ فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذا ما تنكر أن يكون مألوقٌ من البدل اللّازم وإن زالت الضمة الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عبيدٍ في قولهم : عبيدٌ ، وأعيادٌ ولم تُردّ الياء إلى الواو . كما قالوا : البرية ، فألزموها التّخفيف وأصلها همز . وكما قالوا : النّسيبُ ، فألزموه ٢ البدل في الأمر العامّ الشائع ؟ .

٥ قيل : الحملُ على هذه الأشياء لا يجوز ، لخروجها عن القياس ودخولها في الشثوذ . فينبغي إذا كان الأمرُ كذلك أن تُسلم كما سمعت ولا تُجعل أصلاً يُقاسُ عليه .

وأيضاً فإننا ٣ قد سمعناهم يقولون : تنبأً مُسيّلمةٌ ؛ وذكر سيويوه : أن جميع العرب تهمزُ هذا فتقول : تنبأً مُسيّلمةٌ ؛ وقد قالوا : برأه الله الخلق ، وقالوا أيضاً : عادَ يعُود . فلماً سمعناهم يقولون هذا دلّنا ذلك على أن : النسيبُ ، والبريةُ ، وعبيدٌ ؛ أصلها همزٌ والواوُ ، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها .

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريح أولئك فنقضى بأنّه من الواو دون الهمز ٧ . فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة نزلها عنه إلى غيره . فإن ادعى ١٥ ذلك مدّعٍ لزمه الدليلُ عليه وكان هو المطالب به دوننا .

١ - ظ ، ش : وكما .

٢ - ظ ، ش : فألزموا ، بغيرها .

٣ - فإننا : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أبرأ .

٦ - ص : الهمزة .

٧ - ظ ، ش : الهمزة .

ولو جاز لمدح أن يقول : إن أصل أُلِيقَ : وُلِيقَ - من غير دلالة ، ومع
أن الهزمة ثابتة في تصريف الكلمة بحيث لا موجهاً للقلب ه ، بلجاز لآخر أيضا
أن يقول : إن أصل أُخِيذَ : وُخِيذَ . وإن أصل أُمَ : وُمَ . وإن أصل أَكِيلَ :
وُكِيلَ ، من غير دلالة ولا ثبوت .

٥ ولو جاز ذلك تخرج هذا الأمر من باب طريق العلم إلى الجهل وارث كتاب
ملاحيقه له ، واعتقاد ما لا دليل عليه . وهذا موقف إذا وقفه المدعى
سقطت كلفة الاشتغال به ٢ ، والاحتجاج عليه ، ولا قوة إلا بالله .

وقد قالوا : ما لُوقٌ ، ومؤلِقٌ ، ومؤلِقٌ ؛ فألوق : مفعول ، ومؤلِقٌ :
مفعَلٌ ، ومؤلِقٌ : مفعولٌ .

١٠ وقال أبو علي : سأل مروان بن سعيد المهلب الكسائي في حلقة يونس
عن أولق ؟ فقال الكسائي : أفعلٌ ؛ فقال له مروان : استحيت لك يا شيخ .
واستدل أبو إسحق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعل ٣ ولا فوعلا
من ولى يلقى إذا أسرع بقولهم ؛ ما لوقٌ ، كما ذهب إلى .

واستدل أبو عثمان على أن إمعة فعلة بأنه ليس في الكلام إفعلة صفة ؛
١٥ وهذا هو استدلال سيويه ، وهو صحيح . وفيه قول آخر ، وهو أنه لو كانت
الهزمة في إمعة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء [٤١] والأخرى عينا ؛
فكانت الفاء والعين - تكونان على هذا التأويل - من موضع واحد ، وهذا
لا يؤخذ به لقلته .

١ - وجبا بالنصب في النسخ الثلاث .

٢ - ظ ، ش ؛ الكلفة به .

٣ - ظ ، ش ؛ أفعلا .

٤ - ظ ، ش ؛ لقولهم .

٥ - ظ ، ش ؛ بقوله .

وإنما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو : كوكب • ودَدَنٌ ١ ، وستراها في مواضعها . ولا ينبغي أن يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأما أَيْصَرَ ، فقولهم في جمعيه : إصَارٌ ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ ، لأنها فاءٌ ٢ في إصَارٍ ، ومثاله : فِعَالٌ .

وليس يجوز أن يعترض معترضٌ فيقول : ما تشكّر أن الهمزة في إصَارٍ • بدلٌ من ياء أَيْصَرَ ، على أن تكون الهمزة في أَيْصَرَ زائدة؟ ويُسبِّه هذا بقولهم إِسَادَةٌ في وِسَادَةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة • .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى : يسار بكسر الياء ، والأفصحُ : يسار بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يقاظٌ ،

وفي جمع يعبر وهو الحدى يعرّةٌ ، وفي جمع يابس يباسٌ .

وإنما تنكبوا ذلك عندى استثقالا للكسرة في الياء وليست كالواو التي إذا انضمت همزت هربا من الضمة فيها . فلما لم يمكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولا .

وقد كُسِرَت غير أولٍ نحو : مُغْبِلٌ ، وأَسِيرٌ به ، وأَبْسِيعٌ به ، وأَبْسِينٌ به ، وهذا مطردٌ في بابهِ ؛ لأن وسط الكلمة ما تجتمع فيه الواوان . فاجتماع ياءٍ وكسرة أولى .

فأما قولهم : يَيْسَجَلٌ ، • وَيَيْسَجَلٌ ، ونحو ذلك ، فإن أصله الفتحُ ، وإنما كُسِرَت الياء لتقلب الواو ياء ، فالكسرُ عارضٌ .

فأما ٣ أرطبي . فقولهم : مأروطٌ ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ ؛ وقال لي

١ - ظ : ودودن .

٢ - فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأما .

أبو عليّ: إنَّ أبا الحسن هـ حكى عن بعضهم: أديم مرطبيّ. فالهمزة عند هؤلاء زائدة.

فأولتق مثل: كوثر؛ وإمعة مثل: ديمة؛ وأبصر مثل: خيفق؛ وأرطبيّ مثل: علكتي، فيمن نون هذا: على قول من قال: مأروط. ومن قال: مرطبيّ، فأرطبيّ عنده بمنزلة أفعمي: وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطبيّ فيمن قال: مرطبيّ منقلبة عن ياء؛ لأنّه لو كان من الواو لقالوا: مرطبو، كما قالوا: مغزؤ. وإنما مرطبيّ كمرمبيّ؛ ولا تحمله على قول الشاعر:

وقد علمت عيرني مليكة أنتي أنا الليث معدياً عليه وعادياً

[٤١ب] وهو يريد: معدواً عليه؛ ولا على مسنيّة، وهم يريدون: مسنونة. لأن هذا شاذ لا يقاس عليه؛ ومأروط أكثر في اللغة من مرطبيّ.

[الألف لا تكون أصلاً أبداً]

قال أبو عثمان: والألف لا تكون أصلاً أبداً، إنما هي زائدة^١ أو بدل مما هو من نفس الحرف، ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء ولا في الأفعال. فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل^٢ فيهن.

قال أبو الفتح: إنما قال أبو عثمان: إن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء، ولا في الأفعال، وإنما تكون زائدة^٣ أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها؛ إلا كذلك. فقضى لها بهذا الحكم هـ.

فأما الحروف فالألف فيهن أصل: غير زائدة ولا منقلبة. والدليل

١ - ظ، ش: زيادة.

٢ - ظ، ش: فهو.

٣ - ظ، ش: زيادة.

٤ - فيها: ساقط من ظ، ش.

على ذلك أنها غير مشتقة ، ولا متصرفة . ولا يُعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه . فيجب أن تُفتر على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة . ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألف فيهن زائدة لأنهن غير مشتقات وبالاشتقاق تُعلم الزيادة من الأصل . ولا تكون منقلبة ؛ لأنه لو كانت الألف في « ما » من الواو لقالوا : مَو ، كما قالوا : لَو ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مَي . كما قالوا : كَمَي ؛ فبطل أن تكون الألف في الحرف زائدة أو منقلبة .

فإن قال قائل : فهلا حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء والأفعال فتضيت بأن الألف فيها بمنزلتها فيهما ؟ .

١٠ قيل : هذا خطأ . وذلك أن الحروف باقية من الأسماء والأفعال ؛ خارجة عن أحكامهما من وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب ! ! فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البعد . وإنما المتجوز أن نحمل ما لم يُعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عُرف اشتقاقه منها .

فنقول : إننا إذا حصلنا ثلاثة أحرف من الأصول وجاءت همزة رابعة في أولها . قضينا بزيادة همزة تَمَلًا على ما عُرف ؛ فيحسن هذا منّا لحملنا اسمًا على اسم . وكذلك الأفعال أيضا .

فأمّا أن نحمل الحرف على الاسم والفعل على بُعد ما بينهما . فخطأ . ويمتنع منه أيضا أنهم لم يُميلوا « حتى » وألفها رابعة . ولو كانت منقلبة عن ياء ، أو واو ، لكانت [١٤٢] إمالتها مستقيمة . ؟

١ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الحروف .

وأقول : إنَّ الأسماءَ المبنيةَ ، والأصواتَ المحكيةَ ، والأسماءَ الأعجميةَ .
تجرى تجرى الحروف في أن الألفاتِ فيها أُصُولٌ غيرُ منقلبةٍ ؛ لأننا إنما قَضِينَا
بأنها في الحروف غيرُ منقلبةٍ ؛ لأنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ؛ فيجبُ من ذلك أن
يكونَ كلُّ ما كانَ مما ذكرنا غيرَ مشتقٍّ أن تكونَ ألفُه غيرَ زائدةٍ ولا منقلبةٍ .
٥ فإن قلتُ : فهَلَّا حَمَلتِ المبنيةُ والأعجميةُ على ما عُرِفَ اشتقاقُه من
العربيةِ لأنها أسماءٌ مثلها ؟ .

١٠ قيل : أما الأسماءُ المبنيةُ ^١ فإنما ^٢ بُنِيَتْ لمشابتها الحروفِ نحو : كَمْ ، ومَنْ
وأينَ ، ومَتى ، وآتى ؛ فلما أُشْبِهتِ الحروفُ المتضمنةُ هي معانيها ، وكانت
مثلها في أنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ، ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ ، كانَ حكمُها في ذلك
حكمَ الحروفِ ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها ، ألا ترى أنك لا تجدلِكُمْ .
وأينَ ، ومَتى ، اشتقاقا ولا تصرُّفا ؛ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكن ^٣ لأحدٍ أن
يقول : إن الألفَ من « لكن » زائدةٌ ولأنه ؛ من اللُّكْنَةِ . ولا يجوزُ لآخرٍ أن
يقولَ أيضا : إن الألفَ في « متى » منقلبةٌ عن « ياءٍ ولا واوٍ ، ولا أن الألفَ
في « إِيَّاكَ » منقلبةٌ ولا زائدةٌ .

١٥ ويدلُّك على أن الأسماءَ المضمرةَ في حكمِ الحروفِ - أنك تجدُ فيها ما هو
على حرفٍ واحدٍ نحو الكافِ في « رأيتُكَ » و« مررتُ بك » والياءِ في « مررتُ
بِ » فجرت هذه الأسماءُ في أنها على حرفٍ واحدٍ مجرَى همزة الاستفهامِ ، وواوِ
العطفِ وفائه ؛ ولو كانت كالأسماءِ الظاهرةِ المتمكنةِ لما جاز أن يأتي شيءٌ

١ - المبنية : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فإنها .

٣ - ظ ، ش : لم يحز .

٤ - ش : أنها .

٥ - ظ ، ش : من .

منها على أقل من ثلاثة أحرفٍ : فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ . و « أنا ، وأنتَ ، وإيَّاكَ »
بمنزلة الكافِ في « ضَرَبْتُكَ » والياءِ في « مررتَ بي » لأنها مضمرةٌ مثلها .

وحكى عن بعضهم : أَنَّهُ سُئِلَ عن قولِ الله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » ،
ما معنى « إِيَّاكَ » ؟ فقال : معناه حَقِيقَتُكَ ؛ قال : واشتقاقه من « الآيَةِ » وهي
العلامةُ التي تدلُّ على حقيقة الشيء ؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون « إِيَّا » :
فِعْلاً أو فِعْلاً ، أو فِعْلاً ، من الآيَةِ . وأن تكون الألفُ في آخرها إنما
انقلبت عن الياء إن كانت لاما ؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلاً .

وهذا قولُ ساقِطٍ ليس مما يُتَشَاغَلُ بمثله [٤٢ب] ، لأنَّ « إِيَّاكَ » بمنزلة الكافِ
في « رأيتُكَ » في أنها اسمٌ مضمرةٌ مثله . فيجبُ أن يكون غيرَ مشتقٍ ، كما أن :
« الكافَ ، وأنتَ » كذلك .

وأرى أن القائل بهذا القولِ إنما شجَّعه عليه ما حُكي عن الخليل من أَنَّهُ قال :
إنَّ « إِيَّا » اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمرةُ ؛ فلما سمع^١ أَنَّهُ ظاهرٌ جعله مشتقاً
وأخرجه عن باب المضمراتِ وصرَّفه .

وقد دلَّ أبو عليٍّ على أن « إِيَّاكَ » اسمٌ مضمرةٌ . قال : لِأَنَّهُ خُصَّ بالنَّصْبِ
كما خُصَّ « أنا ، وأنتَ »^٢ بالرفعِ ، فكما أنَّ « أنا ، وأنتَ »^٢ مُضْمَرَانِ
بلا إشكالٍ فكذلك « إِيَّاكَ » ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتُصِرَ به على النَّصْبِ
ولدخَلَه الإعرابُ كُلُّهُ . وليس ظَرْفًا فيلزم النَّصْبَ كما لزمته « سوى ،
وبُعَيْدَاتُ بَيْنِ » . ونحوهما من الظُّروفِ التي لم تُسْتَعْمَلْ إلا ظروفاً ، ولا

١ - ظ ، ش : سمع به ، ولا معنى له .

٢ - ساقط من ظ ، ش .

مصدرا فالزيم النَّصْبَ النحو : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَبَّيْكَ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ٢ »

فإذا كان الأمر كذلك ٣ بطل أن يكون « إِيَّاكَ » مُشْتَقًّا أو مُتَصِّرًا .

وكذلك الألف في « غَاقٍ » لصوت الغراب ، و « جَاهٍ » لِرَجْرِ البعير ،

و « حَاءٍ ، وَمَاءٍ » في صوت الشَّاءِ ٤ ، هي فيهنَّ غير منقلبة : لأن هذه كلَّها

بمنزلة الحروف .

فإن قلت : فقد قالوا : إنَّ وَزْنَ « ذَا » منَ الفعلِ « فَعَلٌ » وإنَّه محذوفُ

اللام وهو مع ذلك مبنىً لمشابهته الحروف ، وألفه مُنْقَلِبَةٌ عن العين الساكنة ،

فَمَا ٥ الفَصْلُ بينه وبين « مَيِّ » ؟ .

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماءَ المتمكنة . ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ

به ، وَيُشْتَبَى وَيُحَقَّرُ ، ويدخلُه كثيرٌ من أحكام الأسماءِ المتمكنة ، فلذلك

جاز أن يُمَثَّلَ من الفعلِ .

قال أبو علي : أصلُ بنائهِ فَعَلٌ كأنَّه « ذَيٌّ » ثم حُذِفَتِ اللامُ لِضَرْبِ

من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياء ، وكأنه بقِيَ « ذَيٌّ » فقلبت ياءُه أَلِفًا فصار

« ذَا » . قلت له : ما الدليل على أن عَيْنَه من الياء ، ولم لا يكونُ من باب :

« طَرِبْتُ . وشَرِبْتُ » لأنه أكثر من باب « حَيِّتُ ، وَعَيِّتُ » ؟

فقال : لأن سيبويه حكى فيه الإمالَةَ : فهذا يدلُّ على أنَّه من الياء ، قال :

ولم يَقُلْ فيه « ذَيٌّ » لِئَلَّا يُشْبِهَهُ « كَيٌّ » فَأُلْحِقَ بِمَيِّ .

١ - فالزيم النصب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : على ذلك .

٤ - ظ ، ش : الصوت للشاة .

٥ - ظ ، ش : وما .

٦ - الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها .

٧ - ظ ، ش : فذا .

قلت له بعد ذلك بزمان : هلا قلت في « مَتَى » : إنه في الأصل « مَتَى »
 ثم قُلَيْتَ ياؤه ألفا كما تقول في « ذا » ؟ .

فقال : « ذا » أشبه الأسماء^١ المتمكنة بأنه يُوصَفُ ، ويُوصَفُ به ،
 ولا يجوز ذلك [٤٣] في « مَتَى » .

وقال في موضع آخر : إنما أُمِيلَتُ « مَتَى » لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمانةً
 للأسماء وهو الإمالة .

قال : فأما « إذا » فإنما امتنعت من الإمالة وإن كانت اسماً لأنها أقعدتُ
 في شبه الحرف من « متى » ، لأنها محتاجة إلى الإضافة : مفتقرة إلى ما بعدها .

وأما « مَتَى » فهي في كلا موضعها - الاستفهام ، والشَّرْطُ - غير مضافة ،
 فهي أشبه بالأسماء القائمة بأنفسها ، ولذلك أُمِيلَتُ « بَلَى » لأنها تقوم بنفسها
 إذا قال القائل : « أما قام زيد ؟ » قال له انجيب : « بَلَى » فلماً حسن الوقوفُ
 عليها أُمِيلَت ، أمانةً لمشابهة الاسم فيها .

قال أبو علي : وكذلك قولهم « اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَّا لَا » فإمالتهم « لَا »
 من « إِمَّا لَا » إنما هو لأن معناه : اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ .
 فلماً حذِفَ الفِعْلُ وَأُقِيمَتُ « لَا » مَقَامَهُ وَأَغْنَتْ عَنْهُ ، أُمِيلَتُ لمشابهتها الفِعْلَ .
 وكذلك كان يقول في قولهم : « يَا زَيْدُ » إنها^٢ إنما أُمِيلَتُ لأنها قامت مقام
 « ادْعُو ، وَأُنَادِي » ولأجل الياء أيضا .

وحكى قطرب عن بعضهم : « لَا اِفْعَلْ كَذَا » إمالة . وإنما جاء هذا فيها
 عندي لأنها قد تكون جواباً فتقوم بنفسها في نحو قولك جواباً : لِمَلَّ قَامَ زَيْدٌ ؟
 « لَا » . فلما قامت بنفسها أُمِيلَتُ كما قلنا . إلا أن إمالة « بَلَى » أشبه من

١ - الأسماء : ساقط من ظ ، ش ، وكانت كمثلك في ص واستدركت في هامشه .

٢ - إنها : ساقط من ظ ، ش .

إمالة « لا » لأنها على ثلاثة أحرف ، فهي بالتمكينة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .

فإن قلت : فقد قالوا : « حتى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن ^١ إمالة ؟

قيل : إنما كتبت بالياء ^١ : لأن ألفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع التي تغلب عليها الياء .

و لم يكتبوا « إذا » بالياء ^٢ وإن كانت اسما لما لم تكن الإمالة تحسنُ فيه ^٥

ولو كتبوا « كلاً » بالياء ^٢ قياساً على « حتى » لكان وجهها . وكتبهم ^٣ إيناهم أيضاً بالألف صوابٌ ؛ لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضاً لو كتبت « حتى » بالألف قياساً على « كلاً » لكان صواباً .
والكل علة قائمة . وأحسنني رأيت « حتى » بالألف بخط أبي العباس .

وأما إمالتهم « لـ لـ لـ لـ » فلأجل كسرة الكاف فأشبهه ذلك إمالة « عابدي » ^{١٠}

وحياتي . وإن كان ليس مثله في كل موضع فقد يشبهه الشيء الشيء من

وجه ولا يشبهه [٤٣ ب] من وجوه . فإن أعطى بعض أحكامه فللشبهه

الذي بينهما ، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبهه . فتأمل هذا الموضع فإنه

مسهلٌ عليك كثيراً مما تستتقير به في اللغة العربية ، فإن أكثر من يتسكع

فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع . ^{١٥}

وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز :

فهي تنوش الحوض نوحاً من عملاً

نوشاً به تقطع أجواز الفسلاً

١٠١ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطة أفسد المعنى .

٢٠٢ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطة أفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : فكتبهم .

٤ - صواب : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - ظ ، ش : يسهل .

إنّ الألف في « علا » منقلبة عن الواو ، لأنّه من علّوتُ . وإنّ الكلمة في موضع مبنىّ على الضمّ نحو : « قبْلُ » ، وبعْدُ » ؛ لأنّه يريد : نَوْشاً من أعلاه . فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه ، وجبّ بناءُ الكلمة على الضمّ نحو : « قبْلُ » ، وبعْدُ » فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً . وهذا مذهبُ حسن .

وكان أيضا يقول : إن « اللاء » ليس محنوقا من « اللائي » ، قال لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقة . قال : فد « اللاء » مثل « شاء » و « اللائي » بمنزلة « الجائي » وليس أن « اللاء » من « اللائي » بمنزلة « القاض » من « القاضي » ، ولذلك مثله بـ « شاء » وهو بمنزلة « باب » .

ويدلّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في « ذا » اسم رجلٍ : « ذاءٌ » ١٠ كما يقولون في « لا : لاءٌ » .

وسألت أبا عليّ عن قولهم « باءٌ » ، و« تاءٌ » ، فيمن مدّ لماً عطفَ - فقلتُ له : أتقول إنّ الألف منقلبة ؟ فقال : نعم ، أحكمُ عليها بأنها واوٌ في الأصل لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب « طويّتُ » .

قلتُ له : كيف تبيّز ذلك ونحن نعلمُ أن هذه الألف إنما هي الألفُ ١٥ المجهولةُ في « با ، ونا » قبل المدّ ؟ فقال : لَمَّا صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء . ألا ترى أنّا لو سمّينا بـ « ضرب » لأعرّبناه قلنا : « جاءني ضربٌ » فنعرّبهُ وإن كان قبل التسمية غير معرّب ، فكذلك « يا ، تا » إذا مدّت قضيّ عليها بما يقضي على الأسماء . فقليلٌ له في الوقت : اقتجّم على الكلمة إعلالين :

١ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٢ - كيف : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص (يا ، تا) بدلون واو .

٢ - أتقول : ساقط من ظ ، ش .

إِعْلَالُ الْعَيْنِ ، وَإِعْلَالُ اللَّامِ ؟ فَقَالَ : قَدْ أَجَاءَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ صَالِحٌ نَحْوُ :
« مَاءٍ ، وَشَاءٍ » . فَهَذَا قَوْلُهُ .

وَقَدْ نَصَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى أَنَّ « الْأَلِفَ » ^٢ مِنْ [١٤٤] ذَوَاتِ الْيَاءِ . وَقَوْلُ
أَبِي عَلِيٍّ أَجْبَرَنِي عَلَى الْقِيَاسِ . وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ « قَافٍ » لَقَضَيْتَ بِأَنَّهُ مِنْ
الْوَاوِ . وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْأَلِفَ إِذَا جَاءَتْ فِي مَوْضِعِ
الْعَيْنِ - فَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ مِنَ الْوَاوِ .

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّكَ إِذَا اسْتَقْرَيْتَ اللَّغَةَ وَجَدْتَهَا فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ
هَكَذَا : أَلَا تَرَى إِلَى « بَابٍ ، وَدَارٍ ، وَسَاقٍ ، وَغَارٍ ، وَتَاجٍ ، وَصَاعٍ » فَهَذَا
كُلُّهُ مِنَ الْوَاوِ . وَالْيَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَلِيلَةٌ .

١٠ وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ يَقُولُ هَذَا سَيَبَوِيهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ جَمِيعًا ؟
أَوْ فِي الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً ؟ فَقَالَ : لِأَعْرِفُ لَهُ نَصًّا عَلَى الْأَفْعَالِ ؛ وَلِهَذَا مَا قَالَ
سَيَبَوِيهِ : إِنَّكَ لَوْ نَطَقْتَ بِالْفِعْلِ مِنْ « آتٍ » لَقُلْتَ : « أُؤْتِ » بِمَنْزِلَةِ : « قُلْتُ »
فَأَمَّا « مَاءٍ » فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا ، لَقَضَيْتَ بِأَنَّ أَلِفَهُ مِنَ الْيَاءِ - لِأَجْلِ الْإِمَالَةِ
فِيهِ . وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ : قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

١٥ لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَحْتَوِيهِ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ
وَأَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ لِلرَّاجِزِ :

يَدْعُونَنِي بِالْمَاءِ مَاءً أَسْوَدًا

قَالَ : يَرِيدُ أَصَبْتُ مَاءً أَسْوَدًا . قَالَ : فَأَلْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْمَاءِ زَائِدَتَانِ ، لِأَنَّ
الْأَصْوَاتَ لَا تَدْخُلُهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ هَذَا .

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : الباء ، وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي (وهذه
قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أن الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو) .

رقال سيوبه : إنك إذا سميت رجلاً بـ « عتلى » ولدتلى . ولى « لقلت : « غلوان » و«لوان » ولدوان » فتثنيه بالواو : لأن الإمالة لا تحسن فيه ٣ .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها . ولم أرَ أحدًا من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا . وهذا الموضع من لطيف التصريف ، وفيه ما هو أكثر من هذا ، واكن الكتاب يطول به ولا يأتي على آخره .

فأمّا الأسماء الأعجمية في حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق لأنها ليست من اللغة العربية .

وإذا كان ضربٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي ، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى ، وهو به أخرى ، لبعده ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لاتجد لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لاتجد همل « قَدْ » وهل « وبل » ، فالأمر فيهما واحد .

فأمّا قول من يقول : إن « إبليس » من قول الله تعالى « يبليس » ١٥ المُجرمون ٧ ، ومن قول الراجز :

١ - ص : لو .

٢ - رجلاً : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فيها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أحد أصحابنا .

٥ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ص : قوله .

٧ - الآية ١٢ من سورة الروم ٣٠ وهي « ويوم تقوم الساعة إبليس المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث

« يومئذ قبل إبليس » وهو خطأ .

ياصاح هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسًا

قال نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا

فخطأ منه . لو كان « إبليس » من هذا لكان عربياً ، لأنه مشتق ، ولو جب صرفه ، لأنك لو سميت رجلاً بـ « إجنفيل » ، وإخريط « لصرفته ، لأنه لا مانع له من الصرف .

وكذلك أيضا لا يجوز أن يكون « إدريس » من درست القرآن . ولا من درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون « يعقوب » من العقبى ، ولا من العقاب . ونحوهما . لأنه لو كان كذلك كان مشتقاً عربياً ولو جب صرفه كما تصرف « يربوعا ، ويعسوبا » اسمي رجل . وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترى إلى قول النابغة :

نُبِّئْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرِ مِنَ الْأَسَدِ

فلو كان هذا من قبست النار لانصرف ، لأنه كان يكون بمنزلة « جارود » من الجرد ، و « عاقول » من العقل .

وإذا كان الأمر كذلك ، فليس لأحد أن يقول إن « إبراهيم » ، وإسماعيل « لهما مثال من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في « إن ، وئم ، وقد ، وسوف » وما أشبه ذلك .

ولكن يقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من ^٢ حكمها كَيْبَتْ وكيبت ، كما أن « سوف ، وحتى » لو سُمِّيَ بهما لكان من أمرهما كَيْبَتْ وكيبت . ولم يرد أبو عثمان بقوله : « إن الأليف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة » أنها تكون كذلك في جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة . وقد شرحت هذا في أول الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة من مصادرهما .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والهمزة إذا وقعنا أولاً ، فحتى وجب

٥ [١٤٥] في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها .

[الميم في مد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان : فأما مَعَدَّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب : تَمَعَّدَدَ ، فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسَّكَنَ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل ، وقد قالوا : « تَمَدَّرَع » ، والحيثية العربية « تَدَّرَع » . وتَسَكَّنَ وهو كلام أكثر العرب ، وأنشد أبو زيد :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدَّ » من معنى « تَمَعَّدَدَ » ، لأن « تَمَعَّدَدَ »

١٥ تَكَلَّمَ بكلام مَعَدَّ : أى كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول عمر^٢ رضي الله عنه^٢ « اخشوشنوا وتمعددوا » . قال أحمد بن يحيى : « تمعددوا » : أى كونوا على خلق مَعَدَّ . فإذا كانت الميم في تمعدد فاء فهي

١ - ظ ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ - ظ ، ش : رحمه الله .

في « معدّء فاء ». قال : ولا تنظر إلى « تَمَسْكَنَّ ، وَتَمْدَرَع » فتقول :
أحملُ « تمعدء » على أنه تمفعّل بمنزلة « تَمْدَرَع » ، وأجعلُ « معدءاً » متفعلاً
لأن « تَمْدَرَع » قليلة . والجيذة « تَدْرَع » ، وَتَسْكَنَّ .

فأما قول العامة : تَمْحَرِقُ ، فينبغي أن يكون لأصل له . وإن كان قد
جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسْكَنَّ في الشذوذ . والجيذة : متخريق . لأنهم
يقولون « تَخَرِقُ فلان » بالمعروف « ولم نسمعهم يقولون « مَحْرِق » وإنما هو من
الْحَرِيقِ وهو الكريم من الرجال ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى « مَحْرِق »
وليس بالقوى . فأما ما أنشده من قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجَلِّدَ

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائي أن أُجَلِّدَ بالعصا . فإن قدمه على
هذا التقدير فخطأ ؛ لأن الباء في صلة أن ، ومحال تقديم شيء من الصلة على
الموصول . ولكنه جعل الباء تَبْيِينًا . ونظيره قول الشاعر : أنشده أبو العباس
تقول وصككت صدرها بيمينها أبتعلّي هذا بالرحى المتعاسس
معناه : المتعاسس بالرحى ، ولكن الباء إذا قدمت فهي تبين . ولو كانت
من الصلة لما جاز تقديمها ؛ على الألف واللام من المتعاسس . ولكنها تُفِيدُ
ما تُفِيدُ إذا كانت في الصلة . وأنشد أبو العباس أيضا : [٤٥ ب] .

وإني امرؤ من عصبية حيندقيّة أبت للأعادي أن تذل رقابها
معناه : أبت أن تذل رقابها للأعادي . فلو كانت اللام من الصلة لما جاز
البيت لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول . وقال الله تعالى :

١ - ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : وإنما ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : يقدمها .

وهو أَصْدَقُ قَيْلًا : « وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ »^١ معناه ٢ : من الزَّاهِدِينَ فيه .
 « إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »^٣ معناه من القالين لِعَمَلِكُمْ . و « إِنِّي لَكَمَا آمِينَ
 النَّاصِحِينَ »^٤ معناه : مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَمَا . ولكنَّهُ لَمَّا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ تَبْيِينًا وَأَخْرَجَهُ
 عن الصلّة .

ومعنى التبيين : أنْ تَعَلَّقَهُ بما يدلُّ عليه معنى الكلام ولا تَقَدَّرُهُ^٥
 في الصلّة ؛ لأنَّ معنى : كان جزأئى بالعصا أنْ أُجْلَدَا : جَلَدَى بالعصا .
 ومعنى :

أَبَتْ لِلْأَعَادَى أَنْ تَدْلِ رِقَابُهَا

لَا تَدْلِ رِقَابُهَا لِلْأَعَادَى . وكذلك^٥ الباقي كلُّهُ لا يمتنع أنْ تَقَدَّرَ فيه مثل^٦
 هذا التقدير . فإذا^٧ فعلت هذا ، سَلِمَ لك اللفظُ والمعنى . ولم تُقَدِّمَ شيئاً عن
 موضعه الذى هو أخصُّ به ، ولا يجوزُ زَوَالَهُ عَنْهُ .

وليس يمتنع^٨ أن يكون تفسيرُ المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب : أَلَا تَرَى أَن ... نِ
 قَوْلِهِمْ : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » الْحَقُّ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وإنما تقديرُهُ في الإعراب :
 الْحَقُّ أَهْلَكَ وَسَابِقِ اللَّيْلِ . وكذلك^٩ أيضاً يكونُ معنى الكلام : « كان
 جزأئى أنْ أُجْلَدَا بالعصا » . وتقديره في الإعراب غير ذلك .

وسيبويه كثيراً ما يمثِّلُ في كتابه على المعنى فيتخيَّلُ من لاختِياره له : أَنَّهُ قد

١ - من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - ظ ، ش : أى .

٣ - من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت التسع الثلاث النص بالواو فقالت : وإنى ، خطأ

٤ - من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : فكذلك ، بالفاء .

٦ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا ، بالواو .

٨ - ظ ، ش : يمتنع .

٩ - ظ ، ش : فكذلك .

جاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْمِلُهُ في الإعرابِ عليه وهو لا يَدْرِي فيكونُ مُخْطِئًا
وعنده أَنَّهُ مصيبٌ . فإذا تُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال سيديوه وغيره .
وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرا ، وأكثر ما يستعملُهُ في المنصوبات
في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلما يُهْتَدَى له .

[الميم في معزى أصل]

٥

قال أبو عثمان : والمعزى أصله أعجمي ولكن قد أعرب وجعلت العرب
ميمه من نفس الحرف فقالوا : معز .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف
واللام [٤٦] قد أعربتُها العربُ واستعملتها استعمالَ أسماءها العربية . وذلك أنها
١٠ تمكَّنت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهي الأولُ وتدخل عليها الألفُ واللام .
فجرتُ لذلك تجرَى رجلٌ وفرسٌ . ولذلك^٢ لم يمتنعها من الصَّرفِ إلا^٣
ما يمتنعُ العربيُّ ؛ لأنها قد جرت مجراه ، نحو : ديباجٍ ، وفرندٍ ، وزنجبيلٍ ،
ولحامٍ وما كان مثلها .

فلو سُميت رجلا بديباجٍ أو فرندٍ لصرفته ؛ لأن العجمة فيه غيرُ معتد
١٥ بها فجرتُ لذلك تجرَى زَيْدٌ وعمرو وبكرٌ في أنها منقولةٌ من أسماء الأجناسِ .
قال أبو علي : وبدلُ على أنهم قد أجرؤاها مُجرَى العربيِّ : أنهم قد اشتقوا منها
كما يشتقون من العربيِّ . قال رؤبة :

١ - ط ، ش : تدخل .

٢ - ط ، ش : فلذلك .

٣ - إلا : زيادة من ط ، ش .

٤ - ط ، ش : صرفته .

هل يُسَجِّسِي حَلِيفٌ سَخْتِيْتُ
أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيَّتِ

قال : فسَخْتِيْتُ : من السَخْتِ ١ وهو الشَّدِيدُ بِمَنْزِلَةِ زِحْلِيلٍ من زَحَلٍ .
فأما الأعجمية التي لا يجوز دخول الألف واللام عليها نحو : إبراهيم وإسماعيل ،
فإنها تباعدت من كلامهم فنقلت فُسِّعَتِ الصرف في المعرفة . « ومعزى » اسم
نكرة فلذلك جرى مجرى العربي عندهم حتى قالوا فيه « معز » .
فهذا معنى قول أبي عثمان : ولكن قد أعرب : ألا ترى إلى اشتقاقهم منه
« معز » وإدخالهم عليه الألف واللام ولحاقهم إياه بهجرع ؟ .

[زيادة الألف والنون في آخر الكلمة]

قال أبو عثمان : وكل ما وجدت في آخره ألفا ونونا مما لم يُسْتَقَّ منه ما يذهب
فيه فهي زائدة .

قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من
الأصل ، وفي آخرها ألف ونون ، فاقص بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف
الاشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو : « سيرحان » ،
وسعدان .

وليس يريد أنك كلما وجدت اسما في آخره ألف ونون قضيت بزيادتهما .
هذا خطأ ؛ ألا ترى أن النون في قدان ، وعينان ، وسنان : لام وليست زائدة .
وكذلك إن كانت الكلمة مكررة ، حكمت بأن النون غير زائدة ؛ لأنه لو جاء
في كلامهم [٤٦ ب] نحو : « جنجان ، وقسنان » . لكان قياسه أن يكون بمنزلة :

« خَصْخَاضٍ ، وَقَمَمَاقٍ » . وَلَا تَجْعَلِ النُّونَ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لِلزِّمَكِ أَنْ تَجْعَلَ « جَسْنَجَانَا » مِنْ بَابِ سَلَسٍ وَقَلِقٍ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ « جَسْنَجٌ ، وَقَسْنَقٌ » ثُمَّ زِيدَتْ الْأَلِفُ وَالنُّونُ . وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ « قَلَقْتُمْ قَلَقْتُمْ » وَصَلَّيْتُمْ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ « سَلَسٍ ، وَقَلِقٍ » .

٥ وكذلك لو جاء شيء نحو : « رُمَانٍ ، وَمُرَّانٍ » لم تقض بزيادة النون إلا بثبوت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلا ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبوت فهو وجه ، ألا ترى أن في الحديث : « أن قوما من العرب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا نحن بنو غسيان . فقال لهم : بئرا أنتم بنو رشدان » أفلا تراه عليه السلام كيف تكبره لهم هذا الاسم ؛ لأنه جعله من الغسي . يدل على ذلك قوله : « بل أنتم بنو رشدان » ؛ لأن الرشد ضد الغي .

١٠ فقد دل هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعف في آخره أليف ونون نحو : « رُمَانٍ ، وَعِيدَانٍ ، وَإِبَانٍ » فسبيلك ^٢ أن تحكم فيه ^٣ بزيادة النون . فأما مُرَّانٌ ، فحكى سيويوه فيه ؛ عن الخليل أن النون فيه من الأصل . وذهب إلى أن اشتقاقه من المرانة وهي اللين . فجرى عنده مجرى حمّاض من الحموضة . فما كان من هذا النحو يحتاج فيه إلى الاشتقاق ولا ينقض عليه بشيء إلا بثبوت . ١٥ فأما ما كان من باب « سِرْحَانٍ ، وَسَعْدَانٍ » مما تحصل في صدره ثلاثة أحرف من الأصل . فاحكمم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل .

١ - ظ ، ش : قالوا .

٢ - ظ ، ش : فسبيله .

٣ ، ٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٥ - ظ ، ش : عليها .

- فأما ما قامت عليه دلالة: فـ « دِهْمَانٌ » نونته لام: لأنهم قد^١ قالوا:
- « تَدَهْمَنَ » و« شَيْطَانٌ » لأنهم قد^٢ قالوا: « تَشَيْطَنَ » وليس في كلامهم
- « تَفْعَلَنَ » فالنون فيه لام. فأما « تَدَهَّقَ » و« تَشَيْطَ » فليس في قوة « تَدَهْمَنَ »
- و« تَشَيْطَنَ » هكذا قال أبو علي. وإنما دفعه من طريق الرواية. فيُسَلِّمُ^٣ له.
- فأما^٤ « دُكَّانٌ »: فله اشتقاقان. قالوا « دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَدَكْنُهُ دَكْنًا »:
- إذا تَضَدَّتْ بعضه فوق [٤٧] بعض. و« دَكَنْتُهُ تَدَكِينًا » حكى ذلك ابن
- دريد قال: ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ، قال^٥ وهو عربي صحيح. قال: وسمعتُ
- أبا عثمان الإشناندي يقول: قال الأخفش:
- الدُّكَّانُ مشتقٌّ من قولهم: « أَكَمَتُ دَكَّاءُ » إذا كانت مُنْبَسِطَةً. و« ناقةٌ
- دَكَّاءُ » إذا افترش سنامها في ظهرها. كما اشتقوا عِمَّانَ من العِثْمِ. فالنون على
- هذا القول في دُكَّانٍ زائدة^٦ وهي في القول الأول أصل^٦.
- فهذا تفصيل ما أجملته أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف فيه، ولكنه كان
- يخاطب به^٧ من يثق بفهمه ومعرفته.

[مواضع زيادة النون حشوا]

- قال أبو عثمان: وكلِّمًا وجدتَ النونَ في مثالٍ لا يكون للأُصولِ. فاجعلها
- زائدةً نحو: « كَسَّهَبْلٌ » لأنه ليس في الكلام مثل « سَفَرَجُلٌ » وكذلك
- « قَرَنْفُلٌ » النونُ فيه زائدة، ومثل ذلك: « جُنْدَبٌ، وَعُصْصَرٌ، وَقُسْبَرٌ » لأنه

١ - ٢ - قد: ساقط من ش في الموضعين.

٣ - ظ، ش: يسلم.

٤ - ظ، ش: وأما.

٥ - قال: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ، ش: صحيح.

٧ - به: زيادة من ظ، ش.

ليس في الكلام مثل ^١ « جَعْفَرٌ » فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون .

قال أبو الفتح : قوله : فاجعلها زائدة ؛ يقول : احكم بهذا من طريق القياس لا من قبيل السماع ، فإن انضاف إلى القياس السماع ، فالأصل « سَفَرٌ جَلٌّ » فن ^٥ مثال ^٥ « كَنَهَبُلٌ : فَتَعَلَّلٌ » لأنه ليس في الأصول مثل ^٥ « سَفَرٌ جَلٌّ » فن ^٥ ها ^٥ هنا قضي زيادتها . ولو كانت الباء من كَنَهَبُلٍ مفتوحة لكانت النون أصلاً ؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسَفَرٌ جَلٌّ .

وهذا إنما يُقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة ، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي زيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو « جَحَنَفَلٌ » تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة ، فهذا وجه . ١٠

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحَنَفَل وهو الجَحْيَشُ الكثير ، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحَنَفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك . فأما قَرَنَفَلٌ : فيَنْضَمُ ^٣ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في « عَسْتَرِيْسٌ » : أن تكون [٤٧ ب] نونه أصلاً ، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْقٍ ، ولكن القياس أوجب زيادتها لأنها عند سيويه من العترة وهي الشدة ؛ والعستريس : هي الناقة الشديدة ، فين هنا كانت زائدة . ١٥

فإن قال قائل ^٤ : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف استحقت الزيادة ؟ ٢٠

٢ - ها زيادة عن ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش ، قيل .

١ - مثل : زيادة من ظ .

٣ - ظ ، ش ، فيضم .

قيل : لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف والواو والياء الزوائد نحو ألف
الجمع في مفاعل ، وياء التحقير في مُفَيِّعِيل . وكذلك ^١ « عُدَّافِر ، وَتَمَيِّدَع ،
وَقَدَّوَكْس » .

فلما وقعت موقعا تكثر فيه حروف اللين الزائدة وهي في الأصل من حروف
الزيادة ^٢ قُضِيََ بزيادتها مع كثرة ما يَبْضِحُ من ^٣ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .
ولو جاء شيء مثل « خَزَزْتَن ، وَقَدَّتْنَدَن » . جاز فيه عندى أمران : أحدهما :
أن تكون نونه الثالثة زائدة وتعمل الزايتين والدالين عَيْسَتَيْن مكررين وتجعله
من باب « هَجَنْجَل ، وَعَقَنْقَل ، وَبَجَنْجَل » فيكون فَعْلَعَلًا . والآخر : أن
يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير ^٤ حاء ^٥ صَمَحَمَح ،
وكاف ^٦ دَمَكَمَك ، فتكون النون أصلا لأنها لام ^٧ بمنزلة حاء صَمَحَمَح ،
وكاف دَمَكَمَك الأوليتين ، فيكون فَعْلَعَلًا . والأمران عندى معتدلان .
ولما اعتدلا : لأنَّ بِلِزَاءِ كَثْرَةِ بَابِ صَمَحَمَح ، وَدَمَكَمَك وَزِيَادَتِهِ عَلَى بَابِ
« عَقَنْقَل ، وَعَصْنَصَر » أن النون ثلاثة ساكنة ، والكلمة خمسة أحرف ، فقام أحد
السبيين بِلِزَاءِ الْآخَرِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَتَغْلِيْبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ
مَوْجِبًا ، فَإِنْ جَاءَ الْأَشْتِقَاقُ بِشَيْءٍ عُمِلَ عَلَيْهِ وَتُرِكَ الْقِيَاسُ .

١٥

وقوله : وكذلك « جُنْدَب ، وَعُنْصَر ، وَقُنْصَبَر » يقول : إنَّكَ إِنَّمَا جَعَلْتَ
النونَ فِي كُنْهَبَل زائدة ؛ لأنه ليس في الأسماء مثل « سَقَرَجَل » فيلزم من هذا

١ - ظ ، ش : وذلك .

٢ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع لفظ : الزيادة .

٣ - من : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تكرير : ساقط من ش .

٥ - حاء : زيادة عن ظ ، ش .

٦ - كاف : زيادة عن ظ ، ش .

٧ - لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكون النون في «جُنْدَب» زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَرٍ». فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال [٤٨] «فَعَلَّلٍ». فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النون في «جُنْدَب» وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حكي عنهم «جُنْدَب» بفتح الدال وقد ذكرت هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم «جُوذَرٌ». لأنه أعجمي، فإن كان الجُنْدَبُ من الجَدْبِ - لأنه مما يصحبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحَقَةٍ على مذهب سيبويه، وهي زائدة مُلْحَقَةٌ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنْصَرٌ: فيجوز عندي أن يكون من عَصَرْتُ الشئ: لأن العُنْصَرَ هو أصل الشئ، وإذا عَصِرَ الشئ فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العَصْرِ. ومثل هذا قولهم في التَّهْدِيدِ بالشر: «والله لأرُدَنَّكَ إلى أصلك» أو لأن الإنسان من عَصَارَةِ أَبِيهِ.

فهذا من طريق الاشتقاق. والقياس أيضا يُوجب زيادتها بغير اشتقاق. وأما قُنْبِيرٌ: فينضاف فيه إلى القياس: أنهم قد قالوا فيه «قُنْبِيرٌ» والمعنى واحد. قال الراجز:

يا لك من قُبيرةٍ بمَعْمَرٍ

خلا لك الجوُّ فيضِي واصْفِرِي

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون».

يقول: إن لم يوجد في الأصول بناء «سَفَرَجُلٍ وجُعْفَرٍ» [فهذا] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

١ - ظ، ش: كأنه.

٢ - فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث، والمقام يقتضيه فردناه من عندنا قياسا على قول المتن المشروح.

[زيادة التاء آخرًا]

قال أبو عثمان : والتاء تُزَادُ في ، مَلَكُوتٍ ، وَجَبَرُوتٍ ، وَعَسْكَبُوتٍ :
وَتَرْتَمُوتٍ .

قال أبو الفتح : « أما مَلَكُوتٌ » : فمن الملك . « وَجَبَرُوتٌ » من التَّجَسُّبِ . فالتاء
فيهما زائدة ، ومثلهما « فَعَلُّوتٌ » . ونظيرهما : « رَغَبُوتٌ ، وَرَحْمُوتٌ » . وقد
قالوا : « رَغَبُوتِي ، وَرَحْمُوتِي » ومثلهما « فَعَلُّوتِي » .
فأما قولُ ليدي :

بأحزنة التَّلَبُّوتِ يَرَبُّاُ فَوَقَّهَا قَفَّرَ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا
فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلا ؛ لأنها في موضع السين من قَرَبُوسٍ .
وقَرَبُوسٍ .

فإن قلت : أمِّلهُ على باب « جَبَرُوت . وَمَلَكُوت . وَرَغَبُوت . وَرَحْمُوت »
وما أشبه ذلك لكثرتِه ؛ فهو قولٌ وليس بالقوى .

وأما « عسكبوت » : فيدلُّ على زيادة تائه - قولهم في معناه : العسكب . والعسكباء
وأما « تَرْتَمُوت » : فيدلُّ على [٤٨ ب] زيادة تائه أيضا ٢ أنه بمعنى التَرْتَمِ .

قال الإجاز :

تجاوبُ القوسِ بِتَرْتَمُوتِهَا

أى بِتَرْتَمِهَا ٢ . ويروى : تجاوب الصوت ٣ . ومثال عسكبوت : فَعَلُّوتٌ .
ومثال تَرْتَمُوت : تَتَمَعَّلُوتٌ .

١ - ظ ، ش : وإن .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - في الهامش الأعلى من ص فوق « القوس » من البيت : (في نسخة الصوت) .

[زيادة الياء والألف في بهيرى]

قال أبو عثمان : « وَيَهَيِّرَى » الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ؛ لأنهم قالوا « يَهَيِّرَى » فحذفوا ^١ .

قال أبو الفتح : وجه الاستدلال في هذا أنهم قد ^٢ قالوا : يَهَيِّرَى بمعنى يَهَيِّرَى . فِيهَيِّرَى : يَفْعَلٌ . وليس يخلو من أن يكون « يَفْعَلًا » ، أو فَعْعِيْلًا .
أو فَعْعَلًا .

فلا يجوز أن يكون فَعْعِيْلًا ؛ لأنه ليس في الكلام فَعْعِيْلٌ ، إنما هو مكسور ^٣ الفاء نحو « حَيْدِيمٌ ، وَعَيْشِيرٌ » .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْعَلًا لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة . ^{١٠}

فإن قلت : أجعله مكررا من باب « يَهَيِّاهِ » فحال ؛ لأن اللامين في يَهَيِّاهِ بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة « صَلِّصَلْ ، وَقَلِّقَلْ » . وكذلك « الوَحْوَحَة ، والوَزْوَزَة » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين ، وليس كذلك « يَهَيِّرَى » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهَيِّيه » . لكان ذلك ؛ كذلك لعمرى ! فأما على هذا اللفظ فلا .

ولا يجوز أن يكون « يَهَيِّرَى » فَعْعَلًا أيضا على أن تجعله من باب « زَهْرَقَ ، ودَهْدَقَ » وتقول : اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في « زَهْرَقَ ، ودَهْدَقَ » لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصلا فيما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه

١ - ص ، هامش ظ : فحققوا . وظ : ش : فحذفوه .

٢ - ظ ، ش : إذا .

٣ - ظ ، ش : مكسورة .

٤ - ذلك : من زيادة ظ ، ش .

نحو باب « زَهْرَقَ » كما جاءتا أصلين في باب « صَلَّصَلَ ، وَقَلْقَلْ » نحو « وَحَوَّحَ ،
وَوَزَّوَزَ ، وَيَهْيَاهُ ، وَيَلْيَلِ » فإذا لم يجز أن يكون يَهْيَرُ : فَعَلَّلًا ، وَلَا فَعْيَلًا
بقي أن يكون يَفْعَلًا بمنزلة « يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ » . وإذا كانت الياءُ زائدة
في « يَهْيَرُ » وهو بمعنى « يَهْيَرُ » كانت الياءُ أيضا في يَهْيَرُ زائدة ؛ لأن اللفظ
والمعنى متفقان .

٥

فهذا وجه استدلاله ؛ وفيه غموض ولم يفصح به . وقد قالوا : يَهْيَرُ فثقل
الراء . قال الراجز :

أشْبَعْتُ راعِيَّ من اليَهْيَرِ
فَظِلُّ ٢ يَبْكِي حَبَطًا بِشَرِّ
خَلْفَ اسْتِهْ مِثْلُ نَقِيقِ الهِرِّ

١٠

وقد أنشد أيضا :

أشْبَعْتُ راعِيَّ من اليَهْيَرِ

بالألف

[الميم في مهدد أصل]

قال أبو عثمان : [١٤٩] « ومَهْدَدٌ » الميم فيه أصل ، لأنها لو كانت زائدة
لكانت مَهْدَدًا ٢ ؛ لأن مَفْعَلًا من المضاعف يجيء مُدْعَمًا نحو « مَرَدٌ ، وَمَسَدٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ بمنزلة « قَرَدَدٌ » .
فإن قال قائل : فقد قالوا « مَحْبَبٌ » . فبيِّنوا وهو مَفْعَلٌ ؛ لأنه
من الحُبِّ ، فما تُنكر أن يكون « مَهْدَدٌ » أيضا مَفْعَلًا من الهددِ ؟

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ش : وظل .

٣ - ص ، ظ : مهدد ، بالحكاية .

قيل « تَحَبَّبَ » شاذٌ لا يُقاس عليه ، وقياسه تَحَبَّبَ كَمَا دَرِي . وَمَسَدَرِي . ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَسِّرُ كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما نحو قولهم : « رجاء ابن حيوة ، وُوُهْلِلْ وَمَزَيْدٌ ، وَمَكْوَزَةٌ ، وَمَعْدِيكَرَبٌ ، وَمَوْهَبٌ ، وَمَوْظَبٌ ، وَمَوْزِقٌ » وغير ذلك . وقياس حيوة : حَيَّةٌ ، وُوُهْلِلْ : وُوُهْلِلْ ، وَمَزَيْدٌ : مَزَادٌ . وَمَكْوَزَةٌ : مَكَازَةٌ ، وَمَعْدِيكَرَبٌ : مَعْدِي كَرَبٌ ؛ لأن ما اعتل لامه لم يبن منه مَفْعِلٌ بكسر العين . إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى . ولا يقولون : المَشْتَى . ولا المَغْزَى ونحوهما .

وقياس « مَوْهَبٌ ، وَمَوْزِقٌ ، وَمَوْظَبٌ : مَوْهَبٌ ، وَمَوْزِقٌ ، وَمَوْظَبٌ » ؛ لأن ما كانت فاؤه واوا - بابه أن يجيء على مَفْعِلٌ بكسر العين لافتسحها نحو « مَوْضِعٌ ، وَمَوْعِدٌ » . وحكى الكوفيون « موضع » بفتح الضاد وأحرفا أخر وهو شاذٌ .

فأما كانت الأعلام قد تُغَسِّرُ كثيرا عما عليه أكثر الأسماء ، وكان « تَحَبَّبَ » علما ، جاز ٢ فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير ٣ ما ذكرنا .

فإن فاعل : فإن « مههدا » اسم علم ، وهو اسم امرأة ، قال الاعشى :
وما ذلك من عشق النساء ° وإنما تناسيت قبل اليوم خلة مههدا ٦
فما تنكر أن يكون مههدا ، مثل : تَحَبَّبَ ، إذ هو غلتم مثله فيكون حينئذ مسنعا . قيل : إنما قلنا في تَحَبَّبَ به مَفْعَلٌ ؛ لأنه من الحب لا غير . وهذا

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : كان .

٣ - ص ، ظ : غير .

٤ - ظ ، ش : أيضا : بدل : اسم .

٥ - وما ذلك من عشق النساء : ساقط من ظ ، ش .

٦ - خلة مههدا : ضائع من ص في التصوير .

٧ - لا غير : زيادة من ظ ، ش . وفوق « الحب » في ص علامة تدل على أن « لا غير » مشترك

في الهمزة غير أنه لم يظفر ، التمهيد .

كْتَسَمِيَتِهِمْ حَبِيْبًا وَمَحْبُوْبًا وَنَحْوَهُمَا . وَلَيْسَ فِي « مَهْدَدٍ » مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَدِّ
 دُونَ الْمَهْدِ فَيَقْتَضِيْ بِأَنَّهُ مَفْعَلٌ . وَلَا يُسْرَكُ الظَّاهِرُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ . وَلَا
 دَلِيلَ هُنَا . بَلْ إِظْهَارُهُمُ الدَّالِّينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعْلَلٌ . فَيَكُونُ اشْتِقَاقُ هَذَا الْاسْمِ مِنَ
 الْمِيْهَادِ . وَمَهْدَتُ الشَّيْءِ : كَأَنَّ الْمَرْأَةَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مُمَهَّدَةٌ الْمُوَدَّةِ .
 وَطَبِيْعَةُ الْأَخْلَاقِ . فَيَكُونُ قَرِيْبًا مِنْ تَسْمِيَتِهِمْ إِيْنَاهَا بِسَعْدَةٍ مِنَ الْمَسَاعِدَةِ .
 وَمُطْبِعٌ مِنَ الطَّاعَةِ . وَوِصَالٌ . مِنَ الْمَوَاصِلَةِ . فَهَذَا أَشْبَهُ . مَعَ إِظْهَارِ الدَّالِّ مِنْ
 أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَدِّ وَلَا أَعْرَفُ فِي الْكَلَامِ تَصْرِيْفُ « حَبَبٍ »^١ [٤٩ ب] فَيَكُونُ
 حَبَبٌ فَعْلَلًا مِنْهُ .

فَإِنْ قَالَتْ : وَلِمَ جَازَ فِي الْأَعْلَامِ هَذَا التَّغْيِيرُ كُلُّهُ ؟

قِيلَ : لِأَنَّهَا كَثِيْرَةٌ^٢ الْاسْتِعْمَالِ ، مَعْرُوْفَةٌ الْمَوَاضِعِ^٣ ، وَالشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ
 اسْتِعْمَالُهُ ، وَعُرِفَ مَوْضِعُهُ ، جَازَ فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ : « لِأَدْرٍ ،
 وَلَمْ يَكْ^٤ ، وَلَا تَبَلٌ^٥ » وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا كَانَ مَجْهُولًا قَالِيْلَ الْاسْتِعْمَالِ .
 وَلَمَّا غَيَّرَتِ الْأَعْلَامُ فِي ذَوَاتِهَا ، جَازَ أَنْ تَغْيَّرَ فِي إِعْرَابِهَا . فَهَذَا جَازٌ
 فِي الْحِكَايَةِ « مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ^٦ ؟ » لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ وَالغُلَامِ وَنَحْوَهُمَا^٥
 لَمَّا لَيْسَ بِعَلَمٍ^٦ .

١٥

هَكَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَهُوَ الصَّوَابُ .

١ - كَتَبَ « حَبَبٍ » فِي صِ مَفْرُقِ الْأَحْرَفِ هَكَذَا : م ح ب .

٢ - ظ : كَثْرَةٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

٣ - ظ ، ش : الْمَوْضِعُ .

٤ - ص وَهَامِشُ ظ : يَكْ . وَظ ، ش : أَلْ .

٥ - ظ : وَنَحْوَهَا : بِضَمِّيرِ الْمَفْرُودَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَخَطْوُهُ وَاضِحٌ .

٦ - ظ ، ش : عَلَمًا .

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان : واعلم أنَّ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحَّرَج ، ومُدَحَّرَج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تَلْحَقْ الزوائدُ بنات الأربعة = من أوائلهن إلا ما كان جارياً على « فِعْلٍ » لقلَّةِ الزوائد في بنات الأربعة أصلاً ، لأنَّه ليس لها تصرفٌ في ذوات الثلاثة وكثرتُها .

ولمَّا كانت ذواتُ الثلاثة مع تصرفها لم يَجِئَ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان . وهما « اِنْفَحَلْ » ، و« اِنزَهَوْ » لأنَّ أولَ الكلمة لا تتمكَّنُ فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو « مُنْطَلِقِ ، ومُسْتَخْرِجِ » رُفِضَتْ = الزيادة في أول بنات الأربعة أصلاً إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو : « مُدَحَّرَج » . وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغاً ؛ لأنها في الزيادة أسوغٌ وإليها أقربُ .

ويدلُّ ٢ على أنَّ أولَ الكلمة لا تليقُ به الزيادةُ كما تليقُ بوسطه وآخره ؛ امتناعهم من زيادة الواوِ أولاً . وزيادة الواوَيْنِ في نحو : « عَطَوْدِ ، وكَرَوَسِ ، واخِرَوَطِ ، واعلَوَطِ » . وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة في « اصْطَبَلِ » أصلاً ، وتكون الكلمة مُخاسية ؛ لأنَّ الكلمة لم تجزِ على فِعْلٍ وهذا قولُ سيبويه وأبي الحسن .

وكذلك كان يقولُ في همزة « إبراهيمَ ، وإسماعيلَ » وما كان نحوهما ممَّا اجتمع

١ - ظ : الزائد ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : ويدلُّ .

فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الهمزة : إن الهمزة في أوله أصلٌ : بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس .

[الياء في يستعور أصل]

قال أبو عثمان : فأمّا مثل : « يَسْتَعُورِ » فهو بمنزلة « عَضْرَفُوطٍ » : لأن الياءَ من نفس الحرفِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

قال أبو الفتح [١٥٠] : قوله : لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ : يُرِيدُ : لأنّ الزوائد لاتلحقُ بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالهنّ . وقد مضى هذا . و « يَسْتَعُورُ » ليس بجارٍ على فِعْلٍ . وليس لقائلٍ أن يقول : إنّ السَّيْنَ والتَّاءَ هنا زائدتان ولا إحداهما ؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما ، وستراهُ إن شاء الله . فلذلك مثَّل « يَسْتَعُورًا بعَضْرَفُوطٍ »^٢ وجعل الياءَ كالعين^١ .

فأمّا مَنْ قال : إنّ مثال « يَسْتَعُورِ » يَفْتَعُولُ « فلا يدري من صنعة التصريف شيئا ، وإنما هو فيه^٣ هاذا !

[الميم في منجنون أصل]

قال أبو عثمان : « وَمَنْجَنُونٌ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّ^٤ الميم في « مَنْجَنُونٍ » أصلٌ : فهذا معنى قوله : ١٥ « وَمَنْجَنُونٌ » كذلك . وليس يريدُ أنّ مَنْجَنُونًا من ذوات الخمسةِ مثل

١ - ظ ، ش : والتاء هما هنا .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنّ : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفُوطٍ . هذا محالٌ : لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل « حَسَدَفُوقٍ مُلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ » ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ، لأننا لانعلم في الكلام مَفْعَعُولًا . ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ « الجن » من « جهتين » :

٥ إحداهما ١ : أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين . وليست الكلمة جارية

على فعلٍ مثل : « مُنْطَلِقٍ . » ومُسْتَخْرَجٍ .

والأخرى : أننا لانعلم في الكلام « مَنفَعُولًا » فنحمل هذا عليه .

ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع

في قوهم : « مَنَاجِيحٍ » . ولو كانت زائدة لقلل « مَنَاجِيحِينَ » كما قالوا « مَنَاجِيحٍ »

في جمع « مَنَاجِيحِيٍّ » لما كانت النون زائدة . ١٠

وإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن

تكونا ٢ كِلْتَاهُمَا زائدين : لم يسبق إلا أن تكونا أصليتين . وتجعل النون لامية

مكررة . وتكون الكلمة مثل « حَسَدَفُوقٍ » مأخوذة ٣ بعَضْرَفُوطٍ .

[الميم في منجنيق والخلاف فيها]

١٥ قال أبو عثمان : وأما « مَنَاجِيحِيٍّ » فأنها « فَنَمَعَلِيلٌ » . يدل ذلك على ذلك

فولهم « مَنَاجِيحِيٍّ » فذهب النون ؛ في التثنية كما ذهب تاء عنكبوت إذا

قُلت : عَنَّا كَيْبٌ .

١ - ظ . ش وجهين أحدهما .

٢ - ظ ، ش : تكون .

٣ - ظ ، ش : ملحقا .

٤ - النون : زيادة من ض .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه اللَّقْظَةُ قد تنازَعَ النَّاسُ فيها الخِلافَ وأنا أذكرُ ما قبلَ فيها .

قال ابن دريدٍ : اختلفَ أهلُ اللَّغَةِ فيه - يعنى مَسْجُونِيْقًا - فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هى أصليَّةٌ .

قال ١٠ : وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبي عبيدة - وأحسبُ أنَ أبا عثمانَ ٥
أيضاً أخبرنا به عن التَّوْزِي [ب ٥٠] عن أبي عبيدة - قال : سألتُ أعرابياً
عن حُرُوبٍ كانتَ بينهم فقال : « كانتَ بيننا حُرُوبٌ عُونٌ ، تُفْقَأُ فيها
العيونُ مرةً ، تَمَّ مُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ » . قال : فقوله ٢ « مُجْنَقُ »
دالٌ على أنَ الميمَ زائدةٌ ، ولو كانتَ أصليَّةً لقال « مَمَجْنَقُ » على أنَ المنجنيقَ
أعجميٌّ معرَّبٌ . فهذا قولُ ابنِ دريدٍ كما تراه .

والقولُ عندي : أنَ الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهبَ إليه أبو عثمانَ . والنُّونُ
زائدةٌ لقولهم : « مَجَانِيقُ » وسقوطُ النُّونِ فى الجمعِ فجرتَ لذلكَ مجرى الباءِ
فى عَيْضَمُوْرٍ إذا قلتَ : عَضَامِيْرُ . فأما قولُه ٣ تارةً « مُجْنَقُ » وما حكاها الفراءُ
من قولهم « جَنَّقُوهم بالمجانيقِ » . فالقولُ فيه عندي أَنَّهُ مشتقٌ من المَسْجُونِيْقِ
إلا أنَ فيه ضرباً من التَّخْلِيْطِ . وكان قياسُه : « مَجَنَّقُوهم ، و مَمَجْنَقُ » .

ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خَطَّوْا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترعوا
عليه فغيَّروه ، وذلك أنَ الميمَ وإنْ كانتَ هنا أصلاً فإنها قد تكونُ فى غيرِ هذه
الكلمة زائدةٌ ، فشيَّهتْ بالزائدِ فحُدُفتْ عند اشتقاقهم الفِعْلَ .

١ - قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فقال قوله .

٣ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ إذ المراد الأعراب .

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الرّاجز :

هل تعرّف الدّارَ لأُمّ الخنزرجِ

منها فظيلتَ اليومَ كالمنزرجِ

أرادَ سكرانَ كالذي قدّ^١ شرب من الزّرجون . قال : وكان قياسه أن

يقول : « المزرّجن » لأنّ الثّون في زرجون أصل . فقال : « مزرّج » لأنّ

الكلمة أعجميّة . وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه .

ونظير ذلك قولهم في تحقير « إبراهيم : برّيهيم » ، وبرّيه « فحذفهم

الهمزة تارة » ، والهمزة والميم أخري . تخليط في الكلمة لأنها أعجميّة خارجة

عن أصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانا هنا من الأصل . فقد تكونان^٢

في غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهبَ ذاهب إلى أنّ « جنّقوهم ، ونبجّق » لم يُخلط فيه ، لقضي

بأنّ وزن « منجنيق : منفعيل » . وهذا غير موجود في الكلام .

ولمّا كان المنجنيق ممّا ينقل ويحمل به ، وكانت ميمه قد جاءَ فيها

الكسر^٣ ، توهموها زائدة نحو مطرقة^٤ وميروحة^٥ ، فحذفوها عند

اشتقاقهم^٥ الفِعْلَ واجترأوا على ذلك لذلك .

وهذا عندى من الشاذّ . والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان .

فأمّا قوله^٦ : فتذهب الثّون في التّكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الكسرة .

٤ - ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - مكررفي ظ سهوا .

٦ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لعودة الضمير إلى أبي عثمان .

قُلْتَ «عَنَاكِبُ» : فيه شيءٌ لَأَنَّهُ . لَيْسَ [٥١] بقولهم «عَنَاكِبُ» يُعْلَمُ
لَا مَحَالَةَ أَنَّ النَّاءَ فِي عَنكِبَاتٍ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بقولهم «عَنكِبُ»
فِي مَعْنَاهُ . وَقَالُوا ١ . أَيْضًا : «عَنكِبَاءُ» فِيهِذَا . يَقْطَعُ عَلَى زِيَادَةِ النَّاءِ فِي عَنكِبَاتٍ
لَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ . وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ : «عَنَاكِبُ»
فِي جَبْرَتُونَ عَلَى حَذْفِ النَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهِ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا : لِأَنَّهَا لَوْ
كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ . حَذَفَهَا . لِأَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢
فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنْ يَقُولَ : مَا تُسْكَرُ أَنْ تَكُونَ النَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ
عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢ . وَ ٣ إِذَا احْتَجَّ بقولهم فِي مَعْنَاهُ : «عَنكِبُ» سَقَطَ الْكَلَامُ . فَهَذِهِ
هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «بَجَانِيْقُ» فَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النَّوْنِ فِي مَنْجِنِيْقُ . كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ١٠
لِأَنَّ النَّوْنَ ثَانِيَةً ؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَتْ .

[زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ حَشْوًا وَهَمْزُ الْعَالَمِ وَالْخَاتَمِ]

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : وَمِمَّا زِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ «شَمَّالٍ» ، وَشَأْمَلٍ ، وَإِنَّمَا
هِيَ مِنْ شَمَلَتْ تَشْمَلُ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلِ فَأَغْسَى عَنْ إِعَادَتِهِ . ١٥
وَشَمَّالٍ . وَشَأْمَلٍ . مُلْحَقَانِ بِجَعْفَرٍ ، وَسَلْهَبٍ . وَمِثْلَهُمَا «فَعَّالٌ» ، وَفَاعِلٌ .
وَحُكِيَ أَنَّ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمَزُ الْعَالَمَ وَالْخَاتَمَ ؛ . وَقِيَاسُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ

١ - ظ ، ش : وَقَالَ .

٢ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - الْوَلَوِي فِي «وَأِذَا» غَيْرُ ظَاهِرَةٌ فِي ص .

٤ - ظ ، ش : الْعَالَمُ وَالْخَاتَمُ : بِدُونِ هَمْزٍ .

يَبْتَدِي بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ
فِي الْوَقْفِ : «رَأَيْتُ رَجُلًا»^١ . عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «تَأْبَلْتُ الْقَيْدَرَ» وَالتَّأْبَلُ ؛ إِنَّمَا أَبْدَلَ الْأَلْفَ هَمْزَةً
عَلَى مَا ذَكَرْتُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْمَلٌ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ^٢ فَاشٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ تَابِلٍ
وَخَاتَمٍ ، وَعَالِمٌ تَرَكَ الْهَمْزَ . فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

كِدَاؤُكَ مِنْ أُمَّ الْحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلٍ
فَفَعَلٌ مِنْ^٣ لَفْظِ الْأَسْلَةِ^٤ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ ؛ كَمَا مَلَ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ

فِي أَوَّلِ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي حَشْوِيهَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
فَعْلَلًا ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَظِيرَةُ الْهَمْزَةِ . وَلَوْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ
الْمِيمِ لَقَضِيَ بِزِيَادَتِهَا - وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجِبَلُ الَّذِي اسْمُهُ مَأْسَلٌ سَبِيحًا
مَسْتَطِيلًا [٥١ ب] . فَاشْتِقَاقُهُ عِنْدِي مِنْ أُسْلَةِ الدَّرَاعِ ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ «خَدَّ أُسَيْلٌ»
كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «قَبَاءِ» اسْمِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْجَبَلِ انْضِمَامٌ
وَاجْتِمَاعٌ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَرْفٌ مَقْبُورٌ ، أَيْ مَضْمُومٌ ؛ فَهَذَا الَّذِي قُلْتُ أَنَا
نَظِيرٌ^٥ مَا قَالَهُ .

[زِيَادَةُ الْمِيمِ آخَرًا]

١٥ قال أبو عثمان : وزادوا الميمَ غيرَ أوَّلِ في : «زُرُقُمِ . وَسُنْهُمِ ، وَدَلِقِيمِ»
ولولا الاشتقاقُ كان من الأصل ، ولكن للاشتقاقَ^٦ كان زائدا .

١ - ظ ، ش : رجلا : بالتنوين بالنصب بدون همز .

٢ - ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : باب الأسله ولفظها .

٥ - ظ ، ش بفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ - ظ : نظيره .

٦ - ص ، ظ للاشتقاق : وش ، هاشم ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عندَه - لولا الاشتقاقُ - أن تكونَ الهمزةُ والميمُ غيرَ زائدينِ ١ في هذا الموضعِ : لأنَّه ليسَ من مواضعِ زيادتهما . إنما ذلك أولُ الكلمة .

فقوَّضُم : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و « زُرُقُم » بمعنى الأزرق .

و « سُسُهم » بمعنى الأستة .

و « دِلَقِيم » هي الناقةُ التي قد تكسَّرت أسنانها فاندلَّق لسانها وسال نعالها . فهذا ما ذكره ٢ .

وقالوا : « ضِرْزِم » وهو من معنى الضَّرِزُّ وهو الشَّدِيدُ البَحِيلُ .

وقالوا : « فُسُحُم » لئوسع وهو من الانفِصاح .

وقالوا : « الدَّقْعِم » ٣ وهو الترابُ ٣ وهو من الدَّقْعاءِ .

وقالوا : « دِرْدِم » وهو من الأدْرَدِ ، وهو الذي تكسَّرت أسنانه .

وقالوا : « الحِلْكِم » للشديد السَّوادِ وهو عندي من الحُلْكَةِ .

وقال الأصمعي : « جَلْهَمَة » اسم رجلٍ . نرى أَنَّهُ اشتقَّ من جَلْهَمَة

لوادي . وهو ما استقبلك منه .

١٥

[الميم في دلامص] .

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أنَّ « دُلامِصًا » الميمُ فيه زائدةٌ . وهو

« فُعَامِيل » . والدليل على ذلك قولهم « دِلاصٌ » . ودكَيْصٌ « في معنى « دُلامِص » .

١ - ظ ، ش : زائدين .

٢ - ص : ذكره .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائلٌ : إنَّ دُلَامِصًا مِنَ الأربعة ، معناه « دَلِيصٌ » وليس بِمَشْتَقٍ
من الثلاثة . قال قَوْلًا قَوِيًّا ، كما أنَّ « لآلَا » منسوبة إلى التَّوَلُّوْا^١ وليس منه .
وكما أنَّ « سَبِطِيًّا » معناه السَّبِيطُ وليس منه .

قال أبو الفتح : مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان
وذلك أنه لما رأى « دُلَامِصًا » بمعنى دَلِيصٍ ووجد الميم قد زيدت غير أول
في زُرْقُمٍ . وسُنْهُمٍ . وبأيهما - ذهب إلى زيادة الميم في دُلَامِصٍ . فهذا قول
واضح كما تراه^٢ [١٥٢] . والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا .

وذلك أنه لما لم يَرَ الميم قد كُثِرَتْ زيادتها غير أولٍ ووجد في كلامهم
اللفاظ ثَلَاثِيَّةً بمعنى ألفاظٍ رباعِيَّةٍ ، وليس بين هذه^٣ وهذه إلا زيادة الحرف
الذي كَمَّلَ أربعة حمل دُلَامِصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميم غير أولٍ . ألا
تري أن « لآلَا » ثلاثيٌ ولتَوَلُّوْا رباعيٌ والمعنى واحدٌ واللفظ قريبٌ بعضه من بعض .
وكذلك « سَبِيطٌ » وسَبِطْرٌ^٤ . وكلا القولين مذهب . وقول الخليل أقيس^٥
وأجري على الأصول .

° ونظير هذا فيما ذهب إليه أبو عثمان قولهم : « دَمِيثٌ ، ودَمِيثْرٌ » .
١٥ « وَتَعَالَبٌ » وَتَعَالَنَةٌ » .

وقال الأصمعي : إنهم قالوا للأسد « هِرْمَاسٌ » لأنه من الهَرَسِ . فهِرْمَاسٌ
على هذا القول عنده « فِعْمَالٌ » . وهو نظير قول الخليل . ويحتمل أن يكون عنده

١ ، ١ - ظ . ش : إلى معنى التَّوَلُّوْا .

٢ - كما تراه : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - ظ ، ش : سبق .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونظير ما ذهب .

من معنى الحرّس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقولُ الأوّلُ
أظهرُ . ولهذا نظائرُ .

[أمّهات الزوائد]

قال أبو عثمان : واعلم أن الياءَ والواوَ والألفَ هُنَّ^١ من أمّهات الزوائد .
والهمزة والميمُ^٢ أوّلاً كذلك . وهمزة التانيثِ في مثل حمراءَ وخنفساءَ ، والألفُ^٥
والنونُ في مثل^٢ « غضبانَ » ، وزعفرانٍ^٤ . والتاءُ للتانيثِ في مثل « تمرة »
وما أشبهها - وهي التي تُبدلُ منها الهاءُ في الوقف ، والتاءُ التي يُجمَعُ بها
التانيثُ نحو مُسَلِّماتٍ وصالحاتٍ . وهؤلاءُ أمّهاتُ الزوائدِ .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أمّهاتُ الزوائد : يريد به أنه يَكْتَسِرُ^١
^٢تصرفها في الكلام ، وهي فاشيةٌ . وليست^٣ كالسّينِ واللامِ اللّتين لا تَكْتَسِرُ^{١٠}
زيادتهما ولا يكاد الكلامُ يخلو من الألفِ والواوِ والياءِ أو من بعضهنّ - وبعضهنّ
الحركاتُ - لأنّه ليس في كلامهم لفظةٌ تخلو من الحركات ، فلذلك قدّم الألفَ والياءَ
والواوَ على ما ذكره .

وقوله : والهمزةُ والميمُ أوّلاً كذلك ، يقول : إنما تَكْتَسِرُ زيادةُ الميمِ والهمزة
أوّلاً ، لاحشواً ولا؛ آخيراً ، وليس كذلك حروفُ اللّين ؛ لأن تلك تُزادُ^{١٥}

١ - هن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٢ - ما بينهما ذكر مرة أخرى سهواً في ظ بين (لا تكثر) و (زيادتهما)

٤ - لا : ساقط من ظ ، ش .

في كل موضع إلا الواو والأليف فلنهما لا تزادان أولاً ١ أمّا الواو فقد ذكّرنا
العِلَّة في أن لم تُزادُ أولاً ١. وأمّا الأليف فلنهما إنما امتنعت من أن تزاد أولاً ؛ لأنها
ساكنة والابتداءُ بالسّاكن [٥٢ ب] ممتنعٌ غيرُ جائزٍ .

وقوله : وهمزة التأنيث : اعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة
التأنيث هي همزة في الحقيقة وهو الصواب ، وليس كما يقول من يزعم أن
المدّة علامة التأنيث ؛ لأن هذا كلامٌ غيرُ مُحصلٍ ؛ وذلك أن المدّة ، إنما هي
الألف التي قبيلَ همزة وعلامة التأنيث لا تكون في وَسَطِ الكلمة إنما تكون
آخرها ٢ نحو « حمدة وحبلى » .

فإن قيل : ما تُشكّرُ أن تكون الأليف وهمزة جميعاً علامة التأنيث كما
١٠ تقول : إن اليامين في نحو : « زَيْدِي وبِكْرِي » ، علامة النسب ؟ .

قيل هذا مُمتنعٌ ؛ لأننا لم نرَ علامة تأنيثٍ غيرَ هذه تكون على حرفين . إنما
هي حرف واحدٌ نحو الهاء في « طَلْحَةَ » والأليف في حبلى .

فإن قيل : فإن سيويه يقول في مواضع من (الكتاب) : فعانت بالفتى
التأنيث وصنعت بهما ٥ . يعني هذه الأليف وهمزة ؟ .

١٥ قيل : إنما قال هذا . لأن هذه همزة لما كانت لا تنفك من كون هذه
الأليف قبيلها وهي مصاحبة لها وغيرُ مفارقة ، أطلق هذا اللَّفْظَ عليهما ٦
تجوزاً .

١ - ساقط من ظ . ش وسقوطه يقصد المعنى .

٢ - التي : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : آخراً .

٤ - ظ ، ش في موضع « تكون » ما يأتي : « تقول إن » .

٥ - ظ : بها : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : عليهما ، بضمير المفردة .

ويدلُّ على أنَّ الهمزة وحدها علِّمُ التَّأْنِيثِ ، أنَّكَ إذا جمعتَ مثل « صحراء » ،
 و« حُنْفُساء » بالألف والتَّاءِ فإنَّما تُعْصِرُ الهمزة وحدها وتدعُ الألفَ بحالها .
 وذلك قولهم : « صحراوات » ، و« حُنْفُساءات » فقلِّبْك الهمزة في هذا الجمع نظيرُ
 حذفِ التَّاءِ من طَلْحَاتٍ ؛ لثلاثيَّ يجمع في الكلمة علامتا تأنيث .

ولو كانت الألفُ قبلها داخلة معها في أنها علامةُ تأنيثٍ لوجبَ تغييرُها
 في الجمع كما وجبَ تغييرُ الهمزة لما كانت علامةَ تأنيثٍ ، فتركهم الألفَ بحالها ،
 وتغييرهم الهمزة . دلالةٌ على أنَّ الهمزة وحدها علامةُ التَّأْنِيثِ .

[انقلاب همزة التَّأْنِيثِ عن الفه]

ويبغى أن يُعلِّمَ أنَّ هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ التي في نحو
 « حَبْلِي . وبُشْرِي » . ولكنها لما وقعت بعد أَلِفٍ قبلها زائدةٌ وجبَ تحريكُها
 لثلاثيَّ يلتقى ساكنان فقلِّبتْ همزةً . وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيح . ويدلُّ على
 صحته . وأنَّ هذه الهمزة منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ المفردة ؛ أنَّكَ إذا أزلتَ الألفَ
 من قبلها بقلِّبها . خرجت هي عن الهمزة . وذلك قولهم في جمع ٣ « صحراء »
 صحاريُّ ؛ فهذه الباءُ الأولى المددُغمَّةُ ؛ هي الألفُ التي كانت قبل الهمزة
 في « صحراء » انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع مفتاح
 ١٥ [٥٣] وغيرُبالٍ إذا قلت : مفتاح . وغرايل . فلما انقلبت الألفُ إلى الباءِ

١ - ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ - ظ ، ش : أن .

٣ - جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمَّة .

٥ - انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في « صحراء » ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك صحارى^٢ . وزالت همزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها .

فلو كانت همزة في « صحراء » غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت « قرآء » لقلت « قرآريء » . وكما قالوا في جمع كوكب « دريء : درآريء » لما كانت همزة أصلاً غير منقلبة . فقولهم « صحارى » بلا همز ، دلالة على أن همزة في « صحراء » منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحارىء كما قالوا : درآريء .

وإذا ثبت أنها منقلبة في « صحراء » فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل « حبلى » .

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ، لأننا لانعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء^٨ . فأما الياء في تقومين ، وتقعدين ، فعلامة الضمير المؤنث ، وليست^٩ من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة .

١ - ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : نحو .

٣ - ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - في موضع هذا الرقم بين الكلمتين : (فقولهم : « صحارى » ...) وقع في [٥٢] ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة ، وأوله « من التاء في الوصل ... » يتلوه كلام في صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطراً وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » وهذا الكلام كله - ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب - زائد في هذا الموضع ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده ، وإنما موضعه في صفحتي ١٦١ ، ١٦٢ الآيتين من هذا الجزء : [ج ١ من المصنف] ، وسنشير إليه هناك فيما .

٦ - ظ ، ش « أو » بدل « ولا » .

٧ - ظ : لأنها .

٨ - في الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : وليس .

فتأمل ما ذكرته^١ : فإنه لا يجوز في القياس غيره . وهو رأى أبي علي . وعليه^٢
قولُ أشياخنا المتقدمين .

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان « وسرحان » فإنهما نظيرتا الألف
والهمزة في باب « حمراء » و« صفراء »^٣ . وأصلُ بناءهما لباب « سكران » ،
وغضبان « لأنهما وصف ، والزيادة بالوصف أحقُّ منها بالاسم ؛ لأن الوصف
مُشابهٌ للفعل ، والزيادة في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدّم ذكرُ هذا .
ويدلُّ على أن الألف والنون في باب « سكران » ونحوه مزارعتان لألفي
التأنيث في نحو « صفراء » و« حمراء » « أن مؤنث « سكران » على غير بنائه . وإنما
هو : « سكرى » . كما أن مذكّر « حمراء » على غير بنائها ، إنما هو « أحمَرُ » .
فهذا هنا كذاك ثمة .

فأمّا قولهم « سكرانة » ، وعطشانة « فثاذاً ، والأكثر « سكرى ، وعطشى »
وفيه دليلٌ آخر ، وهو : أنهم قد قالوا في جمع « ظربان » : ظرابي « فشبهوه
بصحارى^٥ وقياسه : ظرايين كما تقول : سراحين . ولكنهم قبلوا النون من ظربان
ياء في الجمع ليكون ذلك تنيهاً على أن النون في « سكران » وبابه مشبهةٌ بهمزة
التأنيث في « صحراء » .

[٥٣ ب] ولهذا قال النحويون : إن النون في باب « سكران » مشبهةٌ بالألف

١ - من : ذكره .

٢ - ط ، ش : وهو .

٣ - ص : صحراء .

٤ - ط ، ش : وذلك .

٥ - بصحارى : ساقط من ط ، وفي ش : بصحراء و صحارى .

٦ - ذلك : ساقط من ط ، ش .

الثَّابِتَةُ فِي بَابِ « حَمْرَاءَ . وَصَفْرَاءَ » . قَالُوا : لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ : بِالْعِدَّةِ وَالْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ . قَالُوا : وَلِأَنَّكَ لَا تَقُولُ « سَكَرَانَةٌ » ، وَلَا غَضْبَانَةٌ » كَمَا لَا تَقُولُ :
« حَمْرَاءَةٌ » . وَلَا صَفْرَاءَةٌ » لِأَنَّ عِلْمَةَ التَّائِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عِلْمَةِ التَّائِيثِ ، وَلَا
عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا .

٥ وَأَيْضًا فَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ « سَكَرَانَ : سَكَرَايَ » . كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ « صَحْرَاءَ :
صَحْرَايَ » وَأَصْلُهُ : « سَكَرَايِنَ » كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا : « صَحْرَايَ » ^١ فَحُذِفُوا مِنْ
« سَكَرَايَ » كَمَا حُذِفُوا مِنْ « صَحْرَايَ » ^١ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّونَ فِي بَابِ سَكَرَانَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ : فَلَا يَرِيدُونَ بِهِ
الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ ^٢ فِي مُفْعَلٍ مِنْ « أَيَقْنَنْتُ . وَأَيْسَرْتُ :
مُوقِنٌ » ، وَمُوسِرٌ » وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ النَّونِ : يَتَعَاقَبَانِ
عَلَى حَدِّ مَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ . إِنَّمَا مَعْنَاهُمَا أَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ
لِأَنَّ لَمْ تَرَهُمْ أَبَدَلُوا النَّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ : صَنْعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ ، فَقَدْ ذَهَبُوا
فِيهِ إِلَى أَنَّ النَّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^٣ : إِنَّمَا قَدَّرَهُ
بَدِيئًا : صَنْعَاوِيَّ . وَبَهْرَاوِيَّ ؛ ثُمَّ أَبَدَلَ النَّونَ مِنَ الْوَاوِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ .
١٥ قَالَ : لِأَنَّ لَمْ تَرِ النَّونَ أَبَدَلْتِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ : قَالَ : وَقَدْ
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النَّونِ ؛ فِي قَوْلِهِمْ « مَوَا قَد » وَهُمْ يَرِيدُونَ : « مِنْ وَاقِد » . فَلَمَّا
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النَّونِ ^٤ قُلْنَا : إِنَّ النَّونَ فِي بَهْرَانِيَّ وَصَنْعَانِيَّ . بَدَلٌ مِنَ
الْوَاوِ . وَلَمْ تَرَهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ النَّونِ وَلَا النَّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ .

١ ، ١ - ساقط من ط ، ش . ٢ - ط ، ش : قوهم في قوهم : وهو خطأ .

٣ - وليس كذلك : ساقط من ط ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ط ، ش .

[النون في صنعاني وبهراني]

ثم قال بعد ذلك بزمان : لو أجاز^١ مجيز^٢ أن تكون النون في^٣ صنعاني ،
وبهراني بدلًا من الهمزة^٤ لكان وجهها ؛ لأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة
مع ياء الإضافة ، فجائز^٥ أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف
من بعض .

٥

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو « رأيت زيدًا .
ولتسفعًا » . يقول : والألف قريبة من الهمزة ، فكما جاز أن تبدلوا
الألف من النون . جاز أيضًا أن تبدلوا النون من الهمزة . والقول الأول هو
الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التأنيث [١٥٤] لقرب
ما بينهما من الشبه . وقدّم باب حمراء على باب عثمان ، لأنه محمول عليه .

[التاء في مثل تمرّة]

وقوله : والتاء للتأنيث في مثل تمرّة وما أشبهها وهي التي تبدل منها
الهاء في الوقف : هذا قول . كما تراه ، وهو صحيح .

ولمعتبر^٦ أن يقول : ما تنكير أن تكون اهاء هي الأصل . وأن التاء
في الوصل إنما هي بدل من الهاء في الوقف .

١ - ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : (مجيز) عقبه .

٢ - في : ساقط من ظ ويقابله في ش : من .

٣ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فالألف .

٥ - ظ ، ش : قلما .

٦ - في ظ في موضع الرقم ٦ بين لفظي (الهمزة ، والقول) سفر مريح وهو : « مع ياء الإضافة .
فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب » . وهو غير وارد في ص ولذلك استغناه .

فالجوابُ عن ١ ذلك : أنّ الوصل من المواضع التي تُجَرَى فيها الأشياءُ على أصولها ، وأنّ الوقفَ من مواضع التغيير والبدل : ألا ترى أنّ منهم من يقولُ في الوصل : « هذه أفْعَى يا فَعَى » بالألف كما يجب . فإذا ٢ وقف قال : « هذه أفْعَى » فيُبدلُ الألفَ ياءً . ومنهم من يقولُ : « أفْعَوْ » فيُبدلُها واوًا .
٥ وأنشدوا :

تَبَشَّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِي
وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى

وقال الآخرُ :

إِنَّ لِي طَى نِسْوَةً تَحْتَ الْغَضَى
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَعَى
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعَنٍ بِالْقَنَى

١٠

في ٣ كلّه بالياء . ويقولون في الوصل : « رَوَى يا فَعَى ، وَغَضَى ، وَقَنَى » ويقولون في الوصل : « هذا بَكْرٌ ، ومررتُ بيبَكْرٍ » . ٤ فإذا وقفوا فمنهم من يقول : « هذا بَكْرٌ ، ومررتُ بيبَكْرٍ » ، فيسقطُ الحركة إلى ما قبلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم في الوقف : « هذا خالدٌ ، وهو يجعلُ » فيشدّد الحرفَ في الوقف . فإذا وصلَ رده إلى التّخفيف .

١٥

وقرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن . أو سمعته ٥ يُقَدِّمُ عليه عن ثعلب :

١ - ظ ، ش : على .

٢ - ظ ، ش : وإذا .

٣ - في : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - أو سمعته : ضائع في التصوير من ص .

أرْتِنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَلِكَ الْحِجْلِ
 فقلت ولم أخفِ عن صاحبي : ألابابي^١ . أصلُ تلكَ الرَّجْلِ
^٢ وَيُرْوَى « بَيْنَا » بِالنُّونِ . وَيُرِيدُ الْحِجْلَ ، وَالرَّجْلُ ، وَلَكِنَّ كَسَرَ الْجِيمِ
 فِي الْوَقْفِ^٢ .

- فهذا وأشباهه مما يكثُرُ تَعْدَادُهُ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصْلَ نَجَرَى فِيهِ الْكَلِمَةُ
 عَلَى أَصْلِهَا ، وَأَنَّ الْوَقْفَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .
 فلما رأينا هاءَ التَّائِيثِ فِي الْوَصْلِ « تَاءٌ » عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا « التَّاءُ » وَأَنَّ
 الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ بَدَلٌ^٣ مِنْ التَّاءِ فِي الْوَصْلِ . وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ « هَاءٌ » لِانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ . وَالْهَاءُ مَهْمُوسَةٌ وَقَرِيبَةٌ^٤ مِنْ الْأَلِفِ ،
 وَلَمْ تُبَدَّلْ أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِثَلَا يَلْتَبِيسُ بِالْأَلِفِ [٥٤ ب] الْمَقْصُورَةُ^{١٠}
 فِي حُبْلَتِي وَبُشْرَى . وَالْهَاءُ قَرِيبَةٌ مِنْ الْأَلِفِ فَأُبْدِلَتْ هَاءً . فَأَمَّا التَّاءُ
 فِي مُسْلِمَاتٍ وَنَحْوِهَا فَلَيْسَ^٥ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلَالَةٍ ، لِأَنَّهَا تَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
 وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ « طَلْحَةَ » ، وَحَمْدَةَ^٦
 وَأَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنْهَا . أَلَا تَرَاهَا فِي هِنْدَاتٍ تَاءً ثَابِتَةً وَلَمْ تُبَدَّلْ فِي الْهِنْدَاتِ هَاءً
 لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَأْيِثَ الْجَمْعِ بَعْدَ تَأْيِثِ الْوَاحِدِ^٦ . لِأَنَّ تَأْيِثَ^{١٥}
 الْجَمْعِ لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةُ تَأْيِثِ الْوَاحِدِ^٦ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَكَ فِي الْجَمْعِ التَّذْكِيرُ وَالتَّائِيثُ ،

١ - ظ ، ش : بيبس .

٢ - ص يريد الحجل والرجل ، على أن الرجل ضائع في التصوير منها .

٣ - هذا الكلام من أول قوله : « من التاء في الوصل ... » سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله :
 « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية : هو الكلام الذي شغل سبعة السطور
 الدقيقة المترجمة في هامش [١٥٢] ظ ونحو الأربعة عشر سطرًا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في
 صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء : [ج ١ من المنصف] .

٤ - ص : قريبة .

٥ - ظ ، ش : فليست .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

فتقول : قام الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ ؛ وليس لك أن تقولَ « قام هندٌ » لأن تأنيث الواحدِ أشدُّ تمكُّناً ؟

.. ألا ترى أنك لو سَمَّيتَ رجلاً « سعاداً ١ » لم تصرفه . ولو سَمَّيتَه « نساءً » لصرفته . لأن تأنيثَ الجمعِ لاحققةٌ له ، وإنما هو شيءٌ لا قوةَ له كقوةِ تأنيثِ الواحدِ ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُتَّيِّبَةٌ » تذهبُ إلى الجماعةِ . وإن كان كلُّ واحدٍ منها ٢ مُذَكَّرًا - فلذلك جاء بتأنيثِ الجمعِ بعد تأنيثِ الواحدِ . فهذه أمهاتُ الزوائدِ كما ذَكَرَ . وقد بينتُ ما معنى أمهاتِ الزوائدِ في أولِ الفصلِ .

[زيادة العين في مثل فعل ، واللام في مثل محمر]

١٠ قال أبو عثمان : وقد تُزادُ العينُ في مثلِ « فَعَلَّ » ، ومُفَعَّلٍ « واللام في مثلِ « مُحَمَّرٌ » ، ومُطَمِّينٌ . ومُفَشَّعِرٌ » وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : ٣ اعلم أن معنى قوله : « قد تُزادُ العين » ليس يريد به ؛ أن الطاء المكررة في « قَطَعَ » من حروف الزيادة . وإنما يُريد أنها تتكررُ وإن كان المكررُ بلفظ الأصلِ .

١٥ وذكر تكريرَ العينِ واللامِ . ولم يذكر تكريرَ الفاءِ في « مَرَمَرِيْسٌ » لأنه حرفٌ شاذٌّ لانظيرِ له ٥ فأضربَ عن ذكره ٥ لقلته .

١ - ظ ، ش ؛ بسعاد . ٢ - ظ ؛ منها ، وهو خطأ .

٣ - في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » وقوله : « اعلم أن معنى قوله ... » في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [٥٢ب] وأولها : « صغاري بلا همز ... » إلى آخر [٥٤أ] ظ وآخرها : « أن الهاء في الوقت بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول « قوله : صغاري بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : « وأن الهاء في الوقت بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضا : [ج ١ من المنصف] .

٤ - به ؛ ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش ؛ فأعرب عن .

وهكذا كان يفعلُ سيويه إذا تحجّر شيئاً من اللّغة وخرّج عنه ١ الحرفُ
أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرّج عن الجمهور لقلّته . لأنّه لم يقع إليه . ألا تراه قال :
إنّ مثال ٢ « فيسعل » لم يأت في الكلام ؛ وقد قال الأعشى :

وما أيبسليّ على هيكلٍ بناه وصلّب فيه وصاراً

فقوله « أيبسليّ » هو فيسعلُ . قال أبو عليّ : واشتقاقه من أبل ٣ بالمكان ٥
إذا أقام به [١٥٥] . وأبلسّ الإبلُ بالرطّبِ عن الماء : أى أقامت عليه ،
واجترأت به عن الماء . فكانَ هذا الرّأب اجترأ بما في هيكله وأقام عليه ولم
يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يندكّر سيويه هذا الحرف لشذوذه وخروجه عن الجمهور .
فكذلك أبو عثمان لم يندكّر « مرمريساً » لأنّه لانظير له . على أنه أيضاً ٤ لم يتقل :
١٠ إن الفاء لم تضعّف .

قال أبو عليّ : وقد يأتي مع ياءٍ ٥ الإضافة من الأمثلة ما لا يأتي مع غيرهما .
ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى تحية : تحوي ؟ قال ٦ : فتحوي وزنه ٧ :
تفسي . وهذا مثال لا يقع إلا مع ياءٍ ٨ الإضافة من الأمثلة ٨ .

قال : وكذلك تاءُ التانيث . ألا ترى أنه لو لاءت التانيث لم يأت مثل « عرقوة »
١٥ وسمحدوة ٩ وعرقوة ١٠ مصححاً . فقد يجيء مع تاء التانيث وياءٍ ٩ الإضافة

١ - ظ ، ش : منه .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ظ : أبق ، وهو خطأ .

٤ - أيضاً : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ : ياء ، مفردة لامثناة .

٦ - ظ ، ش : يقول .

٧ - وزنه : ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الأمثلة : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ومحدوة : ساقط من ظ ، ش .

ملا يأتي مع غيرهما . فكذلك جاء أَيْبُلِيّ . وإن لم يأتِ فَيَعْمَلُ بلا ياءٍ إضافة ١ .
وقد اختلف النَّاسُ في هذه المكررات ، فقال قومٌ : الأوّلُ هو الأصلُ ،
والثّاني هو الزّائد .

وقال آخرون : الأوّلُ هو الزائد . والثاني هو الأصل . فَمَنْ قال : إن الأوّلُ
هو الأصل . قال : الطّاءُ الثّانية من « قَطَعَ » بإزاء الواو من « جَهْوَرٌ » فهي
زائدة كالواو .

ومن قال : إن الأوّلُ هو الزائد ، قال : الطّاءُ الأولى من « قَطَعَ » في موضع
الواو والياء من « حَوَقَلَ » . وبَيَطَرَ « فهي زائدة مثلهما .
ومذهبُ الخليل أن الزائد هو الأوّل . قال سيبويه : وأما غيرهُ فيجعل ٢
الثاني هو الزائد . قال : وكلا القولين صواب .

ومذهب أبي بكر : أن الثاني هو الزائد ؛ لأنه تكرر . قال : فهو ٣ أحقُّ
بالزيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تَبْدَأُ فتستوفى ما هو من أصلِ الكلمة ،
ثم تزيدُ بالتشكير حتى تَبْلُغَ العِدَّةَ ؛ والمثال الذي تريدُ ؛

[زيادة النون والواو في نحو حنطأو]

قال أبو عثمان : واعلم أن مِثْلَ « حِنْطَاوٍ ، وَكِنْثَاوٍ ، وَقِنْثَاوٍ » الثّونُ
والواوُ فيهنّ زوائدُ ، وقد أُلْحِقْنَ بِيَابِ « جِرْدَحَلٍ »

قال أبو الفتح : اعلم أنّه إنما ذَهَبَ إلى أن الواو والثّون جميعا زائدتان ؛ لأن
الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الخمسة أبداً ، ولا في ذواتِ الأربعة . على هذه

١ - ظ ، ش : الإضافة .

٢ - ظ : فيجعل .

٣ - ظ ، ش : هو .

٤ - ظ ، ش : تريد .

السَّيْلُ ، فلما ثَبَّتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بِزيادةِ النُّونِ أيضا ، لأنها لَزِمَتْ .
هذا الموضع . امين هذا المِثَالُ كما لَزِمَتْ النُّونُ باب « جُنْدَب » [٥٥ب]
وَعُنْظَبٍ وَعُنْصَلٍ في ذلك ^١ .

قال أبو علي ^٢ : ولأنَّ الزيادةَ بنواتِ الثَّلَاثَةِ أَحَقُّ مِمَّا بِنَوَاتِ الأربَعَةِ ،
لِيَتَصَرَّفَ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَكَثَرَتْهَا فِي الكَلَامِ . فهذا من طريقِ القِيَّاسِ .
وأما ^٣ من طريقِ الاشتقاقِ ، فقد قالوا : « كَشَّاتُ لِحِيَّتِهِ » إِذَا عَظَّمْتِ .
وَأَنشَدَ الأَصْمَعِيُّ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَشَّاتُكَ لِحِيَّةً كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِ
وقالوا : « رَجُلٌ كَشَّاتٌ » وهو الوافر اللحية . فهذا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى
« كَشَّاتُ لِحِيَّتِهِ » فهذا ^٣ بَدَلٌ عَلَى أَنَّ « كَشَّاتٌ » وَ « كَشَّاتٌ » وَ « كَشَّاتٌ » وَ « كَشَّاتٌ »
وَقِيْنْدُ « أَوْ » .

[زيادة اللام في ذلك ، وأولئك]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام في ذلك . وأولئك . وليس زيادتهما
بِمُتَلَسِّبَةٍ وَلَا مُسْتَقِيمَةٍ ، وَلَا كَثِيرَةٍ .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدةً في هذا ، لأنهم قد قالوا في معناه :
« ذلك ، وأولئك ، وأولئك » ، ولا لام فيها ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيراً

١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : فذاك .

٤ - ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - مر : فيهما .

وَاتَّسَاعًا فِي اللَّغَةِ . وَلَمَّا زَادُوهَا فِي الْوَاحِدِ ، زَادُوهَا فِي الْجَمِيعِ ١ . قَالَ الشَّاعِرُ :
 أَوْلَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً ٢ وَهَلْ يَعْظُمُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَايِكَ
 وَقَدْ زِيدَتِ اللَّامُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ .

قَالُوا ٢ : « عَبْدَلٌ » فِي مَعْنَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَاللَّامُ زَائِدَةٌ .

وَقَالُوا : « هُنَالِكَ » فِي مَعْنَى هُنَاكَ .

وَقَالُوا : « زَيْدَلٌ » فِي مَعْنَى زَيْدٍ .

« وَفَيْشَلَةٌ » ٣ فِي مَعْنَى فَيْشَةٍ ٣ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اللَّامُ فِي « حَسَدَلٌ » زَائِدَةٌ . وَالْحَسَدَلُ : الْقُرْدُ .

[ماتعرف به حروف الزيادة]

١٠ قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : فَإِذَا وَجَدْتَ حَرْفًا مِنْ ٤ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ٤ سِوَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَالْأَلِفِ فِي شَيْءٍ يُشْتَقُّ ٥ مِنْ مَعْنَاهُ مَا يَدَّهَبُ فِيهِ ، فَاجْعَلْهُ زَائِدًا . نَحْوُ :

« رَعَشَنٍ » لِأَنَّهُ ٦ مِنَ الرَّعْشَةِ . يَدُلُّكَ ٧ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :

مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ

فَهَذَا ثَبَّتٌ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : إِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ وَالْأَلِفَ وَغَيْرَهُنَّ مِنْ حُرُوفِ

١ - ظ ، ش : الْجَمْعُ .

٢ - ظ : قَالَ .

٣ ، ٤ - ص : لَفَيْشَةٌ .

٤ ، ٥ - نِي ص : حُرُوفُ الزِّيَادَةِ . وَنِي هَامِشُ ظ : الْحُرُوفُ الزِّيَادَةُ .

٥ - ظ ، ش : مُشْتَقٌّ .

٦ - لِأَنَّهُ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : يَدُلُّ .

٨ - ظ : الْحُرُوفُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

الزيادة في هذا المعنى^١ سواء ، ولا تَقْبَلُ إني أفضلُ بينهما لأن الاشتقاق يقضى
بالزيادة على الحرف^١ سواء كان من الياء والواو والألف^٢ أم كان من غيرهن .
وقوله : رَعِشَاءُ في معنى رَعِشَيْنِ . يدلُّ على زيادة النون في « رَعِشَيْنِ »
ومثاله « فَعَلَيْنِ » وهو مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .

[زيادة النون في فرس]

٥ قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن فِرْسِينَا . النونُ فيه زائدة [١٥٦] ؛ لأنها
عنده من فَرَسٍ يَفْرَسُ .

قال أبو الفتح : إنما كان عند الخليل من فَرَسٍ يَفْرَسُ ؛ لأنَّ الفَرَسَ
أصله الدقُّ . ومنه قيل للأسد : « فِرْناسٌ »^٣ . فالنونُ فيه زائدة . والفِرْسِينُ
تَدْقُّ الأَرْضَ . فهي^٥ من الفَرَسِ ، كما أن مِفْتَاحًا من الفَتَّاحِ . ومِعْلَاقًا
١٠ من يَعْلَقُ^٦ . ومثاله « فِعْلَيْنِ » وهي^٧ ملحقة بصِمْرِدٍ .

[النون في ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان : وقال « ضَيْفَنُ » النون فيه زائدة ؛ لأنه من الضَيْفِ .
وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَّنَ الْجُلَّ يَضْفِنُ : إذا جاء ضَيْفًا مع الضَيْفِ ؛
فَضَيْفَيْنِ في هذا المذهب « فَيَعْمَلُ » .

١٥

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - الألف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إنه فرناس .

٤ - ص : والنون .

٥ - ظ ، ش : فهو .

٦ - ش : المعلق .

٧ - ظ ، ش : وهـ .

قال أبو الفتح : كلا الاشتقاين مذهب . وقول أبي زيد في هذا ^١ كأنه

أقوى ؛ لأن المعنى يطابقه . ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَيْفِ ضَيْفٌ فَأودَى بما تُقَرَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِينُ

فالضَيْفَانُ : هو الذي يجيء مع الضَيْفِ . وقولهم : ضَفَنَ يَضْفِنُ ، في هذا

المعنى : يشهد بأن ضَيْفَنَا « فَيَعْلَلُ » . فهذا قول ^٥ .

وفيه شيء آخر يُقَوَّى ما قال أبو زيد ، وهو أن « فَيَعْمَلًا » أكثر في

الكلام من « فَعْلَلَنِي » . فهذه ^٢ بيّنة أخرى تشهد لكونه « فَيَعْمَلًا » . والقول

الأول أيضا وجه ؛ لأنه وإن كان ضَيْفٌ ضَيْفٌ ، فهو على كل حال ضَيْفٌ

فَيَنْبَغِي ^٣ أن تكون نونه زائدة .

وقد جاء على فَعْلَلَنِي ما أذكره : - قالوا ^٤ « امرأة خَلَسَبِنُ » وهو من

الخِلَابَةِ وناقاة عَلَجَنُ ^٥ وهي الغليظة . مأخوذة من العَلِج . قال الرّاجز :

وخلَطَّتْ كَلُّ دِلَاثِ عَلَجَنِ

تخلِيطَ خِزَامِ الْيَدَيْنِ خَلَسَبِنِ

وحكى سيويه : في خَلَقِ فلان « خَلَفَسَةٌ » وهو من الاختلاف . والنون

في هذا كله زائدة . ومثله « عِرْضَنَةٌ » وهي ^٦ من الاعتراض . ^{١٥}

[الواو والياء في الرباعي]

قال أبو عثمان : واعلم أن كل ^٧ ما كان من الأربعة . فالواو والياء لا يكونان

١ - في هذا : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وينبغي .

٤ - ظ : وقال .

٥ - ظ ، ش : مأخوذ .

٦ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٧ - كل : زيادة من ظ ، ش .

فيه أصلاً البتة . إلا أن يُضَعَّف ، نحو : « ضَوْضَيْتُ ، وَقَوَّقَيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلَّصَلْتُ » ، وَقَلَّصَلْتُ » إلا أن الطَّرْفَ لَزِمَهُ الْقَلْبُ . كما لَزِمَ واوَ أَعْرَضْتُ . فنَّ تَمَّ قَالَ . في « عِزْوَيْتِ » . هو « فِعْلِيَّتٌ » ؛ لأنه إن جَعَلَ [٥٦ ب] انْتَاءً أصلاً . كان الحَرْفُ « فِعْوَيْلاً » وليس شيءٌ من الأسماء على « فِعْوَيْلٍ » . وإن جَعَلَ الياءَ والواوَ أصليين ، جعلَ في بنات الأربعةِ واوًا أصلاً ، وهذا لا يكون . فجَعَلَهَا بمنزلة « عِفْرِيَّتِ » ، وَعِفْرِيَّتُ « فِعْلِيَّتٌ » ؛ لأنه من العَفْرِ فعلى هذا تجرى الزوائد .

وإنما كَتَبْتُ لك هذا ، لتَنظُرَ - إذا سئِلْتُ عن مسألة ما هي ؟ وما زيادتها ؟ فتَعَلَّمْ ذلك فتَبَيَّنْ على مثاليه . وإن كان أصلاً فَعَلَّيْتُ به ما وَصَّيْتُ لك إن شاء الله .

قال أبو الفتح : قوله : « إن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعةِ ٢ إلا أن ١ تضعَّف نحو : ضَوْضَيْتُ » ٢ عليه اعتراضان :

أحدهما أن يُقال : ما تُسَكِّرُ أن يكون « ضَوْضَيْتُ » : فَعَلَّيْتُ » بمنزلة « سَلَّقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ » ؟ .

فالجواب أن يُقال : إن حمله على هذا يَبْغِدُ من وجهين :

١٠ أحدهما أنك لو قَضَيْتُ بذلك ، للزِمَكَ أن تجعلَ الفاءَ واللامَ من موضع واحد وهما الضادان . فتكون الكلمة من باب « سَلَّسَ ، وَقَلَّقَ » وهذا ليس في كثرة باب « صَلَّصَلْتُ وَقَلَّصَلْتُ » فحمله على باب « فَعَلَّيْتُ » المضاعفِ أولى .

والوجهُ الآخرُ : أنهم قد قالوا منه « الضَوْضَاءُ » ، والضَوْضَاءُ بمنزلة الزَّلْزَالِ . فينبغي أن يكون ضَوْضَيْتُ . مثل زَلْزَلْتُ . ولم نسمعهم قالوا من « سَلَّقَيْتُ : سَلَّقَاءٌ » ؛ لأنه

١ - وعفريت : فعليت : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

ليس في كلامهم فعلاءً ٥ مصروفاً . ولا تكون الهمزة التي في هذا المثال إلا للتأنيث .

فأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصَبَاءُ » ، و« حَلَفَاءُ » ، و« طَرَفَاءُ »

وإدخالهم الهمزة على هذه الهمزة ، ٢ فشاذاً لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعْرَجُ عليه لقلته ،

وأنا أرى أن من قال « حَلَفَاءُ » ، و« قَصَبَاءُ » ، و« طَرَفَاءُ » فإدخال الهمزة على هذه الهمزة ٢

ثم حذف هذه الهمزة ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأن الهمزة عندنا ٣ ليست للتأنيث .

إذ لو كانت للتأنيث لَمَا جازَ دخولُ الهمزة عليها . كما أن حُبَيْلَى لَمَا كانت

ألفها للتأنيث . لم يَجْزُ دخولُ الهمزة عليها ، كما دخلت على « أَرْطَاءُ » و« عَمَلَاءُ »

فيمن نون ؛ لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث . هذا هو الأشبهُ من

أمر « قَصَبَاءُ » ، و« حَلَفَاءُ » ٤ و« طَرَفَاءُ » .

وقد يجوز أن يكون الذي يقول « قَصَبَاءُ » ٥ فيُخَالِفُ الجمهور [٥٧] .

بإدخال الهمزة إذا نَزَعَهَا رجع إلى الوفاق . واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث فيكون

مُخَالِفًا في الهمزة إذا أدخل الهمزة ، مُوَافِقًا إذا نَزَعَ الهمزة . وهذا ليس في قُوَّةِ القول

الذي قَبَلْتَهُ ؛ لأنَّه لا حاجة به ٦ إلى أن يُقَدَّرَ الهمزة تقديرين ٧ مختلفين في وقتين .

وإنما جَوَزْتُ الثاني - وإن لم يكن في قُوَّةِ الأوَّل . لأنَّنا لم نرهم صرفوا

« قَصَبَاءُ » ، و« طَرَفَاءُ » ، و« حَلَفَاءُ » في نَسْرِ . فأمَّا النِّسْبُ . فإن صُرِفَتْ فيه -

فلا حُجَّةَ في صرفها ؛ لأنَّه يجوز في الشَّعْرُ صرفُ ما لا ينصرف للضرورة .

ومن أجازَ القولَ الثاني لزمه ألا يصرف « قَصَبَاءُ » ، و« حَلَفَاءُ » ، و« طَرَفَاءُ » ؛

لأن الهمزة عنده للتأنيث إذا .

١ - ظ ، ش : فلا .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : عنده .

٤ - وحلفاء : ساقط من ظ . ش .

٥ - ظ ، ش : وموافقا .

٦ - به : ساقط من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ : يقرر الهمزة تقديرين ، ش : يقرر الهمزة بتقديرين .

وأما ١ الاعتراض الثاني : فلقالل أن يقول : ما تُسَكِّرُ أن يكون « صَوَّضَيْتُ
 وَقَوَّضَيْتُ » بمنزلة « حَوَّقَلْتُ ، وَصَوَّمَعْتُ » فيكون بوزن « فَوَّعَلْتُ » ؟
 وهذا أبعدُ من الجواز من الأول : لأنه كان يلزمك أن تجعل فاءَ الفِعْلِ وعينه
 من موضع واحدٍ . وهذا أقلُّ من باب سَلَّسَ ٢ وإذا لم يجز هنا باب سَلَّسَ ٢
 مع أنه أكثر من باب « كَوَّكَبَ ، وَدَدَنَ » فالأصل ٣ يجوز باب دَدَنَ لِقَلْبَتِهِ أَجْدَرُ .
 وقد جاءت الواوُ أصلاً في ذواتِ الأربعة - وإن كانت غيرَ مضعفة - قالوا :
 « وَرَتَّبَلْتُ » وهي الدَاهِيَةُ . فالنشون زائدة - لأنها ثالثة ساكنة ، فالواو إذاً أصل
 فإن قال قائل : ما تُسَكِّرُ أن تكون زائدة ٥ وإن كانت في أول الكلمة كما
 أُجْزَتْ أنت أن تكون أصلاً وإن كانت غير مضعفة ٥ ؟

١٠ قيل : جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذاً - أولى ؛ لأننا قد رأيناها
 أصلاً في ذواتِ الأربَعِ بلا محالة مع التضعيف . فنحن نجعلها هنا أيضاً من
 الأصل - وإن لم يكن تضعيفٌ للضرورة - وهو أسوؤُ من أن نجعلها زائدة ؛
 لأننا لم نرهم زادوها أولاً على وجه من أوجه . وقد رأيناهم جعلوها أصلاً في ذواتِ
 الأربَعَةِ في بعضِ المواضع وهو التضعيف ، فجعلناها أصلاً أولى من الحكم
 بزيادتها . فتأملهُ فإنه لا يجوزُ في القياس غيرُهُ .

١٥ وقولُهُ : « إلا أن الطَّرْفَ لزمه القلبُ كما لزم واوُ أَغْزَيْتُ » إنما وجب القلبُ
 في باب « أَغْزَيْتُ » لأنها رابعةٌ ، وأصلها « أَغْزَوْتُ » وسرَّاه في بابه .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ولا ، وهو خطأ .

٤ - إذا : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنها غير مضعفة ، ولم نجعلها أصلاً في غير ذوات التضعيف) .

- فإذا كان ذلك كذلك ، فواجب أن تُقْلَبَ في « قَوَّقِيَّتُ » لأنها رابعة .
وأصلها « قَوَّقَوْتُ » [٥٧ ب] فالعلية^٢ في « قَوَّقَوْتُ » ، وأغزوت^٣ واحدة .
وقوله : قَيْن^٤ ثم قال في « غِزْوِيَّتِ » إنه « فِعْلِيَّتِ » . ترك الكلام
في انقلاب الواو ياءً . وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصلاً في ذوات الأربعة ؟ .
فيقول^٥ : لا يمكن أن تكونَ الواو في « غِزْوِيَّتِ » أصلاً على أن تكونَ
التاءُ من الأصل أيضاً ؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل الواو أصلاً^٦ في ذوات الأربعة .
قال : ولا يجوز أيضاً أن تجعلها زائدة ؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنه :
« فِعْوِيلاً » : وهذا مثال لا يُصِفُ فلا يجوز الحملُ عليه .
يقول : فإذا لم يجز أن يكون غِزْوِيَّتِ : فِعْلِيلاً ولا فِعْوِيلاً . كان فِعْلِيَّتِنَا ،
بمنزلة عِفْصِيَّتِ ؛ لأنه من العِفْرِ . فِين^٧ هنا كانت الواو عنده أصلاً .
فإن قال قائل : فأجعل الواو والتاء زائدتين ؟ .
قيل : هذا أبعدُ من الجواز ؛ لأنه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا
فِعْوِيَّتاً . فيبقى بغير لام ، وهذا محالٌ .
وكان أبا عثمان^٨ إنما لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطة لا يوردُ مثلها أحدٌ .
وإنما ذكرتها أنا استظهاراً ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ظ ، ش : والعلية .

٣ - ظ ، ش : قوقيت وأغزيت .

٤ - ظ ، ش : ومن .

٥ - ظ ، ش : تقول .

٦ - ظ ، ش : أيضاً .

٧ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٨ - إما : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان :

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : إنما ترجم الباب بهذه الترجمة ؛ لأن المقيس على الصحيح على

ضريين : صحيح ، ومعتل . وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح ؛ فلذلك جاء ٥
بهذه الترجمة . ألا تراه يقول في أول الباب : فمن ذلك بناؤك مثل : جعقير من
ضرب ، وجعقير وضرب صحيحان ؟

فأمّا المعتل المقيس فستراه فيما بعد في مواضعه إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

فمن ذلك : بناؤك مثل جعقير من ضربت . تقول فيه : ضربت ، ١٠
فتجريه مجرى جعقير .

وكذلك مثل قِمَطِرٍ من ضَرَبَ : ضَرَبٌ ، فتنسكن الباء الأولى ؛ لأنها بإزاء
طاء قِمَطِرٍ . والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التي بإزاء الطاء [١٥٨] ليكون على الوزن
الذي بنيت عليه .

وإن بنيت غير هذا فانظر إلى المثال الذي سئلت عنه ، فقيسه أعلى ما ذكرت ١٥
واجعل بإزاء كل شيء مثله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريق البناء ،

وأنه يجب على الباني احتذاء المثال المطلوب بالحركة والسكون والزيادة . وقد
مضى ذكر هذا .

١ - ص ، ط : تقول . وهامش ط ، ش : فتقول .

٢ - ص ، هامش ط : فقهه . وط ، ش : فقس .

وقوله: فَتُجْرِيهِ مُجْرَى جَعْفَرٍ ، يريد أنك تقول « ضَرَبَ » فتُظْهِرُ الباءَ الأولى ولا تُدْغِمُهَا ١ فلا تقول ١ « ضَرَبَ » لئلا يزول الغرض . وهذا البناء يجيء على ضربين : -

أحدهما : أن تَبْنِيَّ بلا تَكَرُّر . وذلك أن تَبْنِيَّ ثلاثياً من ثلاثي . أو رباعياً من رباعي ، أو خماسياً من خماسي . ٥

فالثلاثي: نحو بَنَيْتُكَ من ضَرَبَ مِثْلَ « عَلِمَ » . فتقول: « ضَرَبَ » . ومثل « ظَرَفَ » تقول: « ضَرَبَ » .

والرباعي: أن تَبْنِيَّ من دَحْرَجَ مِثْلَ « سَبَطَ » فتقول: « دَحْرَجَ » ومثل « هَجَرَ » فتقول « دَحْرَجَ » .

والخماسي: أن تَبْنِيَّ من سَفَرَجَلَ مِثْلَ « جِرَدَحَلَ » فتقول: « سَفَرَجَلَ » ومثل « جَعْمَرَشَ » ، فتقول « سَفَرَجَلَ » وما أشبه ذلك . ١٠

فهذا كله : إنما غَيَّرت بناءَ المَبْنِيَّ منه وَأَصْرَتَهُ إلى مثل ٢ حالِ المِثَالِ المطلوبِ من الحِركَةِ والسُّكُونِ . فهذا الضَرْبُ لا تَحْتَاجُ فيه إلى تَكَرُّرٍ ؛ لأنَّ أُصُولَ المَبْنِيَّ منه في عِدَّةِ أُصُولِ المِثَالِ المَطْلُوبِ .

وأما ٣ ما يَحْتَاجُ إلى التَكَرُّرِ عندِ بِنَائِهِ . فإنَّ تَبْنِيَّ رُبَاعِيًّا من ثَلَاثِيٍّ نَحْوِ ١٥

جَعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرَبَ » أو أن تَبْنِيَّ خَمَاسِيًّا من رُبَاعِيٍّ . فتَبْنِيَّ من دَحْرَجَ مِثْلَ : سَفَرَجَلَ . فتقول « دَحْرَجَجَ » . فإنَّ بِنِيَّتَهُ من الثَّلَاثَةِ قُلْتَ

على قِيَاسِ « صَمَحَمَحَمَحَ » : ضَرَبَرَبَ « وعلى قِيَاسِ « حَبَسَطَطَطَطَ » : ضَرَبَبَبَبَ » ومن كَرَّرَ اللامَ قال « ضَرَبَبَبَبَ » .

١٠١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كله : إنما وجب فيه التكرير لتلحق العِدَّةُ العِدَّةَ . فأما الإلحاقُ
بجروفِ الزيادة فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا .

قال أبو عثمان :

وإن بَنَيْتَ مِثْلَ قِمَطْرٍ مِنْ دِحْرَجٍ^١ قَلْتَ « دِحْرَجٌ » . فَإِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ
جَعْفَرٍ مِنْ قِمَطْرٍ . قَلْتَ « قِمَطْرٌ » .

وإن قِيلَ لَكَ : ابْنِ مِنْ قِمَطْرٍ^٢ مِثْلَ سَقَرَجَلٍ . قَلْتَ : « قِمَطْرٌ » .
وَكذلك مثله مِنْ جَعْفَرٍ : « جَعْفَرٌ » .

قال أبو الفتح^٣ : [٥٨ ب] هذا فصلٌ قد تقدم شرحه .

قال أبو عثمان :

وإن قيل لك كيف تبني من الثلاثة : ضرب وأخواته ، مثل :
السقَرَجَلِ ؟ فإن النحرين كلهم : مُجْمَعُونَ على تكرير اللام . فيقولون :
« ضَرَبْتُ » و« مِنْ عَلِيمٍ » : « عَلِمْتُ » و« مِنْ ظُرْفٍ » : « ظَرَفْتُ » . ولم أسمع
مِنْ كلام العرب شيئا مِنَ الثلاثة بُلِغَ به الخمسة من موضع اللام .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة

بتكرير اللام ؛ وذلك أنه لم يسمعها . فلما لم يسمعها لم يقيسه . وهذا مستقيم .
ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو « خَيْفَتِي » و« كَوْتِي » و« جَهْوِي » . ولم يقيسوه لقلته
فإذا كان ما سُمِعَ غير مقيس لقلته . فلم يسمع على وجه من الوجوه : أحزى
ألا يجوز بناءً مِثْلَهُ .

١ - من دحرج : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من قمطر : زيادة من ظ ، ش .

٣ - قال أبو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جوهري .

ولكن هذا جائزٌ على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه كان ينبغي جميع ما يُسألُ عنه
ويقول : مسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب . قال : فان أبي صاحبك
فقل له : فلو جاء ، كيف كان ينبغي أن يكون ؟ فإنه لا يجدُ بدءاً من الرجوع
إليك .

قال أبو عثمان :

ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في « عَقَنْجَجِجِ » فالنون ^٢ نالثة ، وكرروا
لللام وألحقوا ^٣ بغير ذلك فقالوا : « حَبَنْطَى ، وَعَلَنْدَى ، وَسَرَنْدَى ،
وَدَنْظَى ، وَسَبَنْدَى ، وَسَبَنْتَى » وهذا صالحٌ قد كثر حتى لوجعه
جاءلٌ بابا كان مُصيّباً . فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة ، كيف تُلحِقُها بالخمسة ؟ قلت
فيها من ضَرَبَ : « ضَرَنْتَى » ومن علم : « عَلَنْتَى » ومن ظَفَرٌ : « ظَفَرَنْتَى » .
وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة ، بأن كرروا العين واللام فقالوا : « صَمَحَمَحْ » ،
وَبَرَهْرَهَةٌ ، وَجَلَعَلَعٌ ، وَدَمَكَمَكٌ » وأحرفاً كثيرةً على هذا المثال تُعادلُ باب
« حَبَنْطَى » في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلهما ؛ . قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة .
فأمّا ^٥ الإلحاقُ من موضع اللام فلمُ أسمعهُ في شيءٍ من كلام العرب ، شعري
ولا غير ذلك ممّا ^٦ نَرَوِيهِ .

قال أبو الفتح : قد عددت في هذه الفصول ، وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة .
إلا أن الذي اعتمد عليه هو بابُ « فَعَنْتَى » نحو « دَنْظَى » وبابُ فَعَلَعَلٍ

١ - ص : ليس .

٢ - ظ ، ش : والنون .

٣ - ظ ، ش : فألحقوها . وهامش ظ : وألحقوها نسخة .

٤ - ش : فاجعلها .

٥ - ظ ، ش : وأما .

٦ - ظ : بمن .

نحو « صَمَحَمَحَ ، وَبَرَهَرَهَتَ » إلا أن باب صَمَحَمَحَ أكثر من باب دَلَسَطَى فعليه ينبغي أن يكون ^١ [٥٩] القياس . والآخِرُ أيضا مطرِدُ القياس . وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي أن يكون قول الشاء :

كأس رَنَوْنَاةٌ وَطِرِفٌ طِيمِرٌ

رَنَوْنَاةٌ : منه « فَعَلَعَلَّةٌ » وكذلك شَجَوَجِيٌّ ، وكذلك مَرَوْرَاةٌ ، لأن باب ه « فَعَلَعَلَّ » إذا كان أكثر من باب « فَعَنَلَّى » فهو أكثر من باب « فَعَوَعَلَّ » لاحالة .

فالواو في رَنَوْنَاةٍ ، وفي مَرَوْرَاةٍ ، هي اللام ^٢ الأولى بمنزلة حاء صَمَحَمَحَ الأولى ^٤ ، ولا يجوز أن يجعلها كواو « عَشَوَثَلَّ » لقلته . قال الأصمعيُّ « الرَّئُوْثُ » : إدامة النَّظَرِ . والرَّئُوْنَاةُ : هي الكأسُ الدائمةُ ، ^{١٠} واشتقاقها من هذا .

وقد أُلحقت الثلاثةُ بالخمسةِ من غير ما ذكر أبو عثمان . قالوا : « عَمَنَعَلَّ » وَعَصَنَصَّرَ ، وَتَبَنَجَلَّ ، وَهَجَنَجَلَّ ، وَعَبَنَبَلَّ » فهذا كله « فَعَنَعَلَّ » فزادوا النونَ وكرروا العينَ .

وقالوا : « حَبَوَتَنَ » ومثاله « فَعَوَثَلَّ » فزادوا الواو وكرروا اللام . ^{١٥}
وقالوا : « حَفَيَيْدَدٌ » ومثاله « فَعَيَلَّ » فزادوا الياءَ وكرروا اللام .

١ - ظ ، ش : « يكثر » بدل « يكون » .

٢ - وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ص : اللام : بدون همزة وصل .

٤ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقراً « ينتن » فتكون موافقة في المعنى لما بين الرقبين ، وتقراً « ينبغي » فتكون ضدّه ولا يستقيم بها المعنى .

٦ - ش : زادوا .

فهذا ونحوه مما لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .
 فأما « جُلَعَلَع » فليس ملحقا بـسَفَرَجَلٍ : لضم الجيم . ألا ترى أنه ليس
 في الكلام مثل « سَفَرَجَلٍ » بضم السين . فيلحق هذا به . ولكن العين واللام
 كثرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره اذْرَحْرَحٌ . فلما كثرَتِ اللامُ وحدها
 تارة في مثل قَرَدَدٍ . والعين وحدها أُخْرِي في مثل « غَدَوْدٍ » . كذلك
 كثرَتِ العين واللام جميعا في باب ٢ « صَمَحَمَحٍ » . وجُلَعَلَعٍ » .
 قال أبو عثمان : وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرت
 لك . لأنه المطر دوما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمُخْتَلِفٍ .
 قالوا : « فَدَوَّكَسٌ » فألحقوه بالواو بالخمسة .
 وقالوا « عَمَيْثَلٌ » فألحقوه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عَطَوْدٌ » ألحقوه
 بالواوين .

فهذا يدلُّك على أن الملحق سوى اللام مُخْتَلِفٍ واللام غير مُخْتَلِفَةٍ .

قال أبو الفتح : قد تقدم القول في العلة التي من أجلها كان القياسُ
 في الإلحاق بتكرير اللام . . ولهذا اختلف [٥٩ب] إلحاق بنات الأربعة بغير
 اللام . ألا ترى أن « فَدَوَّكَساً » ملحق بالواو . و « عَمَيْثَلًا » ملحق بالياء .
 و « عَطَوْدًا » ملحق بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف : لأنه لم يلزم طريقة
 واحدة . وأنت إذا كثرَتِ اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا .
 قال أبو عثمان : وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعَدِّي : إن
 أصلها « فَعَلَلٌ » نحو « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ قَتْلًا » . وجعل ما خالفه ليس

١ - ص : بمنزلة .

٢ - ظ : ش : مثل .

٣ - ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش : ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه فقس . واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالخمسةِ على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ قد قست على كلامهم ولم تعدّ .

قال أبو الفتح ١ : إنما كان الأصلُ في مصادرِ بناتِ الثلاثةِ المتعدّيةِ عند الخليل « فَعَلًا » بعد كثرتِه في السماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ؛ فالمرّةُ الواحدةُ منه « فَعَلْتَهُ » نحو « ضَرَبْتَهُ ضَرْبَةً » ، وَقَتَلْتَهُ قَتْلَةً » ، وَشَتَمْتَهُ شَتْمَةً » . فكانَ قولك في المصدرِ « شَتَمَ » ، وَقَتَلَ » ، وَضَرَبَ » إنما هو جمعُ فَعَلْتَهُ . نحو : « تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ » ٢ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجنسِ ، كما أنَّ التَّمْرَ والنَّخْلَ يدلُّانِ على الجنسِ « فَضَرَبْتَهُ » نظيرةُ « تَمْرَةٌ » و« ضَرَبَ » نظير « تَمْرٌ » .

١٠ وقولُه : وجعلَ ما خالفه ليس بأصل ، يعني بقيةَ مصادرِ بناتِ الثلاثةِ نحو « الرُّكُوبُ ، وَالظُّلْمُ ، وَالإِنْيَانُ » فهذه ونحوها مصادرُ المتعدّيةِ ولا تَطَرَّدُ اطرَادَ القَتْلِ والضَّرْبِ ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنعُ من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدارُ البابِ .

قال أبو علي : وهذا التشبيهُ من أبي عثمان « عَجَبٌ مِنَ العَجَبِ » . . . ١٥ وهو كما ذَكَرَ .

وقوله : واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالخمسةِ على ما ذكرتُ لك : يريد أن وجه الإلحاقِ في بناتِ الثلاثةِ أن يكونَ من بابِ « صَمَحْتُمْحِ » ، وَبَرَهْرَةٌ » أو بابِ « سَرَنْدَى » ، وَحَبَسَنْطَى » وقد تقدّم ذكرُه .

١ - ظ : قال الشيخ أبو الفتح .

٢ - ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفش يُجيزُ أنْ تَبْنِي على ما بنت العربُ . وعلى أيِّ مثالٍ سألتَهُ . ، إذا قلت له ١ : ابن لي من كذا ٢ مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [٦٠] ، ويقول : إنما سألتني أنْ أمثَلَ لك ، فسألتك ليست ٣ بخطأٍ وتمثيلي عليها صواب . .

وكان الخليلُ وسيبويهُ يَبيِّن ذلك ويقولان : ما قيسَ على كَلام العربِ فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العربِ ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « ظرُفَ خالدٍ » ، وحمقَ بشرٍ » وكان ما قيسته ° عربياً كالذي قيسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلاً وقيسته عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس ، إن شاء الله ٦ .

قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف - ما ذهب إليه سيبويه . قال أبو علي : ويلزمُ أبا الحسن أن يَبْنِي مثل ٧ « فِعْلٌ » من « ضَرَبَ : ضِرْبٌ » . قال : وهذا أفحشٌ من بنائه مثل كابلٍ . ؛ لأنه أجازَ بناءَ الأعجميات فيلزمه هذا أيضا . ١٥

قال : والقياسُ ألا يجوز إلا أن تَبْنِي على أمثلة العرب ؛ لأن في بنائك

١ - له : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : ليس .

٤ - ص : من .

٥ - « ما قيسته » عن ص وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : قياسه .

٦ - إن شاء أنت : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

إياه لإدخاله في كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقول : « طاب الخُشْكُنَان »
 فرفعه وإن كان أعجمياً ؛ لأن كل فاعلٍ عربيٌّ مرفوعٌ . وإنما تقيسُ على ما جاء
 وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي عليٍّ بالشام .

- فقوله ١ : وهو أفحشٌ من بنائه مثل « كَابُلٌ » يريد : أن « ضِرْبٌ » فيه
 خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم . وهذا غير موجود في كلام العرب لاستئصال الضمة
 بعد الكسرة . وليس في كَابُلٍ شيءٌ يُسْتَثْقَلُ ٢ مثل ما في « ضِرْبٌ » وإنما
 فيه أنه لم يجيء في كلامهم مثل فاعلٍ بضم العين . كما أنه قد تَسَخَّيَلُ أَبْيَيْةٌ
 كثيرةٌ متسكنةٌ . ولكنها لم تأت في كلامهم .
- ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « جَعْفَرِيٌّ » بكسر الفاء ولا مثل « جَعْفَرِيٌّ »
 بضمها . ولم ٣ يُمْتَنَعْ منه لأنه مستثقلٌ بل رُفِضَ رَفْضًا . وليس لأحدٍ أن
 يقول : هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرَكٍ ؛
 وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضربَ عما لم يجيء فلا يَدُ كَرُّ إلا أن يكون
 [٦٠ ب] امتناعهم منه لعلته ؛ لأنك إنما تُفسِّرُ أحكامَ لغتهم . لا ما لم يجيء
 عنهم ؛ ولأنك لو ذهبتَ تذكرُ أحكامَ ما لم يجيء لكنك قد شرعت في تفسير
 ما لم يَنْطِقْ به عربيٌّ .

وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً ؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو
 باقٍ في العدم ، إلا ما عِلَّتْهُ في الامتناع من النطقِ إليه قائمةٌ ؛ فإن مثل ذلك
 يُسألُ عنه .

١ - ظ ، ش : وقوله .

٢ - ظ ، ش : مستثقل .

٣ - ظ ، ش : فلم .

٤ - عنهم : ساقط من ش .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلًا]

وهذا الخلاف الذى بين سيوييه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو على من أنه يجوز أن تبني من ضرب مثل « جعفر » فتجعله اسما ، وفِعْلا .
ووصفا ، وغير ذلك . فتقول « ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، ومررتُ برجلٍ ضَرَبَ وِجاءنى ضَرَبَ . ورأيتُ ضَرَبَا . »

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم ، فيجب أن يكون « ضَرَبَ » هذا من كلامهم ؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره ؛ فجرى ذلك مجرى رَفَعَ الفاعل الذى لا ينكسر ؛ لأنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت ٢ « قَعَدَ بِبشرٍ » وإن لم تسمعهم يقولون « قَعَدَ بشرٌ » ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفى معناه . فكذلك إذا اطرد عندهم « مهتدٌ » وقردٌ « أجزت أنت أيضا « دخلٌ » وخرجٌ . فهذا هنا - كذاك ثمة .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرض فى البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف ؛ لأنهم كلهم مجمعون على أنه لو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَن » من الفعل ؟ لقالوا : « فَعَوَعَلٌ » .

ولو قيل لهم : أٌجيزون إلحاق بنات الثلاثة بينات الخمسة على مثال « فَعَوَعَلٌ » حتى يقولوا « ضَرَوْرَبٌ » لما قاسوه . فلا يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَوْرَبٌ » كما يُجيزون « رجلٌ ضَرَبَتبى » .

١ - ص ، ظ ، ش (مضرب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبي على هو ما أثبتناه وهو الصواب .
٢ - أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَنْ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » :
يُريدون به المثال لاغير . ولا يريدون به أن يجعلوه اسما ولا صفة . كما يقولون :
« هذا رجلٌ ضَرَبَبٌ » . وهذا رجلٌ ضَرَبَتِي » .

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه : فإن أبي خصمك فقل له . فلو
قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لا يحدُّ بدءًا من الرجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنه يُريد : إن لم يجبك إلى أن تبيني على ما لم يأت . فقل
له : فكيف ٢ كان ٣ يكون حكمه لو جاء ؟ فإنه لا بد له ٤ من الرجوع إليك .
أى فلا بدء من أن ٥ يمثَّل لك ٥ جميع ما سأله عنه على شريطة ٦ أنه لو جاء لكان
على هذه [١٦١] الصيغة .

فهذا كله يُقوى أن تقول : « ضَرَبَبَ زيدٌ عمراً » . ٧ وألا تُجيز ٧ « ضَرَبَبَ ١٠
زيدٌ عمراً » ولا « ضَوْرَبَ بكرٌ خالدًا » .

١ - على : ساقط من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : كيف .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - له : ساقط من ظ ، ش .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - يقابل ما بينهما في ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

١ اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوًا ، وكان ^٢ فِعْلًا ، وكان على
فَعَلٍ ، فإنه يلزم ^٣ « يَفْعِلُ » . ويُحذفُ في الأفعالِ المضارعةِ منه « الواوُ »
التي هي فاءٌ . ويكونُ المصدرُ على « فِعْلَتِه » محذوفِ الفاءِ . وتُنقِصُ حركةَ الفاءِ
على العينِ ، فتصيرُ العينُ مكسورةً ، وذلك قولُكَ : « وَعَدَ . وَوَزَنَ .
وَوَثَبَ » تقولُ في « يَفْعِلُ » منه « يَعِدُ ، وَيَزِنُ . وَيَسِبُ . وَعِدَّةٌ . وَوِزْنَةٌ .
وَوِثْبَةٌ » ^٥ وكان الأصلُ فيه : « يَوْعِدُ ، وَيَوَزِنُ ، وَوَعِدَةٌ ^٦ ، وَوِزْنَةٌ » .
ولكنهم اتَّقَوْا وقوعَ الواوِ : بين ياءٍ وكسرةٍ ، فحذفوها ^٧ استخفافًا ،
وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعًا لـ « يَفْعِلُ » ، فحذفوه - لئلا يَخْتَلِفَ المضارعُ في البناءِ ،
وجعلوا المصدرَ معتلًا ، فحذفوا فاءه فقالوا ^٨ : « عِدَّةٌ » ، وَوِزْنَةٌ » لأنهم استنقلوا
« وَعِدَّةٌ » : وَوِزْنَةٌ » فالزموهما الحذفُ ؛ ولأن المصدرَ قد جرى مجرى الفعلِ .
فكما استنقلوا الواوَ إذا كانت ^٩ بين ياءٍ وكسرةٍ والواوُ ساكنةً . كانوا للواوِ
إذا كانت الكسرةُ فيها ، أشدَّ استنقالًا . فحوَّلوا كسرتها على ما بعدَها وألزموها ^{١٠}
الحذفَ ؛ لأنهم لو أثبتُّوها بعد أن سلبوها حركتها : احتاجوا إلى أَلِفٍ الوصلِ
لئلا يُبْتَدَأَ بساكنٍ .

فلو جاءوا بِأَلِفٍ الوصلِ وهي مكسورةٌ . لزمهم أن يبدلوا الواوِ ياءً ؛ لأن

١ - في موضع هذا الرقم من ظ ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهي : قال أبو عثمان :
وليس هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ - اط : أو كان .

٣ - ظ ، ش : يلزمه .

٤ - وثبة : زيادة من ش .

٥ - في ص : (وعدة) .

٦ - ظ ، ص : فقالوا . وفي هامش ظ ، وفي ش : وقالوا .

٧ - إذا كانت : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ١٠ - ظ : ألزموا .

قبلها كسرةً ، والواو الساكنة إذا كان قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياءً ، فكانوا يقولون « اِرْبَعَدَا » - وقال أبو علي : « اِرْبَعَدَا » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شرح هذا الموضع في إيجاز ، وأنا أذكر غير ما جاء به .

○ [اقتصرهم على « يفعل » كضرب من « فعل » الذي فاؤه واو]

قال أبو علي : إن الأفعال الماضية التي على مثال « فَعَلَّ » قد يأتي مضارعها على « يَفْعِلُ » كما يأتي على « يَفْعُلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ، وقتل « يَفْتُلُ » . وقد يأتي على « يَفْعَلُ » بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً [ب ٦١] نحو : « يَفْرَأُ » ، ويسألُ .

قال : فاقصرهم . بما كان ماضيه بوزن^٢ « فَعَلَّ » وفاؤه واو على « يَفْعِلُ » ١٠
ضرب من الإعلال لحقته : لأن منعه ما يجوز في غيره ، علة حقيقته .

هذا آخر قول أبي علي ، وهو صواب إن شاء الله .

فإن قال قائل : ولم اقتصر في هذا على « يَفْعِلُ » ؟ وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره مما ليست فاؤه واو ؟ .

١٥ قيل : لأنهم أرادوا حذف الواو ليثقلها فقصروه على كسر العين ليَسْجِبَ
عن ذلك حذف الواو .

فإن قيل : فهلا اقتصروا^٧ به على « يَفْعَلُ » . أو « يَفْعُلُ » . دون « يَفْعِلُ » ؟ .

٢ - ظ ، ش : على وزن .

١ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ظ ، ش : لا .

٤ - ظ ، ش : غير .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

٦ - ظ ، ش : اقتصروا .

٧ - ظ ، ش : اقتصر .

قيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَّ» وإنما بابه «فَعِلَّ» نحو: «شَرِبَ يشربُ ، وركب يركبُ» فلم يجز أن يلزم الفتح لأنه ليس بابه ؛ ولأنه لو فُتِح لم يجز^١ حذف الواو المستقلة ، وعدل به إلى الكسر دون الضم ؛ لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة^٢ أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : «شَرِبَ يشربُ» وجب أن يكون باب ما عين ماضيه مفتوحة ، أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو : «ضرب يضرب» .

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قتل يقتل» ونحوه ؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخاليف حركة عين الماضي ، إلا باب «فَعَلَّ يَفْعَلُ» جاز «قتل يقتل» ؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع . ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب «فَعَلَّ» إنما هو «يَفْعَلُ» و«يَفْعَلُ» داخل عليه .

وشيء آخر يدل على أن «يقتل» داخل على «يضرب» وأن الباب للكسر دون الضم . وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه «فَعَلَّ» نحو : «ظرف يظرف» ، و«كرم يكرم» . أفلا ترى أن الضم قد يستبد^٣ به «فَعَلَّ» كما استبد «فَعِلَّ» ب«يَفْعَلُ» ؛ فكذا كان القياس أن يستبد «فَعَلَّ» ب«يَفْعَلُ» ، فن هنا كان «يَفْعَلُ» داخلاً على «يَفْعَلُ» ؛ كما أن يحسب داخل على «يضرب» . وكما أن «يقتل» ، و«يسل» ، و«يأتي» داخل على «يركب» .

فلمَّا كان باب «فَعَلَّ» حكمه أن يأتي على «يَفْعَلُ» لما قدمنا ، وكان «يَفْعَلُ» ، إنما هو داخل على «يَفْعَلُ» ، وأريد حذف الواو في مضارع «فَعَلَّ» ممَّا

١ - ظ ، ش : لم يجب .

٢ - ص : مكسور .

٣ - ظ ، ش : استبد .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

فاوّه واوًّا اقتَصَرُوا^١ به على الكسر الذى يجب معه الحذف ولم يضمّوه : لأنّ الضمّ [١٦٢] ليس بأصل فيه ، وإنما بابنه الكسر .

[لم كان باب « فعل يفعل كفرح » و « باب » فعل يفعل كضرب »]

فإنّ قال قائل : ولم كان باب « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » و « باب » فَعِيلٌ يَفْعَلُ ؟ .
 قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضى . لأنّ
 كل واحد منهما بناء على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » ومضارع
 « فَعِيلٌ » فى أكثر الأمر « يَفْعَلُ » ، لمقاربة الكسرة المفتحة . واجتماعهما فى
 مواضع كثيرة . وإمالة كل واحدة^٢ إلى صاحبتها . نحو قولك : « مَرَرْتُ
 بعُمَرَ . و ضَرَبْتُ عُمَرَ » ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الهنْدَاتِ . و مَرَرْتُ بالهنْدَاتِ »
 وغير ذلك^٣ ممّا يطول ذكره .

١٠

فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة المفتحة ، فلذلك تعاقبتا فى « فَعِيلٌ ،
 يَفْعَلُ » . و « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » : ولأنّ الياء أيضا مقاربة للألف حتى أنهم قد
 قالوا : « حَاحَيْتُ ، و عَاعَيْتُ . و هَاهَيْتُ ، و حَارَيْتُ ، و طَائِيٌّ » وغير ذلك
 ممّا لا سبب فيه بوجوب القلب ، إلا القُرْبُ . وما ليس بعلة قاطعة .
 فأمّا قول الشاعر :

١٥

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تَدَعُ الحوائِمَ لا يَحْدُنُ غَلِيلاً
 فشاذٌّ ، والضمّة عارضة : ولذلك حُدِفَتِ الفاء ، كما حُدِفَتِ فى « يَنْقَعُ .
 وَيَنْزَعُ » وإن كانت الفتحة هناك : لأن الكسر هو الأصل : وإنما الفتح عارض .

١ - ظ ، ش : اقتصر .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من « يعد، ويذن »]

وقال الفراء : إن الواو إنما حُذفت من « يَعدُّ ، وَيَزنُّ » لأنهما متعدَّيان .
قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَّ يَوجِلُّ . وَوَحِلَّ
يَوحِلُّ » فأثبتوا الواو لما كان « وَجِلَّ . وَوَحِلَّ » غير متعدَّيين .
وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه . وقال : إن التعدِّي وغيرَ
التعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَقَعُ .
وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ . وَوَقَدَّتِ النَّارُ تَقِدُّ . وَوَبَّلَ الْمَطَرُ يَبِيلُ » ، ووَالَمَّا
كان يحدِّثه — أى نجأ — يَسِيلُ » ، ونحو ذلك . فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه
الأفعال فِعْلٌ متعدٍّ .

وأما « يَوجِلُّ . وَيَوحِلُّ » فلم تَشَبَّهتْ فِيهِ الْوَاوُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ؛
إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ [٦٢ ب] لَا كَسْرَةَ بَعْدَ الْوَاوِ يَجِبُ بِهِ لِاجْتِمَاعِ الْبَاءِ مَعَهَا
الْحَذْفُ .

[باب « كرم، يكرم » وتباعده عن بابي « فعل، وفعل »]

فأما قولهم « كَرُمَ يَكْرُمُ » فإنهم إنما أقرُّوا في عين المضارع حركة الماضي ؛
لأن هذا باب على حدته . لا يكون متعدِّياً أبداً . إنما يكون للهَيْئَةُ الَّتِي يَكُونُ
الشَّيْءُ عَلَيْهَا ، نحو : « مَا كَانَ ظَرِيفًا وَلَقَدْ ظَرُفَ » . وما كان شريفاً ولقد
شَرَّفَ » فِتِّبَاعَ هَذَا الْفَعْلِ مِنْ بَابِ « فَعِلَّ ، وَفَعَّلَ » اللَّذَيْنِ قَدْ يَكُونُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَعَدِّياً وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ . فَأُقِرَّتْ فِي عَيْنِ الْمَضَارِعِ حَرَكَةُ عَيْنِ الْمَاضِي ؛
لأنه بابٌ على حياله .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضاً فلم يدخل في مضارع «فَعَلَّ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ»
وقضيلَ يَقْضُلُ» لأن «فَعَلَّ» لا يتعدى ، فلم يَقْمَوْ قُوَّةَ «فَعِلَّ» ، وفَعَلَّ «
المتعديين ، فدخلاً عليه ولم يدخل عليهما .

وحكى سيبويه : «كُدَّتْ أَكَادُ» وهذا ١ من الشاذِّ . وكأنه ٢ إنما جاء
«كُدَّتْ أَكَادُ» على «فَعَلَّ يَقْتَعَلُّ» لأحدِ أمرين :

إمّا أن يكون اجترى عليه بأن أُخْرِجَ عن بابه لضعفه باعتلال عينه .
وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلال عينه ، فقُوِّىَ بَضْرَبٍ من التَّصْرِيفِ
ليس لنظيره .

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على «فَعَلَّ» وعينه ياءً ، فخرج عن الأصول ،
أُخْرِجَ أيضاً مضارعه عمّا عليه الجمهور . أو لتلا تنقلب الياء في المضارع واوًا ١٠
وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضى المتعدى أحدًا ما يُنْبِئُهُ على بُعد ما بين
الكسرة والفتحة وبين الضمة .

ألا ترى أن الضمّة جُعِلَتْ لعين ٣ ضَرْبٍ من الأفعال مبينٍ لباب ما انفتحت
عينه وانكسرت .

فإن قيل : ° ولم جُعِلَتْ الضمّة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟
١٥ قيل ° : لأن ما يتعدى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدى ، فجُعِلَتْ الضمّة
في عين ما لا يتعدى لقلّته ، وخصّصوا المتعدى بالفتح والكسر لكثرة وخفّة
الفتحة والكسرة هرباً من أن يكسّر من كلامهم ما يستقلونه .

١ - ظ ، ش : وهو .

٢ - ظ ، ش : فكأنه .

٣ - ظ ، ش : العين : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : انفتح .

٥ - سابقاً من ظ ، ش . وسبقه يفسد المعنى .

وهذا نحو قول أبي إسحاق : إنهم إنما رفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول ،
 لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين . فجعلوا الفتح فيما يكثر ، والضمّ فيما يقل ؛ لثلا
 يكثر في كلامهم^١ ما يستثقلون . ولهذا^٢ : خصّ ما لا يتعدى « بفعل » .

[٦٣] وقولته : إنّ الفاء في « وَعَدَّ » تُخَدَفُ في المضارع لوقوعها بين
 ياءٍ وكسرةٍ . كانت^٣ في التقدير : « يَوْعِدُ . وَيَوْزِنُ » .

[معني قولهم : الأصل في « قام وباع : قوم وبيع » ونحو ذلك]

وينبغي أن يُعلّم أنّه ليس معنى قوانا : إنّه ؛ كان الأصل ؛ في « قام ،
 وباع : قَوْمَ وَبَيْعَ » وفي « أخاف . وأقام : أَخَوْفَ . وَأَقْوَمَ » وفي « استعان .
 واستقام : اسْتَعَوْنَ . واسْتَقْوَمَ » أننا نريدُ به أنهم قد كانوا نطقوا مُدَّةً
 من الزمانِ « بقَوْمَ ، وبَيْعَ » ونحوهما ممّا هو مُعْتَمَرٌ . ثم إنهم أضربوا عن ذلك
 فيما بعدُ .

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطبق به على ما يُوجبُه القياسُ بالحتملِ على
 أمثاله لقييل : « قَوْمَ ، وبَيْعَ . واسْتَقْوَمَ . واسْتَعَوْنَ » .

ألا ترى أن « اسْتَقَامَ » بوزن « اسْتَخْرَجَ » فقياسه أن يكون « اسْتَقْوَمَ »
 ١٥ إلا أن الواو قُلبت أليفا لتخفيفها الآن^٤ وانفتاح ما قبلها في الأصل . أعني
 « قَوْمَ » ويدلُّ على ذلك أيضا ما يُخرُجُ من المعتلات على أصله .

ألا ترى إلى قولهم : « اسْتَرْوَجَ . واسْتَسْوَقَ الجملُ . واسْتَسْوَيْتَ الشاةُ »

١ - (في كلامهم) ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وكانت :

٤ ، ٥ - ظ ، ش : (كان في الأصل)

٥ - ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلّ ذلك على أن أصل « استقام » : استقام . وقال الشاعر :
 صدّدت فأطوّلت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
 فقوله : « أطوّلت » يدلّ على أن أصل « أخاف » : أخوف . وقد قالوا :
 « أطل » ٢ .

وقالوا : « أحوجتُ زيدا إلى كذا وكذا . وأغيبتِ المرأةُ » وغير ذلك .
 فهذه الأشياءُ الشاذةُ إنما خرجت كالتنبيه على أصول ٣ ما تُغيب .
 وأنه ٢ لولا ما لحقته من العبدل العارضة . لكان سبيله أن يجيء على غير هذه
 الهيئة المستعملة .

وقوله : وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ « يتعمّل » فحذفوه ٤ لئلا يختلف
 المضارع في البناء .

١٠

[حملهم الشيء على حكم نظيره]

يقول : حذفوه في قولهم « أعيد . وتعيد . وتعيد » وإن لم تكن هناك ياء
 لأنهم لو قالوا : « أنا أوعد . وهو يعيد » لاختلّف المضارع . فكان يكون مرّة
 يواو وأخرى بلا واو . فحُمّل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة .

فهذا ٥ منذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم . فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم
 أن يحملوا الشيء على حكمه نظيره . لتقرب ما بينهما . وإن لم يكن في أحدهما
 ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم .

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ص : طال .

٣ ، ٤ - ظ : (ما غيروا أنه) .

٥ - ظ ، ش : حذفوا .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

ومثل « بَعْدُ » قَوْلُهُمْ « أَنَا أَكْرَمُ » فحذفوا الهمزة التي كانت في « أَكْرَمَ »
 [٦٣ ب] لثلاثي يلتقي همزتان ؛ لأنه كان يلزم : « أَنَا أَكْرَمُ » فحذفوا الثانية
 كراهة^١ اجتماع همزتين .

ثم^٢ قالوا : « نُكْرِمُ »^٢ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا
 لو جاءوا بها لما اجتمع^٣ همزتان - ولكنهم أرادوا المائلة ، وكرهوا أن
 يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التسجيس
 في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة ؛ في نحو : « خذْ » ،
 و« كُنْ » ، فهُمْ بِأَن يَحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدرُّ
 وقد جاء في كلامهم^٤ مثل « يُؤَفْعَلُ » أنشدوا :

فإنه أهلٌ لأن يؤكْرِمَا

١٠

فجاء به على الأصل ضرورة . وقالت ليلي الأخيلية تصف قطاً^٦ :

تدلّت على حُصٍّ ظِمَاءٍ كَاتِبِهَا كُرَاتٌ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّتَبِ

أى مُسَخَّذٍ من جلود الأرناب . فقو لها : « مُؤَرَّتَبٌ » على حدّ قوله :

« يُؤَرَّتَبُ » ومثاله : « مُؤَفْعَلٌ »^٧ وهو « يُؤَكْرِمُ » .

فأمّا قول الآخر :

١٥

وصاليات كما يُؤَفْعَلِينَ

١ - ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : (قالوا إنا نكرم) .

٣ - ظ ، ش : اجتمعت .

٤ - ظ ، ش : المنفردة .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : القطة .

٧ - ظ ، ش : يؤفعل .

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُؤكِّرمُ » ويكون على لغة من قال : « تُثَبِّتُ القيدرَ » . وعلى قول الشاعر :

وذاك صنيع لم تُشَفِّ له قيدرِي

ومن قال هذا كانت « أُثْمِيَّةٌ » عنده « أُفْعُولَةٌ » واللامُ واوٌ . لما سنذكره ٥
في موضعه . ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤثْمِنِينَ : يُنْمَعِلَسِينَ » بمنزلة « يُسَلِّمِينَ ، وَيُجْعَبَسِينَ » فتكون « أُثْمِيَّةٌ » على هذا « فُعْلِيَّةٌ » وتكون على لغة من قال :
« آثَفْتُ القيدرَ » وهذا قول النابغة :

١٠ وإن تَأَثَمَكَ الأعداءُ بالرَّفْدِ

أى صاروا حولك كالأنثى حول الرماد .

[بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ »]

فأمَّا لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أَخَذَ » لَقُلْتُ « أَخَذَ » فإن رَدَدْتَهُ إلى المضارع فقياسه عندي « يُؤْخَذُ » ، وأنا أُوْخَذُ « فُتُبْدِلُ الهمزة من « أُوْخَذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقْرِئُها لِثَلَا تَلْتِي هَمَزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ ١٥ واحدة . ولا يجوز أن تقول « يُخَذُ » بحذف الهمزة ، كما تقول « يُكْرِمُ » لِيَعْلَتَيْنِ :

إحدهما : أن هذا الفعل مُسْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ » فلو حذف الهمزة فقلت « يُخَذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء .

والعِلَّةُ الأخرى : أن هذه الهمزة في [٦٤] « أَخَذَ » فاءُ الفِعْلِ ، وهمزة ٢٠

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتِ « أَنَا أُكْرِمُ » لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أَنَا أُوْحَدِذُ » فالهمزة الثانية التي أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدةٍ . والأصل أقوى من الزائد . فلذلك أبدلتها ولم أحتدِ فيها .
 ألا ترى : أن : « جاءٍ ، وشاءٍ ١ » . ونحوهما من أسماء الفاعلين لما اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثانية ولم يحدفوها . فكذلك أقول : « أَنَا أُوْحَدِذُ » فأبدلُ الثانية ولا أحتدِها .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية .

فإن قلت : فقد قالوا : « أُوْعِدَ يُوْعِدُ ، وأُوْقِدَ يُوْقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعِدَ يُوْعِدُ » على قياس « أُوْعِدَ يُوْعِدُ » بل « يُوْعِدُ » أثقل ؛ لأن ياءه مضمومة ، وياء « يُوْعِدُ » ٢ مفتوحة ؟ .

فالجواب : أن « يُوْعِدُ » أصله « يُوْوَعِدُ » مثل « يُؤْكِرِمُ » فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً . « وَيَعِدُ » لم يُحدَفْ منه شيءٌ غير الواو ، فجاز ذلك ، وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ ٣ أبو عثمان القول في : « عِدَّةٍ ، وزِنَّةٍ » .

وقوله : ولأن المصدر قد يَجْرِي يَجْرِي الفعل . يريد أنهم قد قالوا : « لُنْذْتُ لِيَاذًا » فقلبوا الواو في المصدر ° لأنها قد انقلبت في « لاذ » ولما صحَّت في « لاوذت » صحَّت في « لِيَاذٍ » ° .

١ - ص : جاءى وشاءى .

٢ - ظ ، ش : يعد : وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : جوز ، بالزاي وهو خطأ .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ : لأنها قد انقلبت في لاوذت صحَّت في لواذ « وهو كلام مضطرب . وش : لأنها قد

انقلبت في لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت في لواذ « وهو قريب من لفظ ص وبمعناه .

ومثله : « قُتِمَت قِيَامًا ، وفاومته قِيَامًا » .

أو يريد : أن المصدر يجرى تجرى الفعل في العمل . والغرض الأول أشبهه .
فهذا وغيره مما يدل على مقاربة المصدر للفعل ومُشَابَهَتِهِ بِإِيَّاه .

[ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على « فعل » بفتح فسكون]

قال أبو عثمان :

٥ « فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ « فَعَعَلًا » لَمْ يَحْذَفُوا ، نَحْوُ : « وَعَعَدَّا ، وَوَزَّنَّا » ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ مَا يَسْتَتَمِلُونَ . فَثَبَّتَ ٢ لِذَلِكَ .

قال أبو الفتح : يقول : ليس في « وَعَعَدَّا » ما كان ٣ يكون في « وَعِئِدَّة »
لو قيلت ، يعنى كسرة الواو وأنه مصدر جارٍ على « فِعْعَلٍ » محذوف الفاء ٤ ، فحُمِلَ
المصدر على الفعل .

١٠

[ثبات الياء وهي فاء في « يفعل » من « فعل »]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : « فَعَعَلَّ » ممَّا فَاوَّهَ يَاءٌ لَمْ تَحْذَفِ فِي « يَفْعَعِلُ » ٥ مَا حُذِفَ
منه في الواو ٥ ، لأنَّ الْيَاءَ أَخْفَ مِنْ الْوَاوِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : « يَبْعَرَّ الْجَدِّيُّ يَبْعَعِرُّ ،
وَيَسَّرَ يَبْسِرُ ، وَيَسْنَعُ يَبْسِنُعُ » وَالْمَصْدَرُ يَمُ ٦ أَيْضًا ، وَيَخْتَلِفُ كَمَا تَخْتَلِفُ
١٥ الْمَصَادِرُ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْحَذْفُ .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فإن قلت » .

٢ - ظ ، ش : فثبَّتت .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الياء ، وهو غطاء .

٥ ، ٥ - زيادة من ظ ، ش .

٦ - يَمُ : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : إنما كانت الياءُ أخفَ [٦٤ ب] من الواو ، لقربها من الألف . والواوُ ليست كذلك ؛ لأنك تحتاجُ في إخراجها إلى تحريك شَفَسَيْكَ . قال سيبويه : فَجَرَى ذلكَ جَرَى تحريكِكِ بعضَ جَسَدِكِ . والياءُ : مخرَجُها من وسطِ الفمِ ، والعملُ فيها أخفَى .

٥ وحكى سيبويه على وجه الشذوذ « يئس ، يئسُ » بحذف الفاء ، مثل « يَعدُّ » .

وقولُه : ويختلفُ كما تختلفُ المصادرُ في الثلاثة ، يريدُ نحو « يعرّ الجديُّ بُعراً ، وينع الغصنُ ينوعاً » ونحو ذلك .

١٠ وإنما ذكر هنا اختلاف المصادر . ليريكَ أنه يجرى بجري الصحيح ، وأنه يخالف باب « وعدّ ، يعدُّ »^٢ . ألا ترى أنه صدر في أول الباب : أن مصدرَ ما فاءُه واوٌ ، إنما يكون على « فعلة » يريد : « عيدة » ، وزنةٌ ولا يلزمه الحذف .

يريد : أنه ليس فيه ما يوجبُ الحذفَ لخفة الياء ، وكأنهم إنما ألزموا مصدرَ باب « وعدّ : فعلة » مكسورة الفاء ، لتُحذف الواوُ في المصدر أيضاً استقالاتها . ١٥

[تمام « وعدة ، وولدة »]

قال أبو عثمان :

فإن بنيت « فعلة » اسماً لا تريد بها المصدر ، أتممت فقلت : « وعدة » ، وولدة » .

١ - ظ ، ش : (حكي) .

٢ - يعد : زيادة من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول إنك إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ ، وزِنَةٌ» لأنهما مصدران فعلين محذوفين الفاءين ، فأجريت على المصدر حكم الفعل . وأنت إذا بنيت اسما لامصدرا صح ؛ لأنه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَمَلٍ جَرَّيَانِ المصدرِ فتُعَلِّه لذلك .

و لم تحذف الواو في «عِدَّةٍ ، وزِنَةٌ» لأنها مكسورة حَسْبُ . فتحذفها في : هـ
«وَعِدَّةٌ» إذا بنيتها اسما . بل لأنها مكسورة ، والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوف
الفاءِ . ألا ترى إلى صحتها في «وِعَاءٍ ، ووِشَاحٍ ، ووِجَاحٍ» وما أشبه ذلك ،
لأنها ليست مصادر .

[الكلام في « لقي »]

قال أبو عثمان :

١٠

فإن قلت : قد قيل : « هُمٌ لِدَتِي »^٢ ؟ وإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به^٢ فترك
على حدِّفه .

قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف في قولهم « هم لِدَتِي » لأنه كان
قبل الوصف مصدراً . ثم وصف به ، فبقي بحاله^٣ لا أن^٣ الحذف وجب فيه من
غير المصدرية . ونظيره هـ . قول الخنساء^٤ :

١٥

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

١ - وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - أمامه في هامش ظ : (لأنه كان قبل الوصف مصدراً ثم وصف به ، نسخة) .

٣ ، ٣ - ص : إلا أن وظ ، ش : لأن . والصواب ما أثبتناه وهو : لأن .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا في هذا المعنى « ولئدة » ، « ولئدة » فابعدوا الهمزة من الواو .
وهذان اسمان [٦٥] لا مصدران . و « لئدي » مصدر في الأصل . قال الشنفرى :
فَأَيْمَنْتُ نَيْسَوَانًا وَأَيْسَمْتُ لئدَةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ الْبَيْلُ
وَاللئدَةُ ، وَالوئدَةُ ، وَاللئدَةُ جَمِيعًا : الْأَقْرَانُ وَالْأَنْرَابُ .

[المصدر إذا كان على « فعلة » فالهاء لازمة له]

٥

قال أبو عثمان :

واعلم أن المصدر إذا كان « فِعْلَةً » فالهاء لازمة له ١ . لأنهم جعلوها
عِيَوْضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمتم في « زنادقة » الهاء لأنها صارت
عِيَوْضًا من ياء « زناديق » .

قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف
وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له . لكان أحسن في العبارة .
ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية . ولهم أشياء كثيرة « تحمّل »
على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

١٠

[قولهم : كل اسم على « فعلول » فهو مضموم الأول]

ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التَّبَجُّوزِ . قولهم : وكلُّ اسم على « فَعْلُولِ »
فهو مضموم الأول .

١٥

ونحن نعلم أنه لا يكون على « فَعْلُولِ » إلا وأولُه مضموم . لأننا قد لَنَمَطْنَا
بالضمة في أول « فَعْلُولِ » .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع ، أن يقال : كلُّ اسمٍ كان على خمسة

أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعده الواو لام أخرى ، ففأوه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون .

يقول : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاءٍ ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال : « وَعَدَّ ، وَعَدَّأ » ولا « وَزَّنَ ، وَزَّنَا » .

وقوله : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقول : لما وجب حذفُ الفاءِ ، بَسَوُوا الكلمة على « فِعْلَةٍ » وَعَوَّضُوا^١ منها الهاءَ ، كما فعلوا في « زَنَادِقَةٍ » والهاءُ في « زنادقة » ، أشبه بالحذوف ، لأنها زائدة بدلٌ من ياءٍ زائدةٍ . وهي في « عِدَّةٍ » زائدةٌ بدلٌ من فاءِ الفِعْلِ ، وكلاهما مستقيم .

وأبدلتُ الهاءُ من الياءِ هنا ، كما أبدلتُ منها في هذه .

وكما أبدلتُ الياءُ من الهاءِ في « دَهْدَيْتُ »^٢ والأصل : « دَهْدَهْتُ »^٢ .

فإن قال قائل : فإذا كانت الهاءُ في « زنادقة » عِوَضًا من الياءِ ، فهلا منعتُ « زنادقة »^٣ الصرف في النكرة كما تمنعه « زناديق » ؟

قيل : لا يلزم أن يكونَ البدلُ كالمبديلِ منه في جميع أحواله .

ألا ترى أن النون في « تقوم » إنما [٦٥ ب] هي عِوَضٌ من الضمة ١٥ في « تقوم » وإن كانت النون تحتل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألفُ في الوقفِ في قولك « رأيتُ زيدًا » إنما هي بدلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل . ولا يجوز أن تحرك الألفُ على وجهه . وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

١ - ظ ، ش : فموضوا .

٢ ، ٢ - ظ (والأصل في دهدهت) بزيادة في بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم «مَعَايَا» إنما الألف بَدَلٌ من ائباء . ولا يلزم حذف الألفِ
في الرفع والجرُّ كما يلزم حذفها في «مَعَايٍ» ° وإنما يُشَبَّهُ الشيءُ بالشيءِ من
حيث يُشَبِّهُهُ ، ويفارقُهُ من حيث يفارقُهُ . وليس يلزم أن يُشَبِّهَهُ من كل
وجهٍ ، وهذا مُحَالٌ .

[قد نجى الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره]

قال أبو عثمان :

٢ فإن قال قائل : قد قال تعالى ٢ « ولكلُّ وجهتهٌ هو مؤلِّها ٣ » فوجهتهٌ
هاهنا مقدرٌ ، وقد جاءت على الأصلِ ؟ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءُ بن حَيَّوَةَ » وكما قالوا « ضَيَّوَنٌ » °
وكما قالوا : . ١٠

قد عَلِمَتْ ذاك بَنَاتُ أَلْبَبِيهِ °

وكما قالوا « تَحِيحَتْ عَيْنُهُ » ° وقد كان ينبغي أن تكون « حَلَّتْ » مثل :
« رَدَّتْ ، وَمَسَّتْ » ° .

فَرُبَّ حَرْفٍ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ مَجْرَى بَابِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

١٥ قال أبو الفتح : قال لي أبو علي ٦ : الناسُ في « وَجْهَتِهِ » على ضربين :
فمنهم من يقول : إنها مصدرٌ شَدَّتْ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقول
إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وِلْدَانَةٍ ، وَإِلْدَانَةٍ » .

١ - ظ ، ش : فإنما .

٢ ، ٢ - عن ص ، ظ ، إلا آخره وهو لفظ « تعالى » فإنه ساقط من ظ . وفي هامش ظ وفي ش :
« فإن قيل فقد قال الله تعالى » .

٣ - من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .

٤ - زادت ص بعد الشعر : (جمع اللب) .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - نى : زيادة من ظ ، ش .

فأمّا من ذهبَ إلى أنها مصدر . فذهبُ فيه ، أنّه خرج عن القياس كما
 خرّجَ أشياءُ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .
 وأمّا من ذهب إلى أنها اسمٌ ، فإنّه هرب إلى ذلك ليثلاً يحمّله على الشذوذ
 ما وجد له مندوحة عنه .

[إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه « واو أو ياء »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت : « فَعِلَ » ممّا فاؤه واو . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممت « يَفْعَلُ »
 وأخواته ؛ لأنه لم يجتمع في « يَفْعَلُ » « ياء » وكسرة ، فتقول : « وَجِلَ يَوْجَلُ » ،
 و« وَحِلَ يَوْحَلُ » فهذا هو المطرِدُ في كلامهم الذي لا ينكسر . وكذلك إذا
 كانت الفاء ياءً ؛ وكان الفعلُ « فَعِلَ » فإنَّ « يَفْعَلُ » يتمُّ ؛ وهو في هذا
 أجدرُّ أن يتمَّ . إذ تمَّ في « فَعِلَ » الذي لا يجيء « يَفْعَلُ » منه في الواو تامّاً البتّة .
 وذلك قولهم : « يَبْسُ ، يَبْسُ ، يَبْسُ ، وَيَبْسُ ، يَبْسُ » .

قال أبو الفتح : يريد : أن « فَعِلَ » ممّا فاؤه ياء ، قد تمَّ في قولك « يَسْرَ
 يَبْسِرُ ، وَيَعْرَ يَبْسِرُ » ولم نرهم أتموا مضارع « وَعَدَ ، وَوَزَنَ » على وجه .
 وإذا كان قد تمَّ مضارع « فَعِلَ » في الياء ، مع أن مضارع « فَعِلَ »
 من الواو لم [٦٦] يتمَّ البتّة . يريد « يَعِدُ » فإن يتمَّ مضارع « فَعِلَ » ممّا فاؤه

١ - ظ ، ش : تخرج .

٢ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إن .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فإذا .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أجدرٌ. إذ قد تمّ مضارع «فَعِلَ» ممّا فاؤهُ واوٌ في قولهم^١ «وَحِلَ يَوْحِلُ،
وَوَجِلَ يَوْجِلُ»^١.

فلهذا كان «يَتَّسِبُ يَتَّسِبُ» أجدرٌ من «وَحِلَ يَوْحِلُ». وقوله : فهَذَا هُوَ الْمَطْرَدُ : يعنى أن هذا هو الكثير . وفيه لغاتٌ سندٌ كرها .

[ماورد عن العرب في مضارع «وجل»]

٥٠

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب «وَجِلَ يَيْجِلُ ، ووَحِلَ يَيْحِلُ» وذلك أنهم
استثقلوا واوًا ساكنة بعد ياءٍ ، فأبدلوا منها ياءً ، وشبّهوا هذا بـ«مَيْتٍ» حين^٢
كرهوا «مَيْتٍ» وإن كان ليس مثله .

وقد قال قومٌ «يَيْحِلُ ، وَيَيْجِلُ» فكسروا الياءَ لتتقلب الواوُ ياءً . لأن
الواوَ السَّاكنةَ إذا انكسر ما قبلها أُبدِلتْ ياءً ، نحو : «مِيزَانٌ ، ومِيقَاتٌ ،
ومِيعَادٌ» وهذا أقيس ، وفيه بُعْدٌ لكسرةِ الياءِ .

١٠

وقد قال قومٌ «وَجِلَ يَاجِلُ» فجعلوها أليفاً لانفتاح ما قبلها . وكرهوا الواوَ
مع الياءِ .

قال أبو الفتح : قوله : وإن كان ليس مثله ، يريد : أن «مَيْتًا» إنما
انقلبت واوُهُ لوقوع الياءِ الساكنة قبلها . وأصله «مَيْتٍ» . ويَوْجِلُ «بضد
«مَيْتٍ» لأن الواو من «يَوْجِلُ» هي السَّاكنة والياءُ قبلها متحركة .

١٥

وهذا لا يُوجب القلبَ . ولكن وجهَ الشبّه بينهما اجتماعُ الواو والياءِ وأن^٣

١ - زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حيث .

٣ - ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة ، والأخرى متحركة . وهذا تشبيهٌ لا يجبُ فيه القلبُ ، ولكن فيه ضرباً من التعلُّل بعد السماع .

وقولُه : في قول مَنْ قال « يَسْجَلُ » وهذا أَقْبَسُ ، يريد : أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قلبُ الواو الساكنة ياء .

- وقد ذكرت فيما مضى لمَ لمْ يكثر في كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورةِ .
 ٥ فأمَّا مَنْ قال « يا جَلُّ » فنظير قوله^٢ قولهم : « حَاحَيْتُ . وَعَاعَيْتُ » وأصله « حَيْعَيْتُ ، وَعَيْعَيْتُ » فقلبَ الياءَ أَلِفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة .
 وقالوا : « داوِيَّة » في « دَوِيَّة » فقلبوا الواوَ أَلِفاً . وإن كانت ساكنة للتخفيف .
 وقد أجاز الخليلُ مثلَ هذا في « آية » أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياءِ ساكنة .
 كأنها كانت « أَيِّسَةٌ »^٣ وهو^٤ أحدُ قولِي الخليلِ فيها .
 ١٠

[قول الخليل فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيدٍ النحوي قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررتُ بأخوأك ، وضربت أخواك ؟ » [٦٦ ب] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في^٥ « يَبْسُاسُ » : ياعسُ^٤ « أبدلوا الياءَ أَلِفاً لانفتاح ما قبلها .
 ١٥

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذي يريدُه الخليلُ في هذا الموضع ، أن الألفَ في « مررت بأخوأك ، وضربت أخواك » ليست بدلا من الياءِ في « ضَرَبْتُ

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : « آية » بالإدغام .

٤ - ظ ، ش : وهذا .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

أَخْوَيْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَخْوَيْتِكَ « لِأَنَّ ١ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ لَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَلَى وَجْهِ
وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ فِي « يَيْئَاسُ : يَاءٌ سٌ » وَثَبَّتَ الْأَلِفُ
٢ فِي قَوْلِهِ « قَامَ أَخْوَاكَ » وَجَاءَ الْحَرُّ وَالنَّصْبُ تَرَكَ الْأَلِفَ ٢ بِحَالِهَا لَا أَنَّهُ قَلِبَهَا يَاءً .
ثُمَّ قَلِبَ الْيَاءَ أَلِفًا ، لِأَنَّهُ ٣ لَوْ كَانَ قَلِبَهَا يَاءً لَأَقْرَبَهَا يَاءً ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَقْلِبُهَا
٥ يَاءً لَتَدُلَّ عَلَى النَّصْبِ وَالْحَرِّ ، وَهُوَ ٤ إِذَا قَلِبَهَا أَلِفًا بَعْدَ أَنْ قَلِبَهَا يَاءً . فَقَدْ زَالَ
مَا قَصَدَ لَهُ مِنْ إِبَانَةِ عِلْمِ الْحَرِّ وَالنَّصْبِ .

فَمِنْ هُنَا كَانَ تَرَكُّهُ إِيَّاهَا ٥ أَلِفًا وَأَلَا يَقْلِبَهَا يَاءً ثُمَّ يَقْلِبَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ٥ أَلِفًا هُوَ
الصَّوَابُ عِنْدَهُ .

وَمَنْ قَالَ « يَاءٌ سٌ » فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ عِنْدَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا
١٠ قَدْ ثَبَّتَتْ فِي « يَيْئَسَ » ٦ فِإِذَا صَارَ ٧ إِلَى الْمُضَارَعِ ، فَكَأَنَّهُ قَدَّرَهُ « يَيْئَاسُ »
ثُمَّ قَلَسَبَ الْيَاءَ أَلِفًا .

فَأَمَّا أَلِفُ التَّثْنِيَةِ . فَلَمْ تَكُنْ ٨ قَطُّ يَاءً قَبْلَ الْأَلِفِ نَحْمُ انْقَلَبَتْ الْأَلِفُ عَنْهَا ،
كَمَا ثَبَّتَتْ فِي « يَيْئَسَ » .

فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا ٥ . إِلَّا أَنَّهُمْ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ ، إِنَّمَا هَرَبُوا مِنَ الْيَاءِ إِلَى
١٥ الْأَلِفِ لَخْفَةِ الْأَلِفِ .

وَقَوْلُهُ : عَلَى قِيَاسِ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي « يَيْئَاسُ : يَاءٌ سٌ » أَبَدَلُوا الْيَاءَ أَلِفًا

١ ، ١ - ظ ، ش : « الْأَلِفُ فِي التَّثْنِيَةِ » .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لِأَنَّهَا .

٤ - ص : وَهَذَا .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : يَيْئَسُ .

٧ - ظ ، ش : صَارَتْ .

٨ - ظ ، ش : تَكُنْ .

لانفتاح ما قبلها ، يريد : أنهم قلبوا الياء من « ييأسُ » ألفاً ، لا أنهم قلبوا الياء في « مررت بأخويك » ألفاً لما ذكرنا .

وإنما الألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء المقدرة في « ييأسُ » وإن كان للذين يبدلون لغتان ، حتى أنهم يقولون : « ييأسُ » ، و« ياءَسُ » جميعاً ، فالألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياءِ في « ييأسُ » في لغتهم لا محالة ، لأنهم قد نطقوا بالياء .

[قول المجازيين : « ياتزن ، وياتند »]

قال أبو عثمان :

ومثله قولُ العرب من أهلِ الحجازِ « ياتزنُ » ، وهم ياتعدونُ » فرؤا من ذ يوتعدونُ ، ويوتزنونُ ٢ » .

والذي بدأتُ لك به في صدرِ هذا الكتاب هو القياس . وهذه اللغاتُ دواخلُ عليه ، فافهم .

[٦٧] قال أبو الفتح : يقولُ : قولهمُ « ياتزنُ » مثل « ياءَسُ » في أن قلبوا

الواو ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة ، وكما قلبوا الواو في « ياجلُ » وكانهم لمَّا رَأَوْا هذه الواو في « يوجلُ » قد تُقلِّبُ ياءً في قول

من يكسر حرف المضارعة ، وقول ٣ من قال « ييوجلُ » ففتح ٤ .

وقد تُقلِّبُ الواوُ في قولهم « اتزن » وفي قول بعض أهل الحجاز « ايتزن »

اجترعوا عليها فقلبوها ألفاً في الموضعين ، مع طلب الحقة . قال مُتَمِّمٌ :

١ - ظ ، ش : (إلا) ، وهو خطأ .

٢ - ص : يوتزن .

٣ - ظ ، ش : (ويقول) : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فيفتح .

٥ - الواو : زيادة من ظ ، ش .

فَعِيدُكَ إِلَّا تَسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَشْكِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَسْجَعًا^١
وَيُرْوَى^٢ : فَلْيَجْعَا ، وَيُرْوَى : فَأَوْجَعَا .

[لماذا أعل « يظأ، ويسع » وأمثالهما بما كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

٥ فإن قلت : فقد قالوا : « وَبِئْسَ الْأَمِيرُ بَيْبِي » و « وَسِعَ الشَّيْءُ فَهُوَ يَسْعُ »
و « وَطَيَّءَ فَهُوَ يَطْأُ » . فإن الخليل زعم أن هذا جاء في المعتل على « فَعِيلٌ
يَفْعَعِلُ » . كما قالوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصل « يَسْعُ » : يَتَوَسَّعُ « فَلتَرِمَ الْوَاوُ الحَذْفُ كما لزمها في « يَعِدُ »
فحذفت ، ثم فُتِحَتِ السَّيْنُ في « يَسْعُ » والطَّاءُ في « يَطْأُ » لأن العين والهمزة
١٠ من حروف الحلق .

وحروف الحلق إذا كُنَّ لاماتِ الفِعْلِ : فُتِّحَ لهنَّ موضعُ العينِ ، إذا كانَ
« يَفْعَعِلُ » فإذا كانت حروفُ الحلق عيناتٍ . فَتَّحَنَ أَنْفُسَهُنَّ أَيضًا . وربما
جاء الفعلُ وهُنَّ فيه على الأصل .

ولهذا موضعٌ سوى هذا . فذلك^٣ الذي مَنَعَ من تفسيره .

١٥ قال أبو الفتح : إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه ، لأنه قد تقدم من
قوله : أن « فَعِيلٌ » إذا كانت فَاؤُهُ وَاوًا . ائْتَمَّتْ « يَفْعَعِلُ » وأخواته .
يقول : فإن قلت : فهلَّا ائْتَمَّوا في « يَسْعُ » ، وَيَطْأُ ، وبلى « إذ الماضي منها »
على « فَعِيلٌ » ؟ .

١ - تحته في ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ - ظ ، ش : فيروى .

٣ - ظ : فلذلك .

٤ - ظ : (منها) . وهو خطأ ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال .

فاحتج بما ذكره عن الخليل ، من أنه جاء على « فَعِيلٍ » ، يَفْعِيلُ » فصار حاله إلى مثل حال « يَعِيدُ » من وقوعِ واوهِ بين ياءٍ وكسرة .

وقد جاء ممَّا فاؤه واوٌ على « فَعِيلٍ يَفْعِيلُ » قولهم : « وَثِقَ يَثِقُ وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَلِهَ يَلِهُ ، وَوَمِيقَ يَمِيقُ ، وَوَحِرَ صَدْرُهُ يَحِيرُ أَوْ يَوْحِرُ » جميعا . و« وَغَرَّ يَغِرُّ وَيَوْغِرُّ » أيضا ، و« وَغِمَّ يَغِمُّ وَيَوْغِمُّ » أيضا ^٢ و« وَرَيْتَ النَّارَ تَرِي » والفتح في « وَرَتَ » ^٣ أكثر .

وقولهم : « وَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ وَوَلِهَ يَلِهُ » [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممَّا لا يستعدى دلالةً على صحة ما نذهب إليه في أن حذَفَ الواوِ ، إنما وجبَ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، لا لما يذهب إليه الفراء ، من أنها إنما تحذف من الفِعْلِ المتعدى وحده نحو : « وَعَدَّ يَعِدُ » .

فأمَّا قولهم : « يَطَأُ ، وَيَسَعُ » فإنما حذفت الواوُ ؛ لأنَّ أصلَ حركةِ السَّيْنِ وَالطَّاءِ الكسرةُ ؛ وإنما الفتحةُ عارضةٌ لأجلِ حرفِ الحَلَقِ .

ويدلُّ على ذلك أيضا ^٥ أنَّ أصلَ حركةِ العينِ الكسرةُ ، دونَ الفتحِ ، يُظهِرُ الكسرةَ ، بحيث لا حرفَ حلقٍ ، نحو : « وَوَلِيَّ يَلِي ، وَوَرِمَ يَرِمُ » .

وكأنه إنما جاءت ممَّا فاؤه واوٌ ، حروفٌ صالحةٌ على « فَعِيلٍ يَفْعِيلُ » ^{١٥} لتُحذَفَ الواوُ هَرَبًا من ^٦ استئثارهم لها لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذَفِهَا ، وبعدَها فتحةٌ من أصلِ البناءِ ، فجاءوا بها على « فَعِيلٍ يَفْعِيلُ » لتُحذَفَ

١ - صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - « في ورت » : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - ظ ، ش : « ووطى يطأ » .

٥ - « ذلك أيضا » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : استئثارها .

الواو ، كما قال الآخرون « يَسْجَلُ ، ويَجَلُّ » هَرَبًا من الواو . وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

٥ ويؤكدُ ذلكُ شيءٌ آخرٌ . وهو أن جميع ما في كلامهم من « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » في الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعَلُ » أيضا ، نحو قولهم « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ وَيَبْسُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ وَيَبْسُ » .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما ٢ الأصل وهي ٣ الفتح ، والأخرى الضرب من الاتساع وهي الكسر ٤ .

١٠ فاقْتَصَرُوا بِمَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَاوَا ، فِي أَكْثَرِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ مَعْنِيُونَ بِالْكَسْرِ . وَإِنَّمَا عَسَوْا بِهَا لِتُحْذَفَ الْوَاوُ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَاءَ أُخِثَ الْوَاوِ . وَقَدْ أَجَازُوا فِي مَضَارِعِ « يَبْسُ ، وَيَبْسُ » الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ جَمِيعًا . وَلَمْ نَرَهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي « يَرِمُ وَيَرِيثُ » بَلِ الْتَزَمُوا الْكَسَرَ حِفَظًا عَلَى الْكَسْرِ الَّتِي عَنْهَا يَجِبُ حَذْفُ الْوَاوِ الْمُسْتَقْلَةِ .

وقولُه : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ .

١٥ يُرِيدُ بِذَلِكَ ٦ « هَسًا يَهِي ٧ » . وَزَارَ الْأَسَدُ يَزِيرُ ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ ، وَنَخَلَ يَنْخَلُ » ونحو ذلك .

١ ، ١ - ظ : (يدلك ذلك) . وش : (ويدلك على ذلك) .

٢ - ظ : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وهو .

٤ - ظ ، ش : الكسرة .

٥ - ظ ، ش : الكسرة .

٦ - ظ ، ش : به .

٧ - ظ ، ش : (هناهنأ) .

[يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

« وإذا كانت الواو فاء^١ ، وكان الفعل على « فَعَلَّ يَفْعَلُ » جاء على أصله .

وذلك قولهم : « وَضُؤَ يَوْضُؤُ ، وَوَطُؤَ الدَّابَّةُ يَوْطُؤُ » فهذا يجرى مجرى
« ظَرَفَ يَظْرَفُ » فأجبر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله .

[١٦٨] قال أبو الفتح : سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا ، فقلت : هَلَا حَذِفَتْ الواو من « يَوْطُؤُ ، وَيَوْضُؤُ » لوقوعها بين ياء وضممة كما حذفت في « يَبْعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة ؟

فقال : إنما جاء هذا تاما ولم يُحذف واؤه ؛ لأن باب « فَعَلَّ » لا يأتي مضارعه إلا على بناء واحد وهو « يَفْعَلُ » نحو : « ظَرَفَ يَظْرَفُ ، وَشَرَفَ يَشْرَفُ » .

وما كان على « فَعَلَّ » فإن مضارعه يختلف ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ » .

فلما كان مضارع « فَعَلَّ » يختلف ، جاز حذف الواو فيه ، نحو : « يَبْعِدُ »
ولمَّا كان مضارع « فَعَلَّ » لا يكون إلا على « يَفْعَلُ » لم تُحذف فاؤه^٢
لئلا يختلف الباب . وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى
« ظَرَفَ يَظْرَفُ »^٣ أي لا يختلف كما لا يختلف « ظَرَفَ يَظْرَفُ »^٣ وشَرَفَ يَشْرَفُ

١ ، ١ - ظ ، ش : فإذا : وفي هامش ظ أمامها : فإذا كانت الفاء واوا . ومعنى العبارتين واحد .

٢ - ظ ، ش : واؤه .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يَشْرُفُ « ولكنه لم يُسَخِّصْهُ تلخيصَ أبي علي ». ولمثل هذه المواضع يُحْتَاجُ
- مع الكُتُبِ - إلى الأُستاذين .

[يعنى مضارع الفعل الذى فاعله وار على الأصل إذا بنى للجبهول]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » بِتَمِّمٍ أَيْضًا ، وذلك نحو :
« وَعِيدَ يُوعِدُ ، وَوُزِنَ يُوزَنُ » . ٥

قال أبو الفتح : إنما صحَّ « يُوعِدُ : وَيُوزَنُ » ونحوهما ؛ لأنَّه جَمْرِيٌّ مَجْرِيٌّ
« يَوُجَلُ » و « يَوُحَلُ » بانفتاح عينه . وكذلك قوله تعالى : « لم يَلِدْ ولم
يُولَدْ »^٢ فحُدِفَتْ من « يَلِدُ » للكسرة ، وثَبَّتَتْ في « يُولَدُ » للفتحة .

وفيه علَّةٌ أخرى مع هذه ، وهو أن مضارعَ « فَعَلَ » لا يكونُ إلا على
« يُفْعَلُ » نحو : « ضَرِبَ يُضْرَبُ » فجرى ذلك مجرى « شَرَفَ يَشْرَفُ »
في لزوم مضارعه وَزْنًا واحداً فصَحَّتْ في « يُوعِدُ » كما صحَّتْ في « يَوُطُّو »^٣
لئلا يختلف البابُ ، وهذا مُنْتَسَبٌ من قول أبي علي في « وَضُو »^٤ و « يَوُضُّو » .

١ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٢ - الآية ٣ من سورة الإخلاص ١١٢ .

٣ - ظ ، ش : يوطأ .

٤ - ظ ، ش : يوطو .

قال أبو عثمان ١ :

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات ٢

وسأذكر من ذلك ما تستدلُّ به على ما يتردُّ عليك إن شاء الله . تقول
 في « فَعِيلٍ » من « وَعَدَدَ : وَعِيدَ » وكذلك « فَعِيلٍ » من « وَزَنَ : وَزِنَ » ٣
 وكلُّ ما كانت فائهُ واوًّا لا تُبالي ، أمين « فَعَلَّ » كان ، أم من ٤ « فَعِيلٍ » ،
 أم من ٥ « فَعِيلٍ » إذا مَشَلَّتْهُ ، وإن ٦ « فَعُلَّ » لا يتعدى ، وإن شئتَ
 هَمَزْتَ الواو فقلتَ : « أُعِيدَ ، وَأُزِنَ » وكلِّمًا انضمت الواو من [٦٨ ب] غير
 عِلَّةٍ فهَمَزْتُها جائزٌ في أيِّ مَوْضِعٍ كانت ، إلا أن تكونَ لاما وتكونَ ٧ ضَمَّتْهَا
 إعرابًا ، أو تكونَ واوًّا انضمتَ لالتقاء الساكنين نحو : « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
 بَيْنَكُمْ » ٨ و « لَتُبْلَوْنَ » في أموالكم ٩ « فإنَّ همزة هذه الواو لا تجوزُ ؛ لأنَّ الضمَّةَ
 لعِلَّةٍ وليست الضمَّةُ أصلاً .

[بناء « فعل » للمجهول]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تَبْنِيَ « فَعْلَ » للمفعول ، ولكن
 لا يكون المفعولُ مفعولًا صحيحًا . وذلك نحو ١٠ قولك : « ظُرِفَ ١٠ في هذا المكان ؟ »

١ - ورد : قال أبو عثمان : في ص بعد . العنوان = باب من مسائل الخ .

٢ - ش : فاءان .

٣ - وزن : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٦ - ظ : وإذا .

٧ - لا ما وتكون : ساقط من ش .

٨ - الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .

٩ - الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .

١٠ ، ١٠ - ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقول: «قد انقُطِعَ بالرجلِ» . وكلُّ فِعْلٍ لا يَتَعَدَّى فهو مُتَعَدٌّ إلى الظُرُوفِ^١ وِبحُرُوفِ^٢ الجِرِّ ، فإذا كانَ كذلكَ جازاً أن تقيمَ الظُرُوفَ والجَرَ والخجورَ مُقَامَ المفعولِ به ، وإنما يريد أبو عثمان أن^٣ «فَعْلٌ لا يَتَعَدَّى إلى مفعول به ، نحو «زَيْدٌ وَعَمْرٍو» .

[همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض]

وَجُمْلَةُ القَوْلِ في هذه الواوِ أنها متى انضَمَّتْ ضَمًّا لازِمًا غيرَ عارضٍ .
فهمزُها جَائِزٌ حَسَنٌ ، نحو: «أُعِدَّ» في «وَعِدَّ» و «أُزِنَ» في «وُزِنَ»
و «أُدُورٍ» في «أُدُورٍ» و «سُرْتُ سُورًا» في «سُور» . ومنه قوله تعالى:
«وإذا الرُّسُلُ أُقْتِتَتْ» في «وُقَّتَتْ» . وهي «فَعَلَّتْ» من الوقت .

وقالوا^٦: «أجوه» في «وُجوه» ولم يَجْزُ مثلُ هذا في قولك: «هذه دَلُو» ؛ لأنَّ الضمَّةَ عارضةً يُزِيلُهَا النَّصْبُ والجِرُّ وكذلك قولك: «لَوْ انطَلِقَ بزييدٍ لكان كذا وكذا» ، فالضمة في الواوِ لَيْسَتْ لازمةً^٧ لأنها لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ولا تَتَوَهَّمُهَا حَرَكَةُ الهمزة إذا قُلْتَ: «انطَلِقَ» .
لأن هذه الهمزة لا تثبت في الوصل .

١ - ظ ، ش : الظرف .

٢ - س : وحروف .

٣ - أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ - الآية ١١ من الرسائل ٧٧ .

٥ - «في وقتت» : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ورد في ظ هذا الموضع بين كلمتي (لازمة) و(لأنها) ما يأتي: (لأنها ليست لازمة) وهي

زيادة لاحاجة إليها .

وكذلك قولك : « قام أبوك أومك » . فيمن حذَفَ الهمزة من « أم » : لأن الحركة عارضة . إنما هي للهمزة ويُرَبِّطُهَا التَّحْقِيقُ ٢ . فلما لم تكن الحركة لازمة لم يُعْتَدَ ٣ بها وخَفَّتْ . ونظيرُ هذا . قولهم : « رُدَّ وارْدُودٌ » فإذا صاروا إلى التثنية فكُلُّهُمْ يقول : « رُدَّا » ولا يُظْهِرُ التَّضْعِيفَ . كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ متحرَكَيْنِ .

٥ وهم يقولون رُدُّ الرَّجُلِ وَاْمُدُّ الْحَبْلِ : لما كانت حركة الدال الثانية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين بمنزلة ضمة واو . ولا تنسوا الفصل بينكم . واشتروا الضلالة « وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه « اشتروا الضلالة » بالضم « واشتروا الضلالة » بالكسر « واشتروا الضلالة » بالفتح . والحركات كلها لالتقاء الساكنين ٤ . فننضم فليلا تُشْبِهَ هذه الواو الواو التي في نحو قولك : ٦
 « لو انطلقت لكان كذا وكذا » ومن كَسَرَ فعلى أصل [٦٩] حركة التثنية الساكنين . ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لحفتها . والهمز في هذه الواو لا يجوز كما جاز في « أُمَّتٌ » لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين .
 فإن قيل ٦ : ولم اطرَدَ الهمز في الواو المضمومة ؟

١٥ قيل : لأن الضمة قد تجرى تجرى الواو وهي واو صغيرة كما أن الكسرة ياء صغيرة والفتحة ألف صغيرة . وهذه الحروف عن هذه الحركات تندش متى كُنَّ مَدَّاتٍ . نحو « رسالة » و« حيفة » و« عجز » .

١ - ظ ، ش : نام .

٢ - ش : التخفيف .

٣ - ظ : يتعد : وهو خطأ .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .

٦ - قيل : ساقط من ظ .

٧ - ظ ، ش : عجزه .

وقد تُخَدَفُ الواوُ للجرِّمِ كما تُخَدَفُ الضَّمَّةُ في قولك : « لم يَغْزُرْ ، ولم يَدْعُ » فجرى ذلك مجرى « لم يَضْرِبْ » فلمَّا كانت الحركة مضارعةً للحرف هذه المضارعة ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْنِ ، فجاز همزُها من حيثُ وَجَبَ هَمْزُ جَمْعِ « واصل » إذا قلت : « وَأَاصِلٌ » وأصلُها في التقدير « وَوَأَصِلٌ » . ، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ ، فتلزمُ الهمزُ^٢ لاغير ، بل لما كانت الواو المضمومة مشبهة للواوين جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن في ثقل الواوين فتلزم الهمز^٢ . وهذا هو القياس ليكون بين المشبه والمُشَبَّه به فصل . لأنه ليسَ به ، ولو كان إيَّاه لما كان مُشَبَّهًا به .

ألا ترى أن ما لا ينصرف إنما منعه الصرفُ لمشابهةِ الفعل . فُتِنِعَ ما لا يكونُ في الفعل وهو الجرُّ والتَّنوينُ ثم مع ذلك لا يَبْلُغُ أن يكونَ كالفِعْل من جميع وجوهه .

ألا ترى أن حروف الجرِّ تدخلُ عليه ، ويكون^٣ فاعلا وغير ذلك مما هو مُختصُّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفعال .

[جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا]

فإن قيل : فإن الواو المضمومة ضما لازما إذا وقعت حشوا غير أول : جاز همزها نحو : « أدور ، وأسوق » ؛ ولا يجوز ذلك في الواوين إذا وقعتا حشوا .

ألا ترى أنك تقول في النسب إلى « نوى . وطوى : نوى . وطوى »

١ - ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ويكون : غير واضح في ص .

٤ - ظ ، ش : سوق .

فلا تَهْمِزُ وإن اجتمعت واوَانِ فقد صار إذا يجوزُ في الواوِ المضمومة .
المشبهة^١ بالواوِين . ما^٢ لا يجوز في الواوِين . فا تُنْكَرُ أن تكون الواوِ
المضمومة لم يجب هَمْزُها من حيث كانت مشبهةً بالواوِين لما أَرَيْتُكَ .

قيل : لأن الواوِين لا يجتمعان أولاً إلا [٦٩ ب] وإحداهما زائدة فلما اجتمعا
وإحداهما زائدة ألزموها الهمزَ ، وشبَّهت المضمومة بها فجاز هَمْزُها ؛
لأن الضمة زائدة ، وجاز إثباتها ؛ لأنه لا تبلغ الحركة أن يكون لها حكمُ
الحرف التام .

[واو « نوى » ونحوه من الأصل]

فأما « نَوَوِيٌّ » ونحوه ، فواوُه من الأصل ، وإحداهما^٣ بدلٌ من بدلٍ ؛
من الأصل . وعلى كُـلِّ حالٍ فليست زائدة ° فلم يُكره اجتماع هاتين الواوِين
ونحوهما ؛ لأنه ليست إحداهما زائدة ° ، هذا مع أن التغير إلى الأطراف أسبقُ
منه إلى الأوساط .

ألا ترى أنهم هَمْزُوا « أوَائِلَ » لقُرْبِ الواوِ من الطَّرْفِ . ولم يهزوها
في نحو : « طَوَاوِيسٍ » لبعدها منه .

وقولُ أبي عُثْمَانَ ، ولا تُبَالِي أَمِينٌ فَعَلَ كَانَ أَمٌ^٤ « فَعِلَ » أمٌ^٥ « فَعَلَ »
إذا مثلتته : وإن كان « فَعَلَ » لا يَتَعَدَى . يَدُلُّ على أن التَّمثِيلَ لِلإِرتِيَاضِ
في الصَّنعة غيرُ مكروهٍ ولا محظورٍ ؛ وإنما المحظورُ من ذلك أن تَبْنِي مِثَالًا تُرِيدُ
استعماله في نثرٍ أو نَظْمٍ ، فحينئذ لا يجوزُ أن يكون ذلك المِثَالُ إلا مَقْيِيسًا على
أحدِ أَمْثَلِيَّتِهِمُ الْمُطْرَدَةِ المشهورة .

٢ - ظ : بما .

١ - ظ ، ش : « التي هي مشبهة » .

٣ - ظ ، ش : أو إحداهما .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - من بدل : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٧ - في ظ ، ش : أو ، في الموضعين .

[لا يميز نحو « يسر ، ويمن »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلتَ « فَعِيلَ » من الياءِ التي هي فاءٌ لم تُهْمِزِ الياءُ . . وذلك قولهم :
 « يُسِرُّ ، وَيُمِنُّ » . وقال أبو علي : « يُسِرُّ » ، وَيُمِنُّ « والأوّل أشبهُ : لأنَّ
 الضمّة في الياء أخفُّ منها في الواو .

قال أبو الفتح : إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون
 الياءُ المضمومةُ بمنزلة اجتماعِ الواوِ والياءِ ، وهذا لم نرَهُمُ همزُوه . ألا تراهم
 قالوا : « وَيَلُّ » ، وَيُوحُّ ، وَيُوسُّ ، وَيُوبُّ « فلم يهْمِزُوا شيئاً من ذلك : لأنّه
 لم يجتمع فيه واوانِ .

وقالوا فيما سبقَت ياؤهُ « يَوْمٌ » ، وَيُوحُّ « في اسمِ الشَّمْسِ كذا يرويه النَّاسُ »
 وكذا رأيتُهُ بخطِ أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله بالياء ٢ .

٣ وحكى عن ابن الأنباري ٣ أنّه قال : هو بالياء ؛ وكان يقول فيه :
 « يوحُّ » فردّ عنه غيرَ دَفْعَةٍ فقال ٤ : هكذا وجدته في كتابي . والغلطُ إلى
 الواحد أسرعُ منه إلى الجماعة .

١٥ فلمّا كانت الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أولاً ولم يجبِ الهمزُ بل لم يجزُ كانت
 الياءُ المضمومةُ أبعدَ من جوازِ الهمزِ فيها وانضاف إلى أن الياءَ ليست

١ - ظ ، ش : وكذلك .

٢ - رحمه الله بالياء : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : حكى ابن الأنباري .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - ظ ، ش : في .

[٧٠] في ثِقَلِ الواوِ اختلافُ الحرفين في : «بَوْمٍ - وَوَيْلٍ» وعدمُ التضعيفِ المذكورِ في أولِ الكلمة فلم يَجْزِ الممَزُّ .

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولاهما]

قال أبو عثمان :

وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بُدَّ من همز الأولى منهما ، وذلك
أنتك لو بنيتَ مثلَ «كوكبٍ - أو كوكبٍ» من «وَعَدَ، وَوَزَنَ» كنت تقول :
«أوَعَدَ - وأوَزَنَ» وأصل هذا «وَوَعَدَ ، وَوَزَنَ» ولكن التضعيفَ في أول
الكلمة لا يكاد^٢ يكونُ فكثرَ هو تَرَكَ الواوين لذلك .

[التضعيف في أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح : اعلم أن التضعيف في أول الكلمة عزيزٌ قليلٌ ؛ وإنما
جاءت^٣ منه أحرفٌ معاومةٌ ، نحو : «دَدَنٍ - وكوكبٍ» ، وأكثر ما يجيء^٤ ؛
بالفصل بين الحرفين نحو : «دِيدَنٍ ، ودِيدَيونٍ ، ودَوْدَرِي» فلما قلَّ التضعيفُ
بالحروف الصحاخ في أول الكلمة امتنع في الواو لثِقَلِهَا ، فمن هنا وجبَ الممَزُّ
في «أوَعَدَ ، وأوَزَنَ» .

ولو جمعت «واقداً» لقلت : «أواقداً» وأصله : «وواقداً» فهمزت الأولى ؛

لاجتماع الواوين .

١ - ظ : واختلاف .

٢ - يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : جاء .

٤ - ص وهامش ظ : يجيء . وظ ، ش : يكون .

ومثله قول الشاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ
فَالْأَوَاقِ أَجْمَعُ «واقية» وأصلها «وواق» أفهمزت الأولى، ولو سميت رجلاً
«بأوعد» وأوزن «هذين لصرفته في المعرفة؛ لأنه «فوعِل» بمنزلة «كوثر» .

[إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها]

٥

قال أبو عثمان :

فإن كانت الواو الثانية مَدَّةً كُنْتُ فِي الْأُولَى بِالْحِيَارِ : إِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ
الْأُولَى وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ ، نَحْوُ : «فُوَعِلَ» مِنْ «وَعَدَّ» تَقُولُ «وُوعَدَّ»
ومثله قوله تعالى : «مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوءِ تَهْمَا» ، وَإِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ ،
وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ . فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ
إِلَّا الْهَمْزُ . وَلَكِنْ لِمَضْمَنَةِ الْوَاوِ يَجُوزُ الْهَمْزُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ :
«وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ» ٦ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا ٧ «وُقَّتَتْ» لِأَنَّهَا «فُعَلَّتْ» مِنْ
الْوَقْتِ ، وَلَكِنَّهَا أَلْزِمَتْ الْهَمْزَ لِانْتِظَامِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ
تَرَكَ الْهَمْزَ جَائِزًا .

١٠

قال أبو الفتح : معنى قوله : إن كانت الثانية مَدَّةً : يعني أن تكون ساكنة
قبلها ضمة وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف ٨ .

١٥

١ - ظ ، ش : ياعدي .

٢ - ظ ، ش : والأواق .

٣ - وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .

٤ - من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .

٦ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٧ - عندنا : ساقط من ش .

٨ - ظ ، ش : الألف

فالمنقلبة عن الألف نحو قولك في « واعدَ ١ : ووعدَ » .

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بنائك من « واعدَ » مثل « حوقلٍ وببسطيرٍ :
أوعدَ وويعدُ » هـمزي الأولى [٧٠ ب] في « أوعدَ » لاجتماع الواوَيْن وتنفيرها
في « ويعدُ » لأنه لم تجتمع واوان .

٥ فإن بسيت الفعل للمفعول قلتَ فيهما جميعا : « ووعدَ » فجزيا مجرى فعلٍ
من فاعلٍ من « واعدتَ » إذا قلتَ « ووعدَ » كما جرى « حوقلٍ وبوطرٍ »
مجرى « قوتلٍ . وشوتمَ » ؛ لأنهما محمولان على « فاعلٍ » لانضمام ما قبل الواوِ
وسكونها .

فإذا اجتمعت الواوان هكذا . لم يجب قلبُ الأولى . لاجتماعيهما ؛ لأن
الثانية ٢ . مَدَّةٌ ؛ فجزت مجرى أليف واعدَ ؛ فكما لا يجوز هـمزها ؛ في « واعدَ »
كذلك لم يجب ٣ هـمزها في « ووعدَ » ولكن إن شئت هـمزتها لأنها مضمومة .
فأمَّا إن ٤ كانت الواوُ الثانية من أصل الكلمة هـمزت الأولى لامحالة .
ألانرى إلى قولهم « الأولى » في تأنيث « أول » ، الزمونه الهمز ؛ لأن
الواو الثانية . عين الفعل بمنزلة الصادِ من ٥ « القُصوى » والنشونِ من
« الدنيا » وليست منقلبة عن أليف .

١٥

وتقول إن الواو الثانية في « ووؤرى » إنما هي منقلبة عن أليف « وآرى »
فلم يجب هـمز الأولى ؛ لأن الثانية غير لازمة .

١ - ظ ، ش : أوعد .

٢ - ظ ، ش : الثلاثة .

٣ - ظ ، ش : لم يجز .

٤ - ظ ، ش : إذا .

٥ - ظ ، ش : في .

٦ - ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت « وارى »
فزلت الثانية ؛ وإن شئت همزت لانضمام الواو .

وقوله في « أقتت » ولكنها ألزمت الهمزة لانضمامها ، ليس يعنى به أن
الضم موجب للهمزة ، بل يريد أنه مجوز للهمزة ؛ لأنه قد بين هذا في أول
الفصل . فيقول ١ : إنها ألزمت الهمزة لانضمامها ٢ في أكثر الأمر وإن كان
ترك الهمزة جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ؛
على أن أبا عمرو قد قرأ « وقئت » بلا همزة .

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فجراها مجرى سائر الحروف إلا في أشياء
سأذكرها لك إن شاء الله ؛ تقول في « منفعيل » من « ينس » « مؤنس »
فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك « مؤقن » ، ومؤسر » لأنهما من
« أيسر » ، وأيقن » فعلت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها كما أبدلت الواو
ياءً لانكسار ما قبلها في « ميزان » . وميقات » فهذا سبيل الياء هنا ، ولها
علة ٣ خاصة ستذكر إن شاء الله .

قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا يخفى
به . ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجرى على الواو من الحذف
والتغيير ، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلاها
[١٧١] أولاً فأخرجها من حكمها . واعلم أنها تجرى مجرى الصحيح في أكثر الأمر

١ - ظ ، ش : ويقول .

٢ - لانضمامها : زيادة من ظ ، ش .

٣ - علة : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به مما ذكره^١ ومما ساقى به لتمتاز الياء من الواو في هذا الموضع إلا فيما يُشارِكها ؛ فيه وتتخلّص منها ؛ وإنما وجب قلب الياء الساكنة واواً إذا انضمت ما قبلها ؛ لأنها لما ساكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها كما انقلبت في « ميزان » الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضعفها بالسكون .

بدلك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها ، وذلك قولك « مُيِّقِن »^٥ فتشبت ياءً ، وكذلك « حِوَل » ، وطِوَل » صحّت الواو وإن انكسر ما قبلها ؛ لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه .

ألا ترى أنك تقول « عَسْبِر » ، وشَنَاء » فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعها ساكنة قبيل الباء فإذا تحركت صحّت ، وذلك قولك « عَنِيب » ، وشَنَب » .

[لو بنيت مثل « يفعل » من وعد ، « وينس » لم يغير]

١٠

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « يعسوب » من « وعد » لقلبت « يوعود » وكذلك من « يسيس » : « ييسوس » لانتغير واحدة منهما ؛ لأنه لم يجز أمر « يغسيران » له .

قال أبو الفتح : يقول : لم تجتمع في أول « يوعود » ولا « ييسوس »^١ واوان فتهمز الأولى كما تهمز الأولى من الواوئن إذا اجتمعتا أولاً .

١٥

[ماذا صنع لو بنيت مثل « فعلوك » منهما]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « عصفور » لقلبت « وعدود » إلا أنك إن شئت همزت الواو الأولى^٢ لانضمامها .

١ - ظ ، ش : انقلاب .

٢ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بَلَيْتَهَا من « بَيْتِسَ » لقلت « يُؤْسُوسُ » فضممت الياء وأسكنتَ
 الهمزة حتى يكونَ الوزْنُ واحداً. فما سئلتَ عنه فعلى هذا مجراه فأجره على
 ما أجرته العربُ إن شاء الله .

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوَازِ همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ
 ٥ في « وَعُدُّودٍ : أَعْدُودٌ » ولا يجوزُ أنْ « يَهْمَزَ الياءُ في « يُؤْسُوسُ » لأنَّ
 الضمَّةَ في الياءِ أخفُ منها في الواوِ .

[بناء « افتعل » وما تصرف منه بما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان :

واعلم^٣ أن « افتعلل » ومُنْتَعِللاً « وكل ما تصرف منه إذا بنيت مما فاؤه واو
 ١٥ أو ياء فأكثر العربِ وهى اللُّغَةُ المشهورة الشَّائِعَةُ يُبدِلُونَ مكانَ الواوِ والياءِ
 تاءً ثمَّ يبدِئونها فى التاءِ التى بعدَها ، وذلك قولهم : « اتزَّن ، ويتزَّن ، فهو
 مُتَزِّنٌ » .

وكذلك الياءُ . تقولُ « اتسَّس » فهو « مُتَسِّسٌ » [٧١ ب] و « يتدَّس »
 وكذلك جميعُ هذا لو بنيتَه من « وجل . ووضُو » لقلتُ « اتجَلل » ، واتَّضَّا » .
 ١٥ وإنما فعلوا هذا بالواوِ والياءِ فى هذا من قبيلِ أنهم لو تَرَكوها على أصولهما
 تبعاً ما قبلتهما . وكنتَ تقولُ « ياتسَّس » ، وياتزَّن ، وموتزَّن ، وموتسَّس »
 ونقولُ ° إذا أمرتُ « ايتسَّس » ، وياتزَّن » فكانَ ذلك يشقُّل عليهم : لأنَّ

١ - فى ظ ، ش : بنيت .

٢ - ظ : ش : لا .

٣ - ظ : ش : اعلم .

٤ - والياء : ساقط من ش .

٥ - فوق الواو من : « ويقول » . فى ظ : كما .

الواو والياء لَيْسَتَا عندهم كسائر الحروف ، والحركاتُ فيهما ^١ مستثناةٌ - وسنبين ذلك إن شاء الله - فأبدلوا مكانهما ^٢ حرفاً أُجْلِدَ منهما مَخْرَجُهُ من مَخْرَجِ الذي بعده لِيُثْبِتَ على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخفَ عليهم من أن يتبعها ما قبلَهُما .

قال أبو الفتح : يقول : لما كان تركههم الباءَ والواو في « افْتَعَلَ » غيرَ مدغمين ^٣ يُلزِمُهُم قَلْبُهُمَا ^٤ تارة كذا وتارة ^٥ كذا ؛ أرادوا إبدالهما حرفاً أقوى منهما يؤمِّن انقلابه فقلبا ^٦ إلى لفظٍ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا : « انزَلْ ، واتأس » .

ومعنى قوله : إنَّ انواو والياءَ لَيْسَتَا كسائر الحروف ؛ لأنَّك لو قلتَ : في قافية « خيرٌ » وفي قافية « شرٌّ » لم يَجُزْ لمكان الياءِ في « خير » وذلك أن الواو والياءَ أُخْتِتا للأليفِ ومشبَّهتان بها لما فيهما من المدِّ ؛ ولذلك جعلوهما أردافاً قبلَ حرفِ الرويِّ ، نحو قول قطريِّ بن الفُجاءة :

من الخَمِيرَاتِ البِيضِ لم أَرْمَلْهَا شِفَاءً لذي داءٍ ولا لِسَقِيمٍ .
وكذلك قولُ امرئِ القيسِ :

قد أشهدُ الغارةَ الشِّمَّاءَ تَحْمِيئِي جرداءُ معروقةُ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ
١٥ فالياءُ في « سقيم » والواوُ في « سُرحوبُ » مشبَّهتان بالأليفِ في نحو قوليه :
تَهْوِي كَجَسْنَدَلَةِ المَنْجَنِيقِ يُرَى مَيَّ بِهَا السُّورُ يَوْمَ القِتَالِ

١ - ظ ، ش ؛ فيها .

٢ - ظ ؛ مكانها .

٣ - ظ ، ش ؛ مدغمتين .

٤ - ظ ؛ قبلها . ش ؛ قلبها . والأول تصحيف .

٥ - ظ ، ش ؛ وأخرى .

٦ - ظ ، ش ؛ فقلبتا .

وهذا كله أردافٌ ، ومعنى أردافٍ أن الصوتَ يمتدُّ بها قبل حرف الروى ؛
لأنهم لما كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الآياتِ بامتدادِ الصوتِ جاءوا
بالألفِ والياءِ والواوِ أيضاً قبلَ حرفِ الروى ليمتدَّ بها الصوتُ كما وصلوا بالألفِ
والياءِ والواوِ بعدَ حرفِ الروى في نحوِ قوله :

فَإِنَّا نَبِّئُكَ مِنْ ذِكْرَتِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

٥

وقوله :

سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيَّتَهُمَا الْحَيَامُ

وقوله :

أَقْلَى النَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَيْتَابَا

[١٧٢] وأصلُ الرَّدْفِ : للألفِ ١ ، والياءِ والواوِ مشبّهتانِ بها .

١٠

يبدُلُكَ ٢ على ذلك أن الألفَ لا تخرجُ من المدِّ ؛ والواوُ والياءُ تخرجانِ من
المدِّ بأنَّ تتحرَّكا ، أو تكونَ قبلَ كلِّ واحدةٍ منهما حركةٌ من غيرِ جِذْسِهَا .
وهذا بابٌ يطوُّلُ وسأستقصيه ٣ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن .
إن شاء الله .

فلهذا وغيره ٤ ما قال أبو عثمان : إنَّ الياءَ والواوِ لبسَتَا كسائرِ الحروفِ .

١٥

وقولُهُ : والحركاتُ مستثقلَةٌ فيهما ٥ إنما استثقلتِ الحركاتُ فيهما لأنهما
مُشْبِهَانِ للألفِ والألفُ لا تتحرَّكُ ٦ أبداً ، فلمَّا أُشْبِهَتَا ما لا يتحرَّكُ أبداً وجزأت

١ - ظ ، ش : الألف .

٢ - ظ ، ش : يدل .

٣ - ظ ، ش : وسأقصه .

٤ - ظ ، ش : ولغيره .

٥ - ظ : فيها .

٦ - ظ ، ش : تحرك .

فيهما الحركةُ جازتْ على مشقَّةٍ ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها ١ الحركةُ ولم تبلغاً قوَّةَ الألف في اللين فتمتنع الحركةُ فيهما أصلاً .

ألا ترى أنك تقول في جمع « قَصْعَةٍ ، وَجَفْنَةٍ : قَصَعَاتٌ . وَجَفْنَاتٌ » فَتُحَرِّكُ العَيْنَ ، وَلَا تَقُولُ في « بَيْضَةٍ . وَجَوْزَةٍ » إِلَّا « بَيْضَاتٌ . وَجَوْزَاتٌ » بِالْإِسْكَانِ ٢ فَهَذَا مِمَّا ٢ اسْتَشْقِلَتْ فِيهِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا .

[إبداهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو ، وليس بعدها تاء ٣ فقالوا ٣ : « أتلججُ ، يُتلججُ ، وأتكا ، يُتكي ، وهذا أتقى من هذا ، وتقيية ٤ » وإنما أصله : « أولج ، وأوكأ ٥ » لأنهما من « تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَّأْتُ . وَأَتَقَى مِنْ وَقَيْتُ ٤ ، وَتَقِيَّةٌ مِنْ وَقَيْتُ ٥ » فَهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْهُ ٥ وَلَكِنَّهُمْ أَبَدَلُوا التَّاءَ مَكَانَ الواو فَكَانَ ذَلِكَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ .

قال أبو الفتح : يقول ٦ : إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لانتاء بعد الواو فيها لضربٍ من الاستخفاف فهم — بأنَّ يُبَدَّلُوها تاءً في باب افتعلت لتُدغم التاء المبدلة في تاء افتعل ويؤمن انقلابها وإتباع ٦ ما قبلها من الحركات — أجدر .

١ - ص : منها .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فلهذا ما .

٣ - ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ - ما بينهما عن ظ ، ش ، وفي ص ما يأتي : « أصل تلجج أولج ، واتكا أوكأ ، لأنها من توكأت وولجت ، وأتى من وقيت » .

٥ - ص : منها .

[رأى الخليل أن « توعل فرعل لا تفعل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل أن قوله :

مُسْتَخِيذاً من عِضْوَاتِ تَوَلَّجًا

إنما هو « فَوَعَلَّ » من « وَوَعَلَّتْ » وليس به « تَفَعَّلَ »^١ « لَأَنَّ » تَفَعَّلًا ،
 في الأسماء قليل ، و « فَوَعَلَّ » كثير . ولكنته علم أنه لو جاء بالواو على أصلها
 لزمه أن يُبَدِّلَهَا همزة . لئلا يجتمع واوان في أول كلمة فأبْدَل التاء [٧٢ ب]
 الأكثر دخروها على الواو في ٢ باب « وَوَعَلَّ » حين قالوا « أَتَلَّجَ » . ومُتَلَّجٌ .
 وهذا أَتَلَّجٌ من هذا « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثَّقَاتِ » .

١٠ قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في « أَتَلَّجَ » . ومُتَلَّجٌ .
 وهذا أَتَلَّجٌ من هذا « ولو جاءوا بها^٢ لما لزمهم حَذْفُ ولا قلبٌ . فأن يُبَدِّلُوها
 تاءً — في حرفٍ من هذا الباب الذي قد اطرَّد فيه القلبُ ، ولو لم تُبَدَّلْ فيه تاءً لوجب
 إبدالها همزة — أجدر . وهو « تَوَلَّجَ » لأنه لو لم يُبَدِّلها تاءً لزمه أن يقول
 « أَوَلَّجَ » لاجتماع واوَيْنِ .

١١ وقولته : « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثَّقَاتِ » يريد به لم تُؤْخَذْ هذه الأئمة
 إلا عن الثَّقَاتِ .

قال أبو علي : لأن العِلَّالَ لا يُحْتَاجُ فيها إلى ذِكْرِ التَّمَعُّ كَمَا يُحْتَاجُ إلى
 ذلك في الواو .

١ - ش : تفعل .

٢ - الواو في : ساقط من ظ . ش .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ظ : ش : من .

[تيقور « فيقول » من الوقار]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : ومثل ذلك قوله :

فإن يكن أمسى البلي تيقوري^٢

إنما هو « فيقول » من الوقار ، وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : كذلك قول الأشياخ . وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكون ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصل « تيقور » على هذا : « وَيَقُورُ » فأبدل^٣ الواو تاء كما قالوا « تَقِيَّةٌ » والأصل « وَقِيَّةٌ » ونقاة وأصلها « وقاة » وأشباه ذلك .

قال أبو علي : معناه فإن يكن أمسى البلي وقارى .

ويريد أنهم أدخلوا « اتأس » على « اتترن » فجعلوا الياء محمولة على حكم الواو في هذا الباب لافي باب « تقيّة ، وتجاه ، وتولج » : لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المنفردة^٤ من تاء افتعل تاء وهي تاء ، إنما فعلوا ذلك وهي لام نحو : « كَيْتَ . وذَيْتَ . وثينتان . »

وأصل قلب الفاء تاء : إنما هو للواو ثم دخلت الياء عليها ألا ترى أنك لا تجد^٥ في باب « تقيّة . وتجاه » شيئا من الياء .

يقول : فلما كانت الياء تدخل على الواو كثيرا . وتعال الواو إليها - نحو :

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - في هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهي فيها إلى الهامش أقرب ، ومعنى تفسير يمكن الاستغناء عنه بما بعده في الصلب .

٣ - ص : فأبدلوا .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ، - ظ ، ش : « إلا أنك لم تجد » . وفي هامشها : « لا تجد ، نسخة » .

« أَغْرِيَتْ ، وَمُعْزِيَاتٌ » وغيرهما - أمالوا الياء إلى حُكْمِ الواو في باب « اتَّزَنَ »
وَاتَّأَسَّ « لَضَرْبٍ مِنَ التَّعَادُلِ .

وإنما قُلِبَتِ الواوُ تاءً في هذا كَلِمَةً لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا . ثُمَّ لَمَّا
أَرَادُوهُ ١ . مِنْ الإِدْغَامِ المَأْمُونِ مَعَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الحَرْفُ مَا قَبْلَهُ .

[بعضهم لا يبدل فاء « افتعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء]

٥

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب من أهل الحجاز ممن يُوثِقُ^٢ بعربيته [١٧٣] لا يبدل الواو،
والياء تاءً في هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما كما ذكرتُ لك . يقولون :
« مُرْتَزِنٌ . وَمُؤْتَمِسٌ » ، وَيَاتَزِنُ ، وَيَاتَمِسُ^٣ . وَاتَزِنُ ، وَاتَمِرُ إذا أَمَرَتْ^٤ .
وَلَمْ يَتَمَسَّ مَا تَمَسَّ الأُولُونَ . والأولى أكثر وأقيسُ^٥ .

١٠

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللُّغَةِ على قَلْبِهَا جَرُوا على أصلِ الباب ولم يبدلوا
الفاء تاءً وذلك أنهم لمَّا رأوا الواو والياء إذا كانتا فاعين في غير هذا الموضع قد
تتبعان ما قبلهما أتبعوهما هنا : الأتْرَاهِمُ يقولون : « ائْجَلْ . وَايْجَلْ : تَوْهَوْ
يَاجَلْ . وَيَاحَلْ » فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضع . كذلك فعلوه هاهنا أيضا .

[إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

١٥

قال أبو عثمان :

واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت^٦ مكسورة . فن العرب من يبدل

١ - ظ ، ش : أرادوا .

٢ - ظ : « من لا يوثق » . وفوق : « لا » : فيها : نسبة .

٣ - ياتمس : ساقط من ظ ، ش .

٤ - وانزن زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : أمر .

٦ - ظ : يجل .

٧ - ظ : كانت

مكاتها الحمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها فيقولون ^١ في « وسادة : إسادة » وفي « وعاء : إعاء » وفي « الوفاة : إفادة » .

وزعم سيدييه ^٢ أنه سمعهم ينشدون ^٢ :

إلا الإفادة فاستأوت ركائبنا عند الجباير بالبأساء والنعم

^٣ ويروي :

أما الإفادة فاستأوت ركائبنا ^٣

ويقولون : « إشاح في وشاح » ولا يهيمزونها مكسورة إذا كانت غير أول ؛

لا يقولون في « طويل . وعويل » ونحو ذلك إلا بالواو .

قال أبو الفتح : إذا كان قد صح أن الواو المضمومة إنما همزت لأنها أشبهت

الواوين وجرت الضمة فيها مجرى الواو . فالواو المكسورة على هذا يجب أن ^{١٠}
تكون مشبهةً باجتماع واوٍ وباءٍ نحو « وينح . وويل . ويوم . ويوح » .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس الواو المكسورة ألا تهيمز كما

لا يجب الهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو « وينح . وويل » ولكن المكسورة

في هذا محمولة على حكم المضمومة لأن الكسرة مستقلة في الواو كما أن الضمة

فيها كذلك . فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة اطراده في المضمومة . ^{١٥}

ولم يجز الهمز في الواو المكسورة إذا وقعت وسطاً كما جاز في الواو المضمومة ؛

نحو « أدور . وأسوق » لأن المكسورة است في ثقل المضمومة والهمز الطريف

أسوغ منه في الحشو .

١ - ظ ، ش : فيقول .

٢ - ص وهامش ظ : « أنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش . : « أنهم ينشدون » .

٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : سؤوق .

ألا ترى إلى كثرة زيادة الهمزة الأولى نحو «أسودَ ، وأخضرَ ، وأحمرَ ،
 وأبيضَ» وقلتها زائدة [٧٣ب] حشواً في نحو «شمالٍ ، وشأمَلٍ»
 وكذلك هي في باب «حماءَ ، وصفراءَ ، وعُشراءَ ، ورُحَصَاءَ» كثيرة
 أيضا^٢ لأنها طرَفٌ وإن كانت بدلا من زائدة فإنها^٣ هي أيضا زائدة^٤ ، فهذا
 مما يدلُّك على أن الهمزة^٥ أكثر ما تجيء في الأطراف فلذلك لم يجز همزها
 مكسورة غير أول على وجه .

وأجاز أبو إسحق . في قولهم «مصائبُ» أن تكون الهمزة بدلا من الواو
 المقدر في مصابوب . وخالف النحويين أجمعين في أن «مصائبَ» من الشاذ
 وقال: ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزة في «مصائب» بدل من الواو في «مصابوب»
 ورد عليه أبو علي ذلك وقال: إن الواو المكسورة لم تُهمز غير أول في غير
 هذا الموضع فيحتمل هذا عليه ؛ وإذا كان همزها وهي أول غير مطرد فهمزها
 حشواً خطأ . والقول عندى كما ذهب إليه أبو علي .

وقال سعيد بن جبير : «ثم استخرجها من إعاء أخيه» .

وسألت أبا علي وقت القراءة . فقلت : هلا أجزت أن يكون قولهم :
 «إشاحٌ ، ووشاحٌ» لغتين ؛ لأن الهمزة بدل من الواو كما تقول «أكذبتُ
 العهدَ ووكذتُه» ؟

فقال : «إجماعهم على «موشحٍ» بلا همز دلالة على أن الواو هي الأصل
 ولم يجمعوا في موضع من «وكذتُ» على الواو فنحكمت بأن الهمزة فيها بدل
 من الواو . وهذا صحيح =

١ - ظ ، ش : الهمز .

٢ - ش : وإنما .

٣ - ظ ، ش : الهمز .

٤ - ص : فاستخرجها : وهو خطأ .

٥ - ظ : فيها .

٦ - من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ .

ويدل عليه أنهم قد قالوا : « التَّوَكِيدُ . والتَّسَاكِيدُ » فهمزهم « التَّسَاكِيدُ »
بدل على أن الهمزة أصلٌ غيرُ مُبْدَلَةٍ ؛ إذ لم نرهم أبدوا الواو الساكنة
همزة .

فأمَّا قَوْضُمُ : « إِبْجَاحٌ . وَوِجَاحٌ » في السَّيْر . فكلُّ واحدٍ منهما أصلٌ وليست الهمزة
بدلاً من الواو عندي . يدلُّ على ذلك قَوْضُمُ ٢ في معناه ٢ « أَجَاحٌ . وَوِجَاحٌ »
فقَوْضُمُ : « أَجَاحٌ » بالفتح . يدلُّ على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأنها مفتوحة .
والواو المفتوحة لا تُهمز . وليس لك أن تقيسَ على « أَحَدٍ . وَأَنَا » لقلة ذلك .

[الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شفوذا]

قال أبو عثمان :

١٠ فإذا كانت الواو أولاً وكانت مفتوحةً فليس فيها إبدال إلا أن يشذ الشيء .
فيجىء على غير القياس .

قالوا : « امرأةٌ أناةٌ » . وهي وناةٌ من الوئيء .

وقالوا « أَحَدٌ » في وَحَدٍ « وهذا ٣ شاذٌ [١٧٤] نادرٌ ليس ممَّا يُتَّخَذُ
أصلاً . وإنما يُحْفَظُ نادراً فاعرف ذلك إن شاء الله .

١٥ قال أبو الفتح : إذا كانت الواو المكسورة مع ثِقَلِ الكسرة غيرَ مطرودٍ فيها
الهمزة فالمفتوحة لخفة الفتح يجب ألا تُهمزَ فن هنا كان شاذاً .

وحكسني ؛ بعضُ أصحابنا - أراه عن أبي عليٍّ ولم أسمعه منه - : أن الهمزة

١ - س : ويدغم .

٢ - ظ : ش : بمعناه .

٣ - ظ : ش : فهذا .

٤ - ش : ش : لنا .

في قولك : « ما جاءني أحدٌ » غيرُ مُبَدَّلَةٍ من واوٍ وهي أصلٌ أوليست كالتى
في قولك : « أحدٌ عَشْرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشْرَةَ » فالهمزةُ فيه بدلٌ من واوٍ .

قال : وقولهم « ما جاءني من أحدٍ » ليس معناه « ما جاءني من واحدٍ في
شئ » : إنما هذا لئني اجلسُ أجمعَ ، و « أحدٌ » ٢ هاهنا واقعٌ ٢ على الجماعة ،
وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ في قولهم « ما قام
أحدٌ » بدلا من الواو ؛ لأنَّ معناه « ما قام واحدٌ من ذوى العلمِ فما فوقه » .

١ - وهي أصلٌ : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .

قال أبو عثمان :

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

اعلم أن الأفعال منها ما ^١تُعْمَلُ ويُسَكَّنُ موضعُ العين وتحوّل حركته وتزوالعن أصله : كلُّ هذا يُفْعَلُ به ، وسأُبَيِّنُ ذلك ^٢ إن شاء الله .

اعلم أن « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ » منها معتلاتٌ كما تَعْتَلُ « ياءُ

يرى . وواو يغزو » . فإذا اعتلت هذه الحروفُ جُعِلت الحركةُ التي كانت في العين

محوّلةً على الفاء ولم يُقَرِّروا حركة الأصل حيث اعتلت العين : كما أن « يَفْعَلُ »

مينٌ « غزوتُ » لا تكونُ حركةُ عينه إلا من الواو .

وكما أن « يَفْعَلُ » مينٌ « رَمَيْتُ » لا تكون حركةُ عينه إلا من الياء : .

وهذه الأحرف حيث اعتلت جعلت حركتهنّ على ما قبلهنّ : ألا ترى أن

« خِفْتُ ، وهَبْتُ : فَعَلْتُ » فألقروا الحركةَ على الفاء وذهبت حركةُ الفاء .

[تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح : اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب :

« فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ » كما أن الصحيح كذلك . فـ « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ »

١ - « ما » زيادة من ش .

٢ - ظ ، ش : لك .

٣ - ص ، ظ : منهما .

٤ - حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : العين .

يحيثان فيما عينه واو وياء جميعا . فد « فَعَلْتُ » من الواو والياء نحو « قُلْتُ ،
وَبِعْتُ » . « فَعَلْتُ » منهما : « حِفْتُ . وَهَيْتُ » .

فأما « فَعَلْتُ » فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو « طَلْتُ » [٧٤ب] فأنا طويل
وسأدلُّ وأُبْرهن على كل دعوى من هذه في موضعها ٢ إن شاء الله .

٥ فاصلُ « قُلْتُ . وَبِعْتُ : قَوْلْتُ . وَبَيْعْتُ » فنُقِلتُ « قَوْلْتُ » إلى
« قَوْلْتُ » لأنَّ الضمَّةَ من الواو ، ونُقِلتُ « بَيْعْتُ » إلى بَيْعْتُ « لأنَّ الكسرةَ من
الياء . ثم قُلِبَتِ العينُ لتحدُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير . وبعدها
لامُ الفعلِ ساكنةٌ لا تُصاغُ بالضمير . أعني التاء . فسَقَطَتِ العينُ . فنُقِلتُ حركتها
المختلِبةُ هنا إلى الفاء قبلها فصارت « قُلْتُ . وَبِعْتُ » .

١٠ فإن قيل : ولم نُقِلتُ « قُلْتُ » إلى « فَعَلْتُ » و « بَيْعْتُ » إلى « فَعَلْتُ » ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يُغَيِّروا حركةَ الفاءِ عمَّا كانت ٢ عليه ليكون ذلك دلالةً
على حذف العين وأمانةً للتصريف ، ألا ترى أن « ليس » لما لم يريدوا فيها
التصريف لم يغيروا حركةَ الفاءِ وذلك قولهم : « است » .

فلما كانت ٤ « القافُ » في « قُلْتُ » مضمومةً ، والياءُ في « بَيْعْتُ » مكسورةً
١٥ بعد ما كانا مفتوحتين في « قال . وباع » ذلك ٣ ذلك على أن الفعل مُتَصَرِّفٌ
وأنه قد حَدَّثَ فيه لأجل التصريف حَدَثٌ مآ ، وأنه ليس كالحروف التي تلزم
ضربا واحداً من الحكم كـ « لَمِيتَ » ولا كـ « أَمِيسَ » الذي ليس مُتَصَرِّفاً .

١ - ظ ، ش : ما .

٢ - ظ ، ش : مواضعها .

٣ - كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : القاف في قولهم قلت

٦ - ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلت : « قلت » ، وبعثت « بحرى بحرى » لست « ولم تكن »
 ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة وأن الفعل متصرف ، وتقبلت « قلت »
 إلى « فعلت » ؛ لأن الضمة من الواو : و « بعث » إلى « فعلت » لأن الكسرة
 من الياء .

- فأما « خفت » ، وهبت » ، وطلت » ، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوها ٢ .
 إلى شيء ؛ لأن حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء ؛
 لأن أصل « خفت » : « خوفت » وأصل « هبت » : « هيبت » وأصل « طلت » :
 « طوئت » فنقلت الضمة والكسرة الأصلين من العين إلى فاء الفعل .
 وتشبهه أبو عثمان « قلت » ، وبعث » : « يغزو » ، ويرمي » صحيح ؛ لأن
 محل الفاء من العين محل العين من اللام ؛ فلما اعتلت العين « في « يغزو » بأن
 قصرتنا على الضم وأعللتها في « يرمي » بأن قصرتنا على الكسر ٣ ومنعتنا
 ما كان جائزا في غيرهما من تعاقب الكسر والضم « نحو « يضرب » ، ويقتل » ،
 ويعكف » ، ويعكف » ، ويعرش » ، ويعرش » . كذلك أعلت الفاء في « قلت » ،
 وبعث » بأن غيرت الفتحة [١٧٥] التي لها ؛ في أصل البناء ؛ وقصرت
 « قلت » على الضم كما قصرت « يغزو » على الضم و « بعث » على الكسر كما
 قصرت « يرمي » على الكسر لمساواة الفاء العين فيما أريبتك

[أصل قلت : « فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما « قلت » فأصلها « فعلت » محوكة إلى « فعلت » من « فعلت » ٦

١ - إلى « زيادة من ظ ، ش .

٢ - ش : ينقلوها .

٣ ، ٤ - ظ (في أصل) . وفي ش (في الأصل) .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - من فعلت : ساقط من ظ ، ش .

وفعلوا ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها بحركة من « فَعَلَّتْ » لكانت الفاء إذا أُلْقِيَتْ عليها حركة العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت « فَعَلْتُ » أولى بها : لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُتَغَيَّر حركة العين لكانت إذا حذفها وأُلْقِيَتْ حركتها على الفاء وكتاهما مفتوحة لم تُتَغَيَّر حركة الفاء عما كانت عليه فيكون ثم تنبيه على حذف العين : وأن الفعل متصرف غير جارٍ مجرى « ليس » المشبهة بـ « لميت » .

[الدليل على أن أصل قلت فعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : يبدلُك على أن أصله « فَعَلَّتْ » قوْطُم « قُلْتُه » لأنه ليس في الكلام « فَعَلْتُ » مُتَعَدِّياً .

قال أبو الفتح : وجه استدلال الخليل على أن « قُلْتُ » : فَعَلْتُ : أنه لا يخلو من أن يكون « فَعَلْتُ » أو « فَعَلْتُ » أو « فَعَلْتُ »^١ وليس قسم رابع^١ فلا يمكن أن يكون « فَعَلْتُ » : لأن « فَعَلْتُ » لا يكون متعدياً، وقد قالوا « قُلْتُه » .
٢ فإن قال قائل^٢ : فهلا جعلت « قُلْتُ » : فَعَلْتُ ؟

١٥ قيل : لو كان كذلك لقليل « قُلْتُ » كما قالوا « خِفْتُ » لما كان « فَعَلْتُ » .
وشيء آخر يدل على أن « قُلْتُ » : فَعَلْتُ « دون « فَعَلْتُ » وهو قوْطُم في المضارع « يَقْمُولُ » و « يَقْمُولُ : يَقْمَعُلُ » : و « يَقْمَعُلُ » إنما بابها « فَعْمَلُ ، أو فَعْعَلُ »

١ ، ١ - ظ ، ش (ولا قسمه رابعة) .

٢ ، ٢ - ظ ، ش (فإن قيل) .

دون « فَعِيلٍ » وقد بَطَّلَ أن يكون « قُلْتُ : فَعَلْتُ » لقولهم « قُلْتُهُ » فبقيَ أن يكون « فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » .

وشئىء آخر يدلُّ على أن « قُلْتُ : فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » وهو قولهم في اسم الفاعل « قائلٌ » و « قائلٌ : فاعلٌ » . « وَفَاعِلٌ » لايجىء من « فَعَلٌ » إلا شاذًّا نحو « حَمَضٌ فهو حامِضٌ » ، و « فَرَةٌ فهو فارهٌ » ، و « خَسِرٌ فهو خاسِرٌ » .
وقد قالوا « حَمَضٌ » ، و « خَسِرٌ » .

فأمَّا قولهم « طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ فِيهَا طَاهِرٌ » ، و « عَقَّرَتِ فِيهَا عَاقِرٌ » ، و « طَلَّقَتْ فِيهَا طَالِقٌ » فليست هذه الأحرفُ ونحوها جارِيةً على الفعل [٧٥ ب] ؛ إنما هي بمعنى النَّسَبِ كما تقولُ في « حَائِضٌ وَطَامِيثٌ » .

ألا تراهم قالوا « دَارِعٌ ، وَنَابِلٌ » ، و « تَامِرٌ وَوَابِنٌ » ولا يقولون « دَرَعٌ ، وَوَلَا تَمَرٌ ؛ وَوَلَا كَبِنٌ » لأنَّه ليس يجارٍ على الفعل ، إنما هو بمعنى « ذُو كَذَا » .

فلمَّا كان « فاعلٌ » لايجىء من « فَعَلٌ » وإنما يجىء من « فَعُلٌ : فَعِيلٌ » نحو « ظَرُفٌ فهو ظَرِيفٌ ، و « شَرُفٌ فهو شَرِيفٌ » وقد بَطَّلَ أن يكون « فَعِيلٌ » لقولهم « قُلْتُ » بضم الفاء و « لِقَوْلِهِمْ فِي « الْمَضَارِعِ » يَقُولُ دُونَ « يُقَالُ » فَم ٣ يَبْسُقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ « فَعَلْتُ » وَهَذَا الْاجْتِنَاجُ هُنَا يَصْلُحُ كُلُّهُ أَنْ يُحْتَسَجَ بِهِ ؛
فِي « صُعْتُ ، وَزُرْتُ ، وَعُجْتُ » وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ .

فأمَّا « قُمْتُ . وَسُرْتُ . وَجُعْتُ » وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ فَلَا يَسْتَمِرُّ فِيهِ اسْتِدْلَالُ الْخَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ « جَعْتُهُ ، وَقُمْتُهُ » كَمَا يُقَالُ « صَعْتُهُ » .

١ - ظ ، ش : نادرا .

٢ - ونابل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لم .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

وزُرَّتُهُ « ولكن قَوْلُهُمْ « جُعْتُ . وَقُمْتُ » بضم الفاء وقَوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ
 « يَجُوع . وَيَقُوم » دُونَ « يَجَاعُ . وَيَقَامُ » بِدَلَالَانِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِ « فَعَلْتُ » .
 وَقَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ « جَائِعٌ . وَقَائِمٌ » دُونَ « جَوَّيْعٌ . وَقَمَّوِيْمٌ » بِدَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ
 لَيْسَ بِ « فَعَلْتُ » .

٥ فَأَمَّا « خِفْتُ . وَهَيْبْتُ » فَإِنِهَا ٢ « فَعَلْتُ » بِدَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ
 « يَخَافُ . وَيَهَابُ » لِأَنَّ « يَفْعَلُ » إِنَّمَا يَجِيءُ مِنْ فِعْلِ نَحْوِ « شَرِبَ » فَهُوَ « يَشْرَبُ »
 وَقَدْ مَرَّ ٣ ذِكْرُهُ هَذَا ٣ .

ويدلُّ على أن « خِفْتُ » أيضا « فَعَلْتُ » كسرهم الحاءَ وليس من الياء
 فتجعله كما « بَعْتُ » وهو من الواو لقولهم « الحَيْرَفُ . وَهُوَ أَخْوَفُ مِنْكَ »
 ١٠ وَقَوْلُهُمْ « خَائِفٌ . وَهَائِبٌ » لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ « فَعَلْتُ » دُونَ « فَعَلْتُ » ؛
 لِأَنَّ « فَاعِلًا » قَدْ يَجِيءُ مِنْ « فَعِلَ » كَمَا يَجِيءُ مِنْ « فَعَّلَ » وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
 « شَرِبَ فَهُوَ شَارِبٌ » وَرَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ .

ولكن قولهم « خائفٌ . وهائبٌ » يدلُّ على أن « خِفْتُ » ليس بـ « فَعَلْتُ »
 لِأَنَّهُ لَا يُنْقَلُ « فَعَلْتُ » فَأَنَا فاعِلٌ « إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى « فَعِيلٍ » وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ .
 ١٥ فَنَتَأَمَّلُ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ . فَإِنِّي قَدْ اسْتَفْصَيْتُ الْقَوْلَ فِيهَا وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا
 بَسَّطَهَا هَذَا الْبَسْطَ .

[أصل « طلت : فعلت »]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « طَلْتُ » فَهِيَ « فَعَلْتُ » أَصْلٌ . فَاعْتَلَّتْ مِنْ « فَعَلْتُ » غَيْرَ

١ - المضارع : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : فإنها . وشي : وإنما .

٣ - ظ ، ش : ذكرها .

٤ - ظ ، ش : واعتلت .

محوّلة. الدليل على ذلك « طویل : وطوّال » لأن « فعلت » يجي منه الاسم على « فَعِيلٍ . وفعّالٍ » نحو « ظَفُفَ فهو ظريفٌ . وكرُمَ فهو كريمٌ » وهذا أكثر من أن يؤتَى عليه .

وقالوا « سريعٌ وسرّاعٌ . وخفيفٌ وخفّافٌ » فد « فَعِيلٍ » . وفعّالٍ »
أحْتِانٌ فِي بَابِ « فَعَلْتُ » .

قال أبو الفتح : قوله : فاعتلّت من « فَعَلْتُ » [١٧٦] غير محوّلة :
يريد أنها لم تكن في الأصل « طَوَّرْتُ » ثم نَقِيْبَتُ إِلَى « طَوَّرْتُ » كما تقول إن
أصل « قَسَمْتُ : قَمَمْتُ » ثم حَوَّرْتُ إِلَى « قَمَمْتُ » بل أصل « طَلَبْتُ :
طَوَّلْتُ » قال : لأنهم يقولون « طویل » فجري ذلك مجرى « كَرُمَ فهو كريمٌ » .
ووجه آخر يقوّي أن « طَلَبْتُ : فَعَلْتُ » وذلك أنها نقيضة « قَصَرْتُ » فكما
أن « قَصَرْتُ : فَعَلْتُ » فكذلك « طَلَبْتُ » لأنهم ممّا يُجْرُونَ الشئ « يُجْرِي نَقِيْبَهُ
وذلك قولهم « قَلَمًا تَقْوَلْنَ » فأدخلوا النون مكان النقيض ثم قالوا في نقيضه :
« كَسَّرَ مَا تَقْوَلْنَ » ولا نقيض في كثير فأجْرِي مُجْرِي قَلَّ الذي فيه معنى النقيض .
ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْخَبْرِ « كَمَ رَجُلٌ قَامَ ؟ » فَجَرُّوا رَجُلًا ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوُا
كَمَ مُجْرِي رُبَّ ؛ « لِأَنَّ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ ، وَ « كَمَ » لِلتَّكْثِيرِ .

وقالوا « طویلٌ » كما قالوا « قصيرٌ » . وحديثٌ . وقديمٌ . وضعيفٌ .
وقويٌ . « فهذا مُطَرِّدٌ فاشٍ في اللغة .

فهذا أيضا يقوّي أن « طَلَبْتُ : فَعَلْتُ » لأنها نقيضة « قَصَرْتُ » .
فأما ذِكْرُهُ « خفيفٌ . وخفّافٌ » في هذا الموضع ؛ فإنما أراد به أن
« فَعِيلًا ، وفعّالًا » كثيرا ما يضطحبان . ولم يُرِدْ به أن خفيفا فَعَلْتُ « فَعَلْتُ » هذا

١ - ظ . ش : واعتلت .

٢ - ظ : فأما ما ذكره .

مُحَالٌ : ويدلُّ على أَنَّهُ مُحَالٌ ١ ، قَوْلُهُمْ « خَفَّفْتُ ١ على فلانٍ » بفتح العين
 وقالوا في المضارع « يَخِفُّ » هذا « فَعَلَ يَفْعِلُ » ، ونظيره ٢ « خَفَّ يَخِفُّ » .
 ولم يأت فيما عينه ولا مئه من مَوْضِعٍ واحدٍ ٣ « فَعَلْتُ » إلا حِرْفَانٌ فيما
 علمتُ وهما ؛ « لَبَّبْتُ فَأَنْتَ لَبِيبٌ » حكاهما يُونُسُ ، قال لى أبو على : قال
 أبو إسحق . سألتُ عنها تَعَلَّباً فلم يعرفها ، وحكى قُطْرُبٌ « شَرَّرْتُ في الشَّرِّ » .
 وإنما تَجَسَّبوا « فَعَلْتُ » بالضم ٥ في المضاعف استنقالا للضمَّة مع التَّضْعِيفِ .
 فأما « حبذا » فأصلُها - لعمرى - « حَبَّبَ » إلا أنها لَمَّا لَزِمَتِ الإِدْغَامَ
 - فلم يظهرَ تَضْعِيفُها - احْتَمَلَتِ لذلك .

وقد قالوا أيضاً « دَمُمْتُ فَأَنْتَ تَدُمُ ٧ دَمَامَةٌ » ولا يجبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ « خَفَّفَ »
 فهو خفيفٌ نقيضٌ « ثَقُلَ » فهو ثَقِيلٌ « أن يكونَ « فَعَلَ » كما أن « ثَقُلَ » كذلك ؛
 لأن هذه ٨ مَقَابِيسَةٌ ، وقولُهُمْ « خَفَّفْتُ أَخِفُّ » مَسْمُوعٌ . والسَّمْعُ يُبْطِلُ القِيَّاسَ .
 فأما « سريعٌ ، وسُرْعٌ » فهما لعمرى من « فَعَلَ » لأنهم قد قالوا « سَرِعَ »
 وأنشدوا للأعشى :

واستخبرى قافلَ الرُّكبانِ وانتظري أوبَ المسافرِ إن رَيْثاً وإن سَرِعاً
 ويروى : سَرِعاً .

وقولُهُ : « فَمَعِيلٌ ، وفُعَالٌ » أُخْتَانِ في باب « فَعَلْتُ » هما لعمرى كذلك ؛
 إلا أن : فَعِيلًا « هو الأصلُ » وإنما يُخْرِجُ به إلى « فُعَالٍ » إذا أُريدَ المبالغةُ « وطُوْالٌ »

١ - ١ - ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .

٢ - ظ ، ش : ونظير .

٣ - واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ص : وهى . ظ : وهو .

٥ - بالضم : زيادة من ظ ، ش .

٦ - أيضاً : ساقط من ظ ، ش .

٧ - فأنت تدم : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : هذا .

وعَرْضُ «أشدُّ مبالغة [٧٦ ب] من طويلٍ» وعَرِيضٌ «و» فَعِيلٌ. وفَعَالٌ «
كلاهما ١ من أبنية المبالغة. فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَفُوا العَيْنَ فقالوا
«كُرَامٌ»، وحُسَانٌ. ووُضَاءٌ «وهم يريدون «كريمًا، وحَسَنًا، ووَضِيئًا».
قال الشاعر:

دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها يا ظبيةً عَطُلاً حُسَانَةَ الجِيدِ ٥
وربما بَسَوهُ على فَعَالٍ ٢ مضعفِ العَيْنِ وألحقوهُ الماءَ للمبالغة قالوا «رَجُلٌ
كُرَامَةٌ، ولُؤَامَةٌ» في الكَرِيمِ، واللَّيْمِ، كما قالوا «مُجْدَامَةٌ» للمقطوعِ «ومِطْرَابَةٌ»
للكثيرِ الطَّابِ «ومِعْرَابَةٌ» للكثيرِ التعزُّبِ «ورجلٌ عَدَالَةٌ» إذا أَكْبَرَ العَدْلَ
قال تَابُطُ شَرًّا:

يامن لعَدَالَةَ خَدَالَةَ أَشِبِّ حَقِّ بِاللَّوْمِ جِلْدِي أَى تَحْرَاقِ ١٠
فوصفهم المذكر بما فيه هاء التأنيث إنما هو لشدة المبالغة، وهم إذا أرادوا
شدة المبالغة في الكلمة فعمًا يُخْرِجُونَهَا عن أصلها.
ألا ترى أن أصل الأفعال أن تَتَصَرَّفَ وقد منعوا «نَعِمَ»، و«بَيْتَسَ»،
وحَبَّأَ، وفَعِلَ التَّعَجُّبِ «التَّصَرَّفَ لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي
أموه والنحو الذي قصدوه، وهذا باب واسع.
١٥ فلهذا كان «فَعِيلٌ» هو الأصل، و«فَعَالٌ» مُدْخَلٌ عليه؛ لأنه أَشَدُّ
مبالغة منه.

[تعدية «طلت من طلوتته، فطلت» يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان:

وأما «طاولني فطلتته» فهي محولة كما حوَّلت «قلت» وفاعلها طائل ٢٠

١ - كلاهما: ساقط من ط، ش.

٢ - ط، ش: فإلة.

لا يُقَالُ فِيهِ « طَوِيلٌ » كَمَا أَنَّ « قَائِلًا » لَا يُقَالُ فِيهِ « قَوِيلٌ » ، وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا
إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ .

قال أبو الفتح : يقول : تَعَدَّيْهَ ١ في قولهم « طَأْتَيْتُهُ » يدلُّ على أَنَّهُ لَيْسَ
بِـ « فَعْعِلٍ » ؛ لِأَنَّ « فَعْعِلَ » لَا يَتَعَدَّى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « طَائِلٌ » فَجَرَى تَجْرَى
« قَلَيْتُهُ فَأَنَا قَائِلٌ » . ٥

فإن قيل : فلعنه « فَعْعِلٌ » فهذا محال ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْتَزِمُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ « طَأَيْتُهُ
أَطَأْتُهُ » كَمَا قَالُوا « خَفَيْتُهُ أَخْفَأْتُهُ » . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةً عَادِيَةً طَأَلَتْ ٢ فَقَصَّرَ دُونَهَا ٣ الْأَوْعَالَ

وَيُرْوَى ٤ : فَلَيْسَ تَنَاهَا ٣ الْأَوْعَالَ ٤ : يَرِيدُ طَأَلَتْ الْأَوْعَالَ .

١٠ وَقَوْلُهُ : وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ ؛ يَرِيدُ بِهِ اللَّغَّةَ لِالْعِلَّةِ وَقَدْ مَضَى
تَفْسِيرٌ مِثْلُ هَذَا .

[أَصْلُ « بَعْتُ » : بَعْتُ « ثُمَّ نَقَلَ إِلَى « بَيْعْتُ »]

قال أبو عثمان : وَقِصَّةُ « بَعْتُ » فِي التَّحْوِيلِ مِنْ بَابِ « فَعَعَلْتُ » إِلَى « فَعْعِلْتُ »
كَقِصَّةِ « قَلَيْتُ » مِنْ « فَعَعَلْتُ » إِلَى « فَعْعَلْتُ » وَكَانَتْ « فَعَعَلْتُ » أُولَى [١٧٧]
بِهَا ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنَ الْبَاءِ كَمَا كَانَتْ « فَعَعَلْتُ » أُولَى بِـ « قَلَيْتُ » ٥ لِأَنَّ الضَّمَّةَ
مِنَ الْوَاوِ . ١٥

قال أبو الفتح : يَقُولُ إِنَّ أَصْلَ « بَعَيْتُ » : بَعَيْتُ « ثُمَّ نَقِلْتُ إِلَى « بَيْعَيْتُ »

١ - ظ ، ش : تعديهم .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فليس تناها .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : مقصّر دونها .

٤ - الأوعالا : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : بها .

فلما حُدِّقَتِ العين نُقِلَت حركتها إلى الفاء . ويدلُّ على أن أصلَ « بَعَثَ » :
 « فَعَلَّتْ » قولهم في المضارع « يَبْيِيعُ » و « يَبْيِيعُ » : يَفْعَلُ » و « يَفْعَلُ » إنما
 بابه « فَعَلَّ » نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

ولو كان « بَعَثَ » : فَعَلَّتْ » في الأصل كـ « هَبَّتْ لَقَالُوا في مضارعه يَبَاعُ »
 كما قالوا « يَبَابُ » . وسألتُ أبا عليٍّ وَقَتَّ القِراءةَ فَقَلَّتْ له : ما تُشْكِرُ أَنْ
 يكون ^١ « بَعَثَ أَبْيَعُ » : فَعَلَّتْ أَفْعِلُ » بمنزلة « حَسِبَ يَحْسِبُ » في ^٢ الصحيح ؟
 فقال : جميعٌ ما جاء من « فَعِلَ » ، يَفْعِلُ » قد جاء فيه الأمران « يَفْعِلُ » ،
 و « يَفْعَلُ » نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ . وَيَحْسَبُ . وَيَبْدِسُ يَبْدِسُ . وَيَبْيِيسُ . وَيَبْيِيسُ » ،
^٣ ونَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ . وَبَدِسَ يَبْدِسُ وَيَبْدَأُ ^٣ . قال : فاقْتَصَرُوهُمْ
 بمضارع « بَعَثَ على أَبْيَعُ » دلالةً على أن أصله « فَعَلَّ » دون « فَعِلَ » :
 يريد أنه لو كان « بَعَثَ » : فَعَلَّتْ » لخاز في مضارعه « يَبْيِيعُ » . ويَبَاعُ جميعاً
 كما جاء ، يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ » فمن هنا ثَبَتَتْ أَنَّهُ « فَعَلَّ » لا غير .

وفي قول أبي عليٍّ : - إن جميع باب « فَعِلَ » يأتي مضارعه على « يَفْعَلُ »
 و « يَفْعَلُ » جميعاً - شيءٌ ؛ وذلك أَنَّهُ قد جاء مضارع « فَعِلَ » في بعض اللغات
 على « يَفْعَلُ » ليس غيرٌ ، وذلك « وَمِيقَ يَمِيقُ ، وَوَتِيقَ يَتِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ »
 ونحو ذلك ممَّا لَزِمَ مضارعه « يَفْعَلُ » وحدها ، وقد عرَّفَتْ العِلَّةُ في أن لَزِمَتْ
 هذه الأفعال « يَفْعَلُ » في المضارع فيما مضى ، فيجوز أن يكون أبو عليٍّ استثنى
 بهذا في نفسه . لما كان معروفَ الموضعِ واضحِ العِلَّةِ ، ولو قال جواباً عما سألتُهُ
 عنه : إن « فَعِلَ يَفْعَلُ » لا يُقاسُ عليه ؛ لأنه ليس الباب ، لكان أسلَمَ من الاعتراضِ

١ - يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - « يحسب في » : غير مقروء في ص .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

[لم يجي « فعل » فيما عينه أو لامه ياء]

قال أبو عثمان :

وليس في باب الياء التي هي عين « فَعَلْتُ » كما أنه ليس في باب « رَمَيْتُ »
« فَعَلْتُ » لأن الياء عندهم أخف من الواو فكرهوا الخروج من الأخف إلى الأثقل ،
وَدَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلْتَ في باب « غَزَوْتُ » حين قلت
« شَقِيْتُ ، وَغَبَيْتُ » لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف ولو قلت « فَعَلْتُ من
الياء كنت قد انتقلت من الأخف إلى الأثقل .

قال أبو الفتح : يقول لو قلت من باب « بَعْتُ : فَعَلْتُ » للزمك أن تقلب
الياءَ واوًا وكنت تقول « بَعْتُ أبوع » فرُفِضَ ذلك كما رُفِضَ « رَمَوْتُ أَرْمُو »
لأن بنته على « فَعَلُ يَفْعُلُ » لئلا يخرج من الياء وهي الأخف إلى الواو [٧٧ ب]
وهي الأثقل .

وقوله : وَدَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو : يعني الواو التي هي عين ؛
يريد « خِفْتُ أخاف . ونمت أنام » كما دخلت فيما لامه واو نحو « شَقِيْتُ ،
وَغَبَيْتُ » لأنهما ١ من الشقاوة والغبوة لتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها .

١٥ ووجه ٢ الخيفة في « خِفْتُ أخاف » أنك إذا بَتَيْتَهُ ٣ على « فَعِلُ »
لزمه « يَفْعُلُ » فزال الضمة والواو ؛ وصار موضع الضمة ٤ كسرة
في « خِفْتُ » وموضع الواو ألف في « يخاف » ؛ كما أنك إذا قلت « شَقِيْتُ
تَشَقِي » صار موضع الواو التي هي لام ياء مة وألفا أخرى . فهذا هو
وجه الخفة .

١ - ش ، ظ : لأنها .

٢ - ظ ، ش . وقوله ، وشو - ظ .

٣ - ظ ، ش : بنيتها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : صارت الضمة .

[المنفارع من قال على « يفعل » ومن باع على « يفعل »]

قال أبو عثمان :

وإذا قلتَ « يَفْعَلُ » من « قلتُ » لزمه « يَفْعَلُ » وإذا قلتَ « يَفْعَلُ » من « بيعتُ » لزمه « يَفْعَلُ ». وحصار « يَفْعَلُ » لهذا لازما إذا كان « فَعِيلَ يَفْعَلُ » في غير المعتل نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ ». وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة الفاء كذلك وافقه في لزوم « يَفْعَلُ »

قال أبو الفتح :

يقول : لا تُنكرُ أن تقولَ « بيعتُ أبيعُ » فتجىءُ به على « فَعِيلَ يَفْعَلُ »^٢ فإنَّ له نظيراً في الصحيح وهو « حَسِبَ يَحْسِبُ ».

وفيه عندي وجهٌ آخر وهو أن « بيعتُ » وإن كان الآن « فَعِيَاتُ » فإنَّ أصله « فَعَلْتُ » ثم حوّل إلى « فَعِيَاتُ ».

وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يَحْسِبُ » وإن لم يكن أصلُ « حَسِبَ : فَعَلَّ » بل الكسرُ في عينه أصلٌ . فإنَّ يجوزُ « فَعِيلُ » في « فَعِيَاتُ » التي أصلها « فَعَلْتُ » أجدَرُ .

وقولُه : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة الفاء . كذلك وافقه في لزوم « يَفْعَلُ » .

يقول : لما أن كَسَرْتَ الياء من « بيعتُ » كما ضَمَمْتَ القاف من « قلتُ » وأصلُ الياء والقافِ الفتحُ - ثم لزمَ قلتُ أقول : لأنَّه محمولٌ على « يَغزُو » ومُشَبَّهٌ به لأجلِ شَبَّهِ العينِ باللام كذلك لزمَ « بيعتُ أبيعُ » فجرى مجرى « قلتُ أقول » . ولأنَّ « بيعتُ » أيضاً مُشَبَّهَةٌ بـ « رميتُ » كما شَبَّهتُ

١ - ظ ، ش : إذا . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فعلتُ فَعِلَ .

« قُلْتُ بَغَزَوْتُ » فجاء « يَبِيعُ عَلَى يَفْعَلِ » كما جاء « يرمي » أيضا كذلك .
فالعلة إنما أتت الفاء من قبل العين ، وأتت العين من قبل اللام ، فاللام هي
الأصل في العلة إذن .

[اعتل « هبت ، وخفت » من أصل بناهما لا محولين]

قال أبو عثمان :

وأما « يَفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وهَبْتُ » فإنك تقول فيه « يخاف ، ويهاب »
لأن « فَعِلَ » يلزمه « يَفْعَلُ » وإنما خالفنا « يَبِيعُ ، ويزيدُ » . لأنهما
[١٧٨] لم تتعلتا محولتين ؛ إنما اعتلنا من بناهما الذي هو ٢ لهما في الأصل ،
وكذلك اعتلنا في « يَفْعَلُ » من بناهما الذي هو لهما في الأصل .

قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وهَبْتُ » : فَعَلْتُ » ثم نُقِلَ إلى
« فَعِلْتُ » بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن « طُلْتُ ،
فأنا طويل » لم تُنْقَلْ من « فَعَلْتُ - إلى - فَعَلْتُ » بل عَيَّنْهُمَا في أصل التركيب
مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أن « خِفْتُ ، وهَبْتُ » بمنزلة « حَدَرْتُ ، وفَرَقْتُ »
فن هنا قالوا « هَبْتُ أَهَابُ » ولم يقولوا « بَعْتُ أَبَاعُ » لأن أصل « بَعْتُ :
بَيَعْتُ » ثم نُقِلَ إلى « بَيَعْتُ » .

وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهب إليه من أنه إنما ٣
جاء « بَعْتُ أَبِيعُ » على « فَعِلْتُ أَفْعَلُ » لأن أصل « بَعْتُ : فَعَلْتُ » مفتوح
العين فجرى مجرى « ضَرَبْتُ أَضْرِبُ » ثم بعد أن حُوِّلَ إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى
« حَسِبَ يَحْسِبُ » .

١ - ش : خالفت .
٢ - هو ، ساقط من ش .
٣ - إنما : ساقط من ظ ، ش .
٤ - ظ ، ش : في .

وقوله : وكذلك اعتلّتا في « يَفْعَلُ » من بناءهما ، الذي هو لهما في الأصل ، يقول : لم تَعْتَلَا في المضارع من بناءٍ نُقِلْنَا إليه ، بل اعتلّتا من بناءهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما وهو فَتَحُ عَيْنِ « يَفْعَلُ » لأجل كسرِ عَيْنِ الفعل من « فَعِلْتُ » فهما .

- ومعنى قوله : اعتلّتا في « يَفْعَلُ » يحتاج إلى فسرٍ ، وذلك أن هذه الأفعال المَعْتَلَّاتِ أَعْيُنًا إنما وجب فيها الإعلالُ في المضارع لأجل اعتلال الماضي ، ولو لا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلالُ في المضارع .

- ألا ترى أن أصل « يقول ، وَيَبِيعُ » يَقُولُ ، وَيَبِيعُ « أو أصل « يخاف ، وَيَهَابُ » يَخَوْفُ ، وَيَهَيِّبُ « وأصل « يَطُولُ » يَطُولُ « وهذه الصيغُ لا تُوجِبُ إعلالا ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكّنا ما قبلهما جَرَّتا مجرى الصحيح .
- ١٠ ولكن لما كان أصل الماضي من هذه وتظائرها إنما هو « قَوْمَ ، وَبِيعَ ، وَخَوْفَ ، وَهَيِّبَ . وَطَوَّلَ » اعتلّت العينات لتحرّكهن وانفتاح ما قبلهن فسلّبن ما فيهن^٣ من الحركات هربا من جَمْعِ المتجانسات فقلّبن ألفاتٍ لتحرّكهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن .

- فلما جاء المضارعُ أعلّوه إتباعا للماضي لثلا يكون أحدهما صحيحا والآخرُ مُعْتَلًّا ، فنقلوا [٧٨ ب] الضمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَطُولُ » .

فأما « يخاف ، وَيَهَابُ » فأصلهما . يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ « فأرادوا الإعلالَ

١ ، ١ - يقول ويبيع : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : هي .

٣ - فسبن ما فيهن : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفقد المعنى .

٤ - ظ ، ش : جميع .

فَنَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى الْخَاءِ وَإِذَا فَصَارَا ١ فِي التَّقْدِيرِ « يَخَوْفُ . وَيَهَيِّبُ » ثُمَّ قَلَبُوا
 الْوَاوَ وَالْيَاءَ الْفَيْنِ لِتَحْرِكِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا الْآنَ : لِأَنَّهَا قَدْ اعْتَلْنَا
 ضَرُورَةً فِي « خَافَ . وَهَابَ » . هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُدُودُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .
 فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « يَتَمَرُّ » . وَيَبْيَعُ » وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقِيَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا
 فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَنُقِلَتُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا فَسُكِّنَا . فَغَيْرُ مَعْبُوءٍ بِقَوْلِهِ : لِأَنَّ الْوَاوَ
 وَالْيَاءَ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرَّتَا تَجْرِي التَّصْحِيحِ فَلَمْ تُسْتَشْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ .

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا : أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرَمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ دَخَلَ بَغْدَادَ . فَكَانَ ٢
 بَعْضُ كِبَارِ الْكُوفِيِّينَ يَغْتَشَاهُ وَيُكَبِّرُهُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يُجِيبُهُ . فَقَالَ لَهُ بَعْضُ
 أَصْحَابِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ . قَدْ أَلْحَ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ فَلِمَ لَا تَسْأَلُهُ ؟ .

فَلَمَّا جَاءَ ٣ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا فَلَانَ . مَا الْأَصْلُ فِي « قُمُ » ؟ فَقَالَ لَهُ « أَقْبُومٌ » ١٠
 فَقَالَ لَهُ : فَمَا الَّذِي عَمِلُوا ؟ فَقَالَ لَهُ : اسْتَنْقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَأَسْكَنُواهَا . فَقَالَ
 لَهُ : أَخْطَأْتَ . لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ . قَالَ : فَلِمَ يَعِدُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ بَعْدَهَا .

[« فَعِلَ » مِنْ الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ]

قَالَ أَبُو عَمَّانَ :

فَإِذَا قَالَتْ « فُعِيلٌ » مِنْ هَذَا كَسَرَتْ الْفَاءَ وَجَوَلَتْ . عَلَيْهَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ ١٥
 كَمَا فَعَلَتْ ذَلِكَ فِي « فَعِيلٌ » وَذَلِكَ قَوْلُكَ قَدْ « خَيْفَ . وَبَيْعَ . وَهَيْبَ » ،
 وَقَبِيلَ » وَهَذِهِ هِيَ الْمُنْعَةُ الْجَيِّدَةُ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُشِيمُ مَوْضِعَ الْفَاءِ الضَّمَّةَ

١ - ظ ، ش : فَصَارَ .

٢ - ظ : ش : وَكَانَ .

٣ - ظ . ش : جَاءَهُ .

٤ - وَهَيْبَ : حَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

إرادة أن يُسَيِّنَ أنها « فُعِلَ » فيقول « خَيْفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَيْلَ » وهذا إشماءٌ وليس بالضمّ الخالص ؛ لأنّه مُمالٌ . وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضمّةَ وَيَجْعَلُ العَيْنَ تابعا للفاء « فَيَقُولُ » بُوْعَ . وَخُوفَ . وَقَوْلَ » كما قالوا « مُوقِنٌ ، وَمُوسِرٌ » وهذه اللغات دواخلٌ على « قَيْلَ ، وَبَيْعَ » والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك .

٥

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كَلْمُهُ « خُوفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَوْلَ » لأنّه بوزن « ضَرِبَ » فأرادوا أن يُعِلُّوا العَيْنَ كما أعلوها في « خَافَ ، وَبَاعَ ، وَقَالَ » فسلبوها الكسرةَ ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العَيْنُ في « خَيْفَ وَقَيْلَ » ياءً لأنّ الكسرة الفاء قبلها وبقيت العَيْنُ في « بَيْعَ » بحالها ياءً فصار ٣ كَلْمُهُ « خَيْفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَيْلَ » .

١٠

وأما مَنْ أَشْمَ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمّةٌ فأراد أن يَنْقُلَ إليها كسرة العَيْنِ فلمْ يُمْكِنْهُ أن يَجْمَعَ [٧٩] في الفاء الكسرةَ والضمّةَ ، فأشْمَ الكسرةَ فصارت الحِرْكََةُ في الفاء بين الضمّةِ والكسرةِ بمنزلة الحِرْكََةُ في « كَافِيَةٍ ، وَجَابِرِيَةٍ » لأنها بين الفَتْحَةِ والكسرةِ ، وَمَنْ أَجْجَأَصَ الضمّةَ ولم يُشِمِّها الكسرةَ فإنه أحرصٌ على البيانِ مِنْ أَشْمَ . فأخْلِصَ الضمّةَ كما يُخْلِصُها في الصّحِيحِ نحو « ضَرِبَ » . وقولُهُ : كما قالوا « مُوقِنٌ » . وَمُوسِرٌ يريد أنهم قالوا « بُوْعَ » فقلبوا الياءَ واوًا لانضمام ما قبلها كما قلبوها في « مُوسِرٌ ، وَمُوقِنٌ » لذلك . وقد أجزوا

١٥

١ - أنها : ساقطة من ظ ، ش .

٢ - ياء : ساقطة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فصارت

المُدْغَمَ مُجْرَى المَعْتَلِّ فِي هَذَا البَابِ . لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي سَكُونِ العَيْنِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى « هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » وَ « رُدَّتْ إِلَيْنَا » ١ . .

وقال لى أبو على : إنهم يُنْشِدُونَ بيتَ الفِرْزَدِقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

وَمَا حِيلَ مِنْ جَهْلٍ حُسْبَى حُلْمَانَا وَلَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعْتَفُّ

« حُلِّ ، وَحِيلَ ، وَحِيلَ » ٢ ، فَمَنْ قَالَ « حُلِّ » فَضَمَّ الحَاءَ فَهُوَ فِي الكَثْرَةِ

بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : « قَيْلَ » فَكَسَّرَ ؛ وَمَنْ كَسَّرَ الحَاءَ فَقَالَ « حِيلَ » فَهُوَ

بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَحْلَصَ الضَّمَّةَ فَقَالَ « بُوعَ وَقُولَ » ، وَمَنْ أَشَمَّ فَقَالَ « حِيلَ »

فَهُوَ ٣ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَشَمَّ أَيْضًا فَقَالَ « قَيْلَ » ٤ .

وَقَرَأَ القُرَّاءُ : « وَسَبِقَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ٥ وَ « غَبِضَ المَاءُ » ٦ ، وَ « سَيِّئَتْ

وَجُوهُ » ٧ . وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وقال الراجز :

وَابْتَدَلْتِ غَضَبِي وَأُمُّ الرِّحَالِ وَقُولَ : لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالِ

وقال الآخر :

نُوطَ إِلَى صُلْبِ شَدِيدِ الحَلِّ وَعُنُقِ كالجذعِ مُتَمَهِّلِ

وقال الآخر :

حُوكَتِ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ

يُرِيدُ « نَيْطَ ، وَحَيْكَ » ٨

١ - من الآية ٦٥ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - وحل ، وحل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - فهو : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : حيل .

٥ - أول الآية ٧١ من سورة الرمر ٢٩ .

٦ - من الآية ٤٤ من سورة هود ١١ .

٧ - من الآية ٢٧ من سورة الملك ٦٧ .

٨ - ص : « نيطت وحيك » غير أن التاء من حيك غير ظاهرة .

وإنما كان « قَيْلَ ، وخَيْفَ ، وبيِعَ » بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده ؛ لأنَّ
 سبيلَ المكسورِ إذا كان قبله مضمومٌ فأُسْكِنَ ، أن تُنْقَلَ كسرتُه إلى المضموم .
 ألا ترى أنك تقول للمرأة « أُغْزِي » وأصله « أُغْزِي » فأصل الواو الكسرُ
 وأصل الزاي الضمُّ ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ استتقالاً للكسرة عليها، نُقِلَت الكسرة إلى
 الزاي فقيِلَ « أُغْزِي » فكذلك قياسُ « قَيْلَ ، وبيِعَ » .
 ومن قال « قَيْلَ » فأشَمَّ قال « أُغْزِي » فأشَمَّ ، ومن قال « قُولَ » لم
 يتَّجَلَّ « أُغْزُو » لثلاثيَّتَيْسَ واحدُ المؤنثِ بجماعة المذكر . فلذلك كان « قَيْلَ ،
 وبيِعَ » [٧٩ ب] أكثرَ في اللُّغَةِ ، وهو اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ .

[نقل « باع ، وقام » إلى « بيع ، وقوم »]

قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « فَعَلَّ » صارتِ العينُ تابعةً للفاءِ وذلك « باعَ ، وقالَ ، وخافَ ،
 وهابَ » وإنما فعلوا ذلك كراهيةً أنْ يَلْتَبِيسَ « فَعَلَّ » يفعلُ وأخواتها حينَ
 اتَّبَعُوا العينَ الفاءَ فقالوا « قُولَ ، وبُوعَ ، وخُوفَ » .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبي عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلُونَ « باعَ ، وقامَ »
 إلى « بيِعَ ، وقوِّمَ » كما يَنْقُلُونَ « بيَعَتُ ، وقَوِّمَتُ » إلى « بيِعَتُ ، وقَوِّمَتُ »
 لافْضَلِ بَيْنَ « فَعَلَّ ، وفَعِلْتُ » .

وسألتُ أبا عليٍّ عن هذا فقال : نعم يَنْقُلُونَ « فَعَلَّ » كما يَنْقُلُونَ « فَعِلْتُ » .

١ - هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قول : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : حيث .

٤ - وخوف : ساقط من ظ ، ش .

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نقلوا «بَيْعَ» إلى «بَيْعَ» و«قَوْمَ» إلى «قَوْمَ» ثم أسكنوا العين، فلو نقلوا حركتها إلى الغاء لانضمت في قام أو انكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة فكان يَلْزَمُ أن تقول «قد قَوْمَ زَيْدٌ». وقد بَيْعَ زَيْدٌ الطَّعَامَ «إذا كان زَيْدٌ هو الذي باع ولم يُرِدْ به «فَعِيلٌ» .

وكذلك كان يَلْزَمُ في «طال» أن يقول «طُولٌ» وكان يلزم أن تقول «خَيْفٌ زَيْدٌ عَمْرًا» وأنت تريد «خاف» لأنك كنت تُسكن العينَ مِنْ «خاف» وتنقلُ كسرتها إلى الغاء فتنتقلِبُ العينُ ياءً لانكسار ما قبلها، فتقول «خَيْفٌ في خاف» .

يقول: فكَرِهُوا أَنْ يَلْتَبَسَ «فَعَلٌ بِفَعِيلٍ» .

[بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيد يفعل»]

قال أبو عثمان:

وبعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول «قد كَيْدَ زَيْدٌ يفعلُ كذا وكذا . وما زَيْلٌ يفعلُ كذا وكذا» يريدون «كادَ . وزالَ» .

وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يُنْشِدُ:

وكَيْدَ ضِبَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جِشْتِي وَكَيْدَ خِيَّاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَبِيَّتِم

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل «كَيْدَ . وَزَيْلَ» : كَيْدَ . وَزَيْلَ «على «فَعِيلٍ» لأن المضارع على «يَفْعَعِلُ» . وذلك قَوْضُمٌ «يَكَادُ . وَيَزَالُ» وقَوْضُمٌ^٢ «كاد يكاد ، وزال يزال» بمنزلة «هاب يهاب» و«كله» «فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ» إلا أن الذين قالوا «كَيْدَ . وَزَيْلَ» نقلوا الكسرة من العين إلى الغاء وألقوا حركة الغاء فصار «كَيْدَ

١ - ظ ، ش : قامت .

٢ - ظ ، ش : قَوْضُمٌ .

وزِيلَ « ولم يخافوا التباسه » بِفُعِلَ « لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ » كِيدَتْ زَيْدًا يَقُومُ ، وَمَا زِيلَتْ
 زَيْدًا يَقُومُ . « فَيُخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ » كِيدَ زَيْدٌ يَقُومُ . وَمَا زِيلَ زَيْدٌ يَقُومُ . «
 بِـ» فُعِلَ « مِنْهُ كَمَا يَلْتَبِسُ » بِيَعَ زَيْدٌ [١٨٠] الطَّعَامَ « إِذَا كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ بِـ» بِيَعُ
 زَيْدٌ الطَّعَامَ « إِذَا كَانَ هُوَ الْمَفْعُولُ ، فَمِنْ هَاهُنَا اجْتَمَعُوا عَلَى « كِيدَ زَيْدٌ
 يَقْعَلُ ، وَمَا زِيلَ زَيْدٌ يَقْعَلُ » .

[« كَلَّتْ طَعَامِي » لِفَاعِلٍ ، وَ « كَلَّتْ طَعَامِي » لِلْمَفْعُولِ]

قال أبو عثمان :

فَإِنْ قَلَّتْ : هَلَا تَنْكَبُوا فِي « كَلَّتْ طَعَامِي » . وَمَا كَانَ نَحْوَهَا أَنْ يَسْتَمَوِينَ
 بِـ « فُعِلَتْ » فِي حَالٍ ؟

قِيلَ : فَإِنَّهُمْ مِمَّا يُلْزَمُونَ « فُعِلَتْ » الْإِشْمَامَ حَتَّى يَكُونَ فَهَ قَائِمِينَ « فَعَلَّتْ » ،
 وَفُعِلَتْ .

قال أبو الفتح : يَقُولُ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَا تَنْكَبُوا فِي « كَلَّتْ طَعَامِي » ،
 وَأَنْتَ الْفَاعِلُ وَنَحْوَهُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِـ « كَلَّتْ طَعَامِي إِذَا كَانَ غَيْرُكَ كَالَّذِي آتَاهُ » :
 أَى كَالَّذِي لَكَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا كَالُوهُمْ ^٢ » أَى كَالُوا لَهُمْ ؟

قال : فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ « كَلَّتْ طَعَامِي » فَيُخَالِصُونَ الْكَسْرَ ^٣
 فِي الْكَافِ إِذَا كُنْتَ الْفَاعِلَ وَيَقُولُونَ « كَلَّتْ طَعَامِي » فَيُشَبِّهُونَ الْكَافَ بِالضَّمِّ ^٤
 إِذَا كُنْتَ الْمَفْعُولَ ، فَرِيقًا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

١ - قِيلَ فَإِنَّهُمْ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش . وَفِي هَامِشٍ ظ : فَإِنَّهُمْ مِمَّا يُلْزَمُونَ ، نَسَخَةٌ .

٢ - مِنَ الْآيَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمَطْفِينَ ٨٣ .

٣ - ش : الْكَسْرُ .

٤ - ظ : الطَّعَامُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

٥ - الضَّم : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

[من العرب من لا يشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان :

وَيَفْعَلُ هذا من العرب مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » وَلَا يُشِمُّ حِينَ أَمِنَ
الالتباسَ ويوافق غيرهَ - مَمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْإِتْبَاسِ - فِي مَوْضِعِ الْإِتْبَاسِ
ويقول . أَيْضًا « خَفِنَا ، وَبُعِنَا » .

قال أبو الفتح : قَوْلُهُ : وَيَفْعَلُ هذا : أَيْ يُشِمُّ فَيَقُولُ ١ « بَيْعَتُ الطَّعَامِ »
إِذَا خَافَ الْإِتْبَاسَ ، مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَلَا يُشِمُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ الْإِتْبَاسَ
لَأَنَّ الطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَفْعُولَ فَاسْتَعْنَى بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَنِ
الإِشْتِمَامِ مَعَ « بَيْعِ الطَّعَامِ » .

١٠ والتاءُ فِي « بَيْعَتُ » قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً
فِيحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الْإِشْتِمَامِ الَّذِي عَنْهُ يَقَعُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

وقَوْلُهُ : وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ مَمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْإِتْبَاسِ فِي مَوْضِعِ الْإِتْبَاسِ :
يَقُولُ مَنْ كَانَ مِنْ ٢ لُغْتِهِ أَنْ يَقُولَ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَيُخْلِصُ الْكُسْرَةَ إِذَا
أَمِنَ الْإِتْبَاسَ وَيُخَالِفُ لِأَمْنِهِ الْإِتْبَاسَ مَنْ يُشِمُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ٣ فَإِنَّهُ إِذَا ٣ صَارَ
إِلَى مَوْضِعِ الْإِتْبَاسِ أَشْمَ ضَرُورَةً مَخَافَةَ الْإِتْبَاسِ فَيَقُولُ « خَفِنَا ، وَبُعِنَا » لِثَلَاثِ
يَلْتَبِسُ « فَعَلِنَا بِفَعَلِنَا » .

١ - ظ - ش : يقول .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فإذا .

[من العرب من يدع الكسرة في «بعت ، خفت» ولا يبالي بالالتباس]

قال أبو عثمان :

ومنهم من يدع الكسرة . ولا يبالي بالالتباس .

قال^١ أبو الفتح^١ : أهل هذه اللُغة جَرَوْا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس [٨٠] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب ؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاصُ الكسرة وذلك «بيع ، وخيف» ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بخاذا ولم يعتبسوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده ، وبما تدلُّ عليه الحال .

ألا ترى أنك تقول في تحقير «عمرو» : «عمسّر» وكذلك تقول في تحقير «عمسّر» وكلاهما مصروف في التحقير ، وهذا باب واسع وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله ، أو آخره ، أو بدلالة الحال ؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر^٢ ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها .

[من قلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يلتزمه الضمة في هذا كلفه .

قال^٣ أبو الفتح^٣ : يقول : من قال «بوع ، وخوف» فأخلص الضمة فإنه يقول هنا «بعت وخفت» مخلصا للضمة .

١٤١ - ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ - ظ : وكثر .

٣٤٣ - ظ : الشيخ .

[إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم »]

قال أبو عثمان :

وأما « ميت تموت » فإنما اعتلت من « فَعِلَ يَفْعُلُ » ونظيرها من الصحيح
« فَضِلَ يَفْضُلُ » .

٥ وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود :
ذكرت ابن عباسٍ بيابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ من عيشي ذكرت وما فضيلُ
ومثلُ « ميت تموت : ديمت تدوم » وهذا شاذٌّ ، ومثله في الشنوذ :
« كُدتُ أكاد » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مت تموت ، ودمت تدوم » عنده على « فَعِلَ
يَفْعُلُ » لكسرة الفاء في « ديمت تدوم » . ومت « وهما من الواو فجريا تجرى
« خفت » وكان قياسه « تدام » . و« تمت » .
وقد حكى عن بعضهم ١ « تدام » و« تمت » .

فأما من قال « تدوم » و« تموت » فإنه جاء بهما ٢ على « فَعِلَ يَفْعُلُ » .
ونظيرهما « فضيل يفضل » . ونعيم ينعم .
فأما من قال « مت تموت ، ودمت تدوم » فهو على القياس ، لأنه مثلُ
١٥ « قلت تقول » .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت . فيكون بعضهم يقول « ميت
تمت » ، وبعضهم يقول « مت تموت » . ثم سُمِعَ من أهل لغة ٣ الماضي ،
وسُمِعَ من أهل لغة ٤ الأخرى المضارع فتركت من ذلك ؛ لغة ٥ الأخرى .

١ - عن بعضهم : زيادة عن ظ ، ش .

٢ - ظ : اللغة .

٣ - في موضع هذا الرقم في ظ بين ذلك ، لغة كلمة : من ، هي زائدة ، ركانت في ش في هذا
الموضع : ورجبت .

٤ - أخرى : زيادة عن ظ ، ش .

ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: «يَنْعَمُ، وَيَفْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ في الماضي: «نَعِمُ، وَفَضُلُ» [١٨١] ويخالفه في الماضي فيقول: «فَضِيلٌ، وَنَعِيمٌ». ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه وذلك أنه قال: سألتُ مَنْ يقول في الماضي «أَحْزَنْتَنِي» فقال: في المضارع «يَحْزُنُنِي»؟

- فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قال «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي فقال هـ «أَحْزَنْتَنِي». ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة^١ أو الحى الواحد لغتان: «نَعِيمٌ يَنْعَمُ»، و«نَعَمٌ يَنْعَمُ» فيُسَمَّعُ منهم ماضى إحداهما ومضارع الأخرى. وكذلك من قال «كُدْتُ أَكَادُ»^٢، إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثل «هَيْبَتَ تَهَابُ»؛ فإمّا أن يكونَ مِنْ لغة من قال ذلك «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً. فيكون «أكادُ» على «كُدْتُ»، وإمّا أن يكون يوافق في المضارع ١٠ مَنْ يقول في الماضي «كِدْتُ».

[من العرب من يقول: «لا أفعل ذلك ولا كوداً ولاهما»]

قال أبو عثمان^٣:

وزعم الأصمعيُّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «لا أفعلُ ذلك ولا كوداً ولاهما» فجعلتها من الواو.

١٥

قال أبو الفتح^٤: هذه الحكاية تصلح أن تكونَ على اللغتين جميعاً «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً، فَمِنْ قال «كُدْتُ» فأمرُهُ واضحٌ؛ لأنَّه من الواو بمنزلة «قُلْتُ قَوْلًا»، وأما من قال «كُدْتُ أَكَادُ» فقد يجوز أن يكونَ من

١ - الواحدة: ساقط من ظ، ش. ٢ - ظ، ش: تكاد.
٣، ٣ - ظ: قال الشيخ أبو عثمان. ٤، ٤ - ظ: قال الشيخ.
٥ - جميعاً: ساقط من ظ، ش.
٦ - أما: ساقط من ظ، ش.

الواو « فَعَلْتُ أَفْعَلُ » بمنزلة « خِفْتُ أَخَافُ » ويجوز أن يكون « كِيدْتُ أَكَادُ » من الياء بمنزلة « هَيْبْتُ أَهَابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كِيدًا » ، فالواو ، والياء فيه لغتان .

[أصل ليس « ليس »]

٥ قال أبو عثمان : وأما « لَيْسَ » فأصلها « لَيْسَ » أولكتها أُسْكِنْتُ من نحو « صَيْدَ البعير » ولم يَتَمَلَّبُهَا : لأنهم لم يَسْرِيدُوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شينا من أمثلة الفِعْل ٢ فتركوها على حالها بمنزلة « لَيْتَ » ٣ .

قال أبو الفتح : قد صح أن « لَيْسَ » فِعْلٌ لقولهم « لَسْتُ ، وَلَسْنَا ، كَقُمْتُ ، وَقُمْنَا » وإذا ثَبَتَ أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعَلٌ ، أَوْ فَعِلٌ ، أَوْ فَعِيلٌ » فلا يجوز أن تكون كانت « فَعْلٌ » لأنه لَيْسَ في ذَوَاتِ الياء « فَعْلٌ » إنما ذلك في الواو خاصة نحو « طَالَ فهو طَوِيلٌ » . ولا يجوز أن تكون كانت « فَعْلٌ » لأن ما كانت عينه مَفْتُوحَةً لم يَجُزْ فيه إسكانها ، ألا ترى أنه لا يُسْكَنُ نحو « ضَرَبَ ، وَقَتَلَ » كما يُسْكَنُ « كَرَّمَ ، وَعَلِمَ » فيقال « كَرَّمَ زَيْدٌ ، وَعَلِمَ بَكْرٌ » وإنما ذلك لِحِفَّةِ الفتحة . وقد تقدم القول في هذا فلا بد من أن يكون « فَعِلٌ » وأصلها ١٥ [٨١ ب] « لَيْسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعير » وأصلها « صَيْدٌ » ويقولون أيضا « صَيْدٌ » على الأصل .

١ - في هامش صن وحدها ما يأتي : حاشية : ليس فعل ، و « فعل » قد تسلب حركتها ، و « فعل » لا توجد مسكنة .

٢ - ظ ، ش : الأمر .

٣ - ش : ليست .

٤ - ظ : ثبتت ، وهو خطأ .

وألزموا « لَيْسَ » الإسكانَ في كل قولٍ ؛ لأنها لما لم تتصرف شُبّهت
بـ « لَيْسَتْ » فقُصِرَتْ على سكون العين لا غير .

[بمعنى « عور ، وصيد » ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان :

- وَأما قولهم « عَوْرَ يَعْوَرُ ، وَحَوِلَ يَحْوَلُ ، وَصَيْدَ يَصِيدُ » فإنما
جاءوا بهنَّ على الأصل ، لأنهنَّ في معنى ما لا يبدلُ له من أن يخرجَ على الأصل
السكون ما قبله^٢ نحو : « ابيضَّضْتُ ، واسودَّذْتُ ، واعوَّزْتُ ، واحوَّلْتُ »
فلما كُنَّ في معنى ما لا يبدلُ له من^٣ أن يخرجَ على الأصل لسكون ما قبله
تحوَّرتْ ، وتحوَّرتْ على غير هذا المعنى لا اعتلتْ^٤ .

- قال أبو الفتح : يقول : فإنَّ قال قائلٌ : هلاَّ أعلَّوا « عَوْرَ ، وَصَيْدَ » كما
أعلَّوا « خافَ ، وهابَ » وأصلُّهما « خَوِفَ ، وهَيَّبَ » ؟
فالجواب : أنَّ « عَوْرَ » في معنى « اعوَّزَ » فلمَّا كان « اعوَّزَ » لا يبدلُ له من
الصحة لسكون ما قبلَ الواوِ صحَّتْ العينُ في « عَوْرَ ، وَحَوِلَ » ونحوهما ؛ لأنها قد
صحَّتْ فيما هو بمعناهما^٥ فجُعِلَتْ^٦ صحَّةُ العينِ في « فَعِيلَ » أمانةً ؛ لأنه في معنى
« افْعَلَّ » .

١٥

وحكى أبو زيد : « أودَّ البعيرُ^٧ ، يَأُودُّ أودًّا » وإنما صحَّ هذا عندي ؛ لأنه رَسِيلٌ

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - من : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : اعتلت .

٥ - ظ ، ش : بمعناها .

٦ - ظ ، ش : فجعل .

٧ - ظ ، ش : العود .

« عَوَجَ يَعْوَجُ عَوْجًا » فَأَجْرِيُّ مُجْرِيٌّ نَظِيرُهُ وَلَمْ أُسْمِعْهُمْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ
« أَوَدَ : افْعَلَّ » وَلَوْ جَاءَ لَكَانَ قِيَاسُهُ ١ « لِيُودَ » .

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : هَلَا صَحَّتْ فِي « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » وَأَصْلُهُمَا « أَقْوَمَ ،
وَأَمِيلَ » لِلسُّكُونِ مَا قَبْلَهُمَا كَمَا صَحَّتْ فِي « اعْوَرَ ، وَاحْوَلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا ؟
فَلَاذَنْ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ٢ إِنَّمَا اعْتَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَيْنِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ
لِاعْتِلَالِ « فَعَلَّ » مِنْهُمَا قَبْلَ النَّقْلِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ « قَامَ ، وَمَالَ » ٣ ثُمَّ نَقَلْتَ الْفِعْلَ بِهَمْزَةِ النَّقْلِ
فَقُلْتِ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ، وَ « اعْوَرَ » لَمْ يُسْقَلْ مِنْ « عَارَ » فَيَجِبُ إِعْلَالُهُ
لِاعْتِلَالِ « فَعَلَّ » مِنْهُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَقَدْ قَالُوا ٥ « عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ » وَهُوَ
قَلِيلٌ لِاتِّقَوْلِ مِثْلِهِ : « حَالَتْ فِيهِ تَحَالٌ » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

سَأَلْتُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
فَهَذَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

وَقَوْلُهُ : « وَلَوْ كُنْتُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى اعْتَلَكُنَّ » ؛ يَقُولُ : لَوْ لَمْ يَكُنْ
مَعْنَى « عَوَّرَ : اعْوَرَ » وَمَعْنَى « حَوَّلَ : احْوَلَ » لَوَجِبَ إِعْلَالُهُمَا كَمَا أُعْلِلَ
« خَافَ ، وَهَابَ » لِمَا لَمْ يُقْتَلْ فِي مَعْنَاهُمَا « افْعَلَّ » نَحْوَ « اخْوَفَ ، وَاهْتَيْبَ » . ١٥

[مجيئاً « اجتوروا » وبابه على الأصل]

[١٨٢] قَالَ أَبُو عَمَّانٍ :

وَمِثْلُ ذَلِكَ « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَرُوا » حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُنَّ مَعْنَى مَا الْوَاوُ فِيهِ
مُتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ ٧ وَلَا تَعْتَلُ فِيهِ نَحْوُ « تَعَاوَرُوا ، وَتَجَاوَرُوا » .

- ١ - قِيَاسُهُ : سَاقِطٌ مِنْ ظَ ، ش .
٢ - ظَ : وَقَالَ .
٣ - ظَ ، شَ : قَالَ قَوْمٌ .
٤ - ظَ : وَقَالَ .
٥ - ظَ : مَعْنَاهُ . شَ : مَعْنَاهُمَا .
٦ - ظَ : وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ : سَاقِطٌ مِنْ ظَ ، شَ .

قال أبو الفتح : يقول : « اعْتَوْرُوا ، واجْتَوْرُوا » في أنهما صحّا ، لأنهما
 بمعنى ما لا بدّ من تصحيحه ، وهو « تعاونا وتجاورا » بمنزلة « حَوَّلَ ، وعَوَّرَ » .
 ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في « تعاونا ، وتجاورا » ألفا ، فلو قُلبت الواوُ
 ألفا لالتقى ساكنانِ فحذفت إحداهما فصار اللَّفْظُ « تعانوا ، وتجاروا » ٢
 وزال بناءُ « تفاعلوا » فترك ذلك لذلك ، وكذلك صحّت في « اجتوروا » لأنه
 بمعنى « تجاوروا » ولولا ذلك لَوَجِبَ إعلالُ « اجتوروا ، واعتوروا » لأنهما
 بوزنِ « افتعلوا » بمنزلة « اقتادوا ، واعتادوا » . ولو بسّيت « افتعلوا »
 من لفظ « ج و ر » وأنت لا تريد به معنى « تفاعلوا » لَوَجِبَ إعلاله فكُنْتَ
 تقول « اجتاروا » ٣ .

[باب « تاه يتيه ، وطاح يطيح »]

١٠

قال أبو عثمان :

وأما « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » فزعم الخليلُ أنهما ؛ « فَعِلَ يَفْعِلُ »
 من الواوِ مثل « حَسِبَ يَحْسِبُ » من الصحيح ، ويدُّنُّك على ذلك « طَوَّحْتُ
 وتَوَّهْتُ ، وهو أَتَوَّهْتُ منه ، وأَطْوَحُ منه » .

قال أبو الفتح : إنما ذهب الخليلُ إلى هذا ؛ لأنه لما رأى العينَ واوًا في « تَوَّهْتُ
 وطَوَّحْتُ » ورأهم يقولون « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » ولم يُمكنه أن يجعلهما
 من الياءِ كـ « باع يبيعُ » لأنّ الدلالة قد قامت على كَوْنِ العينِ واوًا ، ذهب إلى
 أنها « فَعِلَ يَفْعِلُ » فكأنها في الأصل عندَهُ « طَوَّحَ يَطْوِحُ ، وتَوَّهَ يَتَوَّهُّ »

١ - ص : فحذف .

٢ - ص : ظ : « تعاونا وتجاورا » بإثبات الواوِ بعد ألف تفاعل وهو مخالف للمثال الذي
 أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ - ظ ، ش : اجتار .

٤ - ظ : أنها .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ولم يمكنهم أن يجعلوها .

فجرى « طِحْتُ ، وَتَهْتُ » مجزئ « خِفْتُ » ثم نقل في المضارع الكسرة من عين
الفعل إلى فائه فسكنت وحصلت قبلها الكسرة فانقلبت ياء ك « مِيقَاتِ ،
وميزَانِ » .

[من العرب من يقول « تيه ، وطيح »]

قال أبو عثمان :

٥

ومِنَ العرب مَنْ يقول « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » فهو عند هؤلاء مِثْلُ « باعَ
يَبِيعُ » وأخبرني الأصمعيُّ قال : حدثني عيسى بن عمر قال : سمعتُ رُوْبَةَ
نُشَيْدُ :

تَيْهَ فِي تَيْهِ الْمُتَيْهِينَ

فجعلها من الياء .

١٠

قال أبو الفتح : إنما ذهب أبو عثمان ^١ إلى أن « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » ^٢ من الياء ؛
لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوَّهَ ، وَطَوَّحَ » ^٣ كما حكى الخليل .

والمُعْتَرِضُ أنْ يقول ^٣ ما تُسَكِّرُ أن يكون ^٣ « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » من الواو
، لأنه لم يأتِ بهما على « فَعَلَّ » [٨٢ ب] فيلزمه « طَوَّحَ ، وَتَوَّهَ » بل جاء بهما على
« فَيْعَلَّ » نحو « بَيْطَرَ ، وَبَيْفَرَ » فكأنهما كانا « طَيْوَحَ ، وَتَيْوَهَ » ثم قلبت الواو
ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ويكون ^٤ كقول الهذلي أنشدناه أبو علي :

١٥

فلمَّا جلاهما بالأيام تحسَّرتْ ثباتِ عليها ذلُّها واكتئابها

١ ، ١ - ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : ويقول ، وهو خطأ .

وَتَحَيَّرَتْ^١ : « تَفَيَّعَلَتْ » ، من حازَ يَحْوِزُ ، وأصلها « تَحْيَوِزَتْ » ثم قلب الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها .

قيل : هذا فاسدٌ مِنْ وَجْوهٍ .

أحدُها : أن « فَعَلَ » في الكلام أكثرُ مِنْ « فَيَعَلَ » ، فحمله على الأكثرِ أولى^٢ وأسوَغ^٣ .

وثانٍ : أن معنى « تَيَّهَ » ، وطَيَّحَ « تَكَرَّرَ ذلك الفعلُ منه فَجَرَى ذلك جَرَى » قطعَ « وكَسَّرَ في أنهما لتكريرِ الفعلِ ، فَمِنْ هُنَا حُمِلَ على « فَعَلَ » .
وثالثٌ : يدلُّ على أن « تَيَّهَ » : فَعَلَ ، دونَ فَيَعَلَ وهو ما أنشده عيسى ابن عمر^٣ عن رُوَيْبَةَ في هذه الحكاية من قوله :

تَيَّهَ في تَيَّهِ الْمُتَيَّهِينَ

فَتَيَّهَ بِمَنْزِلَةِ « سَيَّرَ » ، وَبَيَّعَ » .

ولو كان « تَيَّهَ » : فَيَعَلَ من الواو لوجب أن يُقال فيه إذا بُنِيَ للمفعول « تَوَوَّهَ » كما يُقال : « قُوِّمَ زَيْدٌ وَقُوِّلَ » ألا ترى إلى قول جرير :

بَانَ الخَلِيطُ وَلَوْ طُوِّعَتْ مَا بَانَ

وقول الراجز :

وفاحمٍ دُووِيَّ حَتَّى اعْلَنْكَسَا

فإن قلت : إن هذين إنما أصلهما « فاعَلَ » : دَاوَى ، وطاوَعَ » . وتَيَّهَ ، على قولِ خَضَمِكَ « فَيَعَلَ » فأين « فاعَلَ » من « فَيَعَلَ » ؟

قيل : لافْصَلَ في هذا الموضع بين « فاعَلَ » ، و« فَيَعَلَ » ، ألا ترى أنك لو بنيت « فَيَعَلَ » من « قلت » لقلت « قَيْلَ » . فلو بنيتَه للمفعول لقلت

١ - ظ ، ش : فتخيرت .

٢ - أول : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ابن عمر : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : يقول .

« قُوُولٍ » كما تقول إذا بدت « قَاوَلٌ » للمفعول « قُوُولٍ » . ومن هُنَا قُلْتَ فِي
 « فُعِيلٍ » من « فَيَعْعَلٌ » مِنْ « سِيرَتٌ : سُورِيَرٌ » ولم تُدْغِمِ الْوَاوَ فِي الْيَاءِ وَإِنْ
 كَانَتْ سَاكِنَةً قَبْلَهَا .

كما أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ « فُعِيلٌ » مِنْ « فَاعَعَلٌ » مِنْ « سِيرَتٌ » لَقُلْتِ « سُورِيَرٌ »
 ٥ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي « بَيْطَرٌ : بُوْطِرٌ » كَمَا تَقُولُ فِي « قَاتِلٌ : قُوْتِيلٌ »
 فَلَا فَصْلَ إِذَا بَيْنَ « فَيَعْعَلٌ » وَفَاعَعَلٌ إِذَا بَنَيْتَهُمَا لِلْمَفْعُولِ : لِأَنَّ الْيَاءَ أَشْبَهَتِ
 الْأَلِفَ لِانْقِلَابِهِمَا جَمِيعًا إِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ . وَسَيَأْتِيكَ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ ١ .

فَمِنْ هُنَا قُلْتِ : إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَوْ كَانَ تَبِيَهُ : فَيَعْعَلٌ « أَنْ يُقَالَ فِيهِ « تَوُوهُ »
 ١٠ لَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصْمُ .

وَوَجْهُ رَابِعٌ : وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ « تَبِيَهُ » وَطَبَّحَ « مِنْ الْوَاوِ وَذَهَبَتْ إِلَى
 أَنْ أَصْلُهُمَا « تَبِيَهُ وَطَبَّحَ » لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ إِنْ [١٨٣] « طَاحَ يَطْبِیحُ ،
 وَتَاهَ يَتَّبِيهِ » عَلَى « فَعِيلٌ يَفْعِيلُ » مِنَ الْوَاوِ وَ « فَعِيلٌ يَفْعِيلُ » لَيْسَ مِمَّا
 يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ مَا وَجِدَ مَسْدُوحَةً عَنْهُ .

١٥ وَهَاهُنَا وَجْهُ ظَاهِرٌ غَيْرُ هَذَا .

فَلِهَذِهِ الْأَدْلَةُ ذَهَبَ أَبُو عَمْرٍاءَ إِلَى أَنَّ « تَبِيَهُ وَطَبَّحَ » مِنَ الْيَاءِ . فَلْأَضْهَرُ أَنْ
 يَكُونُ « طَاحَ يَطْبِیحُ ، وَتَاهَ يَتَّبِيهِ » مِنَ الْيَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ
 إِلَيْهِ الْخَلِيلُ .

١ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ . ش .

٢ - إِنْ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

[العرب تقول : « وقع في التوه ، والتيه »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيد : أنه سمع العرب تقول : « وَقَعَ فِي التَّوْهِ . وَالتَّيِّهِ » فعلى هذا يَجْرِي ما ذَكَرْتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن قولهم : « التَّوْهُ » لا يجوز أن يكون عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء ؛ لأنهما لو بتيا مثل « بُرْدٍ » من « بَعْتُ » لقالا « بَيْعٌ » وهما يُجْبِزَانِ في « دَيْكٍ » و« فَيْلٍ » أي يكونا « فِعْلاً » و« فِعْلاً » و« يُجْبِزَانِ الواحدِ في هذا المعنى مُجْرَى الجميع نحو « بَيْضٍ » في جمع « أَبْيَضَ » وإنما هي ٢ « فَعْلٌ » ٣ .

٤ فأمَّا أبو الحسن فيمكن ٤ أن تكون « التَّوْهُ » عندَه من الياء والواو جميعاً ؛ لأنه كان يقول : إنه لو بتى مثل « بُرْدٍ » من « بَعْتُ » لقال « بُوعٌ » . وكان يقول : إنى إنما أُبْدِلُ من الضمَّة كسرةً في الجمع نحو « بَيْضٍ » لافي الواحد . وإذا كان من الواو فلا إشكال فيه ولا خلاف ؛ لأنه مثل « الطَّوْلُ » والجرُّل .

٥ وأمَّا « التَّيِّهِ » فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فِعْلاً من الواو نحو « عَيْدٍ » وقيل « انْقَابَتْ واوُه ياء لسكونها وانكيسار ما قبلها ، ويُمكن

١ - أن يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : هو .

٣ - أمام « فعل » في هامش ص : « في نسخة وإنما هي فعل » .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أبو الحسن قال فيمن .

٥ - ص : سيبويه .

على قول الخليل أن يكون من الياء فيكون « فعلا ، وفُعلا » جميعا فيكون كـ « ديك » ،
وفيل » وقد ذكرتهما .

فأمّا على قول الأخفش فإن كان « تيه » من الياء فلا يجوز إلا أن يكون
« فعلا » دون « فُعلا » لأنه لو كان « فعلا » لقيلا « توه » لأنه واحد لا جمع
كما تقول في « فُعلا » من العيش « عوش » والأظهر أن يكون « تيه » من
الياء للأدلة التي تقدمت . ولولا ما تقدم منها لا اعتدل أن يكون من الياء والواو
جميعا . وقال رؤبة أيضا :

بِهِ تَمَطَّتْ غَوَلٌ كُلُّ مِثْيَةٍ

فهذا من الياء لا بحالة ولا يسوغ حملُه على باب « صبيبة » ، وعليه « لقلته » .

قال أبو عثمان :

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

- فإذا كان الحرف الذي قبّل الحرف [٨٣ ب] المَعْتَلّ من بنات الثلاثة ٢
- ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً . فإنك تُسَكِّنُ المَعْتَلّ
- وتحوّلُ حركته على الساكن الذي قبله وذلك مُطَرِّدٌ في كلامهم ، وسأبيّنهُ إن
- شاء الله ، وذلك نحو « أجادَ ، وأقالَ ٣ ، وأبانَ ، وأخافَ ٣ ، واستترأثَ ،
- واستعاذَ » وأصلهُ « أجودَ ، وأقولَ ٤ ، وأبينَ ، وأخوفَ ، واستترأثَ ،
- واستعودَ » ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتَحَ
- ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل « أجادَ وأخافَ : أجودَ

وأخوفَ ، واسترأثَ واستعادَ : استترأثَ واستعودَ » ما ظهر من هذه الأمثلة

المعتلة على أصله وهو قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » .

وقولهم :

١٥

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصَّدُودُ

١ - ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ - من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : وأبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ - وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم: «استنوقَ الحملُ» ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة؛ لأنها كانت مُعْتَلَّةً في الثلاثي، فنقلوا حركةَ الواوِ والياءِ إلى الساكنِ قبلَهُما فقاَبوهما أَلِفًا لتحركَهُما ١ في الأصلِ وانفِتاحَ ما قبلَهُما، ولولا اعتلاهُما في الثلاثي ٢ لما وَجَبَ إعلالُهُما الآن؛ لأنَّ الواوِ والياءِ إذا ساكَنَ ما قبلَهُما جَرَيًا مجرَى الصَّحِيحِ.

[المضارع ما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

٥

قال أبو عثمان:

فإذا قُلْتَ «هُوَيَفْعَلُ» من هذا أَجْرِيَّتَهُ ذلك المُجْرَى إلا أنك تُنَوَّلُ على السَّاكِنِ كَسْرَةَ؛ لأنَّ المُعْتَلَّ كان مكسورا في الأصلِ وذلك قولك: «هُوِيَفْعَلُ» وأصلُهُ «يُخَوِّفُ»، وكذلك «يَسْتَرِيثُ» وأصلُهُ: «يَسْتَرِيثُ» فأُلْقِيَتْ ٣ حركتُها على ما قبلَها ٣ ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لأنها ساكنةٌ قبلَها كسرةٌ. وما كان من الياءِ من هذا فعلى هذا اللَّفْظِ مجراه نُحَوُّ «هُوِيَفْعَلُ» وأصلُها: «يُؤَيِّنُ» ففَعَلْتَ بِها ما فَعَلْتَ بِأخيها.

١٠

قال أبو الفتح: يقولُ من حيثُ وَجَبَ نَقْلُ الحِركَةِ من عينِ الفِعلِ إلى فائِهِ في «أقامَ، واستَعادَ» وَجَبَ أيضًا نَقْلُ الحِركَةِ من العينِ إلى الفاءِ في المضارعِ، إلا أن الذي نَقَلَهُ - في المضارعِ - كَسْرَةَ؛ لأنَّ العينَ كانت مكسورةً. وقولُهُ أخيرًا: ففَعَلْتَ بِها ما فَعَلْتَ بِأخيها، وهو يعنى «يُؤَيِّنُ» يقولُ نَقَلْتَ الكَسْرَةَ من الياءِ إلى ما قبلَها كما نَقَلْتَهُما من الواوِ في «يُخَوِّفُ» ٥ إلى

١٥

١ - ظ: لتحركها.

٢ - ظ، ش: الثاني، وهو خطأ.

٣، ٣ - ظ، ش: «حركتهما على ما قبلهما».

٤ - ش: وأصله. وهماش ظ: والأصل.

٥ - «في يخيف» غير واضح في ص.

ما قبلتها وبقيت الياء بحالها؛ لأن الياء لا تُبدل للكسرة قبلتها [١٨٤] فهذا
الذي صح ما قبل عينه .

فأما ما اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين وذلك قولك في
« أفعلت » من « آم . وآل : آيمت ، وأولت » لأنه لما اعتلت الفاء وهي
همزة فقلبت ألفاً صححت العين . وعلى ذلك قول الشاعر :

يُنْبِي تجاليدى وأقتادها ناول كرايسِ الفدنِ المؤيدِ

فهذا « مُفَعَّلٌ » من الأيْدِ وهو القوَّةُ ولم يَقُل : المؤادِ .

وقال طرفة :

يقولُ وقد تَرَ الوظيفُ وساقها ألتَ ترى أنْ قد أتيتَ بمؤيدِ

دهى الداهية . وهي من الأيْدِ أيضا ولم يَقُل : المُؤيدِ .

وقالوا : « آيدتُه » في « أفعلتُه » من الأيْدِ ، و « آيدته » فعلتُه .

و « آيدتُه » قليلةٌ مكروهةٌ ؛ لأنك إن صححت فهو ثقيلٌ ، وإن أعلت جمعت
بين إعلالين .

فعدِل عن « أفعلتُه » إلى « فعلتُه » في غالب الأمر .

[جميع الأسماء المبدوءة بيم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلالها]

١٥

قال أبو عثمان :

والأسماءُ من هذه الأفعالِ إذا كانت في أوائلها الميمُ فُعِلَ بها ما فُعِلَ
بالمضارعِ مِنْ إلقاءِ الحركةِ على الساكنِ وقَلْبِ الساكنِ المُعْتَلِّ إلى ما قبله
وذلك قولهم « مُقِيمٌ ، ومُخَيِّفٌ ، ومُبَيِّنٌ » وأصله « مُقِنُومٌ ، ومُخَوِّفٌ ، ومُسَيِّنٌ »

١ - ط ، ش : قال .

٢ - الساكن = ساقط من ش .

فَأُلْقِيَتِ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا
وَالْيَاءُ تَرَكَّتْهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العيّنات
يجب إعلالها ، بتسكين الواو والياء منها ، ونقل حركتيهما إلى ما قبلتهما ،
لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين^١ والظروف والمصادر سواء ؛ لأنها
كُلُّهَا جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها ؛ لا اعتلال أفعالها ، فاسم الفاعل
« مُخَيِّفٌ ، وَمُسَبِّئٌ » فقد جرى مجرى « يُخَيِّفُ ، وَيُقِيلُ » والظروف
قولك : « هذا مقام شأز » إذا أخذته من « أقام » فجرى « مقام » مجرى « يُقام » .
ومن قال : « هذا مقام شأز » ففتح الميم أخذه من « قام يَقُومُ » وأصله
« مَقُومٌ » فجرى مجرى « يَخَافُ » لأن أصله « يَخَوْفُ » كما أن أصل « مقام :
مَقُومٌ » فجرى مجرى قولك « هذا رجلٌ مقامٌ عن موضعه . »

وكذلك المصادر لأنه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتلال سائغاً في الظرف
فالمصدر أحقُّ به وذلك قولك : « عجببت من مقامك على زيد ، وقممت مقاماً »
كما تقول « قممتُ قياماً » .

[اسم المفعول من هذا الباب يعمل كالمضارع المبني للمفعول]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كان على مثل « يُفَعَّلُ » إذا
قُلْتُ « هو يُخَافُ » . ويقال في بسّعه ، ويقام للناس « وذلك قولك « هو يُخَافُ » ،

ومُقَالٌ فِي بَيْعِهِ ، وَمُقَامٌ لِلنَّاسِ . وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا وَفِي « يُفْعَلُ » وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ « يُخَافُ » [وَيُقَامُ وَيُقَالُ] ١ « أَصْلُهُ » يُخَوِّفُ ٢ وَيُقَوِّمُ لِلنَّاسِ ؛ وَيُقَيَّلُ فِي بَيْعِهِ ٢ « فَأَلْتَمَسْتِ حَرَكَةَ الْمُعْتَلِّ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَقَلَبْتَ الْمُعْتَلَّ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ . وَكَذَلِكَ « مُقَالٌ » ، وَخُفَافٌ « أَصْلُهُ » مُخَوِّفٌ ، وَمُقَيَّلٌ فِي بَيْعِهِ « فَفَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي مِثَالِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا هَاهُنَا ٣ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ الْمِيمِ ، وَالْمِيمِ لَيْسَتْ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَخَافُوا التَّبَاسُطَ ٥ فَأَجْرِيًا يُجْرِي وَاحِدًا .

قال أبو الفتح : قوله ٦ : وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفي أولِهِ الميمُ : كلامٌ فيه تسامُحٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يَكُونُ أَبَدًا مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي أَوَّلِهِ الْمِيمِ ؛ وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّوَكُّيدِ وَفِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ ١٠ مَا ذَكَرْتَهُ .

وكانَ أَجْوَدَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجْرِي جَرِيَّ الْبَابِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ « مُخَافًا » جَرِيٌّ بِجَرِيٍّ ٨ « يُخَافُ » فِي الْإِعْلَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مُشَارَكَةِ الْأَسْمَاءِ - مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ - الْأَفْعَالِ الَّتِي جَرَّتْ عَلَيْهَا .

١٥

١ - وَيُقَامُ وَيُقَالُ : لَمْ يَرِدْ فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ . وَالْمَقَامُ يَقْتَضِيهِ فَرْدَانُهُ وَوَضْعَانُهُ بَيْنَ مَعْقُوفِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زِيَادَتِهِ .

٢ ، ٢ - سَاقَطَ مِنْ شِ ، وَكُتِبَ فِي ظِمْ رَمَجٌ ، وَفِيهَا « يُقَالُ » بَدَلُ « يُقَيَّلُ » .

٣ . هَاهُنَا : سَاقَطَ مِنْ ظِ ، شِ .

٤ - ظِ ، شِ : أَوَّلُ .

٥ - ظِ ، شِ : الْإِاتِمِاسُ .

٦ - قَوْلُهُ : سَاقَطَ مِنْ ظِ .

٧ - ظِ : هَذَا ، وَهَرُ خَطَأً .

٨ ، ٨ - سَاقَطَ مِنْ ظِ ، شِ .

وقوله : ولم يُفَرِّقوا بين الأسماء والأفعال ، لأنّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال .

يقول : فقد أمنوا الالتباسَ لِحَبِيءِ الميم في أول الاسم ، فالميم من خواصّ الزيادة في الأسماء . وحرُوف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء ؛ وإنما باؤها الأفعال .

[بحى ، حروف المضارعة في أوائل الاسماء .]

٥

فإن قلت : فهلا قصيرت حرُوف المضارعة على الأفعال ، كما قصيرت الميم على الأسماء ، وقد سمعناهم يقولون « أفككل » ، وأيدع ، وتَنْضُب ، وتَنْفُل » وغير ذلك ممّا في أوله الهمزة [١٨٥] والنون والتاء والياء ؟

قيل : إنما زيدت هذه الحروف التي باؤها الأفعال في أوائل الأسماء لِقُوَّةِ الأسماء وتمكّنها وغلبتها للأفعال فشاركَت الأسماء في هذا الموضع الأفعال لِقُوَّتِها^١ ولم تُشارك الأفعال الأسماء في زيادة الميم أولاً في الأفعال ؛ لضعف الأفعال عن الأسماء ، وأكثر زيادة حرُوف المضارعة إنما هي في الأفعال .

ويدلّك على أن أصل^٢ هذه الزيادات - أعني حروف المضارعة - أن تكون في أول الأفعال - أن الأسماء التي جاءت على « أفعلل » أكثرها صفات نحو « أحمر وأصفر ، وأخضر ، وأسود^٥ ، وأبيض^٦ » والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة .

ألا ترى أن باب « أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض^٦ » أكثر من

١ - ظ ، ش : بقوة .

٢ - لقوتها : ساقط من ش .

٣ - أصل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : إنما .

٥ - وأخضر ، وأسود : ساقط من ظ ، ش .

٦ - وأسود وأبيض : زيادة من ظ ، ش .

باب « أَيْدَعِ ، وَأَزْمَلِ ، وَأَفْكَلِ » فلعمَّا أرادوا أن يَكْتَسِرَ هذا المِثَالُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الهمزةُ جَعَلُوهُ صِفَاتٍ لِقُرْبٍ مَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْفِعْلِ .
أَلَا تَرَى أَن كَلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَانٍ لِلِاسْمِ وَأَنَّ الصِّفَةَ تَحْتَاجُ إِلَى الْمَوْصُوفِ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدَّ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ .

[لو بَيَّ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ التَّفْعِلِ صَحَّ وَمِثْلُهُ]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الزوائد التي في أوائل الأسماء هي الزوائد التي تكون في الفعل وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن الأسماء تُصَحِّحُ^٢ ولا تُعْمَلُ ، وذلك أنك لو بنيت من « قال : يقول » اسما على مِثَالِ « يَفْعَعِلُ » أو يَفْعَعِلُ .
أَمْ يَفْعَعِلُ^١ « أم من » باب « باعَ يَبِيعُ » كُنْتَ قَائِلًا : « يَقُولُ » . « يَقُولُ » . « يَقُولُ » .
ويَبِيعُ ، وَيَبِيعُ . « وَإِنَّمَا فَعَلْتَ هَذَا لِتَفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَكَانَتِ الْأَسْمَاءُ أَخْفَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا « أَفْعَعِلُ » ، وَنَفْعَعِلُ » . وَتَفْعَعِلُ ، وَيَفْعَعِلُ^{١٠} « عَلَى مَعْنَى مَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ : فَصَحَّحُوهَا لِذَلِكَ حَيْثُ كَانَتِ الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا هِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَفْعَالِ وَلَمْ يَفْعَعِلُوا ذَلِكَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا الْمِيمُ حِينَ قَالُوا « مَقَامٌ » ، وَمَبَاعٌ . وَمَقَادٌ^٣ » . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ : لِأَنَّ الْمِيمَ لَا تَكُونُ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ .

قال أبو الفتح : سألتُ « أبا علي » وَوَقَّتَ الْقِرَاءَةَ عَنُّ هَذَا الْمَوْضِعِ فَقُلْتُ لَهُ : هَلَّا أَعْلَمْتُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا زَوَائِدُ الْأَفْعَالِ فَأَجْرِيئَتِهَا :

١ - الزوائد عن ظ ، وهي ساقطة من ص ، ش وفوقها في ظ : نسخة .

٢ - ص وهامش ظ (تصحح) ، وظ ، ش : تصحح .

٣ - ظ ، ش : مغار .

٤ - هامش ظ ، ش : فأجريئتها . وص ، ظ : فجريئتها .

مَجْرَى الْأَفْعَالِ كَمَا أَعْلَلتِ الثَّلَاثِي مِنْ الْأَسْمَاءِ فَأَجْرِيتهُ مَجْرَى الْأَفْعَالِ [٨٥ب] الثَّلَاثِيَّةِ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ «بَابُ، وَدَارٌ، وَنَابٌ» ٢ «كَمَا قُلْتِ فِي الْأَفْعَالِ «قَامَ - وَبَاعَ» ٤ .
فَقَالَ: إِنَّمَا أُعِيلَ «بَابُ، وَدَارٌ» وَلَمْ يُصَحَّحْ فَيُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ
ثَلَاثِيٌّ فَهُوَ أَصْلٌ؛ وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُهُ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ .
وَأَمَّا ٣ غَيْرُهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ يُشْبِهُهُ الْفِعْلُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ بِالزَّوَائِدِ ٥
الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَيُفَارِقُهُ التَّنْوِينَ فَيُشْبِهُهُ الْفِعْلُ فَصُحِّحَ لِلْفَرَقِ .

يَقُولُ: «بَابُ، وَدَارٌ» ثَلَاثِيٌّ مِثْلَ «قَامَ، وَبَاعَ» فَلَيْسَ الْفِعْلُ أَحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
بِالْإِعْلَالِ ٦ مِنْ الْأَسْمِ . أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ «بَابٍ» بِوَبٍّ «كَمَا أَنَّ أَصْلَ «قَامَ»
قَوْمَ» فَالْعَلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ، وَبَابٌ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ وَهُوَ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ
أَحْرَفٍ؛ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ دُونَ الْأَسْمِ . وَالْأَسْمُ دَاخِلٌ عَلَيْهِ فَأُعِيلَ الْفِعْلُ ١٠
كَمَا يَجِبُ فِيهِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَسْمُ فَأُرِيدَ الْفَرَقُ بَيْنَهُمَا فَصُحِّحَ الْأَسْمُ؛ وَلِأَنَّكَ
لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسْمًا عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقْوُمُ» لِالْتِبَاسِ
بِالْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتِ: إِنَّ التَّنْوِينَ يَتَفَصَّلُ بَيْنَهُمَا؛ فَالتَّنْوِينَ لَيْسَ بِبَلَازِمٍ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسْمًا عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقْوُمُ» ١٥
ثُمَّ سَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، فَجَعَلْتَهُ عَلَمًا لِرَّأْلِ التَّنْوِينَ وَالْجَرِّ، فَأَشْبَهَ الْفِعْلُ
بِالْإِعْلَالِ ٧ وَسُقُوطِ التَّنْوِينَ وَالْجَرِّ . وَ«بَابُ، وَدَارٌ» إِذَا جَعَلْتَهُ عَلَمًا

١ - ١ - ساقط من ط ، ش .

٢ - ٢ - وناب : زيادة من ط ، ش .

٣ - ٣ - أما : ساقط من ط ، ش .

٤ - ٤ - فقد : ساقط من ش ، وهو في ط : فيه ، وهو خطأ .

٥ - ٥ - به : ساقط من ط ، ش .

٦ - ٦ - ط : الإعلال .

٧ - ٧ - ط ، ش : بالاعتلال .

فالتَّوِينُ لَازِمٌ لَهُ ، فَجَرَتْ إِبَانَةُ التَّنْوِينِ : أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لِأَفْعَلٍ ، . . . مَجْرَى إِبَانَةٍ :
 الْمِيمُ الْمَزِيدَةُ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ : أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لِأَفْعَلٍ : . . . ،
 فَمِنْ هُنَا وَجَبَ تَصْحِيحُ « يَفْعَلُ » اسْمًا مِنْ « قَامَ » وَنَحْوِهِ ، وَوَجَبَ إِعْلَالُ
 « بَابٍ ، وَدَارٍ » . . .

○ [مجيئاً « مزيد ، ومحبيب ، وبنات ألبيه » من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان :

فَإِنْ قُلْتُمْ : فَقَدْ أَجَاءَ « مَزِيدٌ » ، فَإِنَّمَا هَذَا شَاذٌ كَمَا شَدَّ « مَحْبَبٌ » ،
 وَبَنَاتُ أَلْبِيَّةِ « فَإِنَّمَا يُحْفَظُ هَذَا .

قال أبو الفتح : هذه زيادة زادها على نفسه ، يقول : فإذا كان الأمر كما
 ذَكَرْتُمْ فَهَلَا قَالُوا فِي « مَزِيدٍ : مَزَادٌ » لِأَنَّ فِي أَوَّلِهِ الْمِيمَ كَمَا قَالُوا « مَقَامٌ » ،
 وَمَبَاعٌ « وَأَصْلُهُمَا « مَقْمُومٌ » ، وَمَسْبِيعٌ ؟

قال : فالجواب : أَنَّ هَذَا اسْمٌ شَدَّ عَنْ الْقِيَّاسِ ، كَمَا شَدَّ « مَحْبَبٌ » وَكَانَ
 قِيَاسُهُمَا عِنْدَهُ « مَزَادٌ ، وَوَحَبٌ » وَقَدْ ذَكَرْتُ [١٨٦] هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَأَرَيْتُ
 مِنْ أَيْنَ كَسْرُ التَّغْيِيرِ فِي الْأَعْلَامِ .

فَأَمَّا « بَنَاتُ أَلْبِيَّةِ » فَذَكَرَ أَبُو عُثْمَانَ ٢ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ه أَنْ الْهَاءَ عَائِدَةٌ فِيهِ
 عَلَى الْحَيِّ ، أَيُّ بَنَاتِ أَلْبَسِبِ الْحَيِّ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ « أَلْبَسِبُ » عَلَمًا ،
 وَلَوْ كَانَ عَلَمًا لَكَانَ أَقْرَبَ قَلِيلًا . . .

١ - ظ ، ش : قد .

٢ - ظ ، ش : أبو بكر .

— وأخبرني أبو علي أن الكوفيّين يروونه « بناتُ ألبَيْه » يريدون جمعَ
« لُبٌّ » — ومعناه : بناتُ ألب الحَيِّ ، كما يُقالُ بناتُ أعلَميه .

وذهب أبو العباس إلى أن نحو « مقام ، ومبَاع » إنما اعتلّ ، لأنّه مصدرٌ
للفعل ، أو مكانٌ ، دون أن يكون فعلٍ ذلك به ؛ لأنّه على وزن الفعل .

وأنكر ذلك أبو علي وقال : ألا ترى إلى ٢ إعلالهم نحو « باب ، ودار » ولا
نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن . فأما اعتلاله « بمزِيد ، ومزِيدِي »
فاسمانِ عِلْمانِ ، والأعلامُ تُغَيَّرُ كثيرا عن القياس .

وأما اعتلاله بمَقْوَدَةٍ فعليه لاله ؛ لأنها مصدرٌ ؛ وإنما هي شاذة .

وحكى أبو زيد : « وقع الصَّيْدُ في مَصِيدِتنا » بفتح الميم فهذا شاذٌ مثلُ
« مَقْوَدَةٍ » . ١٠

وحكى : « هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ » و « هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ »
وهذا كلُّهُ شاذٌ .

[بحسب « استحوذ ، وأغيلت المرأة » من الأفعال شواذ]

قال أبو عثمان :

ونظيرُ هذا من الفعلِ « استَحْوَذَ عليهم الشَّيْطَانُ ٣ » و « أَغْيَلَتِ المرأةُ ،
وأجودَ ، وأطْيَبَ » إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ . ويجرى على قياسِ البابِ
المطرِدُ ، إلا في « استَحْوَذَ ، وأغْيَلَتِ » فإننا لم نَسْمَعْهُمَا مُعْتَلَيْنِ ؛ في اللّغة ،
ورُبَّ حَرْفٍ هكذا ، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تَقْسِسْهُ ؛ فإنَّ جَرَى بابيه على
خِلاف ذلك .

١ - ص : يقول . ٢ - ظ ، ش : أن ؛ وهو خطأ فاجش .

٣ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ - ص وهاش ظ : معتلين . و ظ ، ش : معتلين .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزِيدٍ ، وَجَبَّ » في أنهما خَرَجَا ١ عن القياس قولهم في الفِعْل « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ ، وَأَجْوَدَ ، وَأَطْيَبَ » ٢ وقياسه : « اسْتَحَاذَ ، وَأَغَالَتْ ، وَأَجَادَ ، وَأَطَابَ » .

وقد ذكرتُ العلة في أنْ خَرَجَ بعضُ الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ تنبيها على باقي المُعْتَلِّ ، واقتصارُهُم على تصحيح « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ » ٥ دون الإعلال مما يُؤكِّدُ اهتمامهم بإخراجِ ضَرْبٍ من المُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ ٣ تنبيها على الباقي ومحافظةً على إيانة الأُصولِ المَغْسِيَةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من [٨٦ ب] الحكمة في هذه اللُغة العربية .

وقوله : فاحفظْ هذا ولا تَقْسَهُ ؛ أي لا تَقْلُ في « اسْتَقَامَ : اسْتَقَمَّ » ١٠ ولا في « اسْتَعَانَ : اسْتَعَوْنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعا . وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال : يُقال : « اسْتَصَوَّبْتُ ؛ الشَّىءُ » ولم يُقَلِّ « اسْتَصَبْتُ » ٥ ، و« اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ » ، واسْتَنَيْسَتِ الشَّاةُ ٦ ولم يقولوا « اسْتَنَاقَ » ولا « اسْتَنَاسَتْ » ٦ وقد كرَّرَ ذِكْرُ ٧ المَطْرِدِ والشَّاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب ، وأنا أشرح أحوالهما .

١٥ اعلم أن المَطْرِدَ والشَّاذَّ عند أهلِ العربية على أربعة أضْرُبٍ : مُطْرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ جميعا ، ومُطْرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ ، ومُطْرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعا .

١ - ص ، هاشم ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجان .

٢ - وأطيب : ساقط من ظ ، ش .

٣ - وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : استوصيت .

٥ - ظ ، ش : استأصيت .

٦ - ظ ، ش : استانس .

٧ - ذكر : ساقط من ظ ، ش .

: فالمُطَرِّدُ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً، هو الذي لانهاية وراهه نحو رَفَعَ
الفاعلِ ونَصَبِ المفعولِ .

والمُطَرِّدُ في القياسِ الشاذُّ في الاستعمالِ، نحو الماضي من « يذَرُّ، ويدَعُّ »
لا يُقَالُ فيهما « وَذَرَ، ولا وَدَعَ » وليس هُنَا شَيْءٌ يدفعهما من طريق القياسِ .
٥ قال سيديويه : استغنى عنهما بتركَّ ؛ وهذه ليست حُجَّةً قاطِعَةً ولكنَّ فيها
ضَرْباً مِنَ التَّعَلُّلِ .

والمُطَرِّدُ في الاستعمالِ الشاذُّ في القياسِ، قولهم « اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتِ
المرأةُ » القياسُ يُوجبُ إعلالهما لأنهما؛ بمنزلة « استقام، وأبانَتِ » ولكنَّ السَّماعَ
أبطلَ فيهما القياسَ ؛ وحكى ابنُ السُّكَيْتِ : « أغالَتِ المرأةُ، وأغْيَلَتِ »
١٠ إذا سَقَتِ ولتَدَها الغَيْلَ، ولا يعرفُ أصحابنا الاعْتلالَ .

قال أبو علي : والشاذُّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً، ما أجازَهُ أبو العباسِ مِنْ
تضميمِ « مفعول » من ذَوَاتِ الواوِ التي هي عينٌ؛ لأنَّه أجازَ في « مَقُولٌ : مَقْوُولٌ »
وفي « مَصْوُوعٌ : مَصْوُوعٌ » قال : لأنَّ ذلك ليس بأثقلَ مِنْ « سُرْتُ سُوُوراً،
وغارتَ عينُهُ غَوُوراً » . قال أبو علي : فسبيله في هذا سبيلُ من قال « قامَ
زَيْدًا » لأنَّه خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ .
١٥

وكذلك قولُ الآخرِ :

يا صاحبي قدت نفسي نَفوسَكما وحيثما كنتما لاقيتما رَشَدًا

[١٨٧] إن تَقْضِيَا حاجةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَانِ نعمةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُعْلِمَا أَحَدًا

٢٠ فسألتُ أبا عليَّ عن ثباتِ النونِ في « تقرأن » بعد « أن » ؛

فقال : « أن » مخففةٌ من الثَّقيلةِ، وأولها الفَعْلُ بلا فَصْلٍ للضَّرورةِ؛

فهذا أيضا من الشاذِّ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وتُرك القياس ؛ لأن السماع يُبطل القياس .

قال أبو علي : لأن الغرض فيما نُدَوِّتُه من هذه الدواوين . ونُشِيتُه من هذه القوانين ؛ إنما هو ليلتحقَّ من ليس من أهل اللُغة بأهلها . ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماعُ بشيء لم يبقَ غرضٌ مطلوبٌ ، وعدل ٥ عن القياس إلى السماع .

[إذا سميت بالفعل « يزيد » بعد إعلاله بقى على إعلاله]

قال أبو عثمان :

فأمَّا « يزيد » اسمٌ رجلٍ ؛ فإنما اعتلَّ من قبيلِ أنه كان فعلا لزمه الاعتلالُ ، ثم نُقلَ من الفعل فسميَ به ، فهو في المعتلِّ نظيرُ « يشكرُ » في الصحيح ١٠ فأجرِ الباب ١ على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إن « يزيد » هذا منقولٌ من الفعل ؛ وإنما هو مضارعٌ « زاد » فصار كـ « باع ، يبيع » ثم نُقلَ بعد أن لزمه الاعتلالُ ، فكذلك لو نقلت « يبيع » لركنته معللاً كـ « يزيد » .

فأمَّا لو ارتجلت اسماً على « يشعل » من « باع ، وزاد » لقلت « يبييع » ، ١٥ ويزيدُ » فصححتهما ولم تُعلِّهما .

ونظيرُ « يزيد » في النقل « يشكرُ ، وتغلبُ » .

وقد سموا أيضا « تزيدُ » بالثناء ؛ قال أبو ذؤيب :

يسعُرونَ في حدِّ الطُّبَّاتِ كأنما كُسيَّتْ برُودَ بنى « تزيد » الأذرعُ

والقول في «تزييد» ، ويزيد « واحد .

[إذا بنيت من « يخاف » ونحوه اسما على « يفعل » صحته]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : ابن « يُفْعِلُ » مِنْ « يَخَافُ » اسما ؟ .

قلت : « يُخَوِّفُ » . وكذلك أخواته لاتُعملُ إذا صُعِّتته اسما .

قال أبو الفتح : قد تقدم مثل هذا وشرحه . ومين^١ أين وجب تصحيح

هذه الأمثلة إذ ابُنِيَتْ أسماء^١ .

[إعلال اسم الفاعل من « قام ، وباع » ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وأما فاعل^١ من « قام ، وباع » فإنه يَعْتَلُّ ويُهْمَزُ موضع العين منه ،

فتقول « باع ، وقام^٢ » وجميع ما أُعِلَّ فعله ففاعل منه^٣ مُعْتَلٌّ ؛ .

قال أبو الفتح [٨٧ ب] إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن

فاعل نحو « قام^١ ، وباع^٢ » : لأن العين كانت قد اعتلت^٥ فانقلبت في « قام^٦ ،

وباع^١ ألفا . فلما جئت إلى اسم الفاعل ، وهو على فاعل^١ ، صارت قبيل عينه ألف^١

فاعل^١ ، والعين قد كانت انقلبت ألفا في الماضي . فالتقت في اسم الفاعل ألفان^١ ،

وهذه صورتها « قَا أَم » فلم يحز حذف إحداهما . فيعود إلى لفظ « قام^١ »

١ - ظ ، ش : اسما .

٢ - في النسخ الثلاث « قائل » وهو خطأ ، والصواب : « قام^١ » ، كما أثبتناه ؛ لأنه اسم فاعل من نام الذي مثل به .

٣ - ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : معل .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : قال .

فحركات الثانية التي هي عين ، كما حركت راء « ضارب » فانقلبت همزة ؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة . فصارت « قائم » ، و « بائع » كما ترى ، ويدل على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة : قراءة « أيوب السخيتاني » : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين »^٢ لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى^٣ بعدها انقلبت همزة .

٥

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال : سمعت عمرو بن عبس يدبّر^٤ : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان »^٥ فظننته قد لحن ، إلى أن سمعت العرب تقول^٦ : « شأبة » ، و « آبة » ؟ قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله . وقال الراجز :

٦٠

خاطمها زأمتها أن تدهبا

وجاءت في شعر كسّير : « أمارت » • يريد « امارت » .

كما أراد الأول « زأمتها » .

فهذه الهمزات في هذه المواضع ، إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها .

١٥

فكذلك قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من « قام » همزة ، وذلك قولهم « قائم » وكذلك « خائف » ، و « بائع » ، و « قائم » .

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - من الآية السابعة وهي الأخيرة من سورة الفاتحة ١ .

٣ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٤ - يقرأ : ساقط من ظ .

٥ - الآية ٣٩ من سورة الرحمن ٥٥ .

٦ - ظ ، ش : يقولون .

٧ - ظ : هذا ، وهو تصحيف .

[إعلال اسم الفاعل من « أفعل واستفعل »]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أفعلٌ » مُعَلٌّ وإعلاله إسكانٌ عينه وطَرَحُ حركتها على السَّاكِنِ ؛ وأمَّا الفاعلُ مِن « استقامَ ، واستفادَ » فإنه « مستقيمٌ ، ومستفيدٌ »
 ٥ وقد ذكرتُ لك أصلَ هذا ، وإلقاءَ الحركة على ما قبِلَ المَعْتَلُّ وإسكانَ المَعْتَلِّ في هذا ^١ في صدر هذا ^٢ الباب .

قال أبو الفتح : يريد اسمَ الفاعلِ من أفعلَ « متيمٌ » . ويريد ^٣ .
 وقد تقدم ذكرُ هذا كَلِّه وشرحُه ، ومن أين وجبَ إعلالُه ؟ .

[إعلال اسم المفعول من نحو « قيل ، وبيع »]

قال أبو عثمان : ١٠

و « مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ ^٣ كما اعتلَّ « فاعِلٌ » ؛ [١٨٨] إلا أن اعتلاله بحذفِ حرفٍ منه ، فإن كان « مفعولٌ » مِن « فُعِلَ » وكان ° من الواو ظهرت فيه الواوُ نحو « مَقْضُولٌ ، وَمَصْذُوعٌ » لأنه من « الْقَسُولُ ، وَالصَّوْعُ » وإن كان من « فُعِلَ » وكان من الياء ظهرت فيه الياءُ نحو « مَعْيَبٌ ، وَمَبْيَعٌ ، وَمَسِيرٌ به » .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ « مفعولٌ » مِن حيث وجب إعلالُ
 ١٥ « فاعِلٍ » وكلاهما من قِبَلِ الفعلِ وجبَ إعلالُه ؛ لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ

- ١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .
- ٢ - هذا : زيادة من ظ ، ش .
- ٣ - ظ ، ش : يعتل .
- ٤ - ظ ، ش : الفاعل .
- ٥ - ظ : فكان .

فأرادوا ١ أن يكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ، فألزموا تصريفَ الفعلِ الاعتلالِ ٢
وعلى أن « قَاعِلًا » أُجْرِيَ على الفعلِ من « مَفْعُولٍ » ؛ لأنه بِوَزْنِهِ ٣ وليس
« مفعولٌ » كذلك .

وقولُهُ : فإن كان « مفعولٌ » مِنْ « فَعِيلٍ » ؛ إنما قال هذا ؛ لأنَّهُ قد يكون
من « فَعِيلٍ » ومن « أَفْعِيلٍ » ومن « اسْتَفْعَلٍ » وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذِكْرَ
بناءِ « مَفْعُولٍ » و « مفعولٌ » إنما يجيءُ من « فَعِيلٍ » نحو : « ضَرِبَ فهو
مضروبٌ » ، وقَتِلَ فهو مقتولٌ » ولهذا ذَكَرَ « فَعِيلٍ » ولم يُهْمِلِ البَيَانَ .
وسيدكر أبو عثمان ماعرَضَ في « مَقُولٍ » ، ومَبِيعٍ » من التَّغْيِيرِ والحذفِ
ويذكرُ الخلافَ بين الخليلِ وأبي الحسنِ . وأتَّبِعُهُ ما عندى فيه ، إن شاء الله .

١٠ [إنما بنى تميم « مفعولا » من نحو « بيع ، وعيب »]

قال أبو عثمان :

وبنو تميم فيما زعم علماءنا يُتِمُّون مفعولا من الياء ؛ فيقولون : « مبيوعٌ » ،
ومَعْيُوبٌ ٦ ، ومَسْئُورٌ به ٧ فإذا كان من الواو لم يتموه ، لا يقولون في « مَقُولٍ »
مَقُورٌ ٨ ولا في « مَصُوعٍ » ٨ : مَصُوعٌ « البتة » .

١٥ وإنما أتموا في ٩ الياء ؛ لأنَّ الياء وفيها الضمَّة أخفُّ من الواو وفيها اللُزْمَةُ ،

-
- ١ - ظ ، ش : فأراد .
 - ٢ - الاعتلال : ساقط من ظ ، ش .
 - ٣ - ظ ، ش : يوازنه .
 - ٤ - ظ ، ش : وإن .
 - ٥ - ظ ، ش : فهذا .
 - ٦ - ومعيوب : ساقط من ظ ، ش .
 - ٧ - ظ ، ش : وإذا .
 - ٨ - في مصوع : زيادة من ظ ، ش .
 - ٩ - في : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرؤا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدؤر » ،
وأنؤب ، وأنؤر ١ . قال الراجز :

لكل دهرٍ قد ليست أنؤباً

فاهمز في الواو إذا انضمت مطرد ٢ ؛ فأمّا إذا كانت كذلك وبعدها واو
كان ذلك أثقل لها ، فلذلك ألزموها الحذف في « مفعول » ، والياء إذا انضمت لم
تهمز ولم تُغَيَّر ؛ فهذا يدلُّك ويُبصِّرُك أن الياء أخف ٣ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العليّة في جواز تميم بنى ٢ تميم لـ « مفعول »
من الياء . وأن الياء خفيفة ليست في ثقل الواو ، فاحتملت الضمة لذلك ،
ووجه حذف من حذف الياء فقال : « معيوب » ٥ ؛ أنها لما اعتلت
في « عيب » أراد أن [٨٨ ب] يُعلِّها في اسم المفعول .

ومن أتم فقال : « معيوب » شجعه على ذلك سُكون ما قبيل الياء ، فجرت
لذلك مجرى الصحيح .

ولا تُنكير أن يُصححوا اسم المفعول وإن كان الفعل مُعتلاً ؛ ألا ترى
أنهم قالو : « غزى » فقلَّبوا اللام ، وقالوا : « مغزؤ » فصححوها .

وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ؛ لأنه وإن كان جارياً على الفعل فإنه
يس على وزن المضارع ؛ ألا ترى أن قائماً ٣ لما كان على وزن المضارع في الأصل
بالحركة والسكون والعيّة لم يكن إلا مُعتلاً ، وقد تحجّر أنه لا يسم مفعول
من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر .

١ - وأنؤر : ساقط من ظ ، شر .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام ، وهو خطأ .

وقد حكى غيره أنهم يقولون «ثوب^١ مَصْوُونٌ» والأكثر «مَصُونٌ»

وأنشدوا قولَ الراجز :

والميسكُ في عننِهِ المَدْوُوفُ

والأشهر «مدووف» وقالوا : «رجلٌ مَعْوُودٌ ، وفرسٌ مَقْوُودٌ ، وقولٌ مَقْوُولٌ» .

٥

وأجاز أبو العباس إتمام «مفعول» من الواو خلافا لأصحابنا كلهم . وقال :
ليس بأثقلَ ^٢ مِن «سُرْتُ سُورًا ، وغُرْتُ ^٣ غُورًا» ؛ لأنَّ في «سُورٍ ،
وغُورٍ» واوين وضممتين وليس في «مَصْوُونٍ» مع الواوين إلا ضمة واحدة .

قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ ^٥ لأنه يُجيزُ ^٥ شيئًا يَنفِيهِ القياسُ وهو ^٦ غيرُ
مَسْمُوعٍ ، فقياسُه ^٦ قياسُ مَنْ قال : «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فأما «سُرْتُ سُورًا»
١٥ ^٧ فلم يُسْمَعْ لَمَّا قِيلَ .

وأيضًا : فلو أعلسوا في «سُورٍ» لآسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة
فيجبُ حذفُ إحداهما ، فيصيرُ ^٨ على وزن «فَعَلٌ» ؛ فكبرها التباس مثال : فَعول
بفَعْلٍ ، واسم المفعول من فَعِلٍ ^٨ وزنه «مفعول» أبدًا نحو «ضُرِبَ فهو مضروبٌ»
فأَمِنَ الالتباسُ في «مَصْوُغٍ» ، ومَقْوُولٍ «فجری على ما يجبُ فيه من الإعلال .»
١٥

١ - ثوب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بأقل .

٣ - غرت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنه ليس يجيز) .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : (غير مسموع قال فقياسه) .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : (فلم) .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش

وإنما لم يسمَّ « مفعول » من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ١ ؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو. وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو مفعول « فاجتمع واوان وضمة .

و « معيُوب » ٢ إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ؛ وإذا كان القياس في « معيُوب » ٣ الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمر [١٨٩] في العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد .
فاذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتملا ، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع .
وسياتي في هذا الكتاب منه ما أُنبه عليه بمشيئة الله .

[ماورد عن العرب من نحو « مغيوم ، ومعلوية »]

١٠

قال أبو عثمان :

وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر

العرب :

وكأنتها تَفاحة مَطْيوبة

وقال علقمة بن عبدة :

١٥

يوم رذاذٍ عليه الدجس مغيوم

أخبرني أبو زيد : أن تميا تقول ذلك ؛ ورواه الخليل ، وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد بلجواز إتمام « مفعول » من ذوات الياء ؛ وقد

١ - ظ ، ش : ذكرناها .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : معيُوف ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : مستقيم .

٥ - منه : ساقط من ظ ، ش .

قالوا : « طَعَامٌ مَرِيَّتٌ - وَمَرِيُوتٌ - وَرَجُلٌ مَدِينٌ - وَمَدِينُونَ » وهو واسعٌ فاشٍ .

[اختلاف الأئمة في الخلوف من « مفعول » من نحو « بيع ، وقيل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل ، وسيبويه أنك إذا قلت « مَقُولٌ » . ومَبِيعٌ » فالذاهب ٥
لالتقاء الساكنين واوٌ « مفعولٍ » .

وقال الخليل : إذا قلت : « مَبِيعٌ » فألقت حركة الياء على الباء سكنت ١
الياء التي هي ٢ عينُ الفعل وبعدها واوٌ « مفعولٍ » فاجتمع ساكنان . فحذفت
واوٌ « مفعولٍ » وكانت أولى بال حذف ؛ لأنها زائدة . وكان حذفها أولى ولم
تخاف الياء ؛ لأنها بين التين .

١٠

وكذلك « مَقُولٌ » الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ ٣ المحذوفةُ واوٌ « مفعولٍ » .
وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفةَ عينُ الفعل والباقيةُ ، واوٌ « مفعولٍ »
فسأله عن « مَبِيعٍ » .

فقلتُ : ألا ترى أن الباقي في « مبيعٍ » الياءُ . ولو كانت واوٌ « مفعولٍ »
لكانت « مَبِيعٌ » ؟

١٥

فقال : إنهم لما أسكنوا ياءَ « مَبِيعٍ » وألقوا حركتها على الباء انضمت
الياءُ . وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها ،
ثم حذفت الياءُ بعد أن ألزمت الباءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوٌ
« مفعولٍ » الياءَ مكسورةً ، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوٌ

١ - ظ ، ش : وسكنت .

٢ - هي : ساقط من ظ .

٣ - الواو : عن ظ وفوقها بين السطور : نسخة ، وهي ساقطة من ص ، ش .

« ميزان ، وميعادٍ » ياءٌ للكسرة التي قبلتها ، وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ ،
وقولُ الأَخْفَشِ أَقْبَسُ .

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعلِ مِنْ « مَبْيُوعٍ . ومَقْوُولٍ » عندهم
بمعنا ؛ لأنَّ « قَيْلَ ، وَبَيْعَ » عندهم^١ معتلان [٨٩ ب] فأرادوا إعلالَ اسمِ
المفعول منهما . ٥

ولأنَّ الضمَّةَ مستثقلَةٌ في الياءِ والواوِ ، كما ذكر أبو عثمانَ قَبْلُ . ثم حَدَّثَ ٢
من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل ، وسيدييه ، والأخفش ، ولكلُّ واحدٍ
من الاعتلال لصحَّةَ مذهبه . وما يمكن أن يُحْتَجَّجَ به عنه ما ٣ أذكَرُه .

فأمَّا الخليلُ فيُقَوِّى مذهبه في أنَّ المحذوفَ وأوُ مفعولٌ فيما ذكره أبو عليُّ
قولُ الشاعر : ١٥

سيكفيك صَرَبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءٌ قدورٌ في القصاعِ مَشْيِبٌ

فقال : قوله « مشيب » أصله « مَشُوبٌ » ، لأنَّه مِنْ « شُبِّتُ الشَّيْءَ

اشُوبُهُ » إذا خلطته بغيره ؛ فلو كانت الواوُ في « مَشُوبٍ » واوُ « مفعولٍ » لما جاز

أنَّ تقولَ فيها « مَشْيِبٌ » ؛ لأنَّ واوُ « مفعولٍ » لا يجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ

لامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولِهم : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقَضِيَ فهو مَقْضِيٌّ » ١٥

ولكنَّ الواوُ في « مشوبٍ » عينُ الفعلِ فتلبَّها ياءٌ . كما تلبَّها الآخرُ في قوله :

أزمانَ عيناؤُ سرورُ المسرورُ

عيناؤُ حوراءُ من العينِ « الحبيرُ »

وأصلُّه « الحَبِيرُ » لأنَّه جمعُ حَبِيرَاءِ .

٢ - ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .

١ - عندهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : عما . وش : ما .

٤ - فقلبه : ساقط من ظ ، ش .

فالواو في « مَشُوبٍ » عينُ الفِعْلِ بمنزلتها في « الحُورِ » ؛ ألا ترى أَنَّهُ
قلَّبها في « مَشُوبٍ » ، كما قلَّبها في « الحُورِ » .

وقد جاء مِثْلُ « مَشَيْبٍ » مما قَلِبَتْ فِيهِ عَيْنُ الفِعْلِ وهو قَوْلُهُمْ « أَرْضٌ
مَمِيَّتٌ عَلَيْهَا » يريدون : مَمُوتٌ عَلَيْهَا . و « غَارٌ مَسِيلٌ » وهو من الواو وأصله ^١
« مَسْنُولٌ » .

٥

قال أبو علي ^٢ : معناه يَسَالُ ما ^٢ فيه . وقال الراجز :

دارٌ لأسماءٍ يُعَفِّبُهَا المَورُ والدَجَنُ يَوْمًا والسَّحَابُ المَهْمُورُ
قد دَرَسَتْ غَيْرَ رَمَادٍ مَكْفُورٍ مَكْتَسِبِ اللَّوْنِ مَرِيحٍ مَمْطُورٍ
يريد بـ « مَرِيحٍ » : مَرُوحًا ^٣ لَأَنَّهُ ^٣ من الرُّوحِ .

فهذا كُلُّهُ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ قول الخليل : إنَّ المَحذُوفَ من « مَقْضُولٍ » ومَبْيَعٍ ^{١٠}
واوُ مَفْعُولٍ .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عَمَّانَ عليه ، وانفصاله من الزيادة
فعجبٌ من العجب ، وقولُه في هذا يكاد يَرُجِّحُ عِنْدِي على مذهب الخليل وسيبويه .

وذلك أَنَّهُ لَه أن يقول : إنَّ واوَ مَفْعُولٍ جاءت لِمَعْنَى ، وهو المَدُّ والعَيْنُ لم
تَأْتِ لِمَعْنَى [١٩٠] ^٦ فَحذِفُ العَيْنِ ^٦ التي لم تَأْتِ لِمَعْنَى ، وتَبَيَّنَتِ ^٧ ما جاء ^{١٥}
لِمَعْنَى ، وهو الواوُ الزائدةُ ، أُولَى ، كما تقول : « مررتُ بقاضٍ » فَتَحذِفُ الباءَ ؛
لأنَّها لم تَأْتِ لِمَعْنَى ، وتَبَيَّنَتِ التَّنوينَ الذي جاء لِمَعْنَى الصَّرْفِ .

١ - ظ ، ش : وأصلها .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٣ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فأما .

٥ - وهو المد : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : فحذفت العين .

٧ - ظ ، ش : في تبيية .

وشىء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو: أن هذه العين قد اعتلت في « قال ، وباع ، وقيل ، وبيع » وفي أصل « مبيع ، ومقُول » فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب ، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف: وواو « مفعول » لم تنقلب من شىء ولم تعتل في الفعل^١ فكان تركها وحذف المعتل^٢ أوجب .

٥ ألا ترى إلى قولهم : « اتقى » وأصله « أوتقى » فلما أُعِلَّتِ الفاء بقلبها ناء أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشدناه أبو علي^٣ وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد :
تَقَوُّهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
وأنشدنا أيضا عنه :

قَصَّرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَبَّهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي

١٠ وأصل هذين : « اتقوه ، واتجبهنا » .

قال أبو علي^٤ : ولكنه لما أُعِلَّ الفاء بالقلب ، أُعِلَّتْهَا بالحذف ، فكذلك لما أُعِلَّتْ عين « مفعول » بالإسكان والقلب ، أُعِلَّتْ أيضا^٥ بالحذف .

وأيضا : فإن العين في « مقُول » ، ومبيع « قد حُدِفَتْ في قولهم : « قُلْ » .
وبيع » ونحو ذلك : فكما^٦ حُدِفَتْ في غير هذا الموضع ، كذلك حُدِفَتْ هنا .

١٥ وللخليل أن يقول : إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّكَ الآخر منهما .
فكذا يُحْدَفُ الآخر منهما .

والأبي الحسن أن يرد هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة ؛ حُدِفَ الأول نحو « خَفْ » ، وقُلْ » ، وبيع^٧ لاسمها إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى ،

١ - ظ ، ش : العين .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وكما .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

نحو التثوين « غازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلَّت العينُ بالقَلْبِ مع أَلِفِ « فاعِلٍ »
نحو « قائمٍ » كذلك أُعِلَّت بالْحَذْفِ مع واوِ « مفعولٍ » .
وللخليل أن يقول : إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول ، فتُحذَفُ
الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبي الحسن أن يقول : إن « مَبِيحاً » يُشْبِهُ « مَقْبِيلاً » ، ومَسِيرًا » وهما
بمصدران .

فلهذه العلة المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ » ولقوة
قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأَخْضَشِ أَقْبَسُ » .
وقوله في هذا عجيبٌ ، وإن كان قد ناقضَ فيه فيما يجيءُ ، وستره بَعِيدٌ
إن شاء الله .

٦٠

[اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر « أقام ، وأخاف » ونحوهما]

[٩٠ ب] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتَ من « أَفْعَلْتُ » مصدرًا نحو « أَقامَ إقامَةً » ، وأخافَ إخافةً »
فقد حذفتَ مِنْ « إقامَةٍ » ، وإخافةٍ « أَلِفًا » ، لالتقاء الساكنين .

فالتحليل وسيبويه يزعمان : أن المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرفِ ،
وهي نظيرةُ واوِ « مفعولٍ » في « مَقُولٍ » ، ونحوهِ » .

وأبو الحسن يَرَى أن موضعَ العينِ هو المحذوفُ ؛ وقياسه على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إقامَةٍ » وإخافةٍ ، وإبانةٍ : إقامَةٌ ، وإخوافةٌ ،

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - على : ساقط من ش .

وإيابة» فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر، لاعتلالِ «أقام ، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو ، والياء ، إلى ما قبلهما ، ثم قلبوهما أَلِفَيْن ، وبعدهما أَلْفٌ «إفعالة» ، فصار كما ترى «إقامة» ، وإيابة» ١ .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي ٢ الألفُ الأولى ؛ وذهب الخليلُ إلى أن المحذوفة هي ٣ الألفُ الثانية ؛ وهي الزائدة - على ما تقدم من مذهبهما - والكلامُ ثم ، والاحتجاج ، هو الكلامُ ، والاحتجاجُ هنا .

[مالا يعقل من محول إليه وهو «اختار ، وانقاد» ومضارعهما ، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الحرفُ الذي قَبِلَ المعتلّ متحركا في الأصلِ ، لم يُغَسِّرْوه ، ولم يُعْتَلِّ الحرفُ من محولٍ إليه ؛ كما اعتلّت «قُلْتُ ، وبيعتُ» من محوّلٍ إليه ؛ كراهيةً أن يُحوّلَ إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك قولهم : «اختاروا ، واعتادوا ، وانقادوا» وكذلك المضارعة ° من هذا تجرى هذا الجرى نحو «يختارون ، ويعتادون ، وينقادون» .

قال أبو الفتح : أصل «اختار ، واعتاد ، وانقاد : اختسّر ، واعتود ، وانقود» ١٥ .

يقول : فلم يُحوّلَ «افتعل ، وانفعل» من الياء إلى «افتعل ، وانفعل» ولا حوّلَ «افتعل ، وانفعل» ٦ من الواو إلى «افتعل ، وانفعل»

١ - ظ ، ش : إقامة وإيابة .

٢ ، ٣ - هي : في الموضعين : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : المضارع .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

كما حُوِّلَ « قُلْتُ ، وَبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » لأن
 في كلامهم « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » وليس في كلامهم « افْتَعَلَ ، وَاِنْفَعَلَ »
 ولا « افْتَعَلَ ، وَاِنْفَعَلَ » .

فهذا معنى قوله : « كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم » وقد كان القياسُ
 إذ غَيَّرُوا « فَعَلْتُ » أن يُغَيِّرُوا « افْتَعَلْتُ ، وَاِنْفَعَلْتُ » ولكن امتنعوا
 من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن
 يقولوا [١٩١] : « اخْتَرْتُ ، وَاَعْتَدْتُ ، وَاِنْقَدْتُ » ولكن هذا لا يقال
 لما ذكرنا .

وقوله : وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا المجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون ، وينقادون - ولا يقولون ١ « يختيرون ،
 وينفقودون » كما قالوا « يبيعون ، ويقومون » لأن هذا لم يُحوَّلْ كما يُحوَّلُ ٢
 « قُتِمْتُ ، وَبِعْتُ » .

وأصل « يختارون ، وينقادون : يختيرون ، وينفقودون » فأُسْكِنَتِ الياءُ
 وَالْوَاوُ ثُمَّ قُلِبَتَا ٣ لانفتاح ما قبلهما وتحريكهما في الأصل كما فُعِلَ في الماضي .

[المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوهما]

١٥

قال أبو عثمان :

وإذا قلت « فَعِلَ من هذا » قلت « اخْتِيرَ ، وَاِنْقِيدَ » فتُحوَّلُ الكسرة
 على التاء ، والقاف ، كما فُعِلَ ذلك بِـ « بَيْعَ ، وَقَيْلَ » .

١ - ظ : ولا يقولوا .

٢ - ظ ، ش : حول .

٣ - ظ : قنبت : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فإذا .

فأما ١ « اعتادَ » فتركت حركة الأصل وتبعت العين ما قبلها، كما كان ذلك في « قال ، وباع » .

ومن يقول من العرب: « قِيلَ » فيشيم الفاء الضمة^٢ تحقيقاً لـ « نُعِلَ »، فإنه يقول هاهنا « أُخْتِيرَ »، و« انْقِيدَ » فيشيم؛ لأن قولك « تِيرَ » من « أُخْتِيرَ » و« قِيدَ » من « انْقِيدَ » كـ « يَقِيلُ »، و« يَبِيعُ » . ومن أبدل الياء واواً قال^٣ هنا « أُخْتِيرَ »، و« انْقُودَ » ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب .

قال أبو الفتح : اعلم أن « تادَ » من « اعتادَ » و « تارَ » من « اختارَ » و « قادَ » من « انقادَ » كـ « قامَ » ، و « باعَ » واشتبهت من حيث كان ما قبل العين مفتوحاً وهي محرّكة، كما كان ذلك في « فعَلَ » فاشتركا في العلة الموجبة للقلب، فجميع ما يجوز في « قال ، وباع » جائز « اختار ، وانقاد » إلا التحويل إلى الضم والكسر - وقد مضى ذكره - .

فـ « تارَ » من « اختارَ » و « قادَ » من « انقادَ » بمنزلة « قال ، وباع » و « تِيرَ » من « اختِيرَ » و « قِيدَ » من « انْقِيدَ » كـ « قَمِيلَ » ، و « يَبِيعَ »^٤ و « تِيرَ » من « أُخْتِيرَ » و « قِيدَ » من « انْقِيدَ » كـ « يَقِيلُ » ، و « يَبِيعَ »^٤ و « تُورَ » من « اخْتُورَ » و « قُودَ » من « انْقُودَ » كـ « قَمُولَ » ، و « بُووعَ » .

وقوله : ومن أبدل الياء واواً معناه : من كان من لغته أن يقول « خَوْفَ »

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للضم .

٣ - ظ : وقال .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : ومن .

وقَوْلٍ^١ فيجعل مكان الياء في « قَيْلٍ ، وخَيْفٍ » واوًا فإنه يقول هنا « اختور » لأن مَنْ قال « قَوْلٌ ، وخَوْفٌ »^١ فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءٌ ثم قلبها^٢ واوًا ؛ لأنهما عنده^٣ من « القَوْلِ ، والخَوْفِ » ولا تَقْلِبُ ؛ إنه قلب الياء في « قَيْلٍ ، وخَيْفٍ » واوًا ؛ لأنه لو كان مَنْ يقول « قَيْلٌ ، وخَيْفٌ » لما قال « قَوْلٌ ، وخَوْفٌ » لأن هذه لغات لقومٍ شتى .

[٩١ ب] أو يكون أرادَ مَنْ قال « بُوعٌ » فأبدلَ الياءَ واوًا فإنه يقولُ « اختورٌ ، وانقُودٌ » والمذهبُ الأولُ أعمُّ ؛ لأنه يَدْخُلُ فيه « قَيْلٌ ، وبَيْعٌ » جميعًا .
وقَوْلُهُ : « ولم يؤخذ هذا إلا عن العربِ » يقول : لم يُقَدِّمَ على^٧ هذه الأقوالِ بالقياس ، بل هي^٨ مسموعةٌ عن العربِ .

[بحى . « مقودة ، مكوزة ، ومزبد » على الأصل]

١٠

قال أبو عثمان :

ومثَّل من الأمثال : « إن الفُكاهةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى » . جاءوا بها على الأصل ، كما قالوا : « مَكْوُزَةٌ ، ومَزْبَدٌ » فجاءوا بهنَّ على الأصل .
وليس هذا بالمطَّرِدِ في الكلام ؛ وقد قرأ بعضُ القراء : « كَشَوْبَةٌ » من عند الله خيرٌ^{١٠} « لا تَقْمُولُ على هذا مَقْوَلَةٌ ، ولا مَبْيَعَةٌ » .

١٥

١ - ١٤١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ؛ قلبه .

٣ - عنده : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش ؛ ولم تقل .

٥ - ظ ، ش ؛ الواو ياء ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش ؛ من .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٩ - إن : ساقط من ش .

١٠ - من الآية ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد اكان القياسُ في هذا كله أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ « مَزِيدًا ،
 ومَكْوُوزَةً ، ومَقْوُودَةً ، ومَشْوُوبَةً » على وزن « يخاف ، ويهاب » وأصلُهما
 « يَخْوَفُ ، وَيَهَيِّبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ معتلَّةٍ ، وقد كان ٢
 قياسُها ٣ « مَقَادَةَ ، ومَكَازَةَ » ، ومَزَادَةَ ، ومَثَابَةَ » كقوله تعالى : « وإذْ
 ٥ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا » ٤ ولكنها شذت .

يقول : لا ينبغي أن يُقاس على هذا ؛ ولكن يُقالُ « مَقَالَةٌ ، ومَبَاعَةٌ »
 وقد جاءت مِثْلَ « مَكْوُوزَةٍ ، ومَزِيدٍ : مَرَّيْمُ ، ومَصِيدَةٌ ، ومَطْيِبَةٌ ،
 ومَبُولَةٌ » وهذه شواذٌ كلُّها .

[« مفعلة » بضم العين من « عشت ، وبعث » كـ « مفعلة » بكسرهما فيهما عند الخليل]

١٠ قال أبو عثمان : وكان الخليلُ يقولُ في « مَفْعَلَةٌ » من « عِشْتُ ، وبيعتُ »
 لفظُها ٥ كلفظ « مَفْعِلَةٌ » كما كان « فَعَّلُ » من الياء في هذا الباب على لفظ
 « فِعْلٌ » من الواو ، فيقول : « مَعِيشَةٌ » تصلح أن تكون « مَفْعَلَةٌ »
 وتصلح أن تكون « مَفْعِلَةٌ » .

١٥ قال أبو الفتح : أصلُ « مَعِيشَةٌ » إذا كانت « مَفْعَلَةٌ » عند الخليل :
 « مَعِيشَةٌ » فننقل الضمةَ إلى العين فانضمت ، وبعدها ياءٌ ساكنةٌ . فأبدلَ
 الضمةَ كسرةً ، لتسَلَّمَ بعدها الياءُ ، فصارت « مَعِيشَةٌ » وإذا كانت

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فكان .

٣ - ظ : قياسها : وهو خطأ .

٤ - من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمننا » لم يرد في ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : لفظهما .

٦ - بعدها : ساقط من ظ ، ش .

« مَفْعَلَةٌ » فَإِنَّمَا نَقَلَ الكسرة إلى العين حَسَبُ ،

وكذلك « عَيْشٌ » يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الخليل « فِعْلاً ، وَفِعْلاً » جميعاً ، فإذا كان أصله « فِعْلاً » فكأنه كان « عَيْشاً » فأبدل الضمّة كسرةً لتَسَلَّمَ الياءُ فصارت « عَيْشاً » كما تَرَى .

كما قالوا : « بَيْضٌ » وأصله « بَيْضٌ » فأبدلوا من الضمّة كسرةً ؛
لا يَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع .

وكذلك كان يُجِيزُ في « دَيْكٍ ، وَفَيْلٍ » أَنْ يَكُونَ « فِعْلاً » ، [١٩٢]
« فِعْلاً » جميعاً ؛ لأنهما من الياء لقولهم « فَيْوَلٌ » ، و« دَيْوُكٌ » وكان أبو الحسن يخالفه ، وهاهوذا عَقِيبَ هذا :

[« مفعلة » من « يش ، و « فعل » من البيع عند الأخفش]

١٠

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول في « مَفْعَلَةٌ » من « العَيْشِ » :
« مَعْوِشَةٌ » وفي « فَعْلٍ » من « البَيْعِ : بَيْعٌ » ويقول في « بَيْضٍ » : « هُوَ فِعْلٌ »
ولكنه ٢ بجمع والواحد ليس على مذهب الجمع .

وقوله في مَعِيشَةٍ : مَعْوِشَةٌ « تَرَكَ » لقوله في « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ » ٣
وقياسه على « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ » : مَعِيشَةٌ « لَأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ حِينَ الثَّقَى حَرَكَةُ
عَيْنِ « مَفْعُولٍ » عَلَى الفاء انضمت الفاءُ ثم أبدل مكان الضمّة كسرةً لأنَّ

١ - كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لكنه .

٣ - ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : للضمّة .

بعدها ياء ساكنة . وكذلك يلزمه في « مَعِيْشَة » هذا ، وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيْع » .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسه عند أبي عمّان « مَعِيْشَة » لأنّ أصلها « مَعِيْشَة » فيجب نقل الضمّة إلى العين ، ثمّ تُبدل كسرة لتسَلّم الياء بعدها ؛ كما قال أبو الحسن في « مَبِيْع » إنّ أصله « مَبِيْعُوعٌ » ثمّ نقل الضمّة من الياء إلى الباء ، ثمّ أبدل الضمّة كسرة لتسَلّم الياء بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسه في « مَعِيْشَة » أن يُبدل الضمّة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول « مَعِيْشَة » كما قال الخليل قياساً على « مَبِيْع » .
وكذلك قياسه على « مَبِيْع » في « فَعْلٌ » من « البَيْع » أن يقول « بَيْعٌ » كقول الخليل ، فيُبدل من الضمّة كسرة ، كما أبدلها في « مَبِيْع » لأنّ « مَبِيْعاً ، وَمَعِيْشَة » ، و« بَيْعاً » كل واحدٍ منها^٢ واحدٌ ليس بجمع ، فإن كان يقول « مَعُوْشَة » ، و« بُوْعٌ » فيلزمه أن يقول في « مَبِيْع : مَبُوْعٌ » فيخالف العرب أجمعين .

وإذا قال « مَبِيْعٌ » فقياسه « مَعِيْشَة » ، و« بَيْعٌ » في « مَفْعَلَةٌ وَفُعْلٌ » لافضل بينهما ؛ لأنّ « مفعولاً » واحدٌ ، كما أنّ « مَفْعَلَةٌ » ، و« فُعْلًا »^٣ كلٌّ واحدٌ لا يجمع .^٤ وهذه هي المناقضة التي قدّمت ذكرها .

ولو قال في « مَفْعَلَةٌ » ، و« فُعْلٌ » : مَعِيْشَة » ، و« بَيْعٌ » كقول الخليل ،

١ - ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ - ظ : منها .

٣ - كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : وهذه البالغة هي .

لكان مذهبه لانهية وراءه ، ووافق قوله في « مَبِيعٍ » واستمرّ مذهبه على الاطراد .

وحكى الأصمعيّ : أن الرّيح الحارّة يُقال لها : « هَيْفٌ » ، وهُوْفٌ « وليس في « هُوْفٍ » حُجَّةٌ لأبي الحسن في أن يقول في « فَعَلٌ » من البيع « بُوْعٌ » لأنّه يجوز أن يكونا لغتين . فيكون « هَيْفٌ » من الياء و « هُوْفٌ » من الواو ٥ ويجوز أن يكون « هَيْفٌ » محذوفاً من « فَيَعِلٌ » كأنه كان [٩٢ ب] « هَيِّوفاً » مثل « مَيِّوَتٍ » ثم قَلِبَتِ الواوُ وحذِفَت . كما فَعِلَ ذلك بـ « مَيِّتٍ » فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو : فتأمل هذا .

وقوله : وكذلك يلزّمه ٢ في « مَعِيْثَةٌ » هذا وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيعٍ » .

١٠

يقول : يلزّمه ٢ أن تكون « مَعِيْثَةٌ » : مَفْعُومَةٌ ، ومَفْعُومَةٌ « عنده جميعاً ، كما قال الخليل ؛ وإنما يجب عليه من هذا ، الرجوعُ إلى مذهب الخليل في « مَبِيعٍ » لأنّه كان يجب على قياسه في « بُوْعٍ » ، ومَعْمُوشَةٌ « أن يقول في « مَفْعُومٌ » : مَبِيعٌ » وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء في « مَبِيعٍ » هو الزائد ، كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول « مَبِيعٌ » كما يقول « مَعْمُوشَةٌ » .

١٥

وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في « فَعَلٌ » ممّا عينه ياءٌ ، وأنه يقول في الواحد : « بُوْعٌ » ويقول في جمع « أبيضٌ : بَيْضٌ » فهو قولٌ . قال أبو عليّ : وَيُقَوِّيه أنّ الجمع أثَقَلُ من الواحد ، والواو أثَقَلُ من الياء ،

١٠١ - ساقط من ظ ، ش .

٢٠٢ - ساقط من ظ ، ش .

فهربَ من الواوِ ١ في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك ٢ قالوا : « بيضٌ » ولم يقولوا : « بؤضٌ » .

٣ ألا ترى أنهم ٣ يقولون في الواحد : « عَتَا ، عَتُوا ، وَعُتِيًّا » و « عَسَا العُودُ ، عَسُوا ، وَعُسِيًّا » فإذا صاروا إلى الجمع فكلّهم يَقْلِبُ .

٥ ألا تراهم يقولون : « عَصِيٌّ ، وَدُلِيٌّ » ولا يُعْجِزُونَ التَّصْحِيحَ كما أجازوا في الواحد ! .

ويدلُّ على صحة ما ذهبوا إليه في « بيضٌ » وأنهم لم يقولوا : « بؤضٌ » أنهم قد قالوا في « الحُورِ : الحَيْرُ » وأصله الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا ممَّا أصله الواو إلى الياء، فألا تَقْلِبَ الياءُ واوًا في الجمع، وأن يُصَحِّحوها ياءً أجدرُّ ! .

١٠ ووجهٌ آخرُ : وهو أنهم قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحدِ فقالوا « مَشِيْبٌ » في « مَشُوْبٍ » و « غَارٌ مَسِيْلٌ » في « مَسُوْلٍ » و « أَرْضٌ مَسِيْمَةٌ عَلَيْهَا » في « مَسْمُوْتٍ » و « غَضْنٌ مَرِيْحٌ » في « مَرُوْحٍ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحد مع أنه أَحَفُّ من الجمع ، فهم بالألّا يقلبوا الياءَ - التي هي أَحَفُّ إلى الواو ، التي هي أثقل في الجمع ، الذي هو أثقلٌ من الواحد - أجدرُّ ! .

١٥ ولولا قولُ ٥ العرب : « مَسِيْعٌ » بالياء دونَ « مَسْبُوْعٍ » لكان قولُ أبي الحسن في « فَعْلٌ ، وَمَفْعَلَةٌ : بُوعٌ ، وَمَعْوُشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَسِيْعٌ » هو الذي أفسدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن .

١ - ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ - ظ : التي .

٥ - قول : ساقط من ظ .

فأما قول الشاعر :

وكنت إذا جارى دَعَا لِمَصْوَفَةٍ أَشْمَرَحَى بِنُصْفِ السَّاقِ مِثْرَى
 [٩٣] ففيه تَعَلَّقُ لِأَبِي الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ فِي « مَفْعَلَةٌ » مِنْ « عِشْتُ : مَعُوشَةٌ »
 لِأَنَّ « مَصْوَفَةٌ : مَفْعَلَةٌ » مِنْ « ضِفَّتَ الرَّجُلُ : إِذَا نَزَلَتْ بِهِ » لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَا يَنْزِلُ
 بِالْإِنْسَانَ وَيَضِيفُهُ مِنْ نَوَائِبِ اللَّذَّهِرِ ؛ وَأَصْلُهَا « مَضِيفَةٌ » ثُمَّ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ
 إِلَى الضَّادِ ، وَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ وَآوًا ، لِسُكُونِهَا وَاتِّصَامِ مَا قَبْلَهَا .

فِيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْحَسَنِ بِهَذَا تَعَلَّقَ وَعَلَيْهِ عَقَدَ هَذَا الْخِلَافَ ؛ إِلَّا أَنَّ
 هَذَا حَرْفٌ شَاذٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ ، فَيَبْغَى أَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ الْخَلِيلِ
 فِي « مَعِيشَةٍ ، وَمَبِيعٍ ٢ » أَقْوَى ، لِقَوْلِهِمْ كَلِّمَهُمْ ٣ : « مَبِيعٌ » وَلَمْ يَقُولُوا :
 « مَبُوعٌ » كَمَا قَالُوا : « مَصْوَفَةٌ » وَمِنْ « مَبِيعٍ » يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيلُ
 أَخَذَ قَوْلَهُ فِي « مَعِيشَةٍ » لِأَنَّ عَيْنَ « مَفْعُولٍ » مَضْمُومَةٌ .

فَأَمَّا « مَرُؤْنَةٌ » فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِأَبِي الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « الْأَوْنِ »
 وَهُوَ « الْعِدْلُ » لِأَنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَى مُتَكَلِّفِهَا كَمَا أَنَّ « الْعِدْلَ » ثَقِيلٌ عَلَى حَامِلِهِ ،
 وَقَالُوا : إِنَّهَا « فَعُولَةٌ » مِنْ « مُنِتٌ » . وَأَجَازُ الْفَرَاءُ أَنْ تَكُونَ « مَفْعَلَةٌ » مِنْ
 « الْأَيْنِ » وَهُوَ « التَّعَبُ » وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي « مَعُوشَةٍ » وَالْإِحْتِجَاجُ
 عَلَيْهِ مِثْلُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ، لِأَفَرَقَ بَيْنَهُمَا .

وقد شرحتُ هذا الخِلافَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي مَسْأَلَةٍ سَأَلْتُ عَنْهَا بِمَجْرَدَةٍ !

١ - معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ومبيع : عن ظ ، ش . وفي صر وهانش ظ : وبيع .

٣ - كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : تقول .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

[تصحيح « فاعلت ، وتفاعلتنا ، وفعلت ، وتفعَلنا » ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « فاعَلْتُ ، وتفاعَلنا ، وفعلتُ ، وتفعَلنا » يُصححُن
ولا يُعلَلُن ، وذلك قولك ١ : « قاولتُ زيداً وبايعته ، وتقاولنا ، وتبايعنا »
٥ وتصح المصادر كما صحّت الأفعال وذلك « التقاؤلُ ، والتبايعُ ، والقوالُ ،
والبياعُ » و « فعَلتُ » مثل « حولتُهُ ، وحوَلتُ عليه ، وشوّهتُهُ ٢ ، وزيّنتُ
له ٣ الأمر ، وتحوَلتُهُ ، وتشوّقتُهُ ، وتزيّنتُ » .

وإنما صحّت في « تفاعَلتُ » لأنّ التاء دَخَلتْ على « فاعَلتُ » .
وكذلك « تفعَلتُ » دَخَلتْ على « فعلتُ » فلم تُغَيِّرْ عن حالها .

١٠ قال أبو الفتح : إنّما صحّت هذه الأفعال كلّها لسكونِ ما قبلَ الواو والياء
المتحركتين ، فلو قلبتَ الياءَ والواوَ في « قاولتُ ، وبايعتُ » كما قلبتَهما
في « قام ، وباع » وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ ، لوجب حذفُ إحداهما ولزال البناء .
وكذلك لو قلبتَ الياءَ والواوَ الأخيرتين في « زيّنتُ ، وشوّقتُ » ألفين
لتحرّك ما قبلَهما وزال بناءُ « فعَلتُ » كما كان يزولُ في الأوّلِ بناءُ « فاعَلتُ »
١٥ فتجنّبوا ذلكَ لما يدخلُ الكلامَ منْ كثرةِ التغيّيرِ .

وكذلك [٩٣ب] « تفعَلتُ . وتفاعَلنا » لأنّ التاء إنّما دَخَلتْ على « فعلتُ ،

١ - قولك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : شوّقته .

٣ - له : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قلبتُها .

وفاعلتُ « بعدما وجب فيهما التَّصْحِيحُ . فلَمَّا صَحَّتْ هذه الأفعال صَحَّتْ مصادرها ، فلذلك قالوا : « قَاوَلْتُهُ قِوَالًا » فصَحَّحُوا الرَّوَاَ ولم يقولوا : « قِيَالًا » كما قالوا : « قَمْتُ قِيَامًا » فقلبوها ياءً لَمَّا انقلبت في ٢ « قام » ولمَّا صَحَّتْ في « قاومتُ . وقاوتُ » صَحَّتْ في « القِيَامِ ، والقِيَوَالِ » ٣ وقال الله تعالى ٤ : « قد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم لِيَوَاذًا » ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ « لاَوَاذَتْ » وقالوا ٥ في اللُّغَةِ « لُذْتُ بِهِ ، لِيَاذًا » .

فَأَمَّا قَوْل الرَّاجِزِ :

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِسِ النُّوَارَا

وهو من نَارِ يَنْوُرُ : إِذَا نَفَّرَ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِمَصْدَرٍ فَصَحَّ لَذَلِكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْقِطْعَةِ مِنَ الْمِسْكِ : « صِوَارٌ ، وَصِيَارٌ » فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً لِلتَّخْفِيفِ وَالشَّبْهِ بِالمَصْدَرِ أَوْ الجَمْعِ : وَهَذَا الْقَوْلُ كَأَنَّهُ أَمْثَلُ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ « أَصْوَرَةٌ » وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ يَقُولُونَ « أُصِيرَةٌ » ٥ .

قال الأعشى :

إِذَا تَقَسَّوْمٌ يَضْرُوعُ المِيسْكِ أَصْوَرَةٌ وَالعَنْسَبُ الرَّوْدُ مِنْ أَرْدَانِيَا شَمِيلٌ
وَكَذَلِكَ « التَّقَاوُلُ » : وَالتَّبَايُعُ ٦ صَحَّتَا فِيهِ لِصَحَّتَهُمَا فِي الفِعْلِ .

وقد قدِّمتُ القَوْلَ فِي أَنَّ صِحَّةَ المَصْدَرِ لِصِحَّةِ الفِعْلِ واعتلاله لاعتلاله ، لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ .

١ - ظ ، ش : فِيهَا .

٢ - فِي : مَكْرَرٌ فِي ص .

٣ ، ٢ - ظ ، ش : وَقَالَ تَعَالَى .

٤ - مِنْ آيَةِ ٦٣ سُورَةِ النُّورِ ٢٤ .

٥ - ظ : أَصْوَرَةٌ .

٦ - ظ ، ش : فِيهِمَا .

[وما جاء على أصله « افعلت ، وافعلت »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افْعَلَلْتُ ، وافْعَالَلْتُ » وذلك ^١ « ابْيَضَّضْتُ ،
واسودَّذْتُ » ، ^٢ واحْوَلَلْتُ ، وابْيَاضَّضْتُ ، واسْوَادَّذْتُ ^٣ .

وإنما جاء هذا على أصله من قبيل أنهم لو أسكنوا المعتلّ هنا ذهب المعنى ^٥
وصيرت إلى حذف بعد الإسكان ، وعلّة بعد علّة ؛ فتجنّبوا هذا الحملّ
على الفعل كلّهُ ، فأقروه ^٣ على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياء والواو في « ابْيَضَّضْتُ ، واسودَّذْتُ »
وقبّل الياء الباء ، وقبّل الواو السين ؛ وهما ساكتتان ، لوجب حذف الياء
والواو ، ولزال البناء ، وهذا مثل ما تقدّم . ^{١٠٠}

وقوله : « لو أسكنوا المعتلّ هنا » معناه : لو أسكنوا هنا الحرف الذي من
شأنه أن يعتلّ لكان كيت وكيت ؛ « فهنا » ظرف لأسكنوا ، وهو منصوب
به ، لا بالمعتلّ ؛ لأنّه ليس ها هنا بمعتلّ . ولكنّه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن
كان صحيحاً ؛ لأنّ من شأن الواو والياء أن يعتلا [١٩٤] فسمّى الحرف : مُعتلاً ، بما
هو في أكثر أحواله ، جارٍ عليه ؛ أو بما يصير إليه من الاعتلال . ^{١٥}

كما تقول : « هذه حَلَّوْبَتُنَا ، وركوبَتُنَا » فتُطْلِقُ عليها اسم « الحَلْبِ ،

١ - وذلك : عن ص ، ظ ، وفي ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأقروه .

٤ - ظ ، ش : أوجب .

٥ - ظ : هما ، وهو خطأ .

٦ - وهو : زيادة من ظ ، ش .

والرُّكوبِ « وإن لم يكن في الوقت « حَلَبٌ ، ولا رُكوبٌ » لأنّ من عادتهما أن يكون هذا جارياً عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السّلام : « فقال إني سقيم »^١ ولم يكن في الوقت سقيماً ، ولكن السَّقِيمَ للموت جارياً عليه لاحالة .

وكما قال الشاعر :

إذا ما مات مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَكَ أَنْ يَبْعِشَ فَجِيٌّ بَزَادٍ
فسمّاه « مَيِّتاً » ، وإن كان حياً قبل موته ؛ لأنّه سيموت لاحالة ؛ وهذا مطرِدٌ في كلامهم فاش .

[وما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واهتوشوا »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله - . لأنّ معناه معنى ما لا يعتلُّ كما جاء « عورٌ ، وحولٌ »^٢ لأنّه في معنى « اعورٌ ، واحولٌ » - : « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا^٣ ، واهتوشوا » ؛ لأنّ معناها^٤ « تجاوروا . وتزاوجوا ، وتهاوشوا^٥ » ؛ ولولا ذلك لاعتلّ .

ألا تراهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن في معنى « تتفاعلوا » . ١٥

قال أبو الفتح : يقول لمّا وجبّ تصحيح « تجاوروا ، وتزاوجوا » لسكون ما قبل

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصافات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفي هامش ظ ، ش : ما يأتي : (لأنه في معنى : اعور : اجتوروا ، وازدوجوا ، لأن معناهما : تجاوروا ، وتزاوجوا ؛ ولولا) نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفي ش وهامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواو. كما قدّ منّا شَرَحَه - وكان «ازدَوَجُوا - واجتَوَرُوا» بمعناهما صحّحوهما ليكونَ التّصحيحُ أمانةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر ، وكذلك ما أشبّهه هذا .
 وإنما أعلّسوا «اختاروا ، وابتاعوا» لأنهما ليسا بمعنى «تخايروا ، وتبايعوا»
 وجاء على ما ينبغي لهما من الإعلال الذي تقدّم شَرَحُه في فصل «اعتاد ، وانقاد» .

[لو بنيت افعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : لو بنيت «افعلوا» من قولك «ازدوجوا» على غير معنى
 «تفاعلوا» لأعلستَ فقلت «ازداجوا» كما قلت «اختاروا ، وابتاعوا» .

قال أبو الفتح : يقول لمنّ زال معنى «تفاعلوا» الذي يوجب التّصحيح خرج
 ١٠ إلى باب «اختار ، وابتاع» فلم يَجْزُ إلا إعلالُه كما لم يَجْزُ إلا إعلالُ «اختار ،
 وابتاع» .

[جمع «مقال ، ومباع ، ومعاش» على «مفاعل» لا يعل]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ «مقالاً ، ومباعاً ، ومعاشاً» إذا جمعت على «مفاعل» لم تُعْلِل
 ١٥ الياءَ ولا الواو في الجمع ، وذلك قولك «مقاولٌ ، ومبايعٌ ، ومعاشيشٌ» .
 وإنما أعلّسوا الواحد؛ لأنهم شبّهوه بـ «يَفْعَلُ» فلمّا جمعه ذهبَ شبّههُ
 مِين «يَفْعَلُ» [٩٤ ب] فرَدَّوه ٢ إلى أصله . قال الشّاعر :

وإني لتقوّمٍ مقاوِمٍ لم يكن جريرٌ ولا مولى جريرٍ يقومُها
 فقال : «مقاوم» .

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَّه «مَقَامٍ ، ومَبَاعٍ» : «يَفْعَلُ» أنْ أَصْلُهُمَا «مَقْوَمٌ ، ومَبْيَعٌ» فَجَرِيًا بِجَرِي «يَخَافُ ، وَيَهَابُ» اللَّذَيْنِ أَصْلُهُمَا «يَخْوَفُ ، وَيَهَيَّبُ» فَأَعْلَسُوهُمَا لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ وَهُمَا بوزنه - وقد تقدم شرحُ هذا - .
وقوله : فلَمَّا جمعه ذهب شَبَّهَهُ من الفعل ؛ يريد أنْ الفِعْلَ لَا يُجْمَعُ فَلَمَّا جُمِعَ «مَقَامٌ» ونحوه بَعُدَ عَنِ الْفِعْلِ وَزَالَ الْبِنَاءُ الَّذِي ضَارَعَ بِهِ الْفِعْلَ فَصَحَّ ، وَصَحَّتْهُ أَنْ تَظْهَرَ يَأْوُهُ وَوَاوُهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ «مَقَاوِمٌ ، ومَبَايِعٌ» .

[همز « معائش ، ومصاوب » خطأ]

قال أبو عثمان :

فَأَمَّا قِرَاءَةُ ٢ مَنْ قَرَأَ مِنْ ٢ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «مَعَائِشٍ» بِالْهَمْزِ فَهِيَ خَطَأٌ ، فَلَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهَا ؛ وَإِنَّمَا ٣ أُخِيذَتْ عَنِ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ ، وَلِهَذَا أَحْرَفَ يَقْرَؤُهَا لَحْنًا نَحْرًا مِنْ هَذَا .

وقد قالت العربُ : «مَصَائِبٌ» فَهَمْزُوا ، وَهُوَ غَلَطٌ ، كَمَا قَالُوا : «حَلَّاتٌ السَّوِيْقَ» وَكَأَنَّهُمْ ٥ تَوَهَّمُوا أَنْ «مُصِيْبَةٌ» : فَعِيلَةٌ ٦ فَهَمْزُوهَا حِينَ جَمَعُوهَا كَمَا هَمْزُوهَا جَمَعَ «سَقِيْبَةٌ» : سَقَائِنٌ ٧ وَإِنَّمَا «مُصِيْبَةٌ» : مُفْعَلَةٌ ٦ مِنْ «أَصَابَ يُصِيبُ» وَأَصْلُهَا «مُصْوِبَةٌ» فَأَلْقَوْا حَرَكَةَ الْوَاوِ عَلَى الصَّادِ ٥ فَانْكَسَرَتِ الصَّادُ وَبَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ فَأُبْدِلَتْ يَاءٌ لِلْكَسْرِ ٧ قَبْلَهَا - وَقَدْ

١ - ظ ، ش : والذي .

٢ ، ٢ - زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فإِنَّمَا .

٤ : فِي هَامِشِ ظ : إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا عَنْهُ نَسَخَةٌ . وَمَحَلُّهَا بَيْنَ : هَذَا ، وَقَدْ .

٥ ، ٥ - عَنِ ص وَهَامِشِ ظ بِزِيَادَةِ «قَدْ» قَبْلَهُ فِي هَذَا الْهَامِشِ . وَفِي ظ ، ش : يَتَوَهَّمُونَ أَنْ مُصِيْبَةٌ .

٦ ، ٦ - سَاقَطَ مِنْ ش .

٧ - ظ ، ش : لِكَسْرِ .

كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى - وأكثرُ العرب يقول «مَصَاوِبُ» فيجىءُ بها على القياس ، وما ينبغي .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثرُ أصحابه يروى عنه : «مَعَايشَ» بلا همزٍ ، والذي روى عنه بالهمز خارجةُ بنُ مُصْعَبٍ .
وإنما كان همزها خطأً عنده ؛ لأنها لا تخلو من أن تكون جمعَ «مَعَاشٍ» ، أو مَعِيشَةٍ . أو مَعِيشٍ . فقد قال رؤبةُ :

إليك أشكو شدةَ المَعِيشِ

يريد «المعاش» .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركةٌ في الأصل :

فأصلُ «مَعَاشٍ» : مَعِيشٌ .

وأصلُ «مَعِيشَةٍ» : مَعِيشَةٌ ، أو مَعِيشَةٌ على مذهب الخليل .

وأصلُ «مَعِيشٍ» : مَعِيشٌ «مكسورُ العين لَيْسَ ٢ غيرُ ؛ لأنه ليس

في الآحاد اسمٌ على «مَفْعَلٍ» بضمِّ العين .

فأمَّا قولُ الشَّاعر :

بُشَيْنَ النَّزْمِيِّ «لا» إنَّ «لا» إنَّ لَنَزْمَتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعُونِ

فَجَمَعُ «مَعُونَةٍ» وليس بواحدٍ .

وكذلك قولُ الآخر :

[١٩٥] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمِ

إنما هو جمعُ «مَكْرَمَةٍ» .

١ - ظ : اختلف .

٢ - ظ ، ش : لا .

وكذلك قول الأخر :

أبلغ النعمان عنى مائناً أنه قد طال حبسى وانتظارى
فقد يجوز أيضا أن يكون جمع « مائنة » وهى الرسالة ، أو يكون حذف
الهاء ضرورة وهو يريدُها .

- وإن كان « معيش » جمع « معيشة » فجاء فيه « مفعول » . ومفعول «
جميعا » وإذا كان الأمر كذلك فتحق « معاش » . ومعيشة « ألام
تَهْمَزُ ٢ فى الجمع : لأنه قد كانت عينه متحركة فى الأصل : فإذا احتاج إلى
حركتها ٢ فى الجمع حرّكتها ٢ ولم يتقلّبها واحتملت الحركة : لأنها قوية
وهى من الأصل . وقد كانت متحركة فى الواحد ؛ وإنما يهْمَزُ فى الجمع حروف
المدّ واللين التى لاحظ لها فى الحركة فى الواحد نحو أَيْفٍ : « رسالة » . وياء :
١٠ « صحيفة » . وواو : « عجوز » . إذا قلت : « رسائل » . وصحائف : وعجائر .
فأمّا قول العرب « مصائب » فغلط ؛ لأن الياء فى « مصيبة » عين الفعل وهى
مستقلبة عن واو وأصلها « مصوبية » وأصلها الحركة . وقياسها « مصاوب » .
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الخمزة فى « مصائب » إنما هى بدل من الواو
فى « مصاوب » كما قالوا : « إسادة » فى « وسادة » وأنكر ذلك عليه أبو على
١٥ . قال : إن الواو لا تقلب همزة وسنطاً إذا كانت مكسورة ، وقد بيّنت هذا .
وذكر أبو الحسن أن الذى شجعهم على أن شبهوا « مصيبة » بـ « صحيفة »
حتى همزوها فى الجمع : أنها قد اعتلت فى الواحد بأن قلبت الواو ياء فتوهنت العين
بالقلب فأشبهت الياء الزائدة ؛ لأنها فى الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هى بدل

١ - معيش : زيادة من ظ . ش .

٢ - ساقط من ظ . ش .

٣ - ش : حركتها .

من العين ، فلمَّا لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة .
 وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه في « مقام : مقام » يريد أبو إسحاق
 أن أصل « مقام : مقوم » كما أن أصل « مُصِيبة : مُصوبَة » وكلاهما قد
 قلب ، يقول : فلو جاز لذلك أن يهمز جمع « مُصِيبة » لجاز أيضا أن يهمز
 جمع « مقام » وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة ؛ وإنما تعلل
 بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع « مقام :
 مقام » ولكنه لما سمع « مصائب » احتال بعد السماع بما^٢ يكون فيه بعض
 العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ما ، ألا ترى
 أن سيبويه قال في باب ما يضطر^١ [٩٥ ب] إليه الشاعر : وليس شيء مما يضطرون
 إليه إلا وهم يحاولون به وجبها .

وكذلك قولهم : « حَلَّاتُ السَّوِيْقِ ، وَرَثَاتُ زَوْجِي بِأَيَاتٍ » إنما هو
 مُشَبَّهٌ فِي اللَّفْظِ بغيره وإن لم يكن من معناه ؛ فكأن « حَلَّاتُ » من قولهم :
 « حَلَّاتُهُ » : إذا طردته عن الماء .

وقولهم : « رَثَاتُهُ : فعلته ، من الرثية » وليس من معناه .

وقالوا : « استلأمت الحجر » : يريدون استلأمت فهمزوا .

وقالوا : « لبأت بالحج » : يريدون « لبأت » .

وقالوا : « الذئب يستنشي الرِّيح » يريدون « يستنشي » .

قال أبو عبيدة : وكان^٧ رؤبة يهمز « سيسة القوس » وسائر العرب

١ - جاز لذلك : ضائع في التصوير من ص .

٢ - لو : ضائع في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش ، ما .

٤ - ظ ، ش : قوله .

٥ - ظ ، ش : كان .

٦ - رصمت في النسخ الثلاث هكذا : ستة .

٤ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وقال .

لَا يَهْمِرُهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمَّا يَسْتَهْوِيهِمْ مِنْ الشَّبَهَةِ ،
لَأَنَّهُمْ لَيْسَتْ لَهُمْ قِيَاسَاتٌ يَسْتَعْتَصِمُونَ بِهَا ٢ ، وَإِنَّمَا يُخْلِدُونَ إِلَى طِبَاعِهِمْ ؛
فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ٣ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ ٢ : « وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ » ؛
لَأَنَّهُ ٥ تَوْهَمَ أَنَّهُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ ٥ نَحْوُ « الزَّيْدُونَ » وَلَيْسَ مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ قِرَاءَتُهُ « وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ ٦ » جَاءَ بِهِ كَأَنَّهُ مِنْ « دَرَأْتُهُ » أَيْ ٥
دَفَعْتُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ٧ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ « دَرَيْتُ بِالشَّيْءِ » أَيْ عَلِمْتُ بِهِ ٧ وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ
مَنْ قَرَأَ « عَادَ لِلتَّوَلَّى ٨ » فَهَمَزَ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَحَبَّ ٩ الْمُؤَقِدَانَ إِلَى مُؤَسَى

فَهَمَزَ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ ؛ لِأَنَّهُ تَوْهَمَ الضَّمَّةَ قَبْلَهَا فِيهَا .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « أَوَّلَ مِنْ وَأَلَّ » فَهُوَ عِنْدَنَا مُخْطِئٌ ؛ لِأَنَّهُ لَاحْتِجَاجٌ لَهُ ١٠
عَلَيْهِ — وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ — وَهَذَا الْغَلَطُ نَظَائِرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، فَإِذَا جَاءَ كَ ١٠
فَاعْرِفْهُ لِنُسْخَمِهِ كَمَا سَمِعْتَهُ وَلَا تَقْبِسْ عَلَيْهِ .

[اختلاف العرب والعلماء في « مدائن »]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « مَدَائِنُ ١١ » فَقَدْ اختلفت العرب فيها والعلماء ؛ فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ ١٥
« فَعَائِلَ » فَهَمَزَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ « مَقَاعِلُ » فَلَمْ يَهْمَزُوا .

١ - ص : عليهم .

٢ ، ٢ - ظ : ليست لهم قياس يستعصمون بها . ش : ليس لهم قياس يستعصمون به .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : رحمه الله . ٤ - الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ - من الآية ١٦ يونس ١٠ . ٧ ، ٧ - ساقط من ظ ، ش ؛

٨ - من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ . ٩ - ص : أحب ؛

١٠ - ص : جاء ، ظ : جاءه . ١١ - ظ ، ش : المدائن .

فالذين جعلوها « فَعَائِلَ » احتجُّوا بـ « مُدُنٍ » فقالوا : « مُدُنٌ » يدلُّ على أن الميم من الأصل وليست بيزائيدة .
وقال غير هؤلاء : هي « مَفَاعِلٌ » والميم زائدة ؛ لأنه « دَانَ يَدِينُ » وهؤلاء الذين لم يهَمْزُوا ، وكِلا الاشتقاقيين مَذْهَبٌ .

٥ قال أبو الفتح : أمَّا مَنْ قال : « مُدُنٌ » فاشتقاقه واضحٌ و « مَدِينَةٌ » عندهم كسفيئةٌ . و « مَدَائِنٌ » كـ « سَفَائِنٌ » .
وأمَّا من أخذها من « دَانَ يَدِينُ » فعناه أنها أطاعتُ صاحبها وتذلَّلتُ له والدَّيْنُ : الطَّاعَةُ ؛ وهكذا أخذتُ عن أبي عليٍّ وقتَ القراءة [١٩٦] . فأما قولُ الأخطَلِ :

١٠ رَبَّتْ وَرَبَا فِي حِجْرِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَنْظِلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَبْتَرَكَلُّ^١
فالمدينةُ فيه : أمةٌ ، يَصِفُ الأَكَارَ الذي يعمل في الكَرَمِ يقول : هو ابنُ أمةٍ . وقال لها « مَدِينَةٌ » لأنها ^٢ « مِنْ » دِنْتُ « أَي جَزَيْتُ » ، كأن مولاها يجزيها بعملها ^٣ ؛ فهذا مثلُ المَذْهَبِ الثَّانِي في « مدينة » كما ؛ حكاها أبو عثمان .

١٥ وقوله : إنَّ العربَ قد اختلفتُ فيها والعلماءُ . معناه أنَّ العربَ منهم مَنْ يهَمْزُ ، ومنهم مَنْ لا يهَمْزُ . فهذا وَجْهٌ اختلافِ العربِ .

١ - ١٠١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - لأنها : ساقط من ظ ، ش .

٣ - يجزيها بعملها : عن ص ، وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : يجزيها : أي بعملها .

٤ - ظ ، ش : ما .

وأما اختلاف العلماء فيها، فكان بعضهم سمعها مهموزة^١، وبعضهم سمعها غير مهموزة^٢، وبعضهم سمعها مهموزة^٣، وبعضهم سمعها غير مهموزة^٤، وبعضهم سمعها مهموزة^٥، وبعضهم سمعها مهموزة^٦، وبعضهم سمعها مهموزة^٧، وبعضهم سمعها مهموزة^٨، وبعضهم سمعها مهموزة^٩، وبعضهم سمعها مهموزة^{١٠}.

فالذين سمعوها مهموزة^١ خالفوا تأويل من سمعها غير مهموزة.

والذين سمعوها مهموزة^٢ وغير مهموزة^٣ - وأبو^٤ عثمان واحد منهم - قد أخذوا

فيها بالقولين.

ولو كان كلهم سمعوها مهموزة^٥ وغير مهموزة^٦، كما سمعها أبو عثمان الميازي

بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً.

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها^٧ فهذا معنى قوله:

« إن العرب قد اختلفت^٨؛ هي والعلماء فيها^٩ ».

[رواية «مدآين» بلا همز عن بعض العرب]

١٠

قال أبو عثمان:

وقد روي ترك^{١٠} الهمز في «مدآين» عن بعض العرب.

قال أبو الفتح: إنما كرر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله

اختلاف العرب، وأن بعضهم يهمز^{١١}، وبعضهم لا يهمز^{١٢}، فكرره هنا توكيداً.

وليس يريد أن من يهمز أكثر ممن لا يهمز^{١٣}، ولو اقتصر على الفصل الأول

لستوهم^{١٤} أن من لا يهمز في الكثرة كمن يهمز^{١٥}. فأراد أن يريد أن الهمز

فيها أشهر وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلفت العلماء^{١٦}.

١٠١ - ساقط من ظ، ش.

٢ - ص: أبو.

٣ - فيها: زيادة من ظ، ش.

٤ - ظ: اختلف.

٥ - قد: زيادة من ظ، ش.

[ماصح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون ما قبله ، وما بعده معاً]

قال أبو عثمان: فقد فسرت لك موضع الفاء في الواو والياء ، وموضع العين فيها لامه صحيحة: وسأبين لك موضع العين إذا اعتلت اللام ، أو كانت همزة في موضعه - إن شاء الله ٣ - وأذكر الأسماء التي جاءت تامة من هذا مملاً لامه صحيحة . ٥

فيمّا : أتم فيه الاسم لسكون ما قبله وما بعده :

« فُعَلٌ » ، و « فُعَالٌ » نحو : « حُوَلٌ » ، و « حُوَالٌ » ٥ .

و « فَعَالٌ » نحو : « صَوَامٌ » ، و « قَوَامٌ » .

و « مِفْعَالٌ » نحو : « مِشْوَارٌ » ، و « مِقْوَالٌ » .

وكذلك « التَّفْعَالُ » نحو : « التَّجْوَالُ » ٦ ، و « التَّطْرَابُ » ٧ ، [٩٦ ب]

و « التَّقْوَالُ » ، و « التَّزْيَارُ » .

و « أُنْفَعَالٌ » نحو : « أُنْقَوَالٌ » ، و « أُنْمِيَالٌ » ، و « أُنْعِيَانٌ » ، و « أُنْفَوَاجٌ » .

و « إِنْفَعَالٌ » نحو : « إِنْرَوَاءٌ » ٨ .

و « فَعْعُلٌ » نحو : « قَبْوُولٌ » ، و « كَبْيُولٌ » ٩ ، و « بَبْيُوعٌ » .

و « فُعْعُولٌ » نحو : « شَيْخُوعٌ » ، و « حُوُولٌ » ، و « سُوُوقٌ » . ١٥

و « فَعَالٌ » نحو « نَوَارٌ » ، و « جَوَابٌ » ، و « هَيَامٌ » .

١ - ظ ، ش : وقد .

٢ - ظ ، ش : بما .

٣ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وما .

٥ - ص : وعوار .

٦ - ظ ، ش : التجوَاب .

٧ - التطراب : زيادة من ظ ، ش .

٨ - إرواء : غير واضح في ص .

٩ - وكبُول : ساقط من ظ ، ش .

و «فَعِيلٌ» نحو : «طَوِيلٌ» .

و «فُعَالٌ» نحو : «طَوَالٌ ، وَهَيَامٌ» .

و «فِعَالٌ» نحو : «خِيَوَانٌ ، وَعِيَانٌ ، وَخِيَارٌ» .

و «فَاعُولٌ» نحو : «طَاوُوسٌ ، وَنَاوُوسٌ ، وَسَايُورٌ» .

و «أَفْعِيَاءٌ» نحو : «أَهْوِنَاءٌ ، وَأَغْيِيَاءٌ ، وَأَبْيِيَاءٌ» .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة ١ تنقسم على ثلاثة أضرب :

منها ما صح لسكون ما قبله ٢ نحو : «حَوْلٌ ، وَأَهْوِنَاءٌ» .

ومنها ما صح لسكون ما بعده نحو : «قُرُوقٌ ، وَشَيْخٌ ، وَتَوَارٍ ،

و طَوِيلٌ ، وَطَوَالٌ ، وَخِيَوَانٌ» .

١٠ ومنها ما صح لسكون ما قبله وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو : «صَوَامٌ ،

وَقَوَامٌ ، وَأَمِيَالٌ ، وَأَقْوَالٌ» وما أشبه ذلك .

فلو أسكنت هذه الحروف لالتفتى ساكنان فوجب الحذف أو الحركة و زال ٣
المثال فترك ذلك لذلك .

[فعل التعجب بصيغته شبه بالأسماء فيما تقدم]

قال أبو عثمان :

١٥ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ مُشَبَّهٌ بِالأَسْمَاءِ نَحْوُ : مَا أَقُولُهُ لِلْحَقِّ ، وَمَا أَبِيعُهُ ، وَمَا

أصَوْتَهُ لِنَفْسِهِ ؛ وَكَذَلِكَ «أَبِيعَ بِهِ ، وَأَطْوَلَ بِهِ ، وَأَجْرَدَ بِهِ ، وَأَسِيرَ بِهِ» ؛

١ - ظ ، ش : الأسماء .

٢ - ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : فزال .

لأن هذا في معنى ما أفعلته : وهو مشبهة بقولهم : « هذا أقولُ منه . وأبشعُ منه . وأسبِرُ منه » لقرب معناه منه .

ويدلُّك على إلحاقهم فِعْلَ التَعَجُّبِ بالأسماء قولهم : « ما أميِّلِحَه . وما أحيِّسِنَه » حَقَّرُوهُ كما حَقَّرَ الأسماءُ . والأفعالُ لا تُحَقِّقُ .

٥ قال أبو الفتح : إنما أشبهه فِعْلُ التَعَجُّبِ الأسماءُ . لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك ٢ فلذلك صحَّح ، فقيل : « ما أقومَه » وأنت لا تقول : « أقومَ زَيْدٌ » عمراً ٣ في معنى « أقامَه » ومن هنا لحِقَه التَحْقِيرُ كما يَلْحَقُ الأسماءُ في قولهم : « ما أميِّلِحَه . وما أحيِّسِنَه » . والأسماءُ إذا كانت في أوائلها ٣ الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال صحَّحت ولم تُعَمَلْ .

١٠ وقد مضى ذكرُ هذا وستره أيضا .

وإنما صحَّح « أفعلِ به » نحو : « أسبِرْ به . وأقومْ به » لأنك تحبِرُ لا أمرٌ . ومعناه « ما أفعلته » نحو قوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » ؛ إنما معناه [١٩٧] : ما أسمعهم . وما أبصرهم . وهو لفظُ الأمر في معنى الخبر . ويدلُّ على أنه ليس أمراً : كونه للواحد . والواحدة . والاثنتين .

١٥ والجماعة . بلفظٍ واحدٍ .

وذلك قولك : « يا زيدُ أكرمِ بعمرٍ . ويا هندُ أكرمِ بعمرٍ » . وبارك : لأن أكرمَ يزيدُ وباركنا أكرمَ به . وباركنا أكرمَ يزيدُ . وباركنا أكرمَ يزيدُ .

١ - ظ ، ش : هو .

٢ - ظ ، ش : لا يتصرف .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

٥ - ظ ، وش : بيكر .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

ولا تقول « يا امرأة أكرمى بزيد » ولا : « يا رجلان أكرم ما بزيد » ولا : « يا رجال أكرموا بزيد » ولا : « يا نساء أكرم من بزيد » .

لأنك لست تأمر أحداً بليقاع فعل ، وإنما تُخبر عن إفراط كرم زيد^١ كما تقول : « يا امرأة ما أكرم زيداً ، ويا^٢ رجال ما أكرم زيداً^٣ » .

وذهب بعض متأخري أصحابنا^٤ إلى أن هذا لفظ الأمر ومعناه ، وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم : « ما أكرم زيداً » يعني « ما^٥ » فكأنه قال : « يا امرأة أكرم يا شئ^٦ بزيد » وهذا تعسف وتخليط وعدول عن الصواب ؛ لأن معنى قولك « أكرم بزيد » إنما هو إخبار عن زيد بالكرم ، فكأنك قلت « لكرم زيد » كما تقول : « لقصو الرجل » إذا بالغت في الخير عنه بجوادة القضاء ، ولست تأمر أحداً بليقاع فعل عليه ؛ وإنما حملة على هذا التعسف^{١٠} لفظ الأمر في هذه^٦ المواضع .

وقد جاءت ألفاظ الأمر ويُرَاد بها الخبر ، كما جاءت ألفاظ الخبر ويُرَاد بها الأمر .

فإن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى : « قل من كان في الضلالة فليسمد له الرحمن مداً^٧ » وإنما معناه فليمد له الرحمن مداً ؛ أو فليسمد له^{١٥} الرحمن مداً . ومنه قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصير^٨ » .

١ - ص : بزيد .

٢ - ص : أو يا .

٣ ، ٣ - ظ : أكرم زيد . ص : لكرم زيد .

٤ - ظ : لصحابنا ، وهو خطأ .

٥ - « ما » ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٧ - من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩ .

٨ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمرُ : قوله تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ »
 فهذا في معنى قوله ٢ : « آمنوا » ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : « يَغْفِرْ لَكُمْ
 ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ۚ » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ٤ .
 كما تقول : « إنْ تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ٥ » ولا يكونُ قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ
 جوابَ ٦ : « هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابِ أليمٍ ٧ ؟ » وإن كان
 أبو العباس رحمه الله ٨ قد ذهب إليه .

قال أبو علي ٩ : لأن المغفرة لا تنجب بالدلالة إنما تنجب بالإيمان ، ألا ترى أنه
 ليس كلُّ مَنْ دُلَّ غُفِرَ له ؛ إنما يُغْفَرُ لمن آمنَ ، فعنى « أكرم به : ما أكرمه »
 [٩٧] قال أبو علي ٩ : والباء ٩ وما عملت فيه في قولك : « أكرم به » في موضع
 رفع ؛ لأنها مع ما عملت فيه الفاعلُ ، كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله . ١٠

قال أبو علي ٩ : فكأنه قال : « أكرم زيد » أى صار ذا كرم ؛ كما تقول :
 « أجرب زيد » أى صار ذا إبل جربى . و « أنحر » أى صار ذا إبل بها نحاز .
 و « ألهج » أى صار ذا فصالٍ قد كهيجت بالرضاع . قال الشماخ :
 رعى بارض الوسمى حتى كأنما يرى بيسقى البهمى أخيلة ملهيج .
 فلماً كان « أفعل به » فى معنى « ما أفعله » صحَّ صحته . ١٥

١ - من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ - قوله : ساقط من ص .

٣ - من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « ويدخلكم جنات » لم يذكر فى ظ ، ش .

٤ ، ٥ - « ذنوبكم » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ - ظ : بجواب .

٧ - من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : فإليه .

وقوله : وهو مُشَبَّه بقولهم : « هو أقولُ منه » وأبْسَعُ منه » ، وجهُ
 الشَّبه بينهما أن « أفْعَل » إذا وصلتَ بها « مِن » فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم :
 « أنت كريمٌ » ، وأنا أكرمُ منك . وأنتَ ظريفٌ ، وأنا أظرفُ منك « فعناه : أنهما
 قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ وعلى هذا لا يجوز أن تقول :
 « العسلُ أحلى من الخُل » لأنهما لم يشتركا في الحلاوة ؛ وإنما ينبغي أن يُقال :
 « العسلُ أحلى من التَّمَر »^٢ لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التَّمَر^٣
 فيها ؛ وإذا كان « أفْعَلُ منك » إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم : « أفْعِلْ
 به » قريبا منه ؛ لأن معنى « أفْعِلْ به » المبالغة أيضا ؛ إلا أن « أفْعِلْ به »
 فِعْلٌ . و « أفْعَلُ منك » اسمٌ^٤ بدلالة دخول علامات الأسماء عليه نحو
 قولهم^٥ : « مررتُ بأفضلَ منك ، وبأعلمَ منك » ونحو ذلك ، فصَحَّ « أفْعَلُ منك »
 لأنَّه اسمٌ ، وصَحَّ « أفْعِلْ به » لأنَّه في معناه ، ولولا إلحاقُ فِعْلِ التَّعْجِبِ
 بالأسماء ومشابهته لها ، لقلَّت في التعجب : « ما أقامَ زيدا ، وما أطاله ، وأقيمُ
 به ، وأطيلُ به . »

فإن قال قائل : فهلَّا قالوا : « ما أشدُّ زيدا . وما أقلُّ مالِكَ » فأظهروا
 هنا كما صحَّحوا في قولهم : « ما أطولُه ، وما أقولُه » ؟
 قيل : لأنَّ « ما أفْعَلُه » محمول على « هو أفْعَلُ منك » وأنت قد تدغم :
 « هو أشدُّ منك » لأنَّه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك^٦ : أن المدغمَ إذا جاء

١ - ظ ، ش ، هو . والصواب ما نقلناه عن من لأنه مطابق لما ورد في قول أبي عبيان .

٢ ، ٣ - ظ ، ش « الدبس » في الموضوعين .

٤ ، ٤ - ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : بدخول .

٦ - « قولهم » ساقط من ظ ، ش .

٧ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

مخالفا لبناء الفعل أظهير تضعيفه نحو قولهم : « سُررٌ ، وجدُدٌ ، ومِررٌ ،
 وُحِطَطٌ » لأنه ليس في الأفعال « فَعُلَّ ، ولا فِعِلَّ ، ولا فَعَلَّ » .
 ثم إنهم قالوا : « رجل صَبَّ [١٩٨] ، ويوم قَرٌّ » فأصلهما : « صَبِبٌ ،
 وقَرِرٌ » لأنك تقول : « صَبَيْتَ يا رجلُ ، وقَرَّرْتَ يا يومنا » فهذا كقولك :
 « حَذِرَ فهو حَذِرٌ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ » ، فأدغمَ هذا ؛ لأنه على بناء الفِعْلِ
 نحو : « عَلِمَ ، وشَرِبَ » فقد علمنا من هذا أن تجيء المضاعف على مثال الفِعْلِ
 يُرْجَبُ إدغامه ؛ فن هنا وَجَبَ إدغامٌ « هو أشدُّ منك » فكان إدغامٌ « ما أشدَّه »
 أوجبَ ؛ لأن ما فيه من مشابهة الاسم لا تُخْرِجُهُ من أن يكون فِعْلًا ، بل أقصَى
 أحواله أن يكون اسما ، ولو كان اسما لوجب إدغامه ؛ لأنه على وزنِ الفِعْلِ
 فكيف وهو « فِعْلٌ » ! ألا ترى إلى إدغامهم « الأظْلَّ ، والأَمَرَّ » وهما اسمان
 لافعلان ، ولا صفتان أيضا .

وإنما وجب تصحيحُ الاسم الذي في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل
 للفرق بينهما نحو « هو أطولُ منك » ثم أشبهته « ما أطولته ، وأطول به » فأجريا
 في الصحة مجرى « هو أطولُ منك » .

فأما قولهم : « أشدُّدٌ به » فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامه فجرى ذلك
 مجرى « شدَّدتُ ، ومدَّدتُ » .

١ فإن قال قائل " ١ : فهلا أظهروا « هو أشدُّ منك » ثم ألحقوه « ما أشدَّه » ؟ .
 قيل : لأنه على وزن الفِعْلِ فيجبُ ٢ إدغامه ، وليس ما جاء من المضاعفِ
 به وزن الفعل بواجب إظهاره كما يجب تصحيح ما في أوله زيادة الأفعال من الأسماء

١ - ١ - ظ ، ش : فإن قيل .

٢ - ظ ، ش : فوجب .

ألا ترى إلى إدغامهم « رجلٌ صَبَّ . ويومٌ ^١ قَرَّ » وهما بوزن الفِعْل فقد علمت أن مجيء المضاعف على وزن الفِعْل يُوجِبُ إدغامه ، فمن هنا أُذْغِمَ « هو أشدُّ منك » ولم ^٢ يكن لـ « ما أشدّه » ما يُشَبِّهه به فيُظَهِّرَ فَبَقِيَ مُدْغَمًا كما يجب فيه .

- وقوله : « والأفعال لا تُحَقَّرُ » إنما لم تُحَقَّرِ الأفعال ؛ لأنَّ التَّحْقِيرَ في معنى الوصف ؛ ألا ترى أن قولك « هذا رُجَيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ؛ والأفعال لا توصف ، ^٣ فلذلك لم يجر تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصَفْ ^٤ لأنَّ الصِّفَةَ ذَكَرَ حال الموصوف ، والأفعالُ لأحوال لها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفَا ، ولم يُصَغَّرَا ؛ ولذلك أيضًا لم تُصَغَّرِ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ نحو « كَمَّ ، وأبْنَى ، وكيف » لمضارعها الحروف .

١٠

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان : وكل اسمٌ بَنَيْتُهُ ^٥ من هذا في أوله زوائد الفِعْلِ المضارع ، وهو بها على مثال [٩٨ ب] المضارع فصَحَّحْنَاهُ وَلَا تُعْلِلْنَاهُ - وقد بَيَّنَّتْ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع ، ولم يكن على مثال المضارع ، فأَعْلِلْنَاهُ .

١٥

ولَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ « تَحْلِيءٍ » من « بَعِثَ » لَقُلْتِ : « تَبِيعَ » فأسكنته الياء والْقَيْسِيَّةَ حَرَكْتَهَا عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهَا ؛ وكذلك هر من « قُلْتُ » تقولُ

١ - يوم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلم .

٣ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : تبنيه .

٥ - ظ ، ش : وأسكنت .

فيه : « تَقِيلُ » ؛ وكذلك « تَفْعُلُ » تقول^١ فيه^٢ : « تَقُولُ » تُسْكِنُ^٣ الواوَ وتُسْقِي حَرَكَتَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت في أولها التاءُ وهي من زوائد المضارع ؛ لأنه قد أُمِّنَ الشبَّهُ بينهما . ألا ترى أنه ليس في المضارع « تَفْعُلُ » ولا « تَفْعُلُ » فقد وقع الفصلُ بالضمِّ والكسر ولكِنَّكَ لو بَنَيْتَ مِثْلَ « تَفْعُلُ » لَصَحَّحْتَ : لأنهم يقولون : « أَنْتَ تِرْكَبُ ، وتِيذُ هَبُ » ، وَكُنْتَ تَقُولُ فِيهَا مِنْ « بَعْتُ : تَبِيعُ » وَمِنْ « قُلْتُ : تَقُولُ » فَتُصَحِّحُ لئلا يلتبسا بالفعِلُ نحو قولهم : « تَخَالُ ، وَتَخَافُ » فِي مَضَارِعِ « خَلْتُ ، وَخِفْتُ » قَالَ أَبُو ذُوؤَيْبٍ :

١٠ فَنَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ أُنَى لِاحِقٍ مُسْتَتَبِعٍ
وَأَنْشَدَنِي عُمَيْلِيُّ فَصِيحَ لِنَفْسِهِ :
فَقَوَّيْهِمْ تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوْثَةٌ مَا إِخَافُ لِمِ كِيَارَا
بِكسر الهمزة مِنْ « أَخَافُ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْمَرُ » فَأَمَّا ضَمُّوا الياءَ لضمِّمَةِ الْفَاءِ إِتْبَاعًا
١٥ كَمَا قَالُوا : يُسْرُوعٌ « فَضَمُّوا الياءَ لضمِّمَةِ الرَّاءِ .
وَ « التَّحْلِييُ » إِنَّمَا صَارَ « تَفْعِيلاً » لِأَنَّهُ مِنْ « حَلَّاتٍ » الْأَدِيمِ إِذَا قَشَّرْتَهُ ،
وَمَا سَقَطَ مِنْهُ فَاسْمُهُ : « التَّحْلِييُ » .

١ - تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ، منه .

٣ - ظ ، ش ، وتسكن .

[يصحح « مفعل » لأنه منقوص من « مفعال »]

قال أبو عثمان :

وَيَسَمُّ « مِفْعَلٌ » مِنْهُمَا ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا تَمَّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ « مِفْعَالٍ »
قَالُوا : « مِفْتَسِحٌ وَمِفْتَاخٌ ، وَمِخْيِطٌ وَمِخْيَاطٌ ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ « مِخْيَاطٍ » لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ ،
وَكَانَ « مِخْيِطٌ » مَنْقُوصًا مِنْهُ صَحَّحَ : لِأَنَّ بِنَاءَ « مِفْعَالٍ » هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،
وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي « مِخْيِطٍ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ
كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ « عَوْرَ ، وَحَوَّلَ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى « اَعْوَرَ ،
وَاحْوَلَ » - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا - .

وَلَمْ يَتَّعَلَّ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ [١٩٩] « مِخْيِطٍ » بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ
كَمَا صَحَّ نَحْوُ « حَوَّلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ « مِفْعَلًا » بوزن « تِفْعَلٍ »
وَ « حَوَّلَ » لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَكَانَ يَجِبُ إِعْلَالُ « مِفْعَلٍ » كَمَا أَعْلَلُوا
« مَفْعَلًا » لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ .

[إعلال « مفعل » ، رمفعل « من قال » ، « وباع »]

قال أبو عثمان :

٦٥

وَيَتَّعَلُّ « مَفْعَلٌ » وَمَفْعَلٌ مِنْهُمَا فَتَقُولُ فِي « مَفْعَلٍ » مِنَ الْوَاوِ :
« مَفْعِيلٌ وَمَفْعَلٌ » مَقُولٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ : « الْمَشُورَةُ ، وَالْمَشُوبَةُ ، وَالْمَعُونَةُ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا اعْتَلَّ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ

بالتصحيح ١ ؛ لأن الميم في أوائلهما تختص ٢ بالأسماء فوق الفصل بذلك ؛
وقد تقدم ذكر هذا .

[رأى الخليل في أن « مفعلة ، ومفعلة » من الياء سواء]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن « مفعلة » من الياء من هذا و « مفعلة »
سواء ؛ وقد بينا هذا فيما مضى . ٥

قال أبو الفتح : قوله « من هذا » يعني مما اعتلت عينه وهي ياء ؛ يريد به
باب « معيشة » ، وأنها تصلح أن تكون « مفعلة » ، و « مفعلة » وقد ،
شرحت هذا .

[تصحيح « أفلة » نحو « أسورة وأعينة » ،]

قال أبو عثمان : ويستم « أفيلة » نحو : « أسورة » ، وأخوثة ، وأخورة ،
وأعينة . ١٠

قال أبو الفتح : إنما صح هذا ؛ لأن الزيادة في أوله همزة وهي من زوائد
الأفعال ، فأرادوا الفرق بين القبيلين فصححوها ٣ ؛ وقد مضى ذكر مثله .

[بجى « تدورة » على أصلها]

قال أبو عثمان : ١٥

ومما جاء على أصله مما قد ذكرنا علته قول الشاعر :

بيننا بتدورة يضىء وجوهنا دمم السليط على فتيل ذبال

١ - ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : مما يختص .

٣ - ظ ، ش : فصحوه .

وقالوا «التَّشْوِبَةُ» يريدون : «التَّوْبَةُ» ١ .

قال أبو الفتح : قوله : «قد ذكرنا عَلِيَّتَهُ» فيما مضى ٢ : يعني أنه صحت الواو في «تَشْوِبَةٍ» ، وتَدْوِيرَةٍ ٣ «لأن في أول الكلمة التَّاء وهي من زوائد المضارع ، فلو قال «تَدِيرَةٍ» ، وتَيَّبَةٍ» فأعلَّثوا لالتباس بـ «تَبْيِيعُ» ، وتَعْيِيشُ» فصحَّحوا الواو للفصل بين الاسم والفِعْل .

فإن قلت : إن الهاء في آخر الكلمة تَنْفَصِلُ بينها وبين الفِعْل ؛ لأن الهاء من زوائد الأسماء خاصة فهلا أُعْلِيَّت «التَّشْوِبَةُ» ، وتَدْوِيرَةُ ؛ كما أُعْلِيَّت «مَقَامُ» ، ومعاشُ» لاجتماعهما في أن الزوائد فيهما مما يختص بالأسماء دون الأفعال ؟ .
 قيل : إن الهاء في [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنك قلت : «تَدْوِيرُ» ، وتَشْوِبُ» .

فإن قلت : إن «تَدْوِيرَةَ» اسمٌ عَلَّمٌ والهاء فيها ليست مثلها في «قائمة» ، وقاعدة» فتقدَّر انفصالها ، كما لا يمكنك تقدير هاء «طلحة» كهاء «قائمة» لأنه لا يُمكنك نزع هاء «طلحة» وهي معرفة ؟ .

قيل : إن التعريف ثانٍ ، فلم يُعْتَدَ به ؛ لأن التَّنْكِيرَ هو الأصلُ ، والهاء على كل حالٍ — لانفتاح ما قبلها — تُشْبِهُ «موت» من «حَضَرَ موت» فهي على تَصَرُّفِ الأمرِ في تقدير الانفصال .

١ - فوقها في ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ - فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : تدروه .

٤ - ظ : وتدروه . وش : والتدوره .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

[قلب ألف « رسالة » و « ويا » « صحيفة » و « وواو » « عجوز » في الجمع حمزة]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل في واو « عجوز » وألف « رسالة » و « ويا » « صحيفة » : إنما همزون في الجمع ولم يكن بمنزلة « متعاون » و « معايش » إذا قلت « صحائف » و « رسائل » و « عجائز » لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميسرة لا تندخلها الحركات ووقعن بعد ألف فهمزون ولم يظهنرن إذ كن لأصل لهن في الحركات ، ولو ظهنرن في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض المواضع .

قال أبو الفتح : اعلم أن الهمز في باب « فعائل » إنما أصله لباب « رسالة » ، وكنانة ^{١٠} « وذلك أنك لما جمعت « رسالة » على « فعائل » جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف « رسالة » فالتقت ألفان فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها ^٢ ، فلو حذفقت ^٣ الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفقت ^٤ الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لا بد له من أن يكون بعد ألفه ^٥ الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ^٦ « كفتاعل » .

ولم يجوز أيضا تحريك ^٧ الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع ^{١٥} لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ؛ ولو حررت أيضا لانقلببت

١ - ظ ، ش : لسن .

٢ - ظ ، ش : حركته .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : حذفوا ، في الموضعين .

٥ - ظ : ألف . وش : الألف .

٦ - ظ ، ش : ليكون .

٧ - ظ ، ش : حركة .

حمزةً وزالت دلالةُ الجمع ، فلم يَبْتَقِ إِلَّا تحريكُ ١ الألفِ الثَّانِيَةِ بالكسر ليكونَ كعين « متفَاعِلٍ » ، فلمَّا حُرِّكَتِ انْقَلَبَتِ هَمْزَةٌ فَصَارَتْ « رسائلٌ » وكنائسٌ « كما ترى .

ثمَّ شَبَّهَتِ الياءُ في « صحيفَةٍ » والواوُ في « عجوزٍ » بألفِ « رسالةٍ » لأنَّ قَبِيلَ كلِّ واحدةٍ ٢ منهما بعضُها [١٠٠] وهى ساكنةٌ فَجَرَّتَا من هذا مَجْرَى الألفِ ، ٥ وأصلُ البابِ في هذا الهمزِ إنما هو للألفِ ؛ لأنها أَوْعَدُ في المدِّ منهما ٣ وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن « الألفُ » ، والياءُ ، والواوُ « في هذه المواضعِ مِثْلَهَا في « مَسَامٍ » .
ومَعِيشَةٍ ، ومَعُونَةٍ « فَتَرَدَّ في الجمعِ إلى أصلِها في احتمالِ الحِرْكَةِ لأنَّهِنَّ في « رسالةٍ » ، وصحيفَةٍ ، وعجوزٍ « زوائدٌ لم يتحرَّكَنَّ قَطُّ » فَاجْتَسَبَتْ فِيهِنَّ ١٠ الحِرْكَةُ فَهَمْزُنَ .

وقولُهُ : « ولو ظَهَرَ نَ في الجمعِ متحرَّكاتٍ كانت الحِرْكَةُ سَتَدُّ خَلْفَهُنَّ في غيرِ الجمعِ في بعضِ المواضعِ » يريدُ أنْكَ لو لم تَهْمِزْ في الجمعِ فقلتَ « عجاوزُ » ، وصحايفُ « بلا همزٍ لوجِبَ أنْ تقولَ إذا خَفَفْتَ ؛ مِثْلَ « خَطِيئَةٍ » ، ومَقْرُوءَةٍ « - أنْ تُلْتَقِيَ الحِرْكَةُ على الواوِ ، والياءِ وتَحْدَفُ ٥ الهمزةُ كما تفعلُ في الصَّحِيحِ ١٥ فكنتَ تقولُ - « خَطِيئَةٍ » ، ومَقْرُوءَةٍ » كما تقولُ في « مَنْ أبوك : مَنْ بِيْرُك » وهذا لا يجوزُ في شيءٍ من هذه الحُرُوفِ ؛ لأنها زِيدتْ للمدِّ ، فلو حُرِّكَتْ لبطل

١ - ظ ، ش : حِرْكَةُ .

٢ - ظ ، ش : واحدٌ .

٣ - ظ ، ش : مِنْهَا .

٤ - ص : خَفَفْتَ ، بِجَاءِ مَعْجَمَةِ وَفَاهِينَ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَظ ، ش : حَقَّقْتَ ، بِجَاءِ مَهْمَلَةٍ وَقَافِينَ .

٥ - ص وَهَامِشُ ظ : وَتَحْدَفُ . وَظ : فَحَذَفْتَ . وَش : فَتَحْدَفُ .

الغرض فيها ، لأنّ الحركة تُخْرِجُهَا عن المدّ ، وقد قرأ بعضُ القراء « خَطِيئَةً »^١
 ٢ فحرك الباءَ ٢ للتخفيف وهذا خطأ .

فإنّ قُلْتُ : فقد تقولُ في تخفيف « خطيئة » ، ومقروءة ؛ خطيئةً ،
 ومقروءةً » فتُدْغِمُ ٣ الباءَ والواو . والإدغامُ يُبْطِلُ المدَّ فهلا جاز طَرَحُ
 ٥ الحركة عليها . كما جاز إدغامُها ؟ .

قيل : إنّ إدغامِ الواوِ ، والياءِ لا يُخْرِجُهُما من المدّ كلَّ الإخراج كما تُخْرِجُهُما
 الحركةُ ، ويدلُّك ٤ على أنّ الحركةَ في الباءِ ، والواوِ أشدُّ إخراجاً لهما من
 إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدْغِمَتَيْنِ في حرفِ الرويِّ لم يَحْزُ موضعَ كلِّ واحدٍ
 مِنهُما غيرُهُما نحوُ : « ولى . وعدو » لا يجوز مع « ولى ظبي »^٥ « ولا مع « عدو »

١٠ « عدو » ولو كان إدغامُهُما يُخْرِجُهُما من المدّ أصلاً لجاز « ظبي » مع « ولى »

و « عدو » مع « عدو » كما أنّ الحركةَ لما كانت تُخْرِجُهُما من المدّ أصلاً
 ٧ جاز مع ٧ كلَّ واحدةٍ منهما إذا وقعت قبيلَ حرفِ الرويِّ غيرُها^٨ من سائر

الحروفِ الصّحاحِ ، ألا ترى أنّه يجوز مع « الغبير [١٠٠ ب] : الحسبر ، والسّممر »
 ويجوز مع « الطّوكل : العمل ، والسّممل »^٩ ، والسّمملُ ، فللهذا جاز أن تُدْغِمَ

١٥ إذا أردت تخفيفَ « خطيئة » ، ومقروءةً « فتقول : « خطيئة » ، ومقروءةً »

١ - من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً »

آية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : فحرك المد الباء .

٣ - ظ ، ش : وتدغم .

٤ - ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : طبي ، في الموضعين .

٦ ، ٧ - ظ ، ش : جاز طبي مع . بزيادة « طبي » وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : وغيرها ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ - السمل : زيادة من ظ ، ش .

- ولم يَجْزُ أَنْ تُلْتَقِيَ حَرَكَةَ الهمزة عليهما فتقول « خَطِيئَةٌ » . ومَقْرُوءَةٌ » .
 فإن قُلْتَ : فهَلَا قالوا في تخفيف « خطيئة » ، ومقروءة : خَطِيئَةٌ :
 ومَقْرُوءَةٌ » فجعلوا الهمزة بَعْدَ الواو ، والياء بينَ بينَ : كما يَقولون
 في تخفيف « هَبَاءَةٌ ، وأَلَاءَةٌ : هَبَاءَةٌ وَأَلَاءَةٌ » . فيجعلون الهمزة بعد الألف
 بينَ بينَ : لأنَّ الواو والياء تجريان في هذا الموضع مجرى الألف كما قَدَّمْتَ ؟ .
 قيل إنَّ الياء ، والواو وإن كانتا مضارعين للألف بسكونهما وكان بعض
 كلِّ واحدةٍ منهما قَبْلَهُمَا . فليس لهما ٢ تَمَكُّنُ الألف في المدِّ وإنما هما
 مُشَبَّهَتَانِ بهما^٣ وليس يلزمُ إذا أشبهت الشيء الشيء من وجهٍ أو وجهين أن يُشَبَّهَ
 من جميع وجوهه : لأنَّه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تَكُنْ بأنَّ تَجْعَلُ أحدهما داخلًا
 على الآخرِ أوَّلِي من أنْ تَجْعَلَ الآخرَ داخلًا عليه ، ولكنَّ لَمَّا : أشبَهتِ الياءُ
 والواو الألفَ اجتنبوا تحريكهما في تخفيف « خَطِيئَةٌ » . ومَقْرُوءَةٌ » ونحوهما
 لَمَّا بينهما وبينها ٥ من الشبهِ وأدغموهما ٦ لَمَّا بينهما من الخلاف .
 فإن قيل : فهَلَا عكسوا هذا الذي فعلوه فأجازوا تحريكهما في « خَطِيئَةٌ » ،
 ومَقْرُوءَةٌ » ولم يُجِيزُوا إدغامهما بيضد ما فعلوا ؟ .
 قيل : الذي فعلوه هو القياسُ ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجنا من المدِّ أصلاً ٦٥

١ - ظ ، ش : بين .

٥ - يريد (بعض كل واحدة منهما قبلها) : الكسرة قبل الياء فإنها بعض الياء ، والضمة قبل الواو فإنها بعض الواو .

٢ - ظ : لها .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ش : إذ . وظ : إذا .

٥ - ظ ، ش : وبين الألف .

٦ - ظ ، ش : فأدغموها .

وهم إذا أدغموها ١ في « خَطِيئَةٍ ، ومَقْرُوءَةٍ ٢ » فالياءُ ساكنةٌ وَقَبْلَهَا كسرةٌ
والواوُ ساكنةٌ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ وهذا هو شرطُهما إذا كانتا مَدًّا فليس هاهنا
ما ٣ يَنْقُصُ المدَّ أَكْثَرُ من الإدغام ، فلمَّا لم يَبْلُغِ الواوُ والياءُ في « خَطِيئَةٍ ،
ومَقْرُوءَةٍ » منزلة الألف كماها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ ؛ ولمَّا كانت الحِركةُ
فيهما تُنَحْرِجُهُما من المدِّ أصلاً وهم قد اعتموا فيهما ٥ على المدِّ لم يَحْرِكُوهُما ولكن
طلبوا لهما حالا وسطاً بينَ جَعَلِ الهمزة بعدهما بينَ بينَ ، وبينَ تحريكهما وهو
الإدغامُ فأدغموها .

فهذا الذي فعلوه أَحْوَطُ وَأَقْبَسُ [١٠١] ممَّا عدلوا عنه مِنْ جَعَلِ الهمزة
بعدهما بينَ بينَ أو تحريكهما ، فلمَّا كان تَرْكُهُم في « عجائزَ ، وصحائفَ ، ورسائلَ »
يُلْزِمُهُم أو يُسَوِّغُ لهم تحريكهنَّ في غير ذلك همزوهن ولم يُحْمَلُوهُن الحِركةُ . ١٠
فأما الألفُ فمعلومٌ أنها لا تنحركُ أبداً لثلاثِ تصيرِ همزةٍ ؛ فقد كُنْفيْنَا بهذا
القول فيها .

[تصحيح اسم الفاعل من « حور ، وصيد » لتصحيح الفعل عند التحليل]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوْرَ وَحَوَّلَ » قال : « هو عاوِرٌ غداً ٦ وحاولٌ »
فأجابهنَّ بُجْرِى الفعل ، وكذلك « فاعلٌ » من « صَيِدْتُ ٧ » لا يُهْمَزُ ٧ .

١ - ظ : أدغموها .

٢ - ش : خطيئة ومقروءة .

٣ - ظ ، ش : بما .

٤ - ص : يقص أو يقصر .

٥ - ظ : فيها .

٦ - غدا : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : لا يهمز .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل في هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور
 الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّت العينُ في « قام ، وباع » اعتلَّتْنا في « قائم وبائع »
 بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .
 وقولُه : « فأجراهنَّ مجرى الفعل » يريد في الصحة .

٥ [بقاء الواو والياء متحركين في « تقاول ، وتبايع » جمعين لتقول و« تبيع »
 اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلانه]

قال أبو عثمان : ولو سُمِّيَتْ رجلاً « بتَقْوُلُ » ، وتَبْيِيعُ » منقولاً من الفعل
 « كَيْزِيدَ » ثم كَسَّرْتُهُ . لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقولُ :
 « تَقَاوِلُ ، وتَبَايِعُ » خلافاً لباب « رسالة ، وصحيفة ، وعجوز » .

قال أبو الفتح : قوله ١ : منقولاً من الفعل « كَيْزِيدَ » يريد به أنك ٢
 تنقله بعد أن لزمه الاعتلال ؛ لأنه فِعْلٌ كما أن « يَزِيدَ » كذلك ولو بنيتَه اسماً
 غيرَ منقولٍ لصححتَه فكنت تقولُ « تَقْوُلُ » ، وتَبْيِيعُ » وقد مضى ذكرُ هذا .
 وإنما ظهرت الواو ، والياء متحركتين في الجمع لأن « تقول » أصله « تَقْوُلُ » ،
 و« تَبْيِيعُ » أصله « تَبْيِيعُ » فالحركةُ جاريةٌ على العين في الأصل ، فلمَّا احتجت
 إليها في الجمع حَمَلَتْها العين فجري ، تقول ، وتببيعُ » مجرى « معونة » ،
 ١٥ و« معيشة » فكما لم تهمز في قولك « معاوِنُ » ، ومعايشُ » كذلك لا تهمزُ
 في « تَقَاوِلَ ، وتَبَايِعَ » لافصل بينهما .

١ - قوله : ساقط من ظ .

٢ - به : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

باب ماجاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء . اللتين هما عينان له مثالٌ في الفعل

الذي ليس في أوله زيادة

٥ اعلم أنه يُعَلَّلُ كما يُعَلَّلُ الفِعْلُ : لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من
[١٠١ب] الاسم ، فإذا أَرَدْتَ « فَعَلَّ » قُلْتَ : « بابٌ . ودارٌ ، وساقٌ »
وربما جاء على الأصل نحوُ « القَوْدِ والحَوَكَةِ . والخَوَنَةِ » . فأمَّا الأَكْثَرُ ومجرى
الباب فالإِسْكَانُ والإِعْلَالُ : وإنما هذا بمنزلةِ : « أَجْوَدْتُ ، واستَحْوَدْتُ » .

١٠ قال أبو الفتح : يقولُ الاسمُ والفِعْلُ في هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ « بابٍ ،
ودارٍ بَوَّبٌ ودَوَّرٌ » كما أنَّ أصلَ « قالَ ، قَوَّلَ وقامَ وقَوَّمَ » فكلُّ واحدٍ
منهما كصاحبه في أن قَلِبَتْ عينُهُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أو سَطَطَهُ ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فاقض
بأبها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع — هكذا قال سيبويه وهو
الصواب — إلاَّ أن تقومَ دلالةٌ على أنها من الياء ، وإذا تأملتَ أكثر اللُّغَةَ
١٥ أصبته كذلك .

فأمَّا « القَوْدُ ، والحَوَكَةُ » ونحوهما فشاذا كما ذكر : لأنَّ العلةَ التي
أوجبتِ القَلْبَ في « بابٍ ، ودارٍ » فيه : وكانَ القياسُ قَائِمَهُ .

١ - أن أصل : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فكان .

وقوله : « وإنما هذا بمنزلة : أجددت ، واستحوذت » يريد في الشنوذ

عن القياس .

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وكذلك « فَعِيلٌ » كقولهم : « خِفْتُ ، ورجلٌ خافٌ ، ورجلٌ مالٌ » ،
ويومٌ رآحٌ .

وقال الخليل : : هذا كله « فَعِيلٌ » وهو كقولهم : فَرِقْتُ ١ ، ورجلٌ
فَرِقٌ ؛ ونزِقْتُ ، ورجلٌ نَزِقٌ .

قال أبو الفتح : العِلَّةُ في قلب هذا وما قبله واحدةٌ وهو تحركُ العين

وانفتاح ما قبلها .

١٠

فأصلُ « خافٍ : خَوِيفٌ » لقولهم : « خِفْتُ تَخَافُ » .

وأصلُ « مالٍ : مَوِلٌ » لقولهم : « مِلْتُ يارَجُلٌ تَمَالٌ » .

وأصلُ « راحٍ : رَوِحٌ » لقولهم : « رِحْتُ يايَوْمَنَا تَرَأِحٌ » .

فهذا كله « فَعِيلٌ يَفْعَعِلٌ » .

والاسمُ من « فَعِيلٍ » يَجِيءُ على « فَعِيلٍ » كما ذكر الخليل نحو « فَرِقٌ فهو

١٥ فَرِقٌ ، ونَزِقٌ فهو نَزِقٌ » .

[يجيء « روع ، وحول » مصححا غير مل]

قال أبو عثمان : وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء « فَعَعِلٌ » قالوا :

« رَجُلٌ رَوِعٌ ، ورجلٌ حَوِيلٌ » .

قال أبو الفتح : لما جاء « القَوَدُ » ، والحوَاكَةُ « صحيفا - وإن كان فيه ما يُوجبُ القَلْبَ - كذلك جاء « رَوِعٌ » ، وحوُولٌ « على الأصل إلا أن هذا أبعدُ من ذلك قليلا [١٠٢] لأن الحركة في العين في « رَوِعٍ » ، وحوُولٍ « كسرة والحركة في « القَوَدِ » ، والحوَاكَةُ « فتحة » ، والكسرة ثقيلة والفتحة خفيفة .

[لو بنيت من « قام » مثل « عضد » نقلت « قام »]

قال أبو عثمان :

وأما « فَعَلٌ » فلم يَجِيئُوا بشيءٍ منه على الأصل كراهة الضمَّة في الواو نحو : « رَجُلٌ حَدَّثٌ » ، وَنَدُسٌ ، وَخَلَطٌ .

قال أبو الفتح : هذا المثال لأعلّمهُ جاء اسماً فيما عينه مُعْتَلَّةٌ - لاصحيفا ولا مُعْتَلًا - ولكنك لو بنيت من « قام » مثل « عَضِدٌ » ، وَرَجُلٌ « قُلْتَ : « قام » وأصله « قَوْمٌ » فقلبت الواو ألفا لتجرّكها وانفتاح ما قبلها كما قالوا ١ « طال » وأصله « طَوَّلٌ » لقولهم « طویلٌ » - وقد مر هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال كراهة الضمَّة في الواو .

فإن قلت : أقولُ في « فَعَلٌ » من « قام » : قَوْمٌ « فأهمز الواو لانضمامها ؛ فتعسفٌ ، وتركٌ للصواب ؛ لأنك لو صححت لهربت إلى الهمزة ، فكان تركٌ ذلك ٢ وقلبه هو القياس كما رأيتهم قلبوا في « طال » .

فأما « أدوّر » فلمّا لم يجدوا بُدًا من حركة الواو همزوها ؛ وكذلك « نور » ، جمعُ نَوَارٍ « لما وجدوا لها مثلاً من الصحيح يسكن أسكنوها نحو « رُسُلٍ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فاذا كانوا يُسْكِنُونَ في «رُسُلٍ» مع أن الضمّة لا ١ تُسْتَشْقَلُ في السَّيْنِ
 كما ١ تُسْتَشْقَلُ في الواو فهُمُ بتسكين الواو في «نُورٍ» ٢ وتَرْكِ الضمّ -
 أَجْدَرُ ؛ ولو وَجَدُوا ٣ سَيْبِلًا في «أدْوُرٍ» ، ونُورٍ إلى قلب الواو أَلِفًا
 فَعَلُوا ذلك ؛ ولكنَّهُمْ لم يَجِدُوا فغَبَرُوا بِالْحَمَزِ والإِسْكَانِ ، وإذا وَجَدُوا سَيْبِلًا
 إلى قَلْبِ الواو أَلِفًا في «فَعَلٍ» مِنْ «قَامَ» قَلَبُوا ٥ فَقَالُوا : «قَامَ» هذا ٥
 هو القياس .

[«فعل» و «فعل» لا يعلان ولا يكونان في التضعيف مدغين]

قال أبو عثمان : فأما ٦ «فَعَلٌ» ، وَفِعْلٌ «فعلی الأصل ولا يكونُ هذا
 البناءُ معتلا . كما لا يكونُ في التّضْعِيفِ مُدْغَمًا نَحْوُ «خَزَزٍ» ، وَبِزَزٍ «وذلك
 قولُهُمْ : «رجُلٌ نَوْمٌ» ، وَرَجُلٌ سُوكَةٌ» ، وَلَوَمَةٌ ، وَعُيْبَةٌ» ٥
 و «فِعْلٌ» نَحْوُ «صَبِيرٍ» ، وَبَيْعٍ ، وَدَيْمٍ «وكذلك إن أردتَ مِثْلَ «إِبِلٍ»
 قَالَتْ : «قِيُولٌ» ، وَبَيْعٌ» .

قال أبو الفتح : إنما سَلِمَتْ هذه الأمثلة ؛ لأنها جاءت على غير وزنِ الفِعْلِ
 فصَحَّتْ كما ظَهَرَ «حُضَّضٌ» [١٠٢ ب] ، وَمِرْرٌ «لَمَّا لم يَأْتِ على مِثَالِ
 الفِعْلِ» ، وقد سَبَقَ القولُ في العِلَّةِ التي من أجلها اطَّرَادُ ٧ إِعْلَالِ الفِعْلِ ١٥

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : في جمع نوار .

٣ - ظ ، ش : وجده .

٤ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قلبوها .

٦ - ظ ، ش : وأما .

٧ - ظ ، ش : اطرد إعلال .

وتغييره ، وليس « سُؤْلَةٌ » من الحَمْزِ إنما هو من « سَيْلَتْ تَسَالُ » مثل « خِيفَتْ
تَخَافُ » من الواوِ فلذلك ذَكَرَهُ هنا .

[« فعل » من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان :

٥ وأما « فُعُلٌ » من الواوِ فإنها تُسَكِّنُ عَيْنُهَا لاجتماع الضمتين والواوِ
فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ في « أَذْوَرٌ ، وَقَوُولٌ » وذلك قولهم :
« نَوَارٌ ، وَنُورٌ ؛ وَعَوَارٌ ، وَعُورٌ ٢ ؛ وَعَوَانٌ ، وَعُونٌ ، وَقَوُولٌ ،
وَقَوْلٌ » وألزموا هذا السُّكُونِ إذ كانوا يُسَكِّنُونَ غيرَ ٣ المعتل نحو « الرُّسُلِ ،
والعَضْدِ » . وأشباه ذلك .

١٠ قال أبو الفتح : أصلُ هذه الأمثلةِ كلُّها تحريكُ عَيْنِهَا بالضمِّ نحوُ :
نُورٌ ، وَعُونٌ ، وَقَوْلٌ ، ولكنَّهم هربوا من الضِّمَّةِ إلى السُّكُونِ استئثالا للضِّمَّةِ
في الواوِ ؛ ولَمَّا كانوا يقولون في « الرُّسُلِ ، والكتِّبِ : رُسُلٌ ، وكَتِّبٌ »
فيسكِّنون غيرَ الواوِ كراهيةَ الضِّمَّةِ ويُجِيزُونَ التَّسْكِينَ والتَّحْرِيكَ كانت الواوُ
حَقِيقَةً بِالزَّمَامِ السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ إِلَى أَنَّ الحَرَكَةَ مُسْتَثْلَةً ؛ أَنَّ الحَرْفَ
١٥ نَفْسَهُ واوٌ ، والواوُ ثَقِيلَةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحَدَهُ ؛
ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحقيرِ « أسودَّ ، وجدَّوَلٌ : أُسَيْدٌ ،

١٤١ - ظ : فإنها . وفي هامشها : فإنما تسكن عينها : صح نسخة .

٢ - عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .

٥ - تحقير : ساقط من ظ .

وجُدَيْلٌ « وَيُجَيِّزُونَ » أُسَيِّدٌ ، وَجُدَيْوَلٌ « بِإِظْهَارِ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ
 « أَسَاوِدٌ . وَجُدَاوِلٌ » فَإِذَا جَاءُوا إِلَى نَحْوِ « مَتَّامٍ . وَمَعَانٍ » أَعَلَّوْا لِأَغْيَرٍ
 فَقَالُوا : « مَتَّسِمٌ ، وَمُعَسِّينٌ ١ » لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا فِيهَا الْوَاوَ فِيهِ ٢ ظَاهِرَةٌ
 صَحِيحَةٌ الْإِعْلَالُ ، فَهَمَّ بِأَنْ يُلْزِمُوا الْإِعْلَالَ مَا كَانَ قَبْلَ التَّحْقِيرِ مُعْتَلًا ٣
 جَدِيرُونَ .

[« آثَرُوا » تَكُنْ عَيْنُ نَحْوِ « عَوْر » عَلَى هَمْزِهَا لِأَنَّ لَهُ مَثَلًا مِنَ الصَّحِيحِ يَسْكُنُ نَحْوِ « رَسَلٌ »]

قال أبو عثمان :

وآثَرُوا السُّكُونَ عَلَى الْهَمْزَةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ يَسْكُنُ
 وَلَمْ يَكُنْ لـ « أَدْوُرٌ ٤ ، وَقَوَّوَلٌ » مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ يَسْكُنُ فَيُشَبَّهُ بِهِ .

قال أبو الفتح : كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ : فَهَلَّا قَالُوا :
 « نَوَّرٌ ، وَعَوَّنٌ » فَهَمْزُوا الْوَاوَ كَمَا قَالُوا : « أَدْوُرٌ : وَقَوَّوَلٌ » فَهَمْزُوا ؟
 فَانْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا قَالَ ، وَهُوَ أَنَّهُ : قَدْ وَجِدَ فِي الصَّحِيحِ [١٠٣] مِنْ أَمْثَلَةِ
 الْجَمْعِ مَا أَصْلُهُ « فَعْعُلٌ » ثُمَّ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ نَحْوِ : « رُسُلٌ ، وَكُتُبٌ » ! .
 يَقُولُ : فَلَمَّا سَكَنُوا ٦ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَلُوا بِهَذَا الْمَعْتَلِّ إِلَى الْإِسْكَانِ

١ - فِي ظ ، ش : « مَقِيمٌ وَمَعِينٌ » بِتَسْكِينِ الْيَاءِ فِيهِمَا ، وَالصَّوَابُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ مَنْ بِتَشْدِيدِهَا .

٢ - فِيهِ : سَاقَطٌ مِنْ ش .

٣ - ظ ، ش : مَعْلًا .

٤ - ظ ، ش : الْأَحْوَرُ .

٥ - الْوَاوُ : سَاقَطٌ مِنْ ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : أُسْكِنُوا .

لأنه أولى من الصحيح ولم يهزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصحيح قد أُسْكِنَ :
وبابُ « قَتُول ، وأدور » لم يرَ له نظيرٌ من الصحيح قد أُسْكِنَ .

ألا ترى أنك لا نجد مثل : « ضَرُوبٍ ، وأكُنْبٍ » قد أُسْكِنَتْ عينُه
فَتُسْكِنَ عينَ « قَتُولٍ ١ » ، وأدُورٍ » قياسا عليه . كما رأيتهم قالوا : « كُتِبَ »
وَرُسِلَ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يجرُهم إسكانُ عينِ « فَعُولٍ ، وأفْعُلٍ » لسكونِ
الواوِ في « فَعُولٍ » والفاءِ في « أفْعُلٍ » وأرادوا تصحيحَ « أفْعُلٍ » لأنَّ الزيادةَ
في أوله من زوائد الأفعال .
وقد مضى ذِكْرُ هذا .

[قد يحركون عين نحو « سور ، وسور » في الشعر كما يفكون المضاعف نحو « ضنونا ، والأجلل »]

قال أبو عثمان : ١٠

٢ وقد يجوز تثقيله في الشعر ؛ لأنهم قد يضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في
الكلام ٢ كما قال الشاعر ٣ :

وفي الأَكْفِ اللامِعاتِ سُورُ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدني الخليلُ بنُ أحمد :

أَغَرَّ الشَّايَا أَحْمُ اللِّثَا تَ تَمَنَّحُهُ سُوْكَ الإِسْجَلِ ١٥

قال أبو الفتح : يقول تثقيبٌ مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة
إظهاره التضعيف نحو قولِ قَعْنَبِ الغَطَفَانِي :

١ - ظ : أقول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - عن ص ما عدا في الشعر ، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر ، أما ظ ففيها
ما يأتي : وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف .

٣ - الشاعر : زيادة من ظ ، ش .

مَهْلًا أَعَادَلَ قَد جَرَّبَتْ مِنْ خَلْقِي أَنَّى أَجُودَ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّنِيُوا
يريد : « ضَنَّنُوا » فَأَظْهَرَ التَّضْعِيفَ .

ومثله قول الآخر :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد : « الْأَجَلِّ » .

وقال الآخر :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَقَوْمٌ جَوُودٌ ، وَجَوُودٌ » .

قال : « وَقَالُوا : « رَجُلٌ قَوُّوْلٌ ٢ وَقَوْمٌ ٢ قَوُّوْلٌ » .

وقولهم : « سُوْرٌ » جمع « سِوَارٍ » و « سُوْكٌ » جمع « سِوَاكٍ » ولم أسمع شيئاً
من هذا مهموزاً ، وهمزة جائرة في القياس : لأن الضمة في الواو لازمة ، فإن ٣
كانوا قد أجمعوا على ترك همزه ؛ فإنما فعلوا ذلك لثلاث أسباب : ١- كثرة تثقيب هذا الضرب
في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضمة في الواو فحسّموا المادة أصلاً ،
بأن ألزموه التخفيف في الأمر العام لا غير .

[و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستقل الضمة فيه]

٦٥

قال أبو عثمان :

[١٠٣ ب] و « فُعْلٌ » من الباء بمنزلة غير المعتل وذلك في « عُيْرٍ » جمع

« عُيُورٍ » و « دَجَاجٍ بَيْضٍ » جمع « بَيْوُضٍ » .

١ - ش : وقول .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : من قوم .

٣ - ظ ، ش : وإن .

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يؤثق^١ به في عربيته^١ فقالوا : « دَجَاجَةٌ بَيُّوضٌ ، ودجاج بَيُّضٌ » .

قال أبو الفتح : إنما جَرَّتِ الْبَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَجْرَى الصَّحِيحِ فِي أَنْ لَمْ تُسْتَشْقَلِ الضَّمَّةُ فِيهَا كَمَا اسْتَشْقَلَتْ فِي الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ .

وقرأتُ على أبي بكرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى :
إِذَا كَحَلْتَنَ عَيْوَنًا غَيْرَ مُورِقَةٍ رَيْشَتَنَ نَبْلًا لِأَصْحَابِ الصَّبَا صَيْدًا
فـ « صَيْدٌ » جَمْعُ « صَيْوِدٍ » .

[من قال في « رسل » الصحيح « رسل » فأسكن ، قال في « بيض »
الأجوف بالياء « بيض » فأسكن]

قال أبو عثمان :

ومن قال : « رُسُلٌ » فأسكَنَ قال : « بِيِضٌ » .

وتركنا المسائلَ هنا ؛ لأن هذا موضع^٢ تفسير الأُصول ، والكلامُ كثير ،
والأُصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائلُ فقيسها على ما ذكرتُ لك ؛
فأعلِّلْ ما أعلَّلُوا ، وصحِّحْ ما صحَّحُوا ، إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إنما لزمه أن يقول : « بِيِضٌ » لأنه لما أسكن العين صار
في التقدير « بِيِضٌ » فجري مجرى جمع « أبيض »^٣ ثم أبدل من الضمة كسرة
لتصح الياء كما فعل في جمع « أبيض »^٣ فصار « بِيِضٌ » . كما ترى ؛ وليس
إسكانُ العين هاهنا واجبا ، من قبيل أنها ياء ؛ لأن الياء في هذا تجرى مجرى
الصحيح كما ذكرنا ، ولكنه إسكانٌ على حد ما يكون في الصحيح نحو : « كُتِبَ »
ورُسِّلَ » وهو هاهنا أحسن منه في الصحيح قليلا .

٢ - ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .

١ ، ١ - ظ ، ش : بعريته .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازني ١ :

باب ما ٢ تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حالت حِيالاً » حين كان قبلها كسرة وكان فعلها معتلاً
ألزموها القَلْبَ .

قال أبو الفتح : يقول لما اعتلت ٣ الواو في « حالت » فانقلبت ألفا وجاءت
في « حِيال » وقبيلها كسرة اجتمع فيها : أن فعلها معتل . وأن قبلها في المصدر
كسرة : فانقلبت ياء . ولو كانت غير معتلة في الفعل لصححت في المصدر . كما
قالوا : « قاومتُه قيواماً ، ولاوذته ليوآذا » .
وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا .

١٠

[وقالوا « سباط ، ورياض » فأعلوا]

قال أبو عثمان :

ومثل ذلك « سَوَطٌ وسِبَاطٌ ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ » . وَرَوْضَةٌ وَرِياضٌ « لَمَّا
كانت الواو في الواحد ساكنة [١٠٤] . وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة ،
قلبوها : لأن الجمع أثقل من الواحد ، وما يعرض فيه أثقل ممَّا يعرض في
الواحد . والواو مع الكسرة تُثَقِّلُ . ومع هذا أن حروف المد قد مُنِعِن كثيرًا
١٥

١ - المازني : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائعة في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : أعلت .

٤ - وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ : ساقط من ظ ، ش .

مما يكون في غيرهن ؛ ألا ترى أن الذين يقولون في جمع « تَمْرَةٌ : تَمْرَاتٌ »
 فيحرفون الثاني « من تَمْرَاتٍ » يقولون ١ : « لَوْرَةٌ وَلَوْرَاتٌ ٢ ، وَجَوْرَةٌ
 وَجَوْرَاتٌ ، وَبَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ » فيُسْكِنُونَ الثاني في الجمع كراهةً للحركات
 فيهما .

٥ قال أبو الفتح : اعلم أن القلب إنما وجب في « سِيَاطٍ » ونحوه لأشياء تجمعت ،
 لأشياءٍ واحدٍ .

منها : سكون الواو في الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبيل العلة .
 ومنها : انكسار السين في « سِيَاطٍ » .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبه من الياء .

ومنها : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،

فلما جمعت هذه الأشياء المستقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء ؛ ويدلُّك

على أن مجموع هذه الأشياء ٣ هو الذي أوجب القلب ، لا الواحد منها منفرداً
 قولهم : في جمع « طَوِيلٍ : طِيَوَالٌ » والكلمة جمع . وبعد الواو منها أَلِفٌ ،

وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة ؛

١٥ فثبتت في الجمع ؛ وقد جاء في الشعر « طِيَالٌ » في جمع « طَوِيلٍ » قال الشاعر :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُمَا

وإنما شبهته بـ « ثِيَابٍ » وليس مثله ، لما ذكرنا ؛

١ ، ٢ - في هذين الموضعين من ظ بين السطور (في نسخة) .

٣ - ظ ، ش : الأسباب .

٤ - ظ ، ش : في الحركة .

٥ - ظ ، ش : أشداء .

فأما^١ تسكينهم الواو^٢ والياء في «جوزات» وبيضات» وإنما كـ هو
الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القَلْبُ . وهو قولهم : «بيضات» ،
وجوزات» ولو قلبوا فقالوا : «باضات» ، وجازات» لالتبس لفظه بلفظ
ما واحده مقلوبٌ ، نحو «دارات» ، وقارات» جمع : «دارة» ، وقارة^٤ . وقد جاء
في الشعر تحريكٌ مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بيضات رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَسْكَبِيِّنِ سَبُوحٌ

(١٠٤ ب) وإنما قلَّت الحركاتُ في حروف اللين ، لمضارعة هذه الحروف

- للحركات ، فكرهوا اجتماع المتشابهات ، ولذلك^٦ قلبوا نحو «باب» ، ودار» إلى
حرف تُؤَمِّنُ معه الحركةُ أصلاً - وهو الألفُ - ولذلك كانت الألفُ عندهم
بمنزلة حرفٍ^٧ مُتَحَرِّكٍ ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة^٨ ، كما أن الحرفَ المتحركَ
غير^٩ قابلٍ حركته^٩ ما دامت^{١٠} فيه حركةٌ ؛ لأنه لا يكون الحرفُ مُتَحَرِّكاً^{١١}
بحركتين في وقتٍ واحدٍ ؛ ولأن الألفَ في «باب» ، ودار» دلالةٌ على أن الحرفَ
متحركاً في الأصل ؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرفٍ متحركٍ .

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للواو .

٣ - ظ ، ش : تارات .

٤ - ظ ، ش : وتاره .

٥ - في ص بعد البيت : وقال الآخر ، وهو سهو من الكاتب .

٦ - ظ ، ش : فلذلك .

٧ - حرف ! ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : الحركة .

٩ ، ٩ - ظ ، ش : الحركة ، وهو خطأ .

١٠ - ظ ، ش : دام .

١١ - ظ ، ش : متحركاً .

[قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وما كان واحده مقلوبا . فهو في الجمع مقلوب . إذا انكسر ما قبله نحو :
« دَيْمَةٌ وَدَيْمٍ وَحَيْلَةٌ وَحَيْلٍ ، وَقِيْمَةٌ وَقِيَمٍ » .

٥ قال أبو الفتح : وإنما وجب قلبُ هذا الضَّرْبِ في الجمع ؛ لأنَّه قد كان في الواحد مقلوبا ، لانكسار ما قبَّلَ عينه ؛ فلَمَّا جاء الجمعُ تَرَكَ مقلوبا ١ على حاله ١ - وإن كانت الواوُ قد انفتحت - لأنَّه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحد فَتَرَكَ على ما كان عليه في الواحد ؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير .

ألا ترى أنهم قد ٢ قالوا في جمع : « حُبَلِي : حَبَائِي » فأمالوا في الجمع .
١٠ كما كان في ٣ الواحد مُمالًا ؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء « فَعَالٍ »
وكأنَّه كان ؛ « حَبَالٍ » بمنزلة : « جَوَارٍ » ثمَّ أُبدِلَ من الكسرة فتحةٌ .
فانقلبت الياءُ ألفا فصار « حَبَائِي » ثمَّ أُمِيلَ كما كانت « حُبَلِي » ممالًا لضربٍ من
المحافظة على ما كان في الواحد .

ونظيره أيضا قولهم في جمع : « إِدَاوَةٌ ، وَهَرَاوَةٌ : أَدَاوِي ، وَهَرَاوِي »
١٥ فأبدلوا همزة « فَعَائِلٍ » واوًا . لأنَّه قد كانت ٥ في الواحد واوًا وقالوا :

١ - ١ - ظ ، ش : بحاله .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : كان .

« خَطَايَا ، وِرْزَايَا » فأبدلوا همزة « فعائل » بياء^١ ؛ لأنه قد كان^٢ في الواحد
 بياء ؛ فهذا وغيره يدلُّك على أنهم قد يدِيعون في الجمع ما كان في الواحد ؛ فكذلك^٣
 قاله ا : « دَيْمٌ . وقِيمٌ ، وِحْيَلٌ » بالقلب لما كان الواحد مقلوبا ، فهذا وجه^٤ ؛
 وأيضا فإنهم أرادوا أن يكون بين « قِيمٍ . وِحْيَلٍ » وبين^٥ ؛ ما الواو ظاهرة
 في واحده نحو : « زَوْجٍ وِرْوَجَةٍ ، وِكُوزٍ وِكِيوزَةٍ » فَرَقٌ .

و « دَيْمَةٌ » من : « دام يدوم » ، و « قَيْمَةٌ » من : « قام يقوم »
 (١١٠٥) و « حَيْلَةٌ » من : « حال يحول » ؛ إلى هذا ترجع معاني هذه الحروف .

[ظهور الواو في الجمع لظهورها في واحده في نحو « زوج ، وزوجة »]

قال أبو عثمان :

فإذا^٥ كسرت الواحد على « فِعْلَةٍ » وقد كانت الواو ظاهرة في الواحد .
 فأظهرها في « فِعْلَةٍ » نحو « زَوْجٍ وِرْوَجَةٍ . وِكُوزٍ وِكِيوزَةٍ . وِعُوْدٍ
 وِعِيوْدَةٍ » .

وقالوا : « تَرَرٌ وِتِيرَةٌ » وهذا شاذ ليس بالمطرّد .

قال أبو الفتح : هذا الفصل ممّا يدلُّ على صحة ما عرفتكَ . من أن حُكْمَ
 الجمع مُراعِي في الواحد ؛ ألا ترى أن الواو لما كانت ظاهرة في الواحد أظهرها
 في الجمع .

١ - ياء : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ش : فلذلك .

٤ - وبين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وإذا .

٦ - ظ ، ش : وهو .

وفي هذا الفصل أيضاً دلالة على صحة ما عرفتُك في باب «سياطٍ ، وثيابٍ»
 وأن القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عَدَدْتُها وحدَدْتُها ؛ ألا ترى أن
 «زوجةً» جمعٌ كما أن «سياطاً» جمعٌ ، وقَبْلَ واوِها كسرةٌ ؛ كما أن السَّيْنَ
 من «سياطٍ» مكسورةٌ والواو ساكنةٌ في «زَوْجٍ» ؛ كما أنها ساكنة في سَوَاطٍ .
 ٥ ولكن المالم يكن في الجمع بعد الواو من «زوجةٍ» ألفٌ مُشَابِهَةٌ للياء لم تُقْلَبْ
 لأنه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلة ؛ وإذا انفرد بعضها لم يُوسَّرْ ولم يكن
 عِلَّةً ؛ ألا ترى أن ما لا ٢ ينصرف إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَّه الفعل لم
 يُمْتَنَع الصَّرْفُ فإذا ٣ انضم إليه سببٌ آخرٌ ؛ امتنع من الصَّرْفُ ؛ وهذا هو القياس
 ليكون بين السبب الأقوى والسبب الأضعف ٥ فَرَقُ .

١٠ فأمَّا «ثيرةً» فكان قياسه «ثورةً» لأن «ثوراً كزَوْجٍ» وهو عندهم
 من الشاذّ أعني في القياس ، فأمَّا في الاستعمال فطَرِدُ كثيرٌ ؛ كما أن «استحوذَ»
 وإن ٦ كان شاذّاً في القياس فهو مطرِدٌ في الاستعمال .
 وقد بيَّنت أقسام ٧ الشاذّ والمطرِد فيما مضى .

وقال أبو العباس : إنما قالوا : ثيرةً «لِيَتَفَرَّقُوا بَيْنَ الثَّورِ مِنَ البقرِ ، وبين
 ١٥ الثَّورِ مِنَ الأَقِطِ» . وقال أيضاً : بَسَّوهُ على «فِعْلَةٌ» ثمَّ حرَّكوه فصار
 «ثيرةً» .

١ - لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وإذا .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : كان الصرْف امتنع منه .

٥ - ظ ، ش : الأصغر .

٦ - وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : انقسام .

يريد : أن أصله « ثَيْرَة » فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حُرِّكَتِ الياءُ فَأُقِرَّتْ بِحَالِهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا هُنَا السُّكُونُ ٢ .

وأخبرنا ابن مقسّم [١٠٥ ب] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْرٍ : ثَوْرَةٌ » ، وَثَيْرَةٌ ، وَأَثْوَارٌ وَثِيرَانٌ » وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثَيْرَة » وعلى كلِّ حال فهو خارج عن القياس ٢ .

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي رحمه الله ٣ في هذا إلى أنه مقصور من « فِعَالَة » كأنه في الأصل « ثِيَارَة » فوجب القلبُ كما وَجَبَ في « سَيَاطِطٍ » ثم قُصِرَتِ الكَلِمَةُ بِحَذْفِ الألفِ فَبَقِيَ القلبُ بِحَالِهِ ، هَذَا آخِرُ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ .
وكانهم لما قَصُرُوا ؛ الكَلِمَةَ بَقَوْا العَيْنَ مَقْلُوبَةً لِيَكُونَ قَلْبُهَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهَا مَقْصُورَةٌ ؛ وَلِيَكُونَ ٥ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا أَصْلُهُ « فِعَالَةٌ » غَيْرَ مَقْصُورٍ فَفَرَّقَ ١٠ ،
نَحْوُ : « زَوْجَةٌ » .

قال أبو علي رحمه الله ٦ : وقد أوما سيويوه في « باب أُسْدٍ » إلى أنه مقصورٌ من « فَعُولٍ » كأنه « أُسُودٌ » ثم حُذِفَ الواوُ فَبَقِيَ « أُسْدٌ » ثم أُسْكِنَ السَّيْنُ كما يُسْكِنُونَ المضموم في غير هذا الموضع .

فإن قلت : فإننا ٧ لم نسمعهم ٧ يقولون : « ثِيَارَةٌ » ؟ .

١ - ظ ، ش : هناك .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ - ظ ، ش : ليكون .

٦ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : لا نسمع منهم .

قيل : لا يُنكَّرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُتقدِّرةٌ^١ - . وهذا واسعٌ في كلامهم كثير .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصلَ « قام : قَوْمَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ : « قَوْمَ » ويقولون إن أصلَ « يَتَمَوَّمُ : يَتَمَوَّمُ » ولم نرهم قالوا : « يَتَمَوَّمُ » على وجهٍ ؛ فلا يُنكَّرُ أن يكونَ هنا أصولٌ مقدرةٌ غيرُ ملفوظٍ بها .

وكانَ أبا بكرٍ إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العين مقلوبةً ؛ ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ ، وذَكَرٍ : حِجَارَةٌ ، وذِكَاةٌ » .

و « فَعَلٌ » إذا كانت عينُه واوًّا يجرى في كثيرٍ من أحكامه يجرى « فَعَلٌ » ممَّا عينُه سالمةٌ^٢ . ألا : أهم قالوا^٣ : « سَوَّطٌ وَأَسَوَّاطٌ ، وَثَوَّبٌ وَأَثَوَّبٌ » كما قالوا : « جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ » وقالوا : « سَيَاطٌ ، وَثِيَابٌ » في الكثرة ، كما قالوا : « جِمالٌ ، وَجِبَالٌ » ؛ فكذلك قد رَووا جمع « ثَوْرٍ : ثِيَابَةٌ » كما قالوا : « حِجَارَةٌ ، وَذِكَاةٌ » ثم قَصَّروا ، كما بيَّنتُ لك .

ونظير هذا القَصْرُ قولُ الأخطَلِ :

كَلَّمَعَ أَيْدِي مَسَاكِيلِ مُسَلَّبَةٍ بِسَنَدِ بْنِ فَيْتَانَ ضَرَسِ الدَّهْرِ وَالْحَطْبِ
وَيُرَوَّى ضَرَسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ ؛

[١١٠٦] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الرَّاَجِزِ :

حَتَّى إِذَا بُلِّتَ حَلَاقِيمُ الحَلِيقِ

١ - ظ ، ش : مقدوره .

٢ - ظ : تقرأ ساكنة وسالمة . وش : سالمة .

٣ - ظ ، ش : يقولون .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

يريد : الحُلُوقَ .

وقال ١ الآخر :

إنَّ الفقيرَ ٢ بيننا قاضٍ حَكَمٌ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُومُ

يريد : النُّجُومَ .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أَرْتَجِي وَأَدَّخِرُ لِدَهْرٍ عِنْدَ مُصَمِّلاتِ الأُمُرِ

يريد : الأُمُورَ .

وقالوا في جمع « ثَوْر » : ثِيْرَةٌ « أنشدني أبو علي :

صدرَ النَّهارِ بِرَاعِيِ ثِيْرَةٍ رُتُعاً

وهذا لانظر فيه ؛ لأنَّ العينَ ساكنةٌ فجرى مجرى « حَيْلَةٍ ، وَقِيْمَةٍ » وإليه ١٠

ذهب أبو العباس في أنَّ أصلَها « ثِيْرَةٌ » .

١ - ظ ، ش : وكقول .

٢ - ظ ، ش : الحكيم .

١ تمّ المجلدُ الأول^٢ من تصريف المازني . ويتلوه في الثَّانِي ٣ : « قال أبو عثمان
 وتُفَلِّسُ الواو ياءً في « فُعَلِّلِ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصائمٌ ، وقائلٌ
 وقَائِلٌ ، ونائمٌ ونائمٌ » إن شاء الله .

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمدٍ والنبي وآله أجمعين^١ .

١٤١ - لم يرد في ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كما في ظ ، ش .

٢ - ظ : المجلد الأول .

٣ - ظ : الثانية .

التعليقات والشروح

11

مکتبہ اسلامیہ

١ : ١٠ - الباب الذي أفرده لتفسير ما في هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو
الجزء الثالث من هذا الكتاب .

١ : ١١ - الفصل الذي أوردته من المسائل المشككة العويصة هو الجزء الرابع
من هذا الكتاب .

١ : ١٥ - « ما » في قوله : « في غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هي في قوله
في ٣ : ٤ - : « فلهذه المعاني ونحوها ما كانت » الخ ، وفي قوله في ٣ : ٧ -
« ولهذا ما لا تكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من لوازم ابن جني ، وستكرر
في هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنى أبا الجحاف ،
من فحول رُجَّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه
أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات في أيام المنصور (١٣٦ - ١٥٨)
٤ : ٨ - تشتقُّ في الباطل منها المُستَدَق : هذا بيت من مشطور الرجز
من أرجوزة رؤبة الطويلة المشهورة في وصف المفازة التي مطلعها :

« وقاتم الأعماق خاوى المخرق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتاً ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهي في الصفحات
من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ،
وفي كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .
وتشتق : تمشى في كل شق : أي ناحية ، من اشتق الفرس في عدوه : إذا ذهب
يميناً وشمالاً كأنه يميل في أحد شقيبه . المُستَدَق : المخلوط .

يقول : تخلط حَقًّا بباطل وتأخذ في كل قنٍ منه .

وفي تشتق والمُشتدق روايات أُخَر . وفي البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل
تشتق : زوج الصائد .

٤ : ٩ - انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : في المقدمة .

٤ : ١١ - « لانتكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره » من هذه

الكتب كتاب سيويوه ، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف ، وفي كتاب أبي العباس
المبرّد المسمى « المقتضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ - « الاشتقاق » - عقد سيويوه في ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه

أبوابا في المصادر ، وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقية .

وإذا قدرنا أن النسب ، والتصغير ، والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد في

٢ : ٦٩ وما بعدها ، وفي ٣ : ١٠٥ وفي ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا في النسب

والتصغير والجمع .

٥ : ٩ - من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جنّي

سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠هـ ،

وكتاب التصاريف كبير للمكيمي المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لميخنف

المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والتكلمة لأبي عليّ الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ

ابن جنّي .

٥ : ١١ - الكزازة : اليبس ، والمراد هنا ضيق العبارة ونحوها .

٦ : ١٠ - هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان

الفارسيّ النحويّ أستاذ ابن جنّي ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٦ : ١١ - لازم ابن جنّيّ أستاذه أبا عليّ الفارسيّ ملازمة تامة طويلة لا تقلّ

عن عشرين سنة ، وتنقلّ معه في الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ - أبو بكر محمد بن السريّ السراج : هو البيهقاديّ النحويّ ،

أصغر تلاميذ المبرّد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنوننا حتى

عقله ابن السراج بأصوله ، من تلاميذه الناهيين أبو عليّ الفارسيّ أستاذ ابن جنّي ،

مات سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ - أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج وآخرين ، وروى له أبو داود والترمذي ، وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممن أخذ عنه سيويه ؛ وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « النواذر » وهو عمدة العلماء ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، عن ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ - أبو عثمان بكر بن محمد بن بقبية المازني : هو مؤلف رسالة التصريف ، توفي سنة ٢٤٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ - المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفي ، وهي الفاء والعين واللام ، وسيتكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفي ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ - إذا سمي بحرف ثنائي نحو « قَدَّ » ، وَهَلَّ ، وَمِنْ » كرر الثاني فصار الحرف « قَدَّ » ، وَهَلَّ ، وَمِنْ » ثلاثياً ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحفية إلى الاسمية ، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء ، والعين ، واللام ، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ، فإذا سميت إنساناً بالحرف « قَدَّ » قلت « قَدَّ » ووزنه « فَعَلَّ » وثنيته فقلت : « قَدَّان » ، وَقَدَّيْنِ » وجمعه جمع سلامة فقلت : « قَدَّوْن » ، وَقَدَّيْنِ » . وإذا سميت بحتّى وزنته فقلت : « فَعَلَّ » وثنيته فقلت « حَتَّيَّان » ، وَحَتَّيَّيْنِ » وجمعه فقلت « حَتَّوْن » ، وَحَتَّيْنِ » ، وقلت : « هذا حَتَّى » ، ومررت بحتّى ورأيت حَتَّى » .

وأدغم المثلان في قدّ وهلّ ونحوهما ، ولم يفك الإدغام ؛ لأنّ الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق - وانظر سيويه - ٢ - ٣٢ - ٨ .

٩ : ٢ - يريد أن ليك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبّ بالمكان يلبّ لبّاً إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُشْتَقَّي ، والغرض من التثنية التأكيد ، فكأنه يقول

« لَبَّأَ بعد لَبَّ ، وإقامةً على طاعتك بعد إقامة ، وإجابةً لإمرك بعد إجابة »
ومعنى بنائه أنه لا يتصرف فأنه لا يكون إلا مصدرًا مُشْتَقًّا مضافًا منصوبًا ، ولذلك
عُدَّ من المبتدآت عند ابن جنى .

قطُّ : ظرف للزمن الماضي مبنى على الضمِّ ، وفيه لغات أُخْر ، يقال : ما فعلته
قطُّ : أى فيما مضى وانقطع من عمرى ، بنى على الضمِّ « مثل قبلُ ، وبعْدُ »
ووزنه « فَعْلٌ » .

٩ : ١٣ - « وإنما كتبت على الوقف » أى كتبت مراعاة لرسمها فى الوقف

٩ : ١٤ - فى الوصل من قوله : « لبيان الحركة فى الوصل » متعلِّقٌ بسقوط
فى قوله : « كسقوط الهاء » .

١٠ : ١ - سيويه : هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ،
إمام البصريين فى النحو غير منازع ، أصله من فارس ، ونشأ بالبصرة ، وكان فى
جيلة لطيفا ، فى لسانه حُبُوسة ، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد
الفراهيدى وعيسى بن عمر ويونس ، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دوّن للآن . قيل
مات بشيراز سنة ١٨٠ هـ ، عن ٣٢ سنة . وقيل أقوال كثيرة غير ذلك .

١٠ : ٥ - الشاعر هو حميد بن حرِيث بن بحدل الكلبى ، شاعر إسلامى ،
وعتمته ميسون بنت بحدل الكلبيّة ، أم يزيد بن معاوية .

١٠ : ٦ - نصب حميدًا على البدل من الياء فى « فاعرفونى » أو على المدح ،
وهو الملائم للمقام ، وحميد يروى مصغرا ومكبرا . وتَدْرِيَت السنام : علوت ذروتَه
ويريد بقوله : « تدريت السنام » : بلغت غاية المجد .

والشاهد فيه : النطق بألف « أنا » بالمدِّ ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا
عليها .

١٠ : ٨ - أبو النجم ، واسمه الفضل بن قدامة من فحول الرّجّاز الإسلاميين
وكان له مع بعض خلفاء بنى أمية ومع العجاج وابنه رؤية نوادر مذكورة فى الأغاني
وفى معاهد التنصيص وغيرهما ، وهو من المعمرين ، ومات سنة ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ - هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم ، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية ، ذكره البغدادى فى ١ - ٢١١ -
 ٤ - من خزانة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (والسابقون السابقون) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى « شعرى شعرى » أى شعرى ما بلغك وصفه ، وسمعت ببراغته وفصاحته ، وصح ليقاع أبى النجم خبرا لتضمنه نوع وصفية واشتباره بالكمال ، والمعنى : أنا ذلك ، المعروف الموصوف بالكمال ، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة .
 والشاهد فيه كالذى قبله ، وهو النطق بألف « أنا » ممدودة ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ١٤ - القائل رؤبة بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ - الذى أنشده سيويه فى ١ - ١١ - ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ - ضَخَمٌ يُجِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

وروى فيه الأَضْحَمًا بكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضا « الضِخْمًا » بكسر الضاد ، وأنشده مرة أخرى فى ٢ - ٢٨٣ - ١ :

« بَدءٌ يُجِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ - ٢٤٧ - ٨ ما يأتى بتصرف : « ضَخَمٌ يُجِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا » برفع ضخم بدل نصبه ، غير أن ابن برى أيد رواية ابن جنى فقال : صوابه « ضَخْمًا » بالنصب ، لأن قبله :
 « نَمَّتْ جِثَّ حَيَّةٌ أَصَمًا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعمى الشنتمرى فيه فى ذيل ١ - ١١ من سيويه ما يأتى : أراد « الأَضْحَمَ » فشدّد فى الوصل ضرورةً تشبيها بما يشدّد فى الوقف إذ قيل هذا أكبر وأعظم ، ولو قال « الأَضْحَمَ » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لاعليها ؛ ولذلك مثل سيويه بسببياً وكلكلاً . وروى « الإضخماً » بكسر الهمزة
و « الضِخْماً » بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن « إفعلاً ، وفِعْلاً »
موجودان في الكلام كثيرا ، نحو : « إرْزَبْ ، وخِذْبْ » وإنما الضرورة في فتح
الهمزة ؛ لأن « أفعلاً » ليس بوجود .

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضِخْم إشارة إلى ذلك
ولم يُرِدْ ضخْم الجفّة ، قال الله عزّ وجل : « وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »
٤ - القلم ٦٨ والعَظْمُ وَالضِخْمُ سواء .

١٠ : ٢٠ - قوله : « إلا أَنَّهُ أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ »
عدّ بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلا ، لاوقفا وإنّهُ كذلك ؛ لأنّ الوقف
على الألف لأعلى الميم .

١٠ : ٢٠ - ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي ، وقيل
هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن طحوان بن فقّس بن
طريف إسلامي .

١١ : ١ - هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن
ثابت الأنصاري في ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكري
في ص ١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن
مرثد الأسدي ، وبعد البيتين :

وَمَوْقَعَا مِنْ ثَقَنَاتٍ زُلْ مَوْقِعُ كَفَيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي
والبازل من الإبل الذي أتمّ السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه ، سواء
كان ذكرا أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلابة
شديدة . العَيْهَلْ : الطويلة السريعة . وقوله : « كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ : »
المراد به بروكها على صدرها . الثَّقِنَات : ماولى الأرض من كل ذى أربع
إذا برك أو ربض . زُلْ : مُلْس .

١١ : ٦ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني : ذكر في ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ - أخطأنا في هذين السطرين خطأين : الأول : في السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بجدول لأن كليهما من كلام ابن جنى .

الثاني : في السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلاً بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جنى .

١٣ : ١ - داهية حَدْبَاءَ مَرْمِيرِسٍ

هذا بيت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شيء فيه إلا أنه روى في بعض المواضع بالرفع : « وداهية حَدْبَاءُ مَرْمِيرِسُ » .

الداهية : الأمرُ المُتَكَرِّرُ العَظِيمُ - حالة حَدْبَاءُ : لا يطمئن لها صاحبها كأنَّ لها حَدْبَةً - داهية مَرْمِيرِسٍ : شديدة .

١٣ : ٣ - المراد بقوله: « وإنما بسطت هذا الموضوع » إلى نهاية قوله: « ولا حقيقة ما يراد بهما » إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد؛ وأما الكلام على ما يزداد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها ، فسيأتي الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ - قوله : « ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن » : يدل على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ - الهَجْرَعُ : الطويل المشوق - الهَيْلَعُ : الأكل .

١٤ : ١ - السَمِيدِعُ : السيد الجميل الجسم الكريم الموطأ الأكتاف .

١٤ : ٢ - فدوكس : غليظ جاف .

١٤ : ٦ - الجريب : مكيال = ٤ أفضرة ، والقفيز = ١٢ صاعا ،

فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصرى = ٧٥ صاعا ، فالجريب = $\frac{٤٨}{٧٥}$ من

الأردب المصرى ، أى نحو $\frac{1}{2}$ الإردب ؛ وللعجرب معانٍ أخر - عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ - الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء فى العجز ، أمّا آخر جزء فى الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ، وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لُنْ » فيصير « مَفَاعِي » فينقل إلى « فَعُولُنْ » . وهو يريد أن الردف صار عوضا من المحذوف .

١٤ : ٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ - هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور فى كتبهما ، ولم ينسب فيها لقائله ، وكذلك ورد فى اللسان - ١٥ - ٤٠١ - ٥ - ، وفى التاج ٩ - ٣٥ - ١٠ ت فى مادة ق و م فهما ، ولم ينسبها لقائله . وفى اللسان : عدى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحواً وأزبلوا ، راجعه فيه .

١٤ : ١١ - قطرى بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائدا شجاعا وشاعرا مجيدا وخطيبا بارعا مفوّها ، وقد بلغ من علوّ شأنه فى قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ - هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا قبلت فى وقعة دولاب ، وهى قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغاني فى أوّل الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف فى قائله » وذكر عدّة روايات فى القائلين ومنهم قطرى بن الفجاءة .

وروى المبرّد فى الكامل - لبيزج سنة ١٨٦٤ م - فى ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها فى ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة فى الموضعين لقطرى وحده . وقال فى الموضع الأول : « وأمّ حكيم هذه امرأة من الخوارج قُتلت بين يديه » .

١٤ : ١٣ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في ٦ : ١٢ .
 ١٤ : ١٤ - روى اللسان البيت في مادة دول - ١٣ - ٢٦٩ - ٩ - ،
 بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ١١٥ من كتابه
 النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام ، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئاً من الأبيات
 الثلاثة . وجاء في خزنة الأدب الكبرى - ١ - ٢٧١ - ١٩ - في خلال الكلام
 على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي : والدوال بالكسر مصدر داوت الشيء مداولة
 ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره
 لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي :

جزوني بما ربيتهم وحملتهم كذلك ما إن الخطوب دوال

والتداول حصول الشيء في يد هذا تارة ، وفي يد ذلك أخرى .

١٦ : ٩ - المراد بقوله : « لم يقولوا شدة » : شدة الذي على مثال ظرْف ،
 وهو المذكور في السطر التالي - العاشر - في قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شدُدت »
 والذي منه شديد .

١٦ : ١٥ - ارعوى عن القبيح يرعوى ارعواءً : كفّ وامتنع وتقديره .
 كما في اللسان : « أفعول » ووزنه « افعلّل » أي « افعلّل » . وفي القاموس :
 « الرَعْوُ ، والرَّعْوَةُ » و« يُرْعَلُّان » والرَّعْوَى « ويضم » والارعواء ، والرَّعْيَا
 بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارعوى . فهذا واوى كما
 هو واضح . . ورعى الشيء برعاه رعياً ورعاية : حفظه . وهذا يأتي كما يتضح .
 فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح .

وفي اللسان : الرَّعْوَى والرَّعْيَا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه .
 فالعنى واحد واللفظ مختلف .

- ١٧ : ١ - اقطارَ النَّبْتُ واقطَّرَ : ولى وأخذ يحفّ وتهمياً لليبس .
- ١٧ : ٥ - في الصباح سَمِحَ فهو سَمِيحٌ ، وسكون الميم تخفيف . وفي اللسان : « رجل سَمِيحٌ وسَمِيحٌ » . وفي المعيار : « هو سَمِيحٌ » بالفتح ، وتصغيره « سَمِيحٌ » ، و« سَمِيحٌ » بشد الياء كأنه تصغير « سَمِيحٌ » .
- ١٨ : ٨ - خَدَلٌ : وصف من خدل يخدل خَدَالَةً : إذا غلظ وامتلأت سيقانه .
- ١٨ : ٩ - رَسَنٌ : حبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع أرسان - الطَّلَلُ : ما مثل من آثار الديار .
- ١٨ : ١٢ - نَدَسٌ : وصف من نَدَسَ الرَّجُلُ يندَسُ نَدَسًا : فهم واستمع الصوت الخفي سريعاً كندَسٍ ونَدَسٍ .
- ١٨ : ١٣ - نِضُوٌّ : خَلَقٌ بال مهزول .
- ١٨ : ١٤ - نِقِضٌ : مهزول ، كأن السفر نَقِضَ بنيته : أى هدمها .
- ١٨ : ١٥ - إِطِيلٌ ، الإِطِيلُ والإِطْلُ : الخاصرة ، وقيل غير ذلك ، وأنكر البَطْلَيْسِيُّ في الاقتصاب كسر الطاء ، وقال : هى إِطْلٌ بالسكون كرجل .
- ١٨ : ١٦ - وَأَتَانٌ إِيدٌ : و«كُودٌ» تلد كل عام .
- ١٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر .
- ١٨ : ١٧ - روى اللسان هذين البيتين في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ -
- ٥ - ت - ولم ينسهما لقاتلها . وروى الشطر الأخير منهما هكذا :
- ألا بى أنا أصل تلك الرجل
والحجل : الخلل - وهشَّ به يَهَشُّ هشاشة : خفَّ إليه وارتاح له وفرح به فهو هش .
- يقول : « كشفت عن ساقها ، وأرتنى خلخالاً عليها فارتحت لرؤيته وسررت ، وبلغ بي السرور والارتياح أن قلت لصاحبي : أفدى أصل تلك الرجل بأبى .

١٩ : ١ - بِيَبَا ، أصله « بِيَأَي » سهّلت الهمزة فقلبت ياءً خالصة على قول لتحركها وانكسار ما قبلها ، فصار : « بِيَيْبِي » ثم قلبت ياء المتكلم ألفا قال أبو زيد في نواتره ص ١١٦ س ٢ : يقال « يَا بَا أَنْتَ وَأُمِّي » فاستثقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها اه .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية ، ولكن في النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم يستثقلون الياء وقبلها كسرة ، فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : ياغلاما ، في : ياغلامي ، فإذا وقفوا قالوا : ياغلاماه ، فألقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ - روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العروض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .

ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات ، والضرب هو آخر جزء في البيت ، والحذف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالحذف « فعو » ثم ينقل إلى « فععل » .

١٩ : ٦ - هذه الصفات الثلاث وهى : « جِيئُ ، وَحِيكُ ، وَنِيغِرُ » من باب « فَعِيلَ » فهى على « فَعِيلٍ » فى الأصل كفَرِحٍ من فَرِحَ ، غير أنها لما كانت العين فى ثلاثها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد ذلك فى الاسم والفعل جميعا . - والجِيئُ : صفة من جِيئَ بالماء : إذا غصَّ به - والمَحِيكُ : صفة من مَحِيكَ : وهو اللجوج . - والنَّغِيرُ : الغضبان ، ومثلها نَعِيرٌ ومعناها الذى لا يستقر فى مكان .

١٩ : ١٣ - قوم عِدِّي : فى ٢ - ٣١٥ - ٩ من كتاب سيديوه ما يأتى : « ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : « قَوْمٌ عِدِّي » . وفى كتاب الاقتضاب - ٢٧٣ - ٧ : وحكى عن سيديوه أنه

زاد « مَكَانَا سَيَّوَى » ، وقد ذكرهما هنا ابن جنى وزاد عليهما : « منزلًا زَيْمًا »
 في قول النابغة ، وفي - ٢٧٣ - ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران
 قالوا : « ماءٌ صِرَى » للمجتمع المستنقع ، و « ماءٌ رَوَى » للكثير المروى .

١٩ : ١٣ - النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أمامة ،
 أو أبا ثمامة ، من أشرف قبيلة ذبيان المضريّة ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غَضَّ
 من امرئ القيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء في الجاهلية ، وتوفى
 حوالى سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرقة في الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء
 وفي غيرهما .

١٩ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما واحتلت الشرعَ فالأجزاء من إضما
 وعدتها ثلاثة وعشرون بيتا ، والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهي في ص ١٦٩
 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلي ، وفيه « ثلاث لبالٍ » يعنى ليالى التشريق ،
 ثم نقرت فباتت ليلة واحدة بنى الجواز - تراعى : تراقب - زَيْمًا : فرقا .
 والكلام في ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظلَّت الناقه تراقب هذا المنزل حيث
 يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ - الطُّسْبُ : جبل تُشَدُّ به الخيمة إلى الوتد - لَيْلٌ سُرْحٌ ،
 وناقهٌ سُرْحٌ : سريعة - رجلٌ طُلُقُ اللسان : فصيحٌ .

١٩ : ١٧ - رُبْعٌ : فصيل يُنْتَجَجُ في البيع - الحُرْزُ : ذكر الأرناب -
 رجلٌ خُتْعٌ : حاذق بالدلالة - رجلٌ سُكَمٌ : متعيرٌ ، وهو ضد خُتْعٍ .

١٩ : ١٨ - الراجز : في اللسان في مادة حطم ، هو الحُطْمُ القيسيُّ ،
 ويروى لأبي زغبة الخزرجي يوم أحد . ثم قال : ويروى لرُشَيْدِ بن رُمَيْضِ
 (يتصغيرهما) العَبْرِي .

٢٠ : ١ - سَوَاقٌ حُطْمٌ : شديد السوق لأبليه ، فكأنه يحطمها لشدة سوقه .

ويضرب مثلا للداهية المتصرف - ولفها بسواق : ضمها إليه ووصلها به .

٢٠ : ٨ - قوله : وليس في الكلام اسم على « فُعِلَ بضم الفاء وكسر

العين » إلا في اسم واحد هو « دُئِلَ الخ » مأخوذ من سيويه . في ٢ - ٣١٥ -

٥ ت - من كتاب سيويه ما يأتي : واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات « نُعِلَ »

ولا يكون إلا في الفعل : أي ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ » بضم فكسر .

وفي ٢٧٢ - ١٤ - من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي : « جاء على « فُعِلَ »

حرف واحد ، وهو الدُّئِلُ ، لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو

البَطْلِيُّونِي : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِمَ » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال :

« والوجه في هذين الاسمين أن يجعلا فعلين في أصل وَضَعِيهِمَا نَقِيْلًا لِي تَسْمِيَةِ الْأَنْوَاعِ »

وفي اللسان في مادة « وعِل » ١٤ - ٢٥٧ - ١٧ - ابن سيده : الوَعِيلُ والوَعِيلُ

جميعا : تَبَيَسَ الْجَبَلُ الْأَخْيَرَةَ نَادِرَةً . ولغة العرب « وَعِيلَ » بضم الواو وكسر العين

ل - ١٤ - ٢٥٧ - ١٨ .

٢٠ : ١٢ - الشَّقِيرَةُ وَاحِدَةُ الشَّقِيرِ ، وهي شقائق النعمان ونبت أحمر .

- الصَّعِيقُ : المَغْشِيُّ عَلَيْهِ .

٢٠ : ١٢ - الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة « دُئِلَ »

- ١٣ - ٢٤٨ - ٨ . وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب ،

كان في الجاهلية شاعرا مطبوعا مجيدا ، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول صلى الله عليه

وسلم وشعرائه ، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك ، فقد تخلف عنها هو وهلال بن

أمية ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا

ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله

إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم » ١١٨ توبة ٩ . ومات كعب

سنة ٥٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ - قَيْسٌ : قُدْرٌ . مَعْرَسَةٌ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ، لغة قليلة في عرسوا . الدثيل : دويبة كالثعلب ، وقيل شبيهة بابن عرس .

يقول : إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا ، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقله عدده وحقارته ، وذلك في غزوة السويق .

وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفي ص ٤٦٨ من الاقتضاب في شرحه للبطلبيوسي ما يأتي : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، قاله في أبي سفيان بن حرب ، وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكدر ، ففر أبو سفيان وجعل أصحابه يلقون مزاول السويق يتخفون للفرار ، فسميت : غزوة السويق .

٢١ : ٣ - القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني ، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموي ، توفي سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ - روى اللسان - ٦ - ١٥٢ - ٧ ت ، - ١٤ - ٢٧٧ - ٦ ت والتاج - ٣ - ٣٤٨ - ٢٠ ، - ٨ - ١٨٣ - ٨ ت هذا البيت في مادق ضجر ، وأدم منسوباً للأخطل في كعب بن جعيل ، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله : « فإن أهجه » . وورد في الكامل للمبرد ص ٥٣٧ ، منسوباً له أيضا ، وبالفاء بدل الواو . وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو ، غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتا ، وهي في الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمذانبه ففروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجع ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لاني كعب بن جعيل ، كما قال اللسان والتاج ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فت الطليق بالعلا فقد أهلكته في الجزء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا
 ٢١ : ٤ - قال اللسان : قد خفف ضَجْرٌ ودَبْرٌ في الأفعال كما يخفف
 فخذ في الأسماء .

والبازل من الإبل : الذي يزل نابه : أى ينبت في السنة التاسعة وربما يزل
 في الثامنة . والأُدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدْمَةُ من الإبل : البياض . وصفحناه :
 جانبها عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .

٢١ : ١٠ - الأخطل : تقدمت ترجمته آنفا في س ٢١ : ٣ .

٢١ : ١١ - ورد هذا البيت في قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا ، وهو البيت
 السابع فيها ، وهي في الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ،
 ومطلعها :

أَتَغَضِبُ قَيْسٌ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِسْمَعٍ وَمَا قَطَعُوا بِالْعَزِّ بَاطِنَ وَادِي
 ونصه فيها كما يأتي :

وما كَلُّ مَغْبُونٌ لَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَد فَاتَهُ بِيُودَادٍ
 وسَلَفَ بِسُكُونِ اللّامِ ، أصله سَلَفَ بفتحها ، سكتها لضرورة الوزن ، ومعناه :
 مضى ووجب ، وصَفْقُهُ فاعلُ سَلَفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع .
 والصَّفْقُ : إيجاب البيع ، وذلك أن كَلا من البائع والمشتري كان يضرب على يد
 الآخر حين الاتفاق على البيع . والِرِدَادُ : فسخُّ البيع . وِبِراجِعٍ يروى براجع .
 والمغبون : الذي ينقص حقه .

٢١ : ١٥ - تَفَرَّقُوا عِبَادِيْدَ : قطعاً - وتَفَرَّقُوا شِمَاطِيْطَ : جماعات .

٢٢ : ١٦ - هو الكميث بن زيد بن الأخنس الأسدي الكوفي ، ويكنى
 أبا المسهل من شعراء العصر الأموي المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها
 وأنسابها ومناقبها ومثالبها ، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن في شاعر ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

٢٢ : ١٧ - رواه اللسان في مادة «ك ب و» ٢٠ - ٧٧ - ١٥ - والتاج فيها
 ١٠ - ٣٠٩ - ١٩ - وفي اللسان بالعدوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفي التاج
 بالعدوات بالعين المعجمة والذال المهملة . . والظاهر أن نسخة التاج محرفة تحريفا
 مطبعيا ؛ لأنه فسر العدوات جمع غداة ، وهي الأرض الطيبة ، وإنما هذا تفسير
 العَدَاة ، فالرواية حينئذ العَدَاوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والعدوات جمع
 عَدَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو
 الملائم للمقام . والعدوات بالعين المعجمة والذال المهملة جمع غداة: وهي البُكْرَة .
 النضار : اسم للذهب والفضة - والتبع : شجر يطول ويعلو وينبت في قمم
 الجبال - والفنصافص جمع فِصْفِصَةٍ ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمى
 القَت ، وفنصفتص دابته : أطعمها إياه .

وفي اللسان بتصرف : اليكبا بضم الكاف وكسرهما : الكناسة والزبل ، وهو
 جمع تكسير ، المضموم جمع كَبَبَةٌ بالضم ، والمكسور جمع كِبَةٍ بالكسر ، وكَبَةٌ بالضم
 يجمع جمع سلامة على كُبُونٍ في الرفع وكُبِينٍ في النصب والجر بضم الكاف فيهما ،
 وكِبَةٌ بالكسر يجمع مثله كِيُونٍ في الرفع وكِيِينٍ في النصب والجر بالكسر فيهما أيضا
 ويقال : كَبَا البيت : إذا كَنَسَه . أراد : أننا عرب نشأنا في نَزْرَةِ البلاد ، ولسنا
 بحاضرة نشئوا في القرى ، أو أننا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ،
 وكالتبع في السموّ ، ولم نشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى في الكناسة .
 ٢٣ : ١ - الزُبالة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . والذي في ظ ،
 ش الذبالة بالذال ، وهي فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ - والبُرَّةُ : الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو
 نحوهما - والظَبَّةُ : حدّ السيف - والقلة والمِقْلَى : عودان يلعب بهما الصبيان
 فينصبون القلّة ويضربونها بالمِقْلَى .

٢٤ : ٩ - القَطَامِي : هو عُثْمَيْرُ بن شَيْبَةَ القَطَامِي التغلبي من شعراء

العصر الأموي . وشعره في التشبيب والحماسة والفخر في الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد : وأخباره في الأغاني وفي الشعر والشعراء وفي الجمهرة .

٢٤ : ١٠ - هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو في ص :

ونفّخوا في مدائهم فطاروا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت ، وردت في ديوانه في ص ٨٠ وما بعدها ، والشاهد كله :-

ألم يُخزِرَ التّفَرُّقُ جُنْدَ كِيسَرِي وَأَجْلُوا عَنّ مَدَائِنِهِم فَطَارُوا
وهو التاسع والثلاثون في القصيدة ، وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فيا قومي هلّمّ إلى جميع وفيها قد مضى كان اعتبار

فهو يدعو قومه إلى الوحدة ، وفي الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفرق أهلها .

٢٤ : ١١ - هو أبو النجم العجلي ذكر في ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ - رواية هذا البيت عن ظ ، ش والأرجوزة التي ورد فيها . وروايته في ص :

لو عَصِرَ منه البان يوما لا نعصر

من أرجوزة له في وصف جارية ، وقبله :

بيضاء لا يشبع منها من نظر خَوْدَ يُغَطِّي الفرعُ منها المؤتزرُ

لو عَصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصرُ

الخودُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام - المؤتزر : موضع

الإزار - البان : شجر لحب ثمرة دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها ، طويلة الشعر غزيرته حتى وصل إلى عجزها فغطاه ، وأنه خصل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا

عصر . - والشاهد في : ١ - ٤٣ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية وفي ص ١٥

من شرح شواهد الشافية للبيغدادى . وفي : ٢ - ٢٥٧ - ٢ - من سيدييه كلام

جيد في الموضوع والشاهد .

- ٢٤ : ١٩ - سِبَطْرٌ : طويل ممتد - دِرْقَسٌ - عظيم شديد - والسَّاهِبُ
الطَّوِيل : وقيل من الخيل والناس .
- ٢٥ : ٢ - سَرْهَفَةٌ : أحسنَ غداءه .
- ٢٥ : ٧ - الصَّعْتَرُ والسَّعْتَرُ : من البقول مما ينبت بأرض العرب .
- ٢٥ : ٨ - الصَّقْعَبُ والسَّقْعَبُ : الطويل . وقيل الطويل من الرجال .
- ٢٥ : ٩ - القِرْطِيمُ وفيه لغات : حَبُّ العنصر وثمره . - العِظِيمُ :
عصارة بعض الشجر وصيغ أحمر وصيغ أسود .
- ٢٥ : ١٠ - الصَّمْرِدُ من النوق : القليلة اللبن والكثيرته (ضد) -
الهِرْمَلُ من النساء : المسنة . وله معانٍ أخر - الحِرْمِيلُ من النساء : العجوز
التهامة الحمقاء - الحِضْرَمُ من الآبار : الكثيرة الماء - الضَّمْرِيّ من النوق :
المسنة - اللَّطْلُطُ من النوق : المسنة إذا سقطت أسنانها - الدَّرْدِحُ من الإبل :
التي أُكِلت أسنانها ولصقت بحنكها من الكبر .
- ٢٥ : ١١ - أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرّد ذكر في ٦ : ١٢ .
ونستظهر أنه هو المقصود هنا ، لامعاصره و منافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
إمام نخاة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ .
- ٢٥ : ١٢ - البُرْتُنُ من الأسد كالظفر من الإنسان : أو كالأصبع أو
كالكف كلها - البُرْتُمُ : ما فضل من الطعام والإدام في الإناث .
- ٢٥ : ١٣ - الكَلْكُلُ من الرجال : القصير الغليظ الشديد - القَلْقُلُ
من الخيل : الخفيف السريع . ويروي بالفاء .
- ٢٥ : ١٤ - القَلِقَعُ : الطين الذي إذا نصب عنه الماء يبس وتشقق -
القِرْطَعُ : قَمَلُ الإبل وهنُّ حَمْرٍ .
- ٢٥ : ١٥ - الهِجْرَعُ والهَيْبَعُ : ذكرا في ١٣ : ١٧ .
- ٢٥ : ١٧ - الهِرْكُوْلَةُ : الحسنة المشية . وفيها لغات أخر .

٢٦ : ٨ - نُعَالَةٌ ممنوعا من الصرف : علم للثعلب كأسماء للأسد ،
وذُوَالَّة للذئب . وَنُعَالَةٌ مصروفة : أنثى الثعلب .

٢٦ : ٩ - قوله : « فكذلك يجوز أيضا أن تحمل هَجْرَعًا وهَيْبَلًا
وَهَيْرَ كَوَالَةٍ على أنها من معنى الجَرْع : والبَلْع ، والرَّكْل وقريبة من لفظه » يريد
به أن الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها ، وإنما
تواردتا على معانٍ واحدة ، وهذا تكلف . وقد قال بعد ذلك في أول السطر ١٤ :
« والقول الأوّل له وجهٌ أيضا » : أي القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ - الصَّقَعْلُ : التَّمْرُ البَابِسُ يَنْقَعُ فِي المَخْضِ - الفَيْطَحْلُ :
الزَّمَنُ قبل خلق الإنسان .

٢٧ : ٢ - الحَبَجْرُ : الوَتْرُ الغليظ .

٢٧ : ٥ - أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ،
زامل سيويه ، وروى عنه كتابه ، وانتقل إلى الكوفة ، ودارس الكسائي كتاب
سيويه ونال جوائزهم - ومذهب الأخفش وسط بين مذهبي أهل البصرة والكوفة ،
وتوفي سنة ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ - الجُحْدَبُ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال .

٢٧ : ٧ - الطُّحْلُبُ وفيه لغات أخرى : خُضْرَةٌ تعلو الماء المزمّن -
الجُوذُرُ والجُوذَرُ : ولد البقرة الوحشية .

٢٧ : ١٠ - العُلَيْطُ والعَلَابُطُ من الغنم : الكبير - العُكْمَيْسُ والعُكَامَيْسُ
القطيع الضخم من الإبل - الهُدْبُدُ والهُدَادِيدُ : اللبن الخائر جدا - الخَزْحِزُ
والخَزْحِيزُ من الرجال : القوى الغليظ - الجُسْدِلُ من الأمكنة : الكثير الجُسْدَلِ
وهي الحجارة .

٢٧ : ١١ - الذَّلْدَلُ مقصور عن الذَّلَاذِلِ ، وذو التَّمْيِصِ : سافنه -
الزَّلْتَلُ : الأثاث والمتاع - العَرْتَنُ ، وفيه لغات أخرى : شجر يُدْبَعُ به .

٢٧ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٧ : ١٥ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة هبط
٩ - ٢٩٩ - ١٤ وفي مادة علبط - ٩ - ٢٣٠ - ٤ - وفي مادة قوط - ٩ - ٢٦٢ -
١٢ - والتاج في مادة هبط - ٥ - ٢٤٣ - ٨ ت وفي مادة علبط - ٥ - ١٨٤ - ٢ ت -
وفي مادة قوط - ٥ - ٢١٣ - ١ وفي بعضها خلاف هين . وأبو زيد في نوادره .
وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص ١٧٣ . ولم يُذكر الراجز في هذه المواضع .
راعى : أفرغنى . وجناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقوط من
معانيه القطيع من الغنم . وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط في البيت قبله . وهو
الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعلابط : الخمسون والمائة فأكثر .
يقول : ما راعنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .

٢٧ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر .

٢٧ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان والتاج في مادة
خرز ، اللسان - ٧ - ٢١٢ - ٩ ت - ، والتاج - ٤ - ٣٤ ، ولم ينسبهما أحدهما لقاتلهما .
أعدت : هيا - والورد : النزول على الماء للشرب - حفز : دفع وحث -
والعرب هنا : البعير الذي يُحمّل عليه الماء - والجروور من الجمال : الذي لا ينقاد -
والجلال : العظيم - والخزخز : القوى الشديد من الإبل والناس .
يقول : هيات لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

٢٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ - هذا الشعر من الرجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب
المقطوع . ووزنه :

مستفعلن مستفعلن مفعولن مستفعلن مستفعلن مفعولن

ودخله من الزحاف انزدوج الحَبِيلُ . وهو اجتماع الحَبِينُ (حذف الثاني
الساكن) والطي (حذف الرابع الساكن) فيصيرُ « مستفعلن » بالحَبِيلُ « متعلِنٌ »
فينقل إلى « فَعَلْتُنْ » .

وقد دخل الخَبَلُ الأجزاء كلها ما عدا العروض فإنها مقطوعة ، أمّا الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فإنها فيهما « عَلِيْبُ » بدل « عَلَابِيْبُ » المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب . ويتبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة . أن المؤلف جاء بها للتمثيل للتام والمحذوف منه الألف . إن كان الكلام يوهم أنها للتام وحده .

٢٨ : ٦ - خَرْقَجُ : العيشَ وَسَعَهُ .

٢٨ : ٧ - خَنْدَفَ : أَسْرَعَ - هَمَلَجَتِ الدَّابَّةُ : حسن سيرها في سرعة - قَلَقَلَهُ : حَرَّكَهُ .

٢٩ : ٣ - العندليب : طُوْبِيْتَرٌ يصوت ألوانا . وقيل هو البلبل والجمع العنادل . - العَضْرَفُوطُ : دُوَيْبَةُ بيضاء ناعمة - القِسْعَسْتَرَى : الضخم : العظيم .

٣٠ : ١ - الإِنْقَحَلُ من الرجال : المُخْلَقُ من الكِبَرِ والهَرَمِ ، وهي إِنْقَحَلَةٌ .

٣٠ : ٦ - الهَمْرَجَلُ : الخفيف السريع ، وهي بهاء .

٣٠ : ٧ - الجِرْدَحَلُ من الإبل : الضخم - الحِنْزَقَرُ : الدميم القصير من الناس - الجَحْمَرِشُ من النساء : العجوز الكبيرة - القُدَّ عَمِلَةٌ والقُدَّ عَمِلٌ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ - الفِرَزْدَقُ : الرغيف . وفات الحَنْزِرُ ، واحدته : فرزدقة - الحَدْرَنْقُ : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ - الهَمْرَجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ - الشَمْرَدَلُ من الناس والإبل : القوي الجلد ، وهي بهاء .

٣٠ : ١٣ - القِرْطَعْبُ : يقال ما في الماء قِرْطَعْبٌ : أي سخابة ،

وقال ثعلب : هو دابة . الرضحي على الشافية في ١ - ٥١ - الجِرْدَحَلُ ذكر في ٣٠ : ٧ - .

- ٣٠ : ١٦ - أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد تقدم ذكره في ٦ : ١٢
- ٣١ : ١ - الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب تَحْمَرِشُ كثير الحرش : أى الخدش على « تَفْوَعِيلِ » (وليس في الكلام غيره) . وقد أهمله سيويه .
- ٣١ : ٣ - الصَّهْصَلِيقُ : العجوز الصخابة الشديدة الصوت - القَهَبَيْلِسُ ذكر الإنسان - القنفرش كجحمرش زنة ومعنى .
- ٣١ : ٤ - الحَمْرَ عَيْبِلَةَ : الفكاهةُ والمُزاحُ - الحَبَّعَيْنُ من الـ جال وغيرهم القوى الشديد .
- ٣١ : ٥ - القُدَّ عَمِيلُ والقُدَّ عَمِيلَةَ : في ٣٠ : ٧ .
- ٣١ : ١٢ - قوله : « وواحد تختص به الأفعال وهو : « فَعِلٌ » إلا في حرف واحد وهو « دُئِيلٌ » وقد ذكرته - بل جاء حرفان آخران وهما « رُئِيمٌ » ، و«وُعِيلٌ» وقد ذكرناهما في ٢٠ : ٨ .
- ٣٢ : ١٠ - السَّنْدَأُوُ : الحديد الشديد - القِنْدَأُوُ : القصير من الرجال - الحِنْطَأُوُ : الوافر اللحية ، أو العظيم البطن .
- ٣٢ : ١١ - الكِنِيتَأُوُ : كما الحِنْطَأُوُ ولفظا ومعنى .
- ٣٣ : ٣ - قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفْرَجٌ يُسْفَرَجُ سَفْرَجَةً فهو مُسْفَرَجٌ » وإن كان هذا لا يقال ، فانه لو اشتق منه « فَعِلٌ » لكانت هذه طريقتة : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، نحو : « أَسْرَجَ من السَّرَجِ ، وألجمَ من اللجام ، وسافه من السيف ، ونسبته من النسبِ ، وهو كثير جدا .
- ٣٣ : ١٦ - العُضْرَفُوتُ والعندليب تقدمتا في ٢٩ : ٣ - اليستور : شجرة مساويك ، أشد المساويك إنقاءً للثغرا وتبيضا له .
- ٣٣ : ١٧ - القبعري : تقدم في ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ - يزيد ابن جنى بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان
في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما يعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك
تفصيل غير أن ابن جنى جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ١٣ - هو الكعب بن زيد الأسدي ، وُذكر في ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ - وأنت كثير : يعنى به ضروب عليائه ، والكوثر : السيد الكثير
الخير . والعقائل جمع عقيلة ، وهى المرأة الكريمة النفيسة ، وكل شىء كريم نفيس
من النوات والمعاني .

٣٥ : ٦ - لم توفّق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ - لم نجد هذا الشعر فى الكتب التى بين أيدينا .

٣٥ : ٨ - الجديل : جبل مفتول من أدِّم أو شعر ، والجمع جدل .

٣٥ : ٩ - الشاعر : هو حميد بن رثور اللالى الهوازنى أحد المخضرمين ،
وعاش إلى عصر بنى أمية ، وهو من الشعراء المحيدين ، ومما يستجاد له القصيدة التى
منها هذا الشاهد .

٣٥ : ١٠ - هنا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدوره :

فلما أتته أنشبت في خشاشه

ويروى محكما بدل أزتما .

الخشاش : عويدٌ يُجعلُ في أنف البعير يشدّ به الزمام ليكون أسرع

لانتقياده - والحماطة واحدة الحماط : وهو شجرٌ عظامٌ تألفه الحيات -

أزتما : ذا زئمة ، وهى هنةٌ تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زيمَ يزيمُ

زئما ، فهو أزتمٌ وهى زئماء .

٣٥ : ١١ - ذو الرمة : هو غيبلان بن عقيبة ، أحد بنى مالك بن

عدي ، أحد الشعراء العشاق فى عصر الفرزدق وجربير والأخطل ، وليس

من طبقتهم . ومات سنة ١١٧ هـ

٣٥ : ١٢ - هذا البيت من قصيدة لذي الرمة عدتها سبعة وخمسون بيتا ، وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت في ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .
ورجعية أسفار : معاودة أسفار - شجاع : حَيَّةٌ - مطرق : ساكن لا يتحرك .
يقول : إن ناقة معتادة الأسفار ، لا ترجع من سفر حتى تعود إلى سفر .
ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك ، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سار بها . كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه في ص ٣٩٤ من ديوانه .
٣٥ : ١٣ - هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي البصري - أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر . وكان لا يجيز إلا الأوضح . توفي سنة ٢١٦ هـ .
٣٥ : ١٤ - مثنى حضرمي : المراد به الزمام . والحُبَاب : الحية . والنَّقَا : الكئيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقة زماما مجدولا من حضرموت كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .

٣٥ : ١٥ - جَيْسَلٌ : غير مصروف الضبع ، لأنه علم جنس لها .
٣٥ : ١٩ - الأَرطَى : القَرَطْ ، وتستعمل العرب ثمره في دبغ الجلود -
الهَجْرَع : تقدم في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٢ - لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم هذا الشاعر -

٣٦ : ١٣ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، أورده شاهدا على تذكير مِعْزَى . ولم يذكر قائله ، ولا الأعلام الشنمري الذي قال ، والشاهد فيه تنوين مِعْزَى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهَجْرَع ونحوه ، ولذلك وصفه بقوله هَدْبَا : وهو الكثير الهدب . يعنى الشعر ، والقران جمع قرن : وهو المشرف من الأرض ، وقال سودانا فجمع . لأن المِعْزَى اسم واحد كأنه يؤدي عن جمع فحْمِلَ على المعنى سيبويه : ٢ - ١٢ - ١١ .

٣٦ : ١٤ - السَّعْلَةُ : الغول أو أخبث الغيلان ، والعرب لم تترك الغول

ولكنها تتصوره حيوانا فتاكا خبيثا ، - العِزْهَاءُ من الرجال : الذي لا يحدث النساء ولا يريدهن .

٣٦ : ١٥ - الجَلْعَبَاءُ من النساء : الجافيةُ الكثيرةُ الشرِّ - الصَّلْحَدَاءُ من النوق : المسنةُ الشديدةُ الطويلة - المجرع : ذكر في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ - البُهْمَاءُ : واحدةُ البُهْمَى ، والبُهْمَى تكون واحدة وجمعا وألفها قال سيويه : للتأنيث ، وقيل للإلحاق ، وهي نبت تحبُّ الغنم حُبًّا شديدا ما دام أخضر ، فإذا يبسَ هَرَّ شوْكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ - القبعري : تقدم في ٢٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ - العَرْقُوءَةُ : خشبةٌ معروضةٌ على الدَّلْوِ ، جمعها عَرَقِي وأصله عَرَقُوءٌ ، فأبدل الواو ياءً ، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمَّةٌ ، فنقل إلى عَرَقِي ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء - القَمَحْدُوءَةُ : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف .

٣٧ : ١٠ - المِذْرَوَانِ : طرفا كل شيء وجانباه ، ومذروا القوس : الموضعان اللذان يستقرّ عليهما الوتر - تقول العرب : عَقَلْتُ البعيرَ بشِنَائِيْنِ : وذلك أن تعقل يديه جميعا بجمل أو بطرفي جبل وتقول : عقلته بشِنَائِيْنِ إذا عقلت يداً واحدةً بعُقْدَتَيْنِ . قال ابن جنى : لو كانت ياء التثنية إعرابا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة ، فيقال : عقلته بشِنَاءِ بَيْنِ ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفا بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ - أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، تقدم ذكره في ٢٧ : ٥ - الشُّكَاعَةُ بضم الشين وقد تفتح : نِبْتَةٌ دقيقةُ العيدان ، ضعيفة الورق خضراء .

وذكر البَطْلَيْسِيُّ في الاقتصاب . حرفين آخرين من باب « شكاعى ، وشكاعاة » وهما : « خِزَامَى وخِزَامَاة ، وسُهَاتِي وسُهَانَاة » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والحزاي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ،
تورُّها كتور البنفسج ، وهي أطيب الزهر ريحا . وأما السهاتي فلم نجدها فيما بين
أيدينا من المعجمات . وألف « فعالي » لا تكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين
جميعا - البصريين والكوفيين . - القصابة : نبات ساقه قصب : أي أنابيب

وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢

٣٧ : ١٣ - الحلقاءة : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل -

الطرقاءة : شجر من العضاء ، واه هذب مثل هذب الأثمل ، وليس له خشب
وإنما يخرج عصيا سمحة في السماء ، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأفكل على أفعال : الرعدة ، ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأيدع على أفعال : الزعفران أو صبغ أحمر - الأرملة

معانها : المرأة لازوج لها .

٣٧ : ١٨ - مسلقى اسم مفعول من سلقته سلقاء : إذا ألقته

قفاه - مجعبي اسم مفعول من جمعته جعباء : إذا صرته وضربت به الأرض

٣٧ : ١٩ - لم توفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، والشاهد فيه مجيء

« يؤكرم » بالهمز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يكترم » بحذف الهمز

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز ، من وزنه وروية - ويظن أن

في المقاصد النحوية بهامش الحزاة ٤ - ٨٠ : ٥٧٨ . وفي فرائد القلائد ٣٩١ -

وفي ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج . وفي ١ - ١٤٥ - ١ ، ٢ ، ٣ من

سيبويه وفي اللسان مادة ضمَّز : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ -

وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ ، ونسب في هذه المواضع لأكثر من را

٣٨ : ٦ - حوقل : سبتولى الشارح شرحه - جههور في كلامه

وهو من الجهارة .

٣٨ : ٧ - بَيْطَرَ البَيْطَار الدابة : عاجلها وداواها .

٣٨ : ١٣ - قوله : « كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَبًا ، ذكر ذلك

سيبويه » ذكره سيبويه في : ٢ - ٦ - ١ ت فها بعدها من كتابه . وهو كلام طويل فيه تفصيل ، وفيه آراء العلماء ، وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا ، ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ - عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو

في عصره ، وله فيه كتابان : الجامع ، والإكمال ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ - الراجز : رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٣٩ : ١ - هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت

في ص ١٧٠ ، ١٧١ من ديوان رؤبة منسوبة إليه والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد نائب الفاعل في شروح الألفية ، رواهما العيني في كتابيه : فرائد الثلاث : والمقاصد النحوية في هذا الباب . وقال في الفرائد : « هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت » . وقال في المقاصد : « أقول قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس » .

وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل : ١٣ - ١٧١ - ٢ بنقظ : وبعَدَ .

بدل : وبعض ، وقال بعدها : « ويروى وبعَدَ حَوَقَالَ » ولم ينسبهما لقائل .

وحَوَقَلَ الرجلُ : إذا مشى فأعيا . وضعف ، وحوقل الشيخ : اعتمد يديه

على خَصْرِيه .

٣٩ : ٦ - ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء : إذا قوتته ومكثته ، ثم

قالوا : بُرُجٌ ، والبروج : الحصون الخ .

عالمج ابن جني هذا الموضوع ويبيته في كتابه الخصائص تحت عنوان « باب
في الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ - روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب : ١ - ٤٨٣ - ٧ ت
منسوباً لسهم الغنوي . ورواه البغدادي في : ٤ - ١٢٥ - ١٤ من الخزانة بخلاف
قليل في الشطر الأول ، ونسبه لسهم الغنوي أيضاً . وهو سهم بن حنظلة بن غني بن
أعصر . شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو فارس مشهور وشاعر محسن .
أما البيتان الأول والثاني فلم نعثر عليهما .

وأمره بن محمّكان السعدي التميمي سيد بني ربيع - وهو شاعر مقلِّ ولص -
شريف يدعى أبا الأضياف ، وكان في عهد جرير والفرزدق فأخلاه - أبيات من هذا
الوزن والقافية ، وليست هذه الأبيات منها ، وأبياته في ص ٣٨٣ من المؤلف
والمختلف للآمدي .

٤٠ : ١ - السيب للفرس : شعر الذنب - والحبيب : السير السريع -
الأقرب : الضامر ، والجمع قُب . نَقَبَهُ يَنْقُبُهُ نَقْبًا : ثَقَبَهُ . والبَيْطَارُ :
معالج الدواب . والسَّرَرُ بالتحريك : داء يأخذُ الفرس في سُرَّتِهِ . ويَدِجُهُ
مضارع وَدَجَهُ وَدَجًا وَوَدَجًا : إذا قَطَعَ وَدَجَهُ ، وهو كالفَصْدِ في الإنسان :
والوَدَجُ بالتحريك : عرق غَلِيظٌ في العنق ، والجمع أوداج .

التي تَشْعَبُ : يريد المنية لأنها تشعب : أي تفرق :

٤١ : ٩ - الراجز هو أبو الشعثاء العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، من فحول
رجاز الإسلام : لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه
رؤية . عدتها ستة وستون بيتا ، وهو الثامن والخمسون فيها . وهي في الصفحة ٣٨
وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء ، وهو :

سرعفته ما شئت من سرعاف

والسرّهاف والسرّعاف واحد ، يقال : سرهفته وسرعفته ، سرهفة وسرعفة .
وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غداءه .

٤١ : ١٧ - مهْدَدٌ : اسم امرأة ، قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على
ميم مهْدَد أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة
كسَدَد ومردٌ ، وقال سيديويه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ - التردد : المكان الغليظ المرتفع ، وظهر التضعيف لأنه مُلْحَقٌ
بفعلل . والملحق لا يدغم والجمع قرادد - سُردُودٌ وسُرْدُودٌ : موضع ، قال
ابن جنى : « إنما ظهر التضعيف في سُردُودٌ لأنه ملحق ، ووقع في هذا اللفظ خطأ
مطبعي فكتب سُودد بهمزة على واو بدل الراء - عُنْدُودٌ وَعُنْدُودٌ : يقال :
« مالى عنه عُنْدُودٌ » أى بُدٌّ . والنون هنا أصل لأنها ثانية والنون لاتراد ثانية إلا
بِثَبَّتِ .

٤٢ : ١٣ - النحويون قد يقيسون قواعد النطق التى تعمل فى الكلام بأعمال
الإنسان الأخرى ، فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب
إليها كما ترى فى هذين المثليين ، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جنى بقوله : « ما
جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ - سَلْتَقَاهُ وَجَعَبَاهُ : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ - باب «جَلَبَبَ وَمَهْدَدٌ» : مطرّد ، وباب «كَوَثِرَ، وَجَهْوَرَ»
غير مطرود فى : ١ - ٣٦٣ - ١١ من الخصائص لابن جنى - الطبعة الأولى -
كلام جيد فى الإلحاق المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ - هِجْرَعٌ : ذكر فى ١٣ : ٧ .

٤٥ : ٥ - الحَيْفَقَ : السريع . قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ،
تقول : ناقة حَيْفَقٌ ، وظليم حَيْفَقٌ ، وامرأة حَيْفَقٌ : وهى الطويلة الرفيعة ،
الذقيقة العظام ، البعيدة الحَطْوُ .

٤٥ : ٦ - أصله تتعدى : أى تتجاوز حذف إحدى تاءيه تخفيفاً .

٤٥ : ١٣ - ظَرْفَقَفَ : بمعنى ظرف وزيادة ؛ لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق
المطرد نحو جَلَسَبَ انظر ٤٣ : ٨ .

٤٧ : ٤ - قَمَعَدَدَ : قصير - همرجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .

٤٧ : ٦ - مَهْدَدٌ ، قَرَدَدٌ : ذكرانى : ٤١ : ١٧ .

٤٧ : ٨ - فدوكس : ذكر فى ١٤ : ٢ - السَّمِيدَع : ذكر فى ١٤ : ١ .

٤٧ : ٩ - سَبَهَلَل : جاء سَبَهَلَلًا : بلا شىء ، وقيل بلا سلاح ولا

عصا - صمعدد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعدد بالعين المهملة . والذى
فى اللسان : رجل صَمَعَدٌ : صُلْبٌ ، فيجوز أن ينحق بسَقَرَجَل ، فتزاد دال
فيصير «صمعدد» - والذى فى المعجمات صَمَخُد بالحاء المعجمة ، والصمخدود :
الخالص من كل شىء .

٤٧ : ١٠ - العفنجج : الضخم الأحمق ، ومن الإبل الحديدية المنكرة .

٤٨ : ١ - القردسة : الشدة والصلابة - قَرَدَحَ الرجلُ : أقر بما يطلب

إليه أو يطلب منه - قوله : « لو كان هذا ممَّا يُنطق به » يُفهم أن الكلمتين
« قَرَدَسَ وقَرَدَحَ » لم ينطق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة
فهما فيها .

٤٨ : ٤ - الحَلْبَسُ بالمهملة على وزن « جَعْفَرُ » : الحريص

الملازم للشىء ، وهى فى النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضى ، وليس فى هذه
المادة فعل فى اللسان .

- ٤٨ : ٤ - الجَلْدِيحُ بالجمجمة المعجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون :
من النساء : القصيرة ، وقيل العجوز الدميمة - قَرَدَةٌ : انزع قِرْدَانَهُ ، وهذا
فيه معنى السلب . وقَرَدَهُ : ذلَّه . وهو من ذلك . لأنه إذا قَرَدَ سَكَنَ وَذَلَّ -
جَلَبَّ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .
- ٤٨ : ٨ - المرمريس : الداهية . وداهية مرمريس : شديدة . ورجل
مرمريس : داهٍ - القَرَقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .
- ٤٨ : ١٠ - القَرَقَلُ : ثوبٌ بغير كَمَّيْنٍ . وقميص من قُمُصِ النساء
بلا لَيِّنَةٍ . الجمع قراقل . - القَرَفِخُ والقَرَفِخَةُ : البَقْلَةُ الحمقاء ولا تنبت
بنجد وتسمى الرحالة .
- ٤٨ : ١١ - زهزق في ضحكته : اشتدَّ فيه وأكثر منه - دَرَدَبٌ :
عَدَا عَدُوَّ الخائف .
- ٤٩ : ١٢ - قوله : « وجميع هذه الأئمة مفسر في فصل في آخر الكتاب »
يريد بالفصل الجزء الثالث .
- ٤٩ : ١٥ - اثميباب : مصدر اشهاب الفرس وغيره : كان لونه أبيض
بصاعده سواد في خالاه . أو غلب بياضه سواده . - احمرار ، مصدر احمرار الشيء :
كان لونه أحمر .
- ٤٩ : ١٦ - احرنجام : مصدر احرنجم التوم : اجتمع بعضهم إلى بعض .
- ٥٠ : ١٣ - مَشْيُوسَاءُ : اسم لجماعة التيوس - مَبْعُؤَلَاءُ : اسم لجماعة
البغال - مَعْيُورَاءُ : اسم لجماعة الأعيار وغلب على الوحشي .
- ٥٠ : ١٤ - مَأْتُونَاءُ : اسم لجماعة الأتُن - مَشْيُوخَاءُ : اسم لجماعة
الشيوخ . والشيخ من بلغ الخمسين . وقيل غير ذلك - مَكْبُورَاءُ : اسم لجماعة
الكبار - مَصْفُورَاءُ : اسم لجماعة الصغار - مَعْبُودَاءُ : اسم لجماعة العبيد وهي
ساقطة من ظ وش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهوا وموضعها بعد

مَصْعُورَاء - مَعْلُوجَاء : اسم لجماعة الأعلاج ، والعليج هو العثير والرجل من الكفار - مَشْيُوحَاء : هم في مشيوحاء من أمرهم : أى اختلاط ، والمشيوحاء أن يكون القوم في أمر يتدرونه .

٥٠ : ١٥ - الهَزَنِيْرَانُ : الحديد السبيء الخُلُق - عُرَيْقِصَان : نبت واحدته عُرَيْقِصَانَة ، قيل (الحندقوق) - مَعْكُوكَاء ، يقال : وقعوا في مَعْكُوكَاء : أى غيبار وجنابة وشر - بَعْكُوكَاء : موضع - قَرَعِبْلَانَة : دُوَيْبَة عريضة عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ - عَقْرُبَان وَعَقْرُبَان : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ - العَضْرُوط والعندليب : ذكرا في ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ - الحندقوق : الطويل - القبعثري : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥٢ : ١ - الضَبَّعْطَرَى : الشديد الأحق .

٥٢ : ٢ - القَرَعِبْلَانَة : ذكرت في ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ - الزَّئْبِرُ وَالزَّئْبِرُ : ما يعلو الثوب الحديد كالقטיפه -

الضَّبَّيْل : الداهية .

٥٥ : ١٦ - الحرف المستعلى هو الصاد المهملة في صار والطاء المهملة

في طاب ، وبقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة : الحاء ، والضاد ، والطاء ، والغين ، المعجمات ، والقاف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج ، والصاد في صالح ، والحاء في خالد من أحرف الاستعلاء ، فالإمالة : وهي أن يُنْحَى بالفتحة نحو الباء أو الكسرة لاتلائم حروف الاستعلاء ، ومع ذلك وردت معها في الأفعال .

٥٦ : ٨ - أسباب الإمامة الستة : انظرها في شرح ابن يعيش على المفصل

- ٩ - ٥٥ - ١٥ .

٥٧ : ١٧ - الشاعر : هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .

٥٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة

وثلاثون بيتا ، وهو الثامن فيها ، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، والرواية في الديوان وفي اللسان : ألمّا أصح ، والوازع : الزاجر عن اللهو - والصبا : جهالة الفتوة - يقول : عانتب شبيبي على ما كان من جهالتى ولهوى وقلت لأنما نفسى : « للآن لم أفق من غفلتى ومعى الوازع وهو شبيبي » .

٥٨ : ٦ - الشاعر : هو المتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طفلة

ابن العبد ، وكانا في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعم المشهورين في الجاهلية ، وتوفى المتلمس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ - هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الثالث

فيها ، وهي في ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . . والشاهد من شواهد شروح الألفية وأورده العيني في ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفي - ٤ - ٥٦٨ - ١٤ من المقاصد النحوية على هامش الخزانة منسوباً للمتلمس ، وبعد أن أعربه قال : « أبى الله إلا كوفى ابنا لها ، أى لأمى - وابنا أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت في زُرُقُم وشَجَعَم .

٥٨ : ٨ - القائل الآخر ، هو نُصَيْبُ الأَكْبَرِ مولى بنى مروان ، ويسكنى

أبا الحَجَّيْنَاء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ - الحِلْس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ - الثُّبَّة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والهاء بدل من

واه عند الأكرين ، فأصلها تُبُو ، أو ياء عند بعضهم فأصلها تُبِي ، وليست

للتأنيث، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لا تصرف إذا سُمِّيَ بها - العفريت من الرجال القويّ المتشيطان، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة - السَّنْبَيْتَة : الدهر والتاء فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٥٩ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، وهما من شواهد سيبويه - انظرهما في ٢ - ٨١ - ١ - منه - والعِضُوات : جمع عِضَة ، والعِضَة من شجر الطلح وهي ذات شوك - ويأزِم : يعرض - واللهازم : جمع لَهْزِمَة ، وهي مُضغَة في أصل الحنك .

٦٠ : ١ - الآخر : هو المتخَّلّ الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر مُحسّن من شعراء هذيل ، وأخباره وشعره في ٢٠ - ١٤٥ - ١٨ من الأغاني ، ٦٤٢ الشعر والشعراء ، وفي أول القسم الثاني من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ - هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو الخامس فيها ، وهي في ص ١٥ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين .

وهو في اللسان في مواد نسع - ١٠ - ٢٣١ - ١١ - ، أوب - ١ - ٢١٥ - ٤ - هز - ٧ - ٢٩١ - ٦ - ، مسع - ١٠ - ٢١٣ - ١٢ - والدريس : الثوب الحثاق - والمؤوِّبة : ريح تأتي مع الليل - والنَّسع والميسع : ريح الشمال ، والعضة : كل شجر له شوك - والتَهْزِير : التحريك - ويروي مؤوِّبة بالياء المثناة التحتية ، أي تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان بينه وبين المبرّد منافرات ، توفي سنة ٢٩١ هـ - ابن الأعرابي : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالى بني هاشم ، كان نحويًا عالما بالشعر واللغة ، وربيبا للمفضل الضبي ، قال تلميذه ثعلب : ولرّمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط « توفي سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الرجز .

٦٠ : ١١ - رواهما اللسان في غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز - والقِرْضاب ، يقال : قرضب الرجل : إذا أكل شيئا يابسا فهو قِرْضاب - وَسِمُّهُ بضم السين وكسرهما جميعا : اسم ، والذاهب منه الواو ، وتقديره افْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمِّي . ولغاته اسْمٌ واسْمٌ وسِمٌ وسِمٌ .

٦٠ : ١٢ - الآخر : رجل من كلب على ما ورد في ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبي زيد .

٦٠ : ١٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد في ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها بازلا يُقْرَمُهُ وهو بها ينحو طريقا يَعْلَمُهُ
باسم الذي في كل سورة سُمُّهُ

يريد : أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيرا في التاسعة من عمره مجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة .

٦٠ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ - روى أبو زيد هذين البيتين في ص ١٦٦ س ١٢ ، ١٣ مع قليل من الفرق بين الروايتين ، وأعاد رواية البيت الأول في ص ١٥ برواية أخرى - وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمُّهُ وسِمُّهُ ، يريد الاسم » . ورواهما اللسان في مادة س م و - ١٩ - ١٢٧ - بلفظ : بِمِدْحَةٍ : بالباء بدل : بِمِدْحَةٍ ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السَّمِيُّ مقصور سُمِّي الرجل بَعْدُ ذهاب اسمه - يعنى الصيت ، ثم روى البيت الثاني رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ - هو لقيط بن بكر شاعر جاهلي قديم مقل لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ - روى التاج في مادة جرع - ٥ - ٣٠٠ - ٢٥ الشاهد وبعد

بيتا آخر وهما كما يأتي :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَمْرَعَا هاجت لىَ الهمّ والأحزان والجرعَا

وقال : الجرّع : موضع ، وأشار إلى رواية أخرى ، ورواه الأغاني في - ٢٠ -
- ٢٣ - ١٦ ، وفي - ٢٠ - ٢٤ - ١٠ في ترجمة لقيط الإيادى مع فرق قليل بين
الروايتين ، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إياد يحدّوهم كسرى .
٦١ : ٧ - أبو النحيم العجلي ، ذكر في ١٠ : ٨ .

٦١ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في ص ١٦٥ من النوادر ،
ومعه بيت تال هو :

ذو خِرَقٍ طُلُسٍ وشخصٍ مِذْأَلٍ

منسوبين لأبي النجم ، ورواهما اللسان في مادة يمن - ١٧ - ٣٥٣ - ٨ لأبي النجم
أيضا . وفي هامش اللسان في هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج ،
وفي ديوان العجاج ص ٥٠ وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية - والصواب
أن البيتين لأبي النجم ، وهما في لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها ، فالأول
ترتيبه فيها التاسع والسبعون ، والثاني الثالث والسبعون ، واللامية كلها واحد وتسعون
ميتا ومائة بيت ، وهى في ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى - وأيمن .
جمع يمين ، وأشتمل : جمع شمال - والطلُّس : جمع أطلُّس ، وهو من الثياب
الخلق أو الوسخ - والمِذْأَل : الذى يمشى مشيا سريعا خفيفا .

٦١ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ - فى مادة ي م ن من لسان العرب - ١٧ - ٣٥٤ - ٨ ت - وما
بعده كلام جيّد فى « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ - الإِسْت : العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر . وانظر تصريفها
فى مادة سته من اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١١ وما بعده ، وفى - ٢ - ١٢٢ - ٥
من كتاب سيويوه .

٦٢ : ١ - في هذا الحديث روايات أخر - والوكاء : سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء ، والسَّه : الدُّبُرُ : أى أن يقظة عين المتوضىء من السَّه كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح وتقص الضوء ، فاذا نام غفلت العين فأنحلت وكاء السَّه فخرجت الريح وانتقص الضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات وألطفها .

٦٢ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٢ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد في ٢ - ١٢٢ - ٩ منه مع خلاف هين . وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصئبان : بيض البرغوث والقمل ، يريد أنهم في الدناءة والحسة كصئبان الإست .

٦٢ : ٤ - القائل : هو عامر بن الطفيل العامرى بن مالك ابن عم لبيد الصحابى ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ - ورد هذا البيت فى ص ١٦١ من النوادر ، وفى مادة كوم فى اللسان - ١٥ - ٤٣٤ - ٦ ت ، وفى التاج ٩ - ٥٢ - ١٠ - وفى مادة سته فى اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١٦ ، وفى التاج ٩ - ٣٨٩ - ٢٧ - وفى مادة خطى فى اللسان - ١٨ - ٢٥٤ - ١٦ - وفى التاج ١٠ - ١١٦ - ١٠ - وفى بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب فى بعضها إلى قائله مع اختلاف فى اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما فى النوادر وفى أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكنى لكم فى كل يوم تعوجكم على وأستقيم

ونصُّ الشاهد فى المواضع كلها كمنصّه هنا . وفى النوادر : المواجن واحدها مبيجة ، وهى المدقّة التى للقصار - خاظليات : كثيرة اللحم اه - الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفى ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كُوم : ضيخام الأسنمة : الذكر أكوم ، والناقة كُوماء .

٦٣ : ٨ - قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام

نحو ابن .

٦٤ : ٣ - القائل غير معروف ، وفي - ١ - ٣٤٩ - ١٤ من الخزانة في هذا

الشاهد ما يأتي ، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تنمة .

٦٤ : ٤ - في هذا البيت روايات أخر ، وورد في ٣ - ٣٤٧ - ٢ من

الخزانة ، وفي مادة يدي في اللسان ٢٠ - ٣٠٢ - ١٥ والتاج ١٠ - ٤١٨ - ٢٧ ،

وقال في الخزانة : إنه مثنى يدآ بالقصر فلماً تثنى قلبت ألفه ياء كـ « فِيتيان » مثنى

فِيتى ؛ لأن أصلها الياء ، وأفاض في الكلام فيها - ومحلم بلام مكسورة ، يقال :

إنه من ملوك اليمن ، وفي رواية عند محرقٍ براء مكسورة ، وهو عمرو بن هند ملك

الحيرة ، وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام - وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد

ببياضهما : طهارتهما - وضامه : ظلمه - وضهده : قهره . والمعنى : لهذا الملك

يدان طاهرتان عن موجبات الدم ، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتنصرك

على ظلمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ - قلا الناقة والإبل يقلوها قَلَوًا : ساقها وطردها ، والأصل قلا

العَيْرُ آتَنَه ، ودلوتُ الناقةَ والإبلَ أدلوها دَلَوًا : سقتها سَوَقًا رفيقا رويدآ .

يقول لصاحبيه على عادة العرب : لاتسوقاها بعُشْفٍ ، بل سوقاها برفق ، فإن

أمامكما اليوم والغد ، فلا حاجة إلى القَلَوِ ، وهو السوق الشديد - وغَدَوٌ هو أصل

غدٍ حذفوا الواو بلا تعويض ، والغَدُ هو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، ولم يستعمل

الغد تاما إلا في الشعر ، فهو يريد بالغدو : الغد .

٦٤ : ٩ - الآخر هو لسيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك

الإسلام ، وأسلم وتنسك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل

غير ذلك .

٦٤ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروية - وشرح الشاهد في الديوان : هو غَدَوْا معني غدا ، يقول : بينا هم أحياء إذ ماتوا ، وكذلك الديار بينا هي عامرة إذ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع ، أي قفارا .

٦٦ : ٣ - روى هذا الشاهد في النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجر ، ورواه سيبويه في ٢ - ٦٤ - ٦ - وفي ٢ - ٢٧٣ - ١ منه منسوبا إلى غيلان ، ورواه العيني في كتابيه المقاصد النحوية - ١ - ٥١٠ - ٣ - من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد - ١٩ - ١٨ في باب المعرف بالألف واللام فيهما كما رواه سيبويه في الموضوعين بلفظ : بالشحم ، منسوبا كذلك في الكتابين إلى غيلان بن حريث الربيعي الراجز . فاجمع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذي يستقيم معه تخريج ابن جنى ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث في إيرادها العبارة « بذل الشحم » من غير تكرير الباء . وقد أيد هذه الرواية الأعم الشنمري في ذيل ٢ - ٦٤ - ٦ من الكتاب ، وانظر قوله وقول العيني في كتابيه في المواضع المذكورة آنفا ، والخزانة في ٣ - ٢٣٩ - ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ - هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بني أسد ، من فحول شعراء الجاهلية ، وفد على النعمان بن المنذر - لسوء حظه - في يوم يؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ - هذه الأبيات الثلاثة : هي الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتا وردت في ص ٢٠ من ديوانه ، وفي ٣ - ٢٣٧ - ٢ - وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادي وقال : « ينادى ويخاطب المثني على عادة العرب في ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذي أصبح كالثوب الخلق تحت آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه ، وهذا المنزل قد يتعشى به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ - هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص - وانتجعناه : أتينا نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذى نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة - والححفَلُ ؛ الجيش الكثير فيه خَيْلٌ - ورمحٌ خَطَّارٌ : ذواهترانٍ شديدٍ يخطر خطرانا لجودته - والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ - فى ٢ - ١٩٣ - ١٢ - وما بعده من الخزانة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر ، وأكثر الأسماء ذكراً فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، وقيس بن الخطيم - وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمر بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجى جاهلى ، وهو جدّ عبد الله بن رواحة ، حكّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج ، وأبت الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فهو أوسى جاهلى ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام ووجع إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ - هذا بيت من قصيدة لعمر وأو قيس عدتها سبعة عشر بيتاً وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادى فى ٢ - ١٨٩ - ٣ ت وما بعده من الخزانة ، وذكر سيبويه الشاهد فى ١ - ٩٥ - ٦ . وقال البغدادى والشنتمرى فيه فى هذين الموضعين ما خلاصته : حذف النون من الحافظين استحقاقاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيّة إثبات النون ، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفِّض على حذف النون للإضافة لجاز .

٦٧ : ٦ - نسب ابن جنى فى كتابه المحتسب قراءة « الصلاة » فى قوله تعالى « والمقيمى الصلاة » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء ، وقال فيها : أراد

المقيمين ، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة ، وذكر قول الأخطل والأشهب .
وغيرهما وأفاض في الموضوع في ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ - الشاعر هو الأخطل - ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ - هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريرا ويفتخر على قيس ،
وعدها ثمان وأربعون بيتا ، وهو السادس عشر فيها ، وهي في ص ٤١ وما بعدها
من ديوانه . - ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عميه قتلا
الملوك ، وأنقذا الأسرى ، وفي عميه أقوال منها : أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم ؛ فان
عمرا قتل عمرو بن هند ، ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر - والبيت من شواهد
سيبويه فانظره وشرحه في - ١ - ٩٥ - ٩ منه .

٦٧ : ١٠ - الأشهب بن رميلة : شاعر مُحَضَّرَم ، أدرك الجاهلية
والإسلام وأسلم ، وهو أحد إخوة أربعة ، ورميلة أمهم ، كانوا أعزة في الجاهلية
والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ - قالها الأشهب ، في قوم قتلوا بفسلج ، وهو موضع كانت فيه
وقعة ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة - وشرى : موضع تأوى إليه الأسود ، قيل :
هو شرى الفرات ، وبه غياض وآجام - والحرد : الغيظ والحقد ، والبيت الأول
من شواهد سيبويه ، فانظره في - ١ - ٩٦ - ٢ منه ، وانظره في المختصب لابن جنى
في الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمي الصلاة » بالنصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ - الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري ، مخضرم
أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه
بذلك شهرة وشرفا ، مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها
في الجاهلية ونصفها في الإسلام .

٦٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة
آيات وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد

فيها : في ديارهم ، بدلا من : في دياركم - وشيكا : سريعا - الثارات جمع ثار 1 وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أى يا أهل ثاراته المطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أى ياقتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبي الثأر ليعينوك على استيفائه وأخذه ، وعلى الثانى تكون قد ناديت القسلة تقريرا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثأر بين القتل وبين تعريف الجرم وتسميته .

٦٨ : ٣ - الراعى : هو أبو جندل عبَّيْد بن حُصَيْن ، وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشرف ، والراعى من فحول شعراء الإسلام ، وله ديوان مطبوع .

٦٨ : ٤ - البيت له ، ورواه اللسان في مادة ب س س - ٧ - ٣٢٥ - ٢ ت بلفظ : لعاشرة ، بدل : وعاشرة ؛ ولفظ : فضل ، بدل : فهو « وعاشرة » بعد ما سارت عشر ليال - يُبْسَيْس : يُبْس بها ، وذلك عند الحلب بصوِّيت هو بُسّ - بُسّ بالضم والتشديد ، لتسكن وتدرّ - وناقاة بسوس : تدرّ عند الإساس .

٦٨ : ٥ - يقال لامرئ القيس : الملك الضِّلَّيلُ وذو القروح ، ويكنى أبا الحارث وأبا وهب - وكان أبوه حجر ملك بني أسد - وهو من أصحاب المعلقات ، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني .

٦٨ : ٦ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها ، وهى فى ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى والوارد من هذا الشاهد فى ظ ، ش وفى صلب ص إنما هو العجز ، أما الصدر فورد فى هامش ص - والحَدْرَةُ : المكتنزة الضخمة - وبدرة تدر بالنظر : أى ييدر نظرها نظر الحيل ، ومعنى : شُقَّت ما قُيها من أُنْحُر : أهما مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسعت من مؤخرها - والمآق جمع ما فى العين وهو طرفها - وأخر ، وقيل المقدم . وانظ - ١ - ١٨٠ - ١٠ ، ٤ - ٤٨٩ - ٩ - من الخزانة .

٦٩ : ٩ - طال : نقيض قصر . قال النحويون : أصل طال « فعُل »

حملا له على نقيضه قصر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فَعِيل » وهو طويل ؛ لأن « فَعِيلًا » إنما يحىء من فَعَلٌ يَفْعُلُ كَقَصْرٍ يَقْصُرُ . وأما طلته من قولهم طاولته فطُلْتُهُ ، فأصلها : طَلْتُ مِثْلَ قَلْتُ ثُمَّ حَوَّلْتُ إِلَى طَلْتُ كَمَا حَوَّلْتُ قَلْتُ إِلَى قَلْتُ ، وفاعلها طَائِلٌ لا يُقَالُ فِيهِ طَوِيلٌ ، كما لا يُقَالُ فِي قَائِلٍ قَوِيلٌ ، كلاهما حَوَّلَ مِنْ فَعَلْتُ إِلَى فَعَلْتُ ، كما أن بَعْتُ مَحْوَلَةٌ مِنْ فَعَلْتُ إِلَى فَعَلْتُ .

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى ، وأجرى كل منهما مُجْرَى الآخِرِ فهما اسمان للفاعل على وزن واحد وفعالهما من باب واحد وهو دَخَلَ يَدْخُلُ .

ونَهَضَ وجلس نقيضان في المعنى ، ونَهَضَ يَنْهَضُ من باب « فَتَحَ يَفْتَحُ » لأن عينه حرفٌ حلق ، فحمل على باب جَلَسَ يَجْلِسُ جاسوسا ، فقيل في مصدره نهوض لأنه نقيضٌ جَلَسَ .

٦٩ : ١٠ - وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى ولذلك أجزوا خفيفا مُجْرَى نقيضه ثقيل لأن فعلا يصاغ من مكسور العين نحو : بَخِلَ فهو بخيل ، ومن مضمومها نحو كرم فهو كريم وخفيف مشتق من خَفَّ وهو ليس من باب كَرُمَ ولا من باب بَخِلَ ، وإنما هو من باب ضرب فهو محمول على نقيضه ثقيل كما حَمِلَ طَوِيلٌ على نقيضه قصير .

٦٩ : ١٢ - قلَّ تفيد النني ، ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها ، أمّا كثر فلا تفيد النني ومع ذلك أكد الفعل بعدها حملا لها على نقيضها وهو قل .

٧٠ : ١٢ - هو أبو الحسن الأخفش الأوسط في ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ - انصرح الحق : بان .

٧٢ : ٧ - الشاعر : هو الكميته بن يزيد بن الأحنس الأسدي ، ذكر في ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ - هذا عجز بيت للكميته ، رواه اللسان كله في مادة دخل

١٣ - ٢٥٤ - ٨ ت ، وقال قبله : « وقد جاء في الشعر اندخل وليس بالفصيح قال الكميته :

لاخْطَوْنِي تَسْتَطَئِي غَيْرَ مَوْضِعِهَا ولا يدي في تحييت السكّن تندخل

الحميت : الزق الذى لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والعسل والزيت -
والسكنن : أهل الدار جمع ساكن كصحب وصاحب .

٧٢ : ١٥ - هو أبو الحسن على بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرد ، مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ - الذى روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجدده فى ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة ، وفى ص ٢٣٨ س ١ من سمط اللآلى ، وفى ١ - ١٠٠ - ١٠ من الأغاني ، بولاق . وفى الأغاني هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبة فى نسخة ابن الأعرابي ، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبي العاصى ، وأن عثمان عمه ، وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهو الرابع عشر فيها ، أوردها البغدادي فى ١ - ٤٩٦ - ١٢ - من الخزانة نقلا عن المسائل البصرية لأبي على الفارسي ، والشاهد من شواهد سيويه ، فانظره فى ١ - ٣٨٨ - ٥ - منه ، وفى ٣ - ٢٦٢ - ٩ - من المقاصد النحوية للعيني فى هامش الخزانة ، وفى ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له - وطحت : هلكت - وهوى : سقط - والأجرام جمع جرم ، وجيرم الشيء : جسمه - والنبيق : أرفع موضع فى الجبل .

٧٤ : ١ - قينر ، وعينل : كلمتان من وضع الشارح للتمثيل ، ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، روى أولهما اللسان فى مادة شول - ١٣ - ٣٩٩ - ٦ ت - اشتال : ارتفع - سهيل : كوكب - السحّر : آخر الليل - الشعلمة والقببس : قطعة من الوقود ملتهبة - القابس : طالبه القبس - الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشملة من نار ترمى بالشرر .

٧٥ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ - الفَنَسَن : العُصْن - الوريق : الكثير الورق - شال :

ارتفع - المِحْجَن : عَصًا معقفة الرأس كالصوبلجان - وفي اللسان في مادة حرق

١١ - ٣٢٨ - ٣ - يقول : « إِنَّهُ يَقُومُ عَلَى فَرْدِ رِجْلٍ يَتَطَاوَلُ لِلْأَفْنَانِ وَيَجْتَذِبُهَا

بِالْحِجْنِ فَيَنْفِضُهَا لِلْإِبْلِ كَأَنَّهُ مَحْرُوقٌ ، وَالْمَحْرُوقُ الَّذِي انْقَطَعَتْ حَارِقَتُهُ ، وَالْحَارِقَةُ

عَصْبَةٌ أَوْ عَرَقٌ فِي الرَّجْلِ .

٧٥ : ١٨ - هو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُشْتَنَى ، مولى بنى تَسِيمٍ قريش

رهط أبي بكر الصديق ، من طبقة الأصمعي وأبي زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام

العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ - الذي أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي

الثقفي ، ذكر في ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ - هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي

السابق ذكرها في ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها

٧٦ : ٧ - خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية

لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أَدَوِي يَا أُمِّي ؟ » يريد : آكل

الدُّوَايَةَ ، والدُّوَايَةُ : القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس

يشينه ، أمام أم الجارية ، فصرفته أمه بقولها : « اللجام معلق بعمود البيت ، والسرّج

بجانبه » موهمة أم الجارية أنه يريد بقوله : « أَدَوِي ؟ » أخرج إلى الدوّ وهو

الفلاة ، ليروض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رهله ويشتد لحمه .

وقد قال الشارح : « وأصله من الدوّ » وصارت أم مُدَوٍ يضرب بها المثل لمن

يورتى بالشيء عن غيره ويكنى به - وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل

المذكوره آنفا .

٧٦ : ٨ - قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدوّ هذا الخ » هو الوجه الثاني من وجوه مفتعل المذكورزة آنفا .

٧٦ : ١٠ - الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري كما جاء في - ٢ - ١٧٠ - ٧ من كتاب سيويه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي في - ١٣ - ١٥٠ - ١٢ من الأغاني - طبع بولاق .

٧٦ : ١١ - هذا البيت له ، وهو من شواهد سيويه ، ذكره في - ٢ - ١٧٠ - ٨ - وقال فيه الشنتمري في ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجي ضرورة ، والواجي من وجأت الوند : إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض - والتشجيع : ضرب رأسه ، ومنه الشجّة في الرأس يقول هذا لعبد الرحمن ابن الحكم بن أبي العاصي ، وكانت بينهما مهاجاة ، أي لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذلتك بالهجاء - والفهر : الحجر ملء الكف ، وجعل الوند بقاع مبالغة في الوصف بالذل ، والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ - قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ - الذي قبل التاء هنا هو الفاء ، والمراد بالحرف الكلمة - والمثال المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ - المقصود بالمثال الذي قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ - الشهبّة : انظر ٤٩ : ١٥ . الدهمّة : السواد ، وقد ادهمّ ادهمّا ما وادهمّ ادهمّا أي اسوادّ .

٧٨ : ١٤ - املاسّ املياسا : ضد خشنّ - اصرابّ ، الذي في اللسان : اصْرَابَ الشئُ : املاسّ وصفا بالهمز ، وسهّل فصار اصرابّ .

٨١ : ١ - ادهمّ ، انظر ٧٨ : ١٣ - اكماتّ الفرس اكميتاتا : كان لونه شديد الحمرة - ارقدّ ارقداداً : أسرع .

٨١ : ١٥ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالي ، ذكر في ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيويه ، وهو الذي نسبه لحميد الهلالي في ٢ - ٢٤٢ - ١٧ - وقال فيه الأعمش الشنمري : الشاهد فيه تعدى احولى إلى الدماث ، ومعنى احولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : احولى الشيء : إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غير متعد فهو بمنزلة حلا - والدماث : جمع دَمَثٍ وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدماث واستمرأها ، وقوله « يرودها » أى يجيىء بها ويذهب - بتصرف .

٨١ : ١٧ - الآخر : هو أبودُواد الرؤاسي ، وفي آخر سطر من ص ١١٥ من « المؤلف والمختلف » ما يأتي « ومنهم أبو دواد الرؤاسي ، واسم أبي دواد يزيد ابن معاوية بن عمرو بن عبَّيد بن رؤَّاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ - روى اللسان هذا البيت في مادة عرا - ١٩ - ٢٧٦ - ١٢ وفي مادة ريع - ٩ - ٤٦٧ - ٦ - منسوباً لأبي دواد الرؤاسي - اعرورى الفرس : صار عُرياً أى بلا سرج ، واعروراه : ركبه عُرياً لا يستعمل إلا مزيداً - وناقاة عُلُطٌ : بلا سِمة كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام - وجمل عُرضِيٌّ : لم يذل كل الذل ، ويمضى براكبه قُدماً ولا تصرف لراكبه - وركض الدابة يركضها ركضاً : ضرب جنبها برجله لتسير - والرَبَعةُ : أشدُّ عَدْوِ الإبل - والدَّئِداءُ : أشدُّ العَدْوِ وفي اللسان في مادة ريع : وهذا البيت يضرب مثلاً في شدة الأمر ، يقول : ركبت هذه المرأة التي لها بنون فوارس بعيراً من عُرض الإبل لامن خيارها ، اه - وأخذت تستحثه على السير بالركض .

٨٢ : ٢ - ابن مِقْسَمٍ : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَمٍ أحد علماء دار السلام الأعلام ، كان متمكناً من القراءات ، والنحو ، واللغة ، والأدب ، ومن أخذ عنهم ثعلب ، ومن أخذ عنه ابن جني ، وتوفي سنة ٣٦٢ هـ .

٨٢ : ٣ ، ٤ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان البيت الأول في مادة حلا - ١٨ - ٢٠٩ - ١ ت في مادة صم - ١٥ - ٢٣٦ - ٦

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلهما ، ويريد بالصماء : الأرض - وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ - لم نوفقَ لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ - حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعَمَ ، وحبذا الثانية والثالثة توكيدان لفظيان و : برد أنيابه : ريقه ، والأنياب جمع ناب ، وهى السنُّ التى تلى الرباعية ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصَّ الناب بالذكر لأنها أعلاها - اجلُوذ الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ - لم نوفقَ لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ - هذا البيت من شواهد سيويه ٢ - ٢٤٢ - ٣ ت ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فى قوله المصعور ، وهو اسم المفعول من صعرته إذا دحرجته ، فدلَّ هذا على أن فعلت قد تكون لما يتعدَّى .

٨٣ : ١٣ لا يدغم المثلان فى جلبب وشملل ؛ لأنَّ الأخير مزيد للإلحاق - والمزيد للإلحاق لا يدغم فى غيره .

٨٣ : ١٤ - الحرف الثانى المزيد للإلحاق فى جلبب وشملل أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعية .

٨٣ : ١٦ الإلحاق المطرد - ذكر فى ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندى ، ذكر فى ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتا ، وهى فى ص ٥٢ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر الجاهلى ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد فى ٤ - ١٦١ - ٤ من الخزانة ، وورد منها أبيات فى ٣ - ١١٠ - ١٥ وما بعده فى الخزانة - ويريد بـ «ها» فى أتاها : حبيبته - والحوادث جمّة : كثيرة - ويقر : هاجر من أرض إلى أرض ، وأقام فى الحضر وأهله بالبادية ، وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنى هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة

امرئ القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ،
وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ - المَهَيِّمُ : المَهَيِّمَةُ : الكلام الخفي ، فعله : هَيَّيْتُمْ -

المَهَيِّمِينَ : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ - صومع البناء فتصومع : علاه فعلا .

٨٤ : ١٦ - جَهْوَرٌ بكلامه : أعلن به وأظهره - هَرَوَلٌ هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ - قلسيته وقلسيته فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلسوة فلبسها ، وهي

غطاء الرأس - جَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءَةٌ : ذكر في ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ - سلقيته سلقاة : ذكر في ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ - عَنَنْطَيْتَ ، وَحَنْطَيْتَ ، وَخَنْدَيْتَ : كلها

بمعنى واحد ، وهو كنت دنيا فاحشا - خَنْطَيْتَ : ندأت .

٨٦ : ١ - اقعنسس : اجتمع .

٨٦ : ٢ - اسلنتى : انطرح على أقباه مطاوع أسلقيته .

٨٦ : ١٠ - الراجز لم نوفق لمعرفة . .

٨٦ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة

سرنده - ٤ - ١٩٦ - ٤ ت ، وفي مادة غرند ٤ - ٣٢١ - ٧ ت وقال : اغرنداه

واسرنداه : علاه وغلبه ، ورواهما التاج في المادتين - ٢ - ٣٧٥ - ١٤ ، ٤ -

٤٤٥ - ١٩ . وفي اللسان قال ابن جنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ،

وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه ، ففي الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير

واجبة ، وهي الراء والنون والذال والنون ، وفي الثاني التزم هذه الأربعة وخامسا وهو

الياء ، بتصريف . وفي التاج : وفي شرح شميخنا : قال علماء الصرف : « هو من

باب اسلنتى ، ومذهب سيويوه أنه لا يتعدى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدي : « هو مصنوع » وأثبت ابن دريد وغيره - والنعاس : النوم أو مغالته .

٨٦ : ١٣ - احزني الديك : نفس ريشه وتها للقتال .

٨٦ : ١٣ - ابرنتى الرجل للأمر : تهيأ له واستعد ، ويقال : ابرنتى

علينا يبرنتى : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعلل بناء .

٨٦ : ١٤ - احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتد بعضها على

بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ - اخرنطم : غضب . واخرنطم : غضب وتكبر مع رفع رأسه .

٨٧ : ٧ - كلتاهما هنا مبتدأ لانوكيد للضمير في لأنها وخبرها زائدتان ،

والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ - لابن جنى كلام واضح جيد في الإلحاق القياسى والسماعى

في مواضع من الجزء الأول في كتابه الخصائص . منها في ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ،

ومنها في ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان (باب في الرد على من

ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها في ص ٣٦٣

س ١١ وما بعدها تحت عنوان (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من

كلام العرب) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضع ثم حذفناه اختصاراً

واعتماداً على عناية القارى بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ - يريد أن الياء في اسلقتيت حلت محل اللام المكررة في نحو :

اقعنسس ، وأن حقهها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفِعْل اسلقتي

في سلك الفعل احرنجم كما أن مجردة وهو سلقى منظوم في سلك جلبب ؛ فسلقيت

داخل على جلببيت ، لأن زيادة جلبب قياسية ، وزيادة سلقى سماعية .

٨٧ : ١٥ - هنا : أى في اقعنسس - المراد بالحرف في قوله « من نفس

الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦ - انْقَحَل : ذكر في ٣٠ : ١ - رجل إنزهو وامرأة إنزهوة :

إذا كانا ذوى زهوي .

٨٩ : ٨ - اِكْوَالُ الرجل : قَصُر أو قَصُرٌ وغلُظ مع شدة .

٨٩ - ٩ - زَهِيًّا في أمره : ضَعْف وتواني ، ورهياًه : أفسده - ترهياً

في أمره : اضطرب - تمخرق مطاوع مخرقه ، أى موهه - تمندل : تمسح بالمنديل

تمنطق بالمنطقة : شدّها في وسطه - تملدع ملدعته لبسها ، والمدرعة : ثوب من

صوف .

٨٩ : ١٠ - تمسكن : صار مسكينا ، أى فقيراً أو خاضعاً ذليلاً .

٩٢ : ١ - تحوَّب : تعبد ، وله معان أخر - تأثَّم : تخرَّج من الإثم

وكف عنه .

٩٢ : ٧ - تجارينا الحديث : تناظرنا وتجادلنا فيه .

٩٣ : ٢ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وذكر في ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ - هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدتها أربعة وخسون

بيتاً وهو الرابع عشر فيها ، وهى فى ص ٣٤ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر

الجاهلى ، ونص البيت كله فيه هو :

ومثلك بيضاء العوارضِ طَفَلَةٌ لِعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قَمْتُ سُرْبَالِي

وفى المختار : سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبى بكر عاصم

ابن أيوب ، وهو ثابت فى نسخة الأعلام الشنمري ، وفيما نقله البغدادي فى خزانة

الأدب من أبيات القصيدة - ١ - ٣٢ - ١٦ ، وفيما ذكره العيني منها فى شرح

الشواهد الكبرى - ١ - ١٩٧ - ١٥ ، ١٦ من هامش الخزانة . والحطاب لبسباسة -

والعوارض جمع عارضة ، وهى هنا جانب الوجه - واللعوب : الحسنة الدل -

والسربال : القميص - وطفلة : ناعمة البدن . وتناساه : أرى من نفسه أنه نسيه

وتناسانى هنا تنسنى . يريد : تذهب بفؤادى حتى أنسى قميصى .

- ٩٣ : ١١ - المراد بـ « الحرف » في قوله : « الذي يلي آخر الحرف » الكلمة .
- ٩٤ : ٢ - تصومع : ذكر في ٨٤ : ١٤ - تَفَيْهَتْقَ في كلامه : توسع فيه وفتح فاه .
- ٩٤ : ٨ - المراد بآخره في قوله : « لأشبه آخره آخر المصادر » : ما قبل الآخر ، وهو العين ؛ لأن حركة الآخر حركة إعراب .
- ٩٤ : ١٠ - التتفل ، وفيه لغات أخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك - التنضُّب : شجر له شوك قيصار تقطع منه عمد الأخبية والسهام الجياد .
- ٩٦ : ٣ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٩٧ : ٣ - تقدم الكلام على مسائل التصريف في الصحيح والمهموز والمعتل في ٩٦ : ٦ .
- ٩٨ : ٤ - أبو العباس : المعروف بالمبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٩٨ : ٦ - هذا البيت الذي جمع حروف الزيادة العشرة مرتين ، مرة في أوله ومرة في آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبي عثمان المازني ، فهو أول من نطق به وتداوله النحاة من بعده .
- ٩٩ : ١٣ - تحجَّرَ : لمَّ وجمع .
- ١٠٠ : ١ - كوَّنَ ابن جنى هذين اللفظين ، وجعلهما مَشَلَّين من عنده ، لامن اللغة ، وهما في ص : أَجْرَكَ وَأَجْبَكَ « بتشديد العين ، ولا وجه له .
- ١٠٠ : ١٢ - خَيْفَقَ : ذكر في ٤٥ : ٥ .
- ١٠٠ : ١٤ - يدَعته : صبغته بالأيدع ، وذكر في ٣٧ : ١٦ .
- ١٠٠ : ١٥ - الأوقى ، والأبصر : ذكرا في ١٠٠ : ١٥ .
- ١٠٢ : ١٥ - النهشل : الذئب - والمسن : المضطرب من الكبير .
- ١٠٢ : ١٦ - النهصر : لعلها لغة في نَهْسَرٍ - والنهْسَرُ : من معانيه الذئب أو ولده من الضبع - والتوؤم : المولود مع غيره في بطن واحد .

- ١٠٣ : ١٣ - الجُوْنُ : جمع جُوْنَةٌ ، والجُوْنَةُ : سلة مستديرة مغطاة
أدماً يضع فيها العطار الطيب وتخفان فيقال جُوْنٌ بفتح الواو وجُوْنَةٌ .
- ١٠٣ : ١٦ - القَوْصَرَةُ والقَوْصَرِيُّ مخففٌ ومُثَقَّلٌ : وعاء من قصب
يرفع فيه التمر - الحَوْقَلُ : الشيخ المسن ، وله معانٍ أُخَرَ .
- ١٠٣ : ١٧ - التَّالِبُ : الشديد الغليظ من حُمُرِ الرُحش ، وتاؤه زائدة
لأنه من أَلَب .
- ١٠٣ : ١٨ - أُنَامَتِ المَرَأَةُ ولدت أكثر من واحد في بطن واحد .
- ١٠٤ : ١٣ - كَنَهَبَلٌ : شجر عظيم من العضاة .
- ١٠٤ : ١٦ - هو طُفَيْلُ بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغنَوِيُّ من فحول
شعراء الجاهلية المعدودين ، وأشعر شعراء قيس ، وفي الموثلف والمختلف « خمسة
يسمون طُفَيْلاً » غير أن أشهرهم هو طُفَيْلُ الغنوى هذا .
- ١٠٥ : ١ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ٧٧ بيتا ، وهو الثالث
والسبعون فيها ، وهي في ص ٦ فما بعدها من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة
في الديوان ، وفيه : الحَيُّ : القبيلة - في الذي خلا من الدهر من وقائعهم - فارتب :
أى فاثبت أيها الأمر ، وارتبى أيبتها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة -
في الذي خلا : في الذي مضى .
- ١٠٥ : ٩ - يقال للسلطان : « ذوتُدْرَأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ
وقوَّةٍ على دفع أعدائه .
- ١٠٦ : ٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٠٦ : ٨ - النَّفْرَجَةُ والنَّفْرَاجَةُ من الرجال : الضعيف الجبان -
النَّيْلُ والنائل : ما ينال - النَّيْدُ لَانٌ : الكابون أو شبهه ، والنَّيْدُ لَانٌ
كالنَّيْدُ لَان .

١٠٦ : ١٢ - التَّابِلُ : الفِحا كالكمون والكسبرة ونحوهما ، وكان بعضهم يهزم فيقول التَّابِلُ .

١٠٧ : ٤ - سَيْفٌ حَيْدِيمٌ : قاطع سريع القطع - الجَدْوَلُ : النهر الصغير ، وحكى كسر الجيم عن ابن جنى .

١٠٧ : ٧ - جَهْوُورٌ بكلامه وبغيره : في ٨٤ : ١٦ - سروله : ألبسه السراويل .

١٠٧ : ٩ - المَهْوَأَنُ : المكان البعيد ، وهو مثال لم يذكره سيبويه ، ووزنه مَفْعُولٌ .

١٠٧ : ١١ - الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزداد بين الثاني والثالث من أصول أربعة - تَقَلَّسَ وتَقَلَّسَ : في ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ - تَمَدَّرَعٌ : ذكر في ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ - المُغْفُورُ ، وفيه لغات آخر : نوع من الصمغ ينضح بالماء ويشرب .

١٠٨ : ١ - يتمغفرون : يجنون المغافير .

١٠٨ : ٣ - تعدد : تشبه بمعد في القَشْفِ والغِلْظِ أو تزيماً بزيهم .

١٠٨ : ٥ - المَعْلُوقُ ، والمِعْلَاقُ : ما عُلِقَ من عِنَبٍ ولحم وغيره .

١٠٨ : ٧ - فِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غيرُ : ذلك لسقوط الميم في تصاريفها .

١٠٨ : ٨ - المُغْرُودُ بضم الميم : الكَمَاةُ ، وهو مَفْعُولٌ نادر .

١٠٨ : ١٥ - مَرَحِبِكَ اللهُ وَمَسْهَلِكَ : جعل الله لك سعةً ولينا وسهولةً .

١٠٨ : ١٧ - مَدْحِجٌ كَمَجْلِسٍ : أكمةٌ ولَدَّتْ مالكا وطَيْثا أمَّهُما

عندها فسموا مَدْحِجًا . وذكر الجوهري إِيَّاهُ في الميم خطأً وإن أحاله على سيبويه .

١٠٩ : ٢ - مَسْبِجٌ بفتح فسكون فكسر ، مدينة واسعة بينها وبين الفرات

ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ .

١٠٩ : ٥ - تَرَهِيًّا : أصله ترهياً حذف إحدى التاءين تخفيفاً مضارع
رهيات السحابة : تهبأت للمطر .

١٠٩ : ٦ - تَرَهْوَك : مرّ الرجل يترهوك : كأنه يموج في مشيته .

١٠٩ : ٨ - تشيطن الرجل وتشيّط : صار كالشيطان .

١٠٩ : ١٠ - أرض شطون : بعيدة .

١٠٩ : ١٣ - الشماخ : اسمه معقل بن ضرار من مازن بن ثعلبة ، شاعر

مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأخباره مبسوطه في ص ١٠١ وما بعدها
من الجزء الثاني من الأغاني ، وفي ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .

١٠٩ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابية بن أوّس عدتها تسعة

وعشرون بيتاً ، وهو الخامس فيها وهي في ص ٩٠ وما بعدها من ديوانه . وفي ص ٩٢

س ٢ من هامش الديوان ذعرت : أفزعت - القطا : ضرب من الطير معروف -

نقيت : طردت - ومقام : حشو : أى ونقيت عنه الذئب - واللعين : الطريد ، وقيل :

هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش ، بتصريف .

١٠٩ : ١٦ - الغيداق : الواسع الكثير ، يقال : مطر غيداق : كثير ، وعيش

غيداق : واسع خصب - والقيام : المدبر ، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .

١١٠ : ١١ - بَلَأَصَّ الرَّجُلُ : هرب .

١١١ : ١ - يريد بقوله : « وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال »

بناءى فعيل ، وفعللاً .

١١١ : ٢ - امرأة ضهيأة : في القاموس : الضهيأة كعسجد

شجرة كالسيال ، والمرأة : لانحوض ، والى لالبن لها ولائدى كالضهيأة .

١١١ : ٤ - الصيصية : شوكة الحائك التى يسوى بها السداة واللحمة -

يهيه الإبل يهيهة ويهياها : دعاها بقوله : « ياه ياه » - حاحيت وعاعيت :

قلت حاحا وعاعا تدعو الدابة أو تزجرها ، وانظر - ١ - ٤٣٨ - ١ ت وما

بعده من الخصائص لابن جنى الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ - انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ - الحَدِيم : ذكر في ١٠٧ : ٤ - الطَّرِيم : العسل إذا امتلأت به الخلايا - العَثِير : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ - جمهور : ذكر في ٨٤ : ١٦ - سروله : ذكر في ١٠٧ : ٧ - الغَيْرِيلُ والغَيْرِينُ : الطين يحمله السيل - الحِرْوَع : نبت لا يُرعى .

١١٢ : ٢ - صَيْصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ لاندخلان في القاعدة لأن هذه القاعدة أنك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة وصَيْصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيهما مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ - الألفاظ « خَيْقَبِ ، وَقَرِيحِ ، وشَقِيْبَطِرٍ » لم ترد في اللغة ، وإنما وضعها ابن جني ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ - الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتغنى بشعره ولذلك سُمي صنَّاجة العرب .

١١٣ : ١٦ - هذا عجز بيت له ، ورد كاملا في ٥ - ٨٢ - ١ - من اللسان منسوبا له وهو :

فَهَذَا يُعِدُّ لَكُنَّ الحَلَا وَيُجْمَعُ ذَا بَيْنُنَّ الإِصَارَا

والإشارة في الشطرين إلى قِيمين يقومان على الإبل ، والحَلَا : الرطب من الحشيش - والإِصَارَا : ما حواه الحَشُّ من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهي في ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه ، غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص .

١١٤ : ٨ - أَوْطَفَ : أشرفَ وارتفع - أَوْجَرَهُ الدَّوَاءُ : جعله في فيه ، وَوَجَرَهُ إِيَّاهُ كَذَلِكَ .

١١٦ : ٢ - في النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ - مَرْوَانَ بن سعيد المهلبى : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صُفْرَةَ المهلبى النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين - الكسائى : هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القراء السبعة ، كان إمام الكوفيين في النحو والقراءة ، توفي سنة ١٨٩ هـ - يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى من الموالى ، أخذ عن عمرو بن العلاء ، وعن العرب ، وروى عنه سيويه ، وأخذ عنه الكسائى والقراء وأبو عبيدة ، وله في النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفي سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ - هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرى بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، وأخذ عنه أبو على الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفي سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ هـ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ - بين الفاء والعين في كوكب فاصل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين في إمعة لو كانت همزته زائدة - في اللسان في مادة ددن - ١٧ - ٧ - بتصرف : الددان من السيوف نحو الكهام ، والددان : الرجل الذى لاغناء عنده - قيل : « لم يجىء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَنٌ ودَدَانٌ ، وذكر البَبر ، وقيل البَبر أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن ، والدَدَنٌ والدَدَاٌ محوّل عن الدَدَنِ والدَيَدَنِ : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ - قوله : « لأنّ الباء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله في أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول « الخ .

١١٧ : ١٣ - مُغْبِلٌ : من أغْبَلَت المرأةُ ولدَها : سقته الغَيْلَ ، وهو لبن المائنة أمهله .

١١٧ : ١٦ - **بَيْبَجَلُ** ، و**بَيْبَجَلُ** : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان **أُخْرِيَان** وهما : **بَيَّوَجَلُ** ، و**بِاجَلُ** ، وانظر تصريفها في مادة وجل - ١٤ - ٢٤٨ - ١٣ من اللسان .

١١٨ : ١ - أبو عليّ : هو أبو عليّ الفارسي أستاذ الشارح ، وترجمته في المقدمة - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ - **أَوْلَقَ** في ١٠٠ : ١٥ **إِمْعَةٌ** و**إِمْعٌ** : يتابع كل أحد على رأيه . **دِنْمَةٌ** : قصير - **أَيْنَصَرُ** في ١٠٠ : ١٥ **خَيْفَقُ** في ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ - **أَرْطَى** : نبت يديغ به الأديم وهو **الْقَرَطُ** - **العَلْقَى** : شجر تدوم **خُضْرَتُهُ** في **الْقَيْظِ** ، واختلفوا في ألفه ، أمي للتأنيث أم للإخاق ، وفي تنوينه ، فبعضهم ينونه ، وبعضهم لا ينونه ، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق - ١٢ - ١٣٦ - ٣ - وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ - في مادة فعا - ٢٠ - ١٨ - ١٢ من اللسان باختصار : **الأفْعَى** : **حِيَّةٌ** ، وهي **أفعل** ، تقول : هذه **أفْعَى** بالتنوين و**أَرْطَى** : مثل **أفْعَى** في الإعراب .

١١٨ : ٧ - الشاعر : **عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني** ، شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام ، وكان سيد قومه ، قادم يوم **الكُلاب** الثاني فأسرته **تميم** وقتلته كما طلب ، إذ سقته **خمرًا** حتى **ثمل** وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة **يندب** بها نفسه وهو **سكران** مفسود .

١١٨ : ٨ - هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو **سكران** مفسود ، وعدتها **عشرون** بيتا ، والشاهد هو **الرابع** عشر فيها ، وهي في الجزء الأول من **الخرزانه** ، والشاهد في ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : **معدوا عليّ** : بدل **معدياً** عليه . والشطر الثاني من **شواهد الرضى** على **الشافيه** ، وهو في ص ٤٠٠ س ١٣ من **شرح شواهد الرضى** لل**بغدادى** ، والشاهد كله من **شواهد سيبويه** - ٢ -

٣٨٢ - ٤ - وأطال البغدادي في شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمري في سيبويه وقول ابن جنى هنا وفي سر صناعة الإعراب وقول الزمخشري في المفصل والخلاصة المختصرة هي : قلبه معدواً إلى معدّي استتمالا للضمّة والواو وتشبيهاً له بما يلزم قلبه في الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضمّة والواو من نحو : عات وعتي ، وهو من عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ - كلا اللفظين مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَّةٌ : اسم مفعول من سنا الغيثُ الأرضَ يَسْنُوها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قِنِيَّة .

١١٨ : ١٦ - قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال » إلى « فقصي لها بهذا الحكم » صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازني كان يضع قواعد هذا العلم وأنه كان يستقرى الجزيئات ليضع الكلّيات .

١١٨ : ١٨ - المراد بالحروف حروف المعاني مثل ما ولا وغيرها .

١٢١ : ١١ - الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، معجزة الزمان في العلم والأدب ، وحسبه أنه أول من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض و ضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة ، توفي سنة ١٦٠ ، وله أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته في معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لَقَيْتُهُ بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : إذا لقيته بعد حين ، وقيل بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : أي بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمان ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يزوره ، وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً .

١٢٤ : ١٤ - يتسكّع فيها : يمشى بغير قصد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ - الراجز هو غَيْلَانُ بن حُرَيْث ، ذكر في ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش -
 ٨ - ٢٥٥ - ٧ - والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره في ٢ - ١٢٣ -
 - ٥ منه ، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو : ضمير فهمي ، يراد به الإبل -
 وتنوش : تتناول - من علا : من فوق - الأجواز : جمع جَوْز ، وهو الوسط -
 الفلا : جمع فلاة ، وهي القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء في فلاة فعافته
 وتناولته من أعلاه ولم تمنع في شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات .
 والشاهد في قوله : « من علا » والاستدلال به على أن قولهم : « من علّ »
 محذوف اللام ، فإذا صَغُرَ اسما لرجل رُدَّتْ لامُه فقبل عَلِيٌّ ، لأن أصله من
 العُلُو ، كما أنَّ علامه .

١٢٦ : ١١ - هذا الكلام الذي أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام
 ابن جنّي ، لامن جواب أستاذه أبي عليّ الفارسيّ .

١٢٦ : ١٢ - هذه الكلمة « آت » محرفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءة »
 وهي واحدة « الآء » ، ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث ، والرسم الحقيقيّ
 لها هو ما تقدّم « آءة » همزة على ألف وألف ممدودة تُرسم مدّة وهمزة مفردة فتاء
 مربوطة ، ويحذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف « آء » فإذا
 صُعُنَا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكّنا اللام وهي الهمزة الثانية ، وحذفنا
 الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعِلُ بـ « قَلْتُ » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف
 المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع ،
 والآءة واحدة الآء ، وهو ثمر السرح يدبغ به . وفي اللسان في هذه المادة - ١ -
 ١٦ - ١٢ - ولو بنيت منه فعلا لقلت أوتُ الأديم : إذا دبغته به ، والأصل
 أُوتُ الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام ما قبلها ؛
 ١٢٦ : ١٤ - ذو الرِّمَّة غَيْلان بن عَفْبَةَ ، ذكر في ٣٥ : ١٧ .

١٢٦ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة لذي الرئمة عدتها أربعة وثمانون بيتا ، وهو الثامن عشر فيها ، وهي في ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه - وينعش الطرف : يرفعه - نخوته : غديره أو تعهده - مبخوم : اسم مفعول من بَعَمَتِ الظبية ولدها تَبَعَمَهُ بُغَامَا : إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغَام ، ومبخوم صفة له ؛ ففي اللسان في مادة بغم - ١٤ - ٣١٧ - ٩ ت يقال : « بُغَامٌ مَبْعُومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَقُولٌ » يقول الشاعر : لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغَامَ أُمِّه وهو صوت لا تنفصح به ، (أو هو ماء ماء) .

١٢٦ : ١٦ ، ١٧ - لم توفق لمعرفة الراجز ، ولا للعثور على هذا الرجز .

١٢٧ : ١٦ - الراجز هو العجاج ، ذكر في ٣٨ : ١٨ .

١٢٨ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له عدتها ٩٩ بيتا ، وهما البيتان الأول والثاني منها ، وردت في ديوانه في ص ٣١ إلى نهاية ص ٣٣ . - المكرس : الذي فيه الكبرس ، وهو الأبوال والأبعاد ، وأبلس فلان : سكت نما ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبي هل تعرف رسما مكرسا ؟ فقال الصاحب المسئول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت حزنا وانكسارا وأياسا .

١٢٨ : ٤ - الإجفيل : الجبان الذي يفزع من كل شيء - الإخريط : من أطيّب الحَمْضُ ، يُخْرِطُ الإِبِلَ : أى يرقق سَلْحَهَا .

١٢٨ : ٨ - اليربوع : كالفأر وأكبر منه - اليعسوب : أمير النحل وذكره

١٢٨ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٢٨ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الثاني - والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنوقريع في أمر المتجرّدة ، وهي في ص ١٤٩ - ١٥٥ من (مختار الشعر الجاهلي) وقد ورد الشاهد فيه بلفظ : أنبتت : بدل : نبتت .

وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب في الحيرة .
والقابوس : الجميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لا ينصرف للعجمة ، وفي المختار :
يقول : لقد توعدني النعمان وأهدر دمي ، وإذا زار الأسد فلا قرار لأحد بجواره -
فكأن وعيده زئير أسد .

١٢٨ : ١١ - السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشثوم .

١٢٨ : ١٢ - العاقول من الوادي والنهر والرمل : ما اعوج منه .

١٢٩ : ١٠ - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر ،

وذكر في ٦ : ١٢ .

١٢٩ : ١٠ - القائل : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

١٢٩ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له ، وردت

في ص ٧٦ من ديوانه - والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره في كتابي العيني :

الفرائد - ٣٥٢ - ٣ ، والمقاصد - ٤ - ٤١٠ - ٥ ، ٦ - من هامش الخزانة ،

وفي الخزانة نفسها - ٣ - ٥٦٢ - ٣ ت ، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد

والأبيات في ابنه رؤبة ، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز ، وشرح ابن جنى الثالث

في ١٣٠ : ١٠ أي في الصفحة التالية .

١٣٠ : ٤ - تَمَخَّرَقَ عن ظ ، ش ، وفي ص : مُمَخَّرَقٌ : وقد

سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .

١٣٠ : ٨ - قوله : « فأمّا ما أنشده الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور

آنفا في ١٢٩ : ١١ ، ١٢ .

١٣٠ : ١٢ - تبيننا : انظر معنى التبين في ١٣١ : ٥ ، أي في الصفحة التالية

وفي ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .

١٣٠ : ١٢ - أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ - قال المبرّد في ٢٣ : ١ - من الكامل : « ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان مُملّكا فنزل به أضياف فقام إلى الرحي فطحن لهم فررت به زوجته في نسوة فقالت هنّ : « أهذا بعلي ؟ » فأعلم بذلك فقال : « وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه في ٢٣ : ٤ - وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمقاعس : الذي يُخرج صدره ويُدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ - قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس

المبرّد ، وأن الشاهد « وإني امرؤ الخ » في الكامل ، غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفّق لمعرفة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبَةُ من الرجال : الجماعة منهم ، قيل من العشرة إلى

الأربعين - خنْدَفِيَّة : نسبة إلى خندف ، وهي ليلي بنت عمران من قضاة ، نسب أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهي مشية كالمهرولة .

١٣١ : ٢ - و « إني لكما لمنّ الناصحين » انظر الكلام عليها بافاضة في ٢٣ :

١٥ من الكامل للمبرّد .

١٣٢ : ١٢ - الديباج : ضرب من الثياب منقوش ، فارسيّ - فِيرِنْد :

ذكر في : - الزنجبيل : عود حريف يحقّى اللسان .

١٣٢ : ١٣ - اللجام : ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسيّ .

١٣٢ : ١٧ - رؤبة : ذكر في ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح

مسلمة بن عبد الملك عدتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون

والسابع والخمسون فيها ، وهي في ص ٢٥ وما بعدها من ديوانه ، وقد ورد أولهما

في الأرجوزة بلفظ يَعْصِمَتْنِي بدلُ يُنْجِيَتْنِي ، وفي اللسان في مادة س خ ت

- ٢ - ٣٤٧ - ١٤ بلفظ كذب بدل حلف - وحلف سخيّيت : شديد ، وكذب

سختيت : خالص . وأراد بـ «الكبريت» الأحمر ، وهو من معانيه ، فقوله «ذهب كبريت» معناه : «ذهب أحمر» . والاستفهام في البيت للنفي : أى لا يعصمنى مما أنا فيه حليفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

١٣٣ : ٣ - الزَحْلِيل : المتنحى المتباعد .

١٣٣ : ١٤ - السَّرْحَان : الذئب .

١٣٣ : ١٥ - السَّعْدَان : نبت من أفضل مراعى الإبل .

١٣٣ : ١٧ - الفَدَّان : الذى يجمع أداة الثورين في القران للحرث . -

العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة - السنان من الرمح : حديدته التى يطعن بها .

١٣٣ : ١٩ - جَنْجَانٌ وَقَنْقَانٌ : هذان اللفظان من وضعه وتمثيله وليسا من ألفاظ اللغة .

١٣٤ : ١ - الحَضْحَاضُ : ضرب من القَطِيرَانِ أسودٌ رقيقٌ لاخشورة

فيه تُهْنَأُ به الجَرَبِيُّ - القَمَمَامُ من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل .

١٣٤ : ٥ - المُرَّانُ فُعَّالٌ : شجر الرماح .

١٣٤ - ١٢ - العِدَّانُ : الزمان والعهد - إِبَّانٌ كل شىء : زمانه .

١٣٤ : ١٤ - الحُمَامُصُ : من عَشْبِ الربيع عظيم الورق .

١٣٥ : ١ - الدَّهْقَانُ بكسر الدال وضمِّها : التاجر ، فارسى معرَّب .

١٣٥ : ٣ - تَدَهَّقِنُ : تَكَيِّسُ .

١٣٥ : ٥ - فالدكان حينئذ فُعَّالٌ ، وهو الحانوت .

١٣٥ : ٨ - أبو عثمان الأشناندآنى : روى عنه أبو بكر بن دريد في البصرة

وله كتاب في معانى الشعر ، وكتاب الأبيات .

١٣٥ : ١٠ - العَسَمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عثم العظم وعشمته

أنا ، فوزنه حينئذ فُعَّالان .

١٣٥ : ١٦ - الكَنْهَبِيلُ : بضم الباء وفتحها في ٤ . ١ : ١٣ .

- ١٣٥ : ١٧ - الجُنْدَبُ : ضرب من الجراد - العُنْصُرُ : الأصل -
 القُنْبَرَةُ : ضرب من العصافير .
- ١٣٦ : ٩ - الجَحْنَقْلُ : الغليظ ، ونونه مُلْحَقَةٌ ببناء سفرجل .
- ١٣٦ : ١٣ - القَرَنْفُلُ والقَرَنْفُولُ : حَمَلُ شجرة هندية طيبة الرائحة .
- ١٣٦ : ١٦ - الجَعْفَلِيْقُ : العظيمة من النساء .
- ١٣٧ : ٢ - العُدَّافِرُ من الجمال : الصلب العظيم الشديد ، والأسد -
 السמידع : ذكر في ١٤ : ١ .
- ١٣٧ : ٣ - الفَدَوُكْسُ : ذكر في ١٤ : ٢ .
- ١٣٧ : ٦ - خَزْنَزَنٌ وفَدَنْدَانٌ : كلاهما من تأليفه ووضعه لا من اللغة .
- ١٣٧ : ٨ - هَجَنْجَلٌ : اسم وقد كَنُوا بِأبي الهَجَنْجَلِ - العَمَنْقَلُ :
 الكتيب العظيم المتداخل الرمل - السَّجَنْجَلُ : المرآة أعجمية ، وله معانٍ آخر .
- ١٣٧ : ٩ - صَمَحْمَحٌ : غليظ .
- ١٣٧ : ١٠ - الدَّمَكَمَكُ : الشديد القوي .
- ١٣٧ - ١٣ - عَصْنَصَرٌ : موضع .
- ١٣٧ : ١٦ - وكذلك جُنْدَبٌ وَعُنْصَرٌ وَقُنْبَرٌ ، انظر ١٣٥ : ١٧ -
 ٩ - ١٥٥ - ٢٤ - من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري .
- ١٣٨ : ١٥ - الراجز : طرفة بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمر ، شاعر
 جاهلي مجيد ، وهو من أصحاب الملقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو
 ابن أخت التلمس ، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين
 سنة ، وقيل ست وعشرين سنة .
- ١٣٨ : ١٦ ، ١٧ - هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور
 ٢٧ - النصف - أول

الرجز ، رويت في ترجمة طرفة في ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلي ، ومعها سبب قوله إياها فانظرها فيه .

١٣٩ : ٥ - الرَّغْبُوتُ : من مصادر رَغِبَ في الشيء : إذا أَرَادَهُ وطلبه ، والرَّغْبُوتَى مثله - الرَّحْمُوتُ : من مصادر رَحِمَهُ ، ورَحْمُوتَى مثله .

١٣٩ : ٧ - لبيد بن أبي ربيعة العامري : ذكر في ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ - هذا البيت هو السابع والعشرون من معلقة لبيد ، وهي ثمانية وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطي .

والأحزّة بالخاء المهملة والزاي المعجمة : جمع حزير ، ومن معاني الحزير : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب ، ويروى بأخرّة بالخاء المعجمة والراء المهملة : جمع خرير : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والتَلْبُوتُ : اسم وادٍ بين طيٍّ وذيبيان - ربأ القوم يربؤهم كان لهم ربيثا ، أى عينا فوق شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدوّ - القَمَرُ : الخالي - المَرَاقِب جمع مَرَقِبٍ : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع - والآرام : الأعلام ، الواحد إرَم كعِنَب ، وهو حجر ينصب علّما في المغازة والجَبَل .

يقول : يعلو العَيْرُ بأُتَيْهِ الأمكنة المرتفعة الخالية التى اتخذها مَرَاقِب ينظر منها العدو الذى يهددها ، وهو الصائد . وقوله : وخوفُها آرامُها : أى خوفُها من آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون - عن الزوزنى بتصريف .

١٣٩ : ٩ - القَرَبُوس : حينو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرَبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ - القَرَقُوس : القاع الصُّلب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ - الراجز والرجز في ١٥ - ١٤٩ - ١ فى مادة

رَنِم من اللسان . قال أبو تراب : « أشدنى الغنوى فى القوس » - وذكر البيت بين

بينين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر فى ٤٠ : ١

وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر فى ١٠٤ : ١٦ .

وترنموت القوس ترنمها عند الإنياض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت - وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ - زَهْرَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ - دَهْدَقَ : زَهْرَقَ .

١٤١ : ١ - صَلَّصَلَ الحَكْمِيُّ والحديد صَلَّصَلَةً : صَوَّتَ حين حُرْكَ - قَلَّصَلَ الشَّيْءَ : حرَّكته - وَحَوَّحَ الثَّوبُ : صَوَّتَ ، وَوَحَّوْحَ الرجلُ من البرْدِ : نفخ في يده من شدة البرد .

١٤١ : ٢ - وَزَوَزَ يوزوز وَزَوَزَةً : خَفَّ وطاش - يَهْيَاهُ بالهاء مصدر يَهْيَهُ يَهْيَهُةً وَيَهْيَاهَا : إذا دعا الإبل بقوله ياهِ ياهِ ، أو ياهِ ياهِ ، واليهْيَاهُ : صوت الحبيب إذا قيل له ياهِ - يَلَيْلٌ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبني ثعلبة .

١٤١ : ٣ - يَرْمَعُ : حجرٌ رِخْوٌ أبيض - اليَعْمَلَكَةُ : الناقة النجبية

المعتملة المطبوعة

١٤١ : ٦ - اليَهَّيرُ : الحجر الصلب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف

فقالوا : يهيري .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - الراجز والرجز - في مادة هير - ٧ -

١٣١ - ٥ ت من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في اليهيري : صَمَغَ الطَّلَحَ -

وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أَطْعَمْتُ » في أولها ، وبلفظ « يَعْوِي » في البيت الثاني ، بَدَلْ لَفْظِي « أَشْبَعْتُ ، وَيَبْسِكِي » . ثم قال : وهو يفعلُ ،

لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ - التَّنْقِيحُ من معانيه تصويت الظلم ، وربما قيل ذلك للهر أيضا - والحَبِطُ : وجع يأخذ البعير في بطنه من كلاً يستوبله .

١٤١ : ١٨ - مَحْبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوُزَةٌ ومَزِيدٌ ، وانظر اللسان مادة حَبَّ - ١ - ٢٨٤ - ٦ .

١٤٢ : ٣ - رجاء بن حيوة : هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرجول

الكندي ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبخضرتة

نوادير لطيفة ، مبينة في ترجمته في ابن خلكان - ١ - ٣٣٢ = ٨ ، وتوفي سنة ١١٢ ،

وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ - تَهْلُلُ : علم لرجل - مَكْوُزَةٌ : اسم علم شدة يسبحو تحسب

ورجاء بن حيوة .

١٤٢ : ١٤ - هو الأعشى الأكبر : ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ،

عدها أربعة وعشرون بيتا ، وهي مشهورة . والشاهد هو البيت التالي للمطلع وهي

في ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه - والخلة : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن

سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ - ولا تَبَلَّ : من قولهم : « لأباليه : لا أكثرث له ، يقال :

لأبالي ما صنعت مبالاة وبلاء » ، ولم أبال ولم أبَلْ على القصر » قال الجوهري :

« فاذا قالوا : لم أبَلْ ، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الباء من

قولهم : « لأدر » ل - ١٨ - ٩٣ - ٤ ت .

١٤٤ : ٨ - إنْفَحَلْ : ذكر في ٣٠ : ١ - إنزَهُوْ : ذكر في ٨٨ : ١٦ .

١٤٤ : ٩ - رفضت جواب لما في أول الفقرة .

١٤٤ : ١٤ - وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » - العطود : السريع

السير ، وهو ملحق بالحمامسي بتشديد الواو - الكروّس ، بتشديد الواو : الضخم

من كل شيء .

١٤٤ : ١٥ - اخْرُوطَ البعير في سيره : أسرع - اغْلُوطَ البعير : تعلق

بعنقه وعلاه .

١٤٥ : ٤ - اليَسْتَعُور: ذكر في ٣٣ : ١٦ - العُضْرُفُوط ، ذكر في ٢٩ : ٣

١٤٥ : ١٤ - المَنْجُون : الدُّوَلاب التي يَسْتَقِي عليها ، وقيل البكرة .

١٤٦ : - المَنْجُونُ : وق : وفيه لغات أخر : بقلة كالثق الربط ببطية

معربة .

١٤٦ : ١٥ - المَنْجُونِيُق بفتح الميم وكسرهما : القذائف الذي ترمى به

الحجارة ، معرب .

١٤٧ : ٦ - التُوَزَى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى فريش ، مات

سنة ٢٣٠ هـ ، والتُوَزَى نسبة إلى توَز مدينة .

١٤٧ : ٧ - جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جتق - ١١ - ٣١٩ -

٩ ت - وعُونٌ أصله عُونٌ بضمين ، استقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو

جمع عوان كسُحْبُ جمع سحاب ، والحرب العوان : هي التي سبقتها حرب أخرى -

مَنْجُونُ : نرمى بالْحَسَنُ ، وهي حجارة المنجنيق - نُرْشِقُ : نرمى بالنبل .

١٤٧ : ١٣ - العَيْضَمُوزُ : العجوز الكبير .

١٤٨ : ١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٤٨ : ٢ ، ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة

زرج ن - ١٧ - ٥٧ - ٤ ت - كهذه الرواية ، والزَّرَجُونُ : الخمر .

١٤٩ : ١٧ - قوله : « وحكى أن العجاج كان يهز العالمَ والحائِمَ » .

أفاض ابن جنى في الكلام على هذا في قراءة من قرأ : ولا الضالين ، بهمز الألف

في ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المحتسب .

١٥٠ : ٥ - امرؤ القيس ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

١٥٠ : ٦ - هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهي سبعة وسبعون

بيتاً - والدَّأَبُ والدَّأَبُ : العادة . يقول : عادتُك في حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قائمة حظك من وصال هذه ، ومعاناتك الوجد بها ، كقلّة حظك من
من وصالها ومعاناتك الوجد بهما قبلها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن
الزوزنى باختصار .

١٥١ : ٦ - الأسته : الكبير الإست ، أى العجز .

١٥١ : ١٧ - الدّلامص : البرّاق .

١٥٢ : ٢ - اللّلال : بائع اللؤلؤ ، واللؤلؤ : الدرّ ، واحدته لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ - السبّطّر ، ذكر فى ٢٤ : ١٩ - والسبّيط : السبّطير .

١٥٢ : ١٤ - الدّمّيث والدّمّسّر : اللّسّين السهل .

١٥٢ : ١٥ - الثّعلب : من السباع ، وهى الأنثى ، والذكر ثعلب

وثعلبان - وثعلالة : الأنثى من الثعلب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيبويه ألقى التأنيث فى الجزء الثانى

من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ - هذا الكلام من أول « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر :

« بجوزاً » : أسلوب علمى لا يخلو من الرّكّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ - كوكب درّى : ثاقب مضىء . وحكى سيبويه عن ابن

الخطاب : كوكب درّىء . قال الفارسى : ويجوز أن يكون فُعَيْلاً على تخفيف

الهمزة قلباً ، فأما درّى فنسب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ - قوله : « مضارعان لأننى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء »

مخالف لإنكاره قبلاً أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألقى تأنيث ، وإنما هى همزة ،

وقال : إنما يطلق ذلك تسامحاً : وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ - الظّربان : دُوَيْبَّةٌ شبه الكاب طويل الخرطوم أسود السراة

أبيض البطن كثير النفسو منتن الرائحة .

١٦٠ : ٥ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٦٠ : ٦ ، ٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة روى - ١٩ - ٦٣ - ٣ ت ، والتاج في هذه المادة أيضا - ١٠ - ١٥٨ - ٢٣ .
وتبشّرى : أبشيري - والرفه : أقصر الورْد وأسرع ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت - والروى : الكثير المرؤى .

يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئت » .

١٦٠ : ٨ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ - هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعر عليها في المراجع التي بأيدينا - والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرتهم هناك - والمشرقيات : سيوف ، منسوبة إلى المشارف ، والمشارف قمرى من أرض اليمن - والقنا جمع قناة : وهى الرمح - ومساكن طي في جبال أجبأ وسلمسى ، بنجد .
يقول : إن لطبي نساء في هذه الناحية يصونهن ويحمين رجالهن بالسيوف المشرفية الجيدة وبالرمح من أن يعتدى عليهن .

١٦٠ : ١٧ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن ميسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

١٦١ : ١ ، ٢ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقوله : بأبي ، عن

ص ، وى ظ ، ش : بيبي ، وأصله بيأبي كراوية ص ، ثم سهّلها فجعلها ياء .

١٦١ : ٣ - قوله : « بيينا » أصله : « بي أنا » كرواية اللسان ، البيتين

في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ - ٤ ت ثم سهّلها فجعلها ياء كما تقدم ، فيكون الوارد

في « بأبي » أربع روايات : « بيأبي ، بيبي ، بي أنا ، بيينا » .

١٦٣ : ٣ - الأعشى ، ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٦٣ : ٤ - هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو الثاني والستون

منها ، وردت في ديوانه في ص ٣٤ وما بعدها منه - والأيبلسي كما قال أبو عبيدة

في الديوان : صاحب أيبسل ، وهى عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ،

فيقول : وَيَبْسَلُ - وصَابَ فيه : صور الصليب - وصارًا : سَكَنَ ، وقيل الأيْبُلُ : الراهب - والهيكَلُ : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفي البيت تضمين ، وتماه في البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُقْمَى في الحسا ب إذا النّمات تَقْضَنَ الغُبَارا
يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخفّ حسابا من الممدوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ - المرمريس : الأرض التي لا تنبت ، والمرمريس : الداهية وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ - لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ - رواه اللسان في مادة ك ث أ - ١ - ١٣٢ - ٦ . والتاج في مادة كثأ أيضا - ١ - ١٠٦ - ١٩ كرواية ابن جني هذه ، ولم ينسبها لقائل ، وإنما نسبا لإنشاده إلى ابن السكيت ، والجوَالِقِ بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جَوَالِقٍ وجَوَالِقٍ بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوالقات وهو الغرارة .

١٦٥ : ١٤ - مُتَلَبِّبَةٌ : مستقيمة ، من اتلأب الشئ .

١٦٦ : ١ - الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب كَلْحَبَةَ .

١٦٦ : ٢ - ورد في ص ١٥٤ من نوادر أبي زيد بيتان أولهما هذا الشاهد منسوبين لأخي كلحبة المذكور يردّ عليه ، غير أن نصّ البيت كلّهُ في النوادر ، هو :

ألم تكُ قد جرّبتَ ما الفقر والغنى ولا يعِظُ الضلّيلَ إلا أُلّاكا

وبعد البيتين في النوادر ما يأتي « أبو حاتم ما الفقر والغنى - وأولائك أراد أولائك » والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى ، والأشابهة : الأخلاط من الناس - والضلّيل : المبالغ في الضلال .

- ١٦٧ : ١٠ - المعلق ، ذكر في ١٠٨ : ٥ ، ٧ .
- ١٦٧ : ١١ - الصَّمْرِدُ ، بالصاد المهملة من النوق : الغزيرة اللبن .
والقليلته ضد .
- ١٦٧ : ١٣ - فاعل قال ضمير يعود على الخليل .
- ١٦٨ : ٢ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .
- ١٦٨ : ٣ - لم يَرَوِ هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب ،
ومعناه واضح .
- ١٦٨ : ١١ - الراجز هو رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .
- ١٦٨ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها
خسة وثمانون بيتا ومائة بيت ، يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري ، والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها ، فليسا متتابعين ،
وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه .
الدلائل من الإبل : السريع - العتجن : الشديد الغليظ - الخرقاء من النوق : التي
لا تتعهد مواضع قوائمها - الحنائب : الحمقاء أو المهزولة .
يقول : « خلطت كل قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء » .
- ١٦٩ : ٣ - عزويت : قصير .
- ١٦٩ : ١٣ - سَلَقَيْتُهُ : ذكر في ٣٧ : ٨ - جَعَبَيْتُهُ جمابة :
ذكر في ٣٧ : ١٨ .
- ١٧٠ : ٢ - أبو زيد : هو سعيد المذكور في ٦ : ١٢ - القَصَبَاءُ :
القَصَبُ - والحنفاء : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل - والطرفاء :
من شجر الحمض - قيل : ثلاثها للواحد والجمع ، وقيل : واحدها قَصْبَةٌ ،
وحلقة وطرفة ، وبالأخيرة سُمِّي الرجل .
- ١٧٠ : ٥ - عندنا : عن ص ، وأليق منها بالمقام عنده : التي في الهامش
عن ظ ، ش .

١٧٣ : ١٩ - مضى ذكره في ٤٤ : ١١

١٧٤ : ٢ - الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام

١٧٤ : ١٥ - هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير .

١٧٥ : ٢ - قوله : « فأمّا الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر

في ص ٣٤ ، ٨ .

١٧٦ : ٧ - الحَبَبَنْطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهي حَبَبَنْطَاة -

العَلَنْدَى من الأبعرة : الضخم الطويل ، وناقاة عَدَنْدَاة - السَّرَنْدَى : القوي
الجرىء من كل شيء ، وهي سرنداة .

١٧٦ : ٨ - الدَلَسَنْطَى : شديد الدفع والسمين من كل شيء - السبندى

والسبنتى : الجرىء .

١٧٧ : ١ - الصَّمْحَمِصْحُ ذكر في ١٣٧ : ٩ - البرَهْرَهة من النساء : التارة

الغَضَّة أو البيضاء - الدَلَسَنْطَى ، ذكر في ١٧٦ : ٨ .

١٧٧ : ٣ - الشاعر : عمرو بن أحمز بن فرأص بن معن بن أعصر ، ولد

في أفصح بقعة في الأرض ، وأنى بأربعة ألفاظ في شعره لاتعرفها العرب ، وانظر
٣١٥ من الشعر والشعراء .

١٧٧ : ٤ - - هذا عجز بيت ، وصلده :

مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَالِكُ أَطْنَابَهَا

كأس رَتُونَاة : دائمة على الشرب - الطَّرْفُ من الخيل : الكريم العتيق -

والطَّمْرُ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كَأْسُ رَتُونَاةٍ عَلَيْهِ أَطْنَابُ
الْمَلِكِ فَذَكَرَ الْمَلِكُ ثُمَّ ذَكَرَ أَطْنَابَهُ . وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة ،
فانظرها في مادة رنا - ١٩ - ٥٦ - ٨ ت من اللسان .

١٧٧ : ٥ - شَجَوَجِي : طويل جدا ، وله معان أخر - الْمَرَوْرَاةُ :

الأرض لاشيء فيها .

- ١٧٧ : ٩ - العَثَوْتَلُ : القَدَمُ المَسْرُخِي ، والشَيْخ التَّقِيل .
- ١٧٧ : ١٢ - العَقْنَئَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ .
- ١٧٧ : ١٣ - عَمَّيْنَصْرُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ١٣ - حَبَّيْنَجَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ - هَمَجَّيْنَجَلُ : اسْم - عَيْبَيْلُ : جَسِيمٌ غَلِيظٌ .
- ١٧٧ : ١٥ - حَبَيَوْتَنُ : اسْمٌ وَادٌ ، أَوْ اسْمٌ مَوْضِعٌ بِالْبَحْرَيْنِ .
- ١٧٧ : ١٦ - الحَفَيْيْدُ : الظَّلِيمُ الحَنِيْفُ .
- ١٧٨ : ٢ - الجَلْعَلْعَلُ والجَلْعَلْعَلُ : الجَلْعَلُ والنَّصَبُ .
- ١٧٨ : ٤ - الذَّرْحَرْحُ بفتح الراءين وبضمهما : دَوْبَبَةٌ أَعْظَمُ مِنَ الذَّبَابِ شَيْئًا مُبْرَقَشٌ بِحَمْرَةٍ وَسَوَادٍ وَصُفْرَةٍ تَطِيرُ .
- ١٧٨ : ٥ - الغَدُودُنُ : المَسْرُخِي .
- ١٧٨ : ٩ - فَدَوُوكَسُ : ذَكَرَ فِي ١٤ : ٢ .
- ١٧٨ : ١٠ - عَمَيْيْتَلُ : طَوِيلٌ شَابٌ - عَطُودٌ : ذَكَرَ فِي ١٤٤ : ١٤ .
- ١٧٨ : ١٣ - يَشِيرُ إِلَى « الإِلْحَاقِ المَطْرُودِ فِي الأَسْمَاءِ والأَفْئَالِ » فِي ٤١ : ١٣ وَإِلَى « مَا أَلْحَقَ بِالأَرْبَعَةِ مِنَ الفِعْلِ » فِي ٨٣ : ٤ .
- ١٧٩ : ١٩ - تَقْدَمُ فِي قَوْلِ أَبِي عَمَّانَ ١٧٦ : ٥ - وَهُوَ إِلْحَاقُ الثَّلَاثَةِ بِالحَمْسَةِ إِلْحَاقًا قِيَاسِيًا .
- ١٨٠ : ٢ - قَوْلُ أَبِي عَمَّانَ : « وَكَانَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ يَجِيزُ الخَ » تَقْدَمُ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ أَبِي الفَتْحِ فِي ١٧٦ : ١ - وَهُوَ : وَلَكِنْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ .
- ١٨٥ : ١١ - قَوْلُهُ : « لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحَقَّتِهِ » أَيْ لِحَقَّتِهِ لِحَذْفِ فَائِهِ .
- ١٨٧ : ١٣ - سِيَأْتِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي ٢٠٣ : ٦ ، ٧ - « مَاحِيَةٌ وَعَاعِيَةٌ ، وَأَصْلُهُ حَيْحِيَةٌ وَعَيْيَعِيَةٌ ، فَقَلِبَ اليَاءَ أَلْفًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَتَحَرِّكَةً .

١٨٧ : ١٥ - الشاعر : هو جرير بن عطية بن الحطيم البربوعي التميمي
المضري ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامي الثلاثة ، وزميله الفرزدق والأخطل ،
مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ - هذا البيت من قصيدة له في هجاء الفرزدق ، وردت في
ص ٦٠ ، ٦١ من الجزء الثاني من ديوانه ، وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو
الثاني فيها . ورواه اللسان في مادة وَجَدَ - ٤ - ٤٥٨ - ٦ - مع خلاف هـ بين
هذه الروايات الثلاث لاتغير المعنى .

نَقَعَ الفُؤَادُ : رَوَى ، وَنَقَعَ الماءُ العَطَشَ : أذهبه - الشربة : المرة الواحدة
من الشرب - الحوائث من الإبل : العِطَاشُ جَدًّا - وَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ وَجُودًا :
أدركه ، وَيَجِدُهُ أَيضًا بِالضَّمِّ لُغَةٌ عَامِرِيَّةٌ - الغليل : حرّ العَطَشِ .
١٩٠ : ١ - هو أبو إسحق الزجاج ، تقدّم في ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ - الشاعر : هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، كما جاء في ١ -
١٢ - ٨ - من كتاب سيبويه - والمَرَّارُ الفقعسيّ الأسدي كما جاء في ذيل هذه
الصفحة للأعلم الشنمري .

وعمر بن أبي ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة من بني مخزوم ، بطن من
قريش ، شاعر مجيد ، اختص شعره بالغزل ، وكان ذلك مكرها ، والذي شجعه
عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا في الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضأهم فيه ،
ومات سنة ٩٣ هـ .

والمَرَّارُ الفقعسيّ الأسديّ : هو المَرَّارُ بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء ، من
شعراء الدولة الأموية ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان يهاجى المساور بن هند ، وكان
مفرط القصر ضئيلا : وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء ، و ١٧٦ ، ٤٠٨ من
المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه في ١ - ١٢ - ٨ من

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة ، ونسبه الأعلم في ذيل هذه الصفحة للمرآة الفقهسي
ورواه مرة أخرى في ١ - ٤٥٩ - ٨ - بدون نسبة ، ورواه اللسان في مادة
طول - ١٣ - ٤٣٧ - ١ ت .

وقال الشنمري في الموضوع الأول : « أراد: وقدما يدوم وصال ، فقدّم وأخّر
مضطرباً لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت ، ثم
قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس ، فطابت نفسه بالقطيعة »
١٩٢ : ١٠ - هذا البيت تقدم في ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ - ليلي الأخيلىة : هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال من
بني الأخيل من عامر ، كانت من النساء المتقدمات في الشعر ، وكانت تفد على
الحجاج وتمدحه وتنال جوائزها ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ - روى اللسان في مادة ر ن ب - ١ - ٤١٩ - ١١ - هذا
البيت بلفظ الرعوس ، بدل : ظماء . وروى سيويه في ٢ - ٣٣١ - ٣ - الشطر
الثاني وحده كهاتين الروايتين . وقال الشنمري في الهامش : الشاهد في قولها
« مُؤرَّنب » وهو « مؤفَعَل » من الأرنب ، فأخرجته على الأصل ، ثم قال :
وأرنب عند سيويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لعلبة الزيادة على الهمزة أولاً
في بنات الثلاثة ، وغيره يزعم أن وزنها « فَعَلل » وأن همزتها أصلية ، ويحتاج بهذا
البيت ، والصحيح قول سيويه اه . والحُصُّ جمع أحصَّ وحصاء وصَفَّسَيْن من حَصَّ
شعره : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حَصَّ شعره فهو لازم ومتعد - ظِماء ،
الواحد ظمآن وهي ظمأى .

١٩٢ : ١٥ - الآخر هو خِطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو بشر بن نصر
ابن رباح من بني مجاشع ، والخطام : الزمام ، ورواه اللسان : حُطام ، بجاء
مهملة مضمومة .

١٩٢ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه في بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة - والصلابات : الإثافي التي توضع تحت القدر - والكاف الأولى في قوله
 ككما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يُشْفَيْن ، ولكنه أخرجه على الأصل ، نحو :
 يؤكرم في ٣٧ : ٢٠ ، وفي ١٩٢ : ١٠ ويقال : « أَثْفَيْتَ أُثْفِيَةَ » إذا نصبها
 و « أَثْفَيْتَهَا وَثْفَيْتَهَا وَأَثْفَيْتَهَا » . وصف دياراً خلّت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية
 لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك . وانظر هامش - ١ : ١٣ - من سيويه .

١٩٣ : ٣ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ - الصنيع : العمل - لم تُشَفَّ له قدرى : لم تصنع لها أثافي .

وهذا كلام على المجاز ، أى ليس عندي وسائل هذا الصنع .

١٩٣ : ٧ ، ٨ - يُسَلِّقِيهِ وَيَجْعِيهِ : ذكروا في ٣٧ : ١٨ .

١٩٣ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت ، وصلره :

لاتنقذني بركن لا كفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، يمدح فيها النعمان بن
 المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجرّدة ، وهي في ص ١٤٩
 وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي .

الكفاء : المثل والنظير - وتَأْتَفَكُ الأعداءُ : التفؤوا حولك فصاروا كالأثافي ،

والرَقْدَ بكسر ففتح : العُصْب من الناس . والمعنى : لا ترمني بما لأطبق ولا يقوم
 له أحد ، ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين ، أو يريد : يتساندون
 فيشد بعضهم أزر بعض في الطعن في والنيل مني عندك .

١٩٧ : ١٥ - الختساء : هي تماضر بنت عمرو بن الشريد السأسيّة ، من

أجل نساء عصرها ، وأشعر النساء كافة ، وأجمع رواة الشعر ، أدركت الإسلام

وأسلمت وهي عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ - هذا عجز بيت لها وصلره :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادّكرت

والبيت في وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلمها غفلت عنه رتعت ، فاذا ادّكرته حنّت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلا لفقدتها أخاها صحرا ، وانظره في - ١ : ٢٠٧ من الخزانة ، وفي ص ٧٣٧ من الكامل ، طبع أوروبة وفي ١ - ١٦٩ - ٨ من سيوييه .

١٩٨ : ٢ - الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلي من بني الحارث ابن ربيعة ، وهو ابن أخت نأبط شرا ، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برّاق أعدى العدائين لآلحقهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد ، المعروفة بلامية العرب لجودتها ، وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ - والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف في الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا راجعا .

والأيتيم : من لزوج له من الرجال والنساء - واليتيم : من فقد الأب - وليل .
الئيل : شديد الظلام - وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة -
أى تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سلما راجعا في ليل شديد الظلام .
٢٠٠ : ١ - يقال : « إبل معايا : معيّبة » وانظرها في مادة ع ي ي -
١٩ - ٣٤٧ - ٧ من اللسان ، وفي مادة وري - ١٨ - ٢٧٩ - ٣ ت منه .

٢٠٠ : ٩ - حيوة ، وضيون : انظر ٢ - ٦١ - ٤ ت من سيوييه .

٢٠٠ : ١١ - ألببه : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده في المصنوع :
« يعنون لبّه » وسمعت أعرابية تعاتب ابنها ، فقيل لها : لم لا تدعين عليه ؟ قالت :
« تأبى له ذاك بنات ألببي » وقالوا : بنات ألبب : عروق في القلب تكون منها الرقة . وقال المبرد في المفتوح : « يزيد بنات أعقل هذا الحى » .

٢٠٠ : ١٢ - كَلِحِيحَتٌ عَيْسُهُ : التصقت .

٢٠٣ : ٦ - حاحيت وعاعيت : ذكر في ١١١ : ٤ .

٢٠٣ : ١٣ - أبوزيد النحوى : هو سعيد بن ثابت الأنصارى ذكر في ٦ : ١٢

٢٠٥ : ١٧ - هو متمم بن نويرة بن جمرّة بن شدّاد بن يربوع ، كان

من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بنى يربوع ، وكان
لمتمم ولدان شاعران خطيبان .

٢٠٦ : ١ - هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدتها

واحد وخمسون بيتا ، وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من

شرح ابن الأنبارى للمفضليات ، ويروى قِعْدَكَ ، ويروى فَيَسْجَعًا ، ويروى

فَيَسْجَعًا - وقِعْدَكَ الله ، وقِعْدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله - وألّا تسمعني :

للهمسى ، وأنّ فى ألّا زائدة - ونكأ الجُرْحَ : قشره - وَيَسْجَعًا : يَوْجَعًا ، أى يؤلم

وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادى فى - ٤

٢١٤ - ٨ ، ١٠ - من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .

٢٠٧ : ١٣ - ظهور : فاعل يدلُّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « إنَّ أصل

حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .

٢١٤ : ٥ - وَوَاصِلٌ : انظر اجتماع الواوين فى أول الكلمة فى ص ٤١

س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .

٢١٦ : ١٠ - يُوحِّحٌ : بالياء المثناة التحتيّة مصروف ، وفيه لغة أخرى

هى يُوحِّحَى .

٢١٦ : ١١ - أبو العباس : هو المبرّد فى ٦ : ١٢ .

٢١٧ : ١١ - الدَدَانُ : اللّهُو واللّعب . وفى اللسان فى مادة ددن - ١٧ -

٧ - ٦ لم يجيى ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ،

وذكر : البَسْبَرُ ، وقيل البَسْبَرُ أعجمي ، وقيل عربى وافق الأعجمي ، وقد جاء مع

الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن ، وديدن ، وسيسان ، والددان من
السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ - الدَوْدَرَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها : العظيم الخصيتين .

٢١٨ : ١ - الشاعر قيل هو مهلهل ، واسمه عدى بن ربيعة التغلبي ، وقيل

اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب ، ونخال امرؤ القيس أحد أصحاب المعلقات ،
ويعدّ المهلهل من الطبقة الأولى في الجاهلية .

وقيل : الشاعر هو أخ للمهلهل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ - روى هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة ١٤٨ من الجزء

الرابع من كتاب الأغاني . وفي اللسان في مادة وقى - ٢٠ - ٢٨٢ - ٢ . وفي التاج

في هذه المادة أيضا ١٠١ - ٣٩٧ - ٨ ت . وفي المقاصد النحوية ٤ - ٢١١ - ٤ ت

من هامش الخزانة . وفي فرائد القلائد في ص ٣١١ س ١٥ في باب النداء فيهما .

جميع الروايات مطابقة لرواية ص ، إلا في رواية الأغاني فإنها بلفظ « نجرها » بدل

« صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوي في المقاصد والفرائد .

والأوقى جمع واقية ، والواقية : كل ما وقيت به شيئا . . ومعناه : ضربت

صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ،

وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ - أوّل : أفعللُ ، ومؤنثه : ووؤلى ، نحو : أفضل وفُضلى ،

فلما انضمت الواو الأولى في ووؤلى قلبت همزة فصارت أوولى .

٢٢٠ : ٥ - يريد بقوله : « لأنه قديين هذا في أوّل الفصل » قول أبي عثمان

في ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ - شنباء للمؤنث ، وأشذب للمذكر من الشنب ، والفعل كفرح :

وهو بياض وبريق وتحديد في الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ - قطرى بن الفجاءة ، ذكر في ١٤ : ١١ .

٢٨ - المتصف - أول

٢٢٣ : ١٣ - هذا البيت من قطعة له في يوم دولاب ، تقدمت هي الأخرى في ١٤ : ١٢ . - الخفيرات : جمع خفيرة ، وصف من الحفر ، وهو شدة الحياء والفعل خفِرَ يخفِرُ خفراً وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ - امرؤ القيس : ذكر في ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ - الغارة : اسم من أغار على القوم إغارة : إذا هجم عليهم بالخيال - الشعواء : وصف من شعيت الغارة تشعي شعياً : إذا انتشرت - وفرس جرداء : وصف من جردَ يجردُ : سبق الخيل - اللحيان : العظامان اللذان فيهما الأسنان - المترحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم - ومعروقة اللحيين : قليلة لحمهما - وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ - القائل أمية بن أبي عايد العمري الهذلي ، من شعراء الدولة الأموية ومادحيها ، ومن مدحهم مروان ، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد مشهورة ، وله شعر يغنى به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغاني - بولاق .

٢٢٣ : ١٧ - هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة وسبعون بيتا ، وهي في ١٧٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين ، وورد في ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني - دار الكتب - من خمسة عشر بيتا من القصيدة ، مع اختلاف في الترتيب وفي الرواية - وفي الأغاني « يمر » بدل « تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حمراً وحشياً ، ولكن المغنين يغنونه بالتاء على لفظ المؤنث - الجندلة : حجر المنجنيق الذي يُرمى به .

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني .

٢٢٤ : ٤ - القائل امرؤ القيس في ٥٠٦٨ .

٢٢٥ : ٥ - صدر بيت هو مطلع لمعلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقْطِ الْبُؤَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

قفا : قيل خاطب صاحبيه ، وقيل : بل خاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع . ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ . وقيل : أراد قِفَنَ بنون التأكيد ، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب في الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعداني وأعيناني على البكاء عند تذكري حيبا فارقته ، ومنزلا غادرته ، بمنقطع الرمل المعوج بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ - القائل : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٧ - عجز بيت لجرير ، وصلره :

متى كان الحيام بذى طلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ، في الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ - القائل هو جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ - صدر بيت له ، وعجزه :

وقولى إن أصبتُ لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعى النيرى ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاءل بهذه القافية .

٢٢٤ : ١٣ - الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ - القائل جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث

المجاشعى عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهى فى ص ١٦٦ وما بعدها من مشارف الأقاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوَات » .

والعَصَوَات : شجر عظام له شوك ، واحدته عِصَّة ، والتاء فيه بدل من الواو - والضَّعَوَات : شجر بالبادية مثل النَّهَام ، واحدته ضَعَّةٌ ، والتاء فيه بدل من واو أيضا - والتَّوَلُّج : كِنَاس الطَّيِّب .

٢٢٧ : ٣ - قائله العجَّاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ - ورد هذا الشاهد في - ٢ - ٣٥٦ - ٦ من كتاب سيبويه ، وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التيقور ، وهو فيقول من الوقار ، وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استئقلا لها وكرامية للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . وصف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلى : تقادم العهد . والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ ، وهو التاسع والعشرون فيها . وقد وردت في ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد في مادة وقر - ٧ - ١٥٣ - ١١ - من اللسان .

٢٢٩ : ١ - القائل ابن مقبل ، وهو تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان الذين هاجم النجاشي مخضرم ، وكان ممتعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ - روى هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي بأيدينا ، ورواه سيبويه الذي نقل عنه المصنف في ٢ - ٣٥٥ - ٢ ت من كتابه ، ورواه اللسان في مادة وفد - ٤ - ٤٨٠ - ٦ ت والتاج في مادة وفد ايضا ٢ - ٥٣٨ - ١٩ ، وروايته في هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » ، واستلوت : أى لوت أى عطفت وثنت عن ابن جني في الجزء الثالث .

وقال الشنتمرى في البيت ما يأتى : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استئقلا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البديل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان - والجباير جمع جبَّار ، وهو الملك . أى تَفِدُّ على السلطان فرة ننال من خيره ، ومرة ترجع خائبين مبتئسين من عنده .

- ٢٣٠ : ٣ - ناقة عَشْرَاء : مضى حملها عشرة أشهر . - الرَّحْضَاء :
العرق إثر الحمى ، أو عرق يغسل الجلد كثرةً .
- ٢٣١ : ١٢ - الوَيْي : الضعف ، مصدر وَّيَى يَيْي كالوَيْيِ والوَيْيِ .
- ٢٣٧ : ٩ - قوله : « كما تقول : في حائض وطامث » يريد كما تقول
ذلك في حائض وطامث .
- ٢٣٧ : ١٧ - سار يسور سَوْرًا وسُوْرًا : وثب وثار .
- ٢٣٨ : ١٩ - قوله : « وَأَمَّا طُلْتُ فَبِي فَعَلْتُ أَصْل » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣٩ : ٤ - قوله : « خفيف وخُفَّاف » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣٩ : ١٦ - قديم من قَدُم بالضم مطرد ، وحديث من حَدَّث بالفتح
لايطرد ، وإنما حَمِل على تقيضه وهو قَدُم فَعِيل حديث . وضعيف من ضَعُف
بالضم مطرد وقَوِي من قَوِيَ بالكسر غير مطرد ، وإنما جاء حملا على تقيضه ، هذا
بيان ما يريد الشارح .
- وحدَّث بالفتح ، وفي القاموس : ويضم داله إذا ذكر مع قَدُم .
- ٢٤٠ : ٢ - قوله : « ونظيره خَفَّ يَخْفُّ » تكرر منه .
- ٢٤٠ : ٤ - يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد
يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أنى عمرو بن العلاء والأخفش
الأكبر ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .
- ٢٤٠ : ٥ - أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر في ١١٦ : ١٢ - ثعلب :
- هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر في ٦٠ : ٩ - قَطْرُب : هو أبو علي النحوي
محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ،
وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .
- ٢٤٠ : ١٣ - الأعشى : تقدمت ترجمته في ١١٣ : ١٥ .
- ٢٤٠ : ١٤ - هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهى فى ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه ، والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ - الشاعر هو الشماخ ، ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ - هذا ثانى بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن غلباء السلمى ،

وردت فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها واحد وثلاثون بيتا ، ويجوز

فى دار الرفع والنصب والجرّ - والفتاة : الشابة - والعطّل : التى لاحت علىها -

والحُسّانة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ - تَابَطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس

عيلان ، من اللصوص الفتّاكين العدّائين ، وله فى التلصص والفتك والشجاعة

والعدو نوادر طريفة ، وهو شاعر جاهلى جيّد ، توفى سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له فى أوّل المفضليات عدتها ستة

وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها ، وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال

الشارح : « الأشيب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ - الشاعر : هو رباح بن سُنيج الزنجى مولى بنى ناجية ،

وكان فصيحاً ، وقيل : رباح بن سُنيج .

٢٤٢ : ٨ - هذا البيت من قصيدة له يردّ على جرير ويذكر أكثر من

ولدته الزنج من أشراف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهى التى وردت

فى النسخ الثلاث ، ولم نجده بها فى المراجع التى بين أيدينا ، وهى فى ص ٤١٦ س ٣

من الكامل ، والشطر الثانى كله :

طالت فليس تنالها الأجبّالا

يريد : طالت الأجبّال أو الأوعال فليس تنالها . وقد أوردّه المبرّد شاهداً على أن

طلته وزنه فعّل ، من قولهم طاولنى فطالته ، أى فعلوته طولاً ، وليس من طول

على فعّل ، وهو ضد قصر ، وانظر الكامل فى هذا الموضع .

٢٤٥ : ١ - انظر باب « ما الياءُ والواوُ فيه ثانية وهما في موضع العين

فيه » ٢ - ٣٥٩ - ٦ من كتاب سيويوه .

٢٥٠ : ٣ - قوله : « ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر

في هذا ص ٤١٥ من المُحتَسَب لابن جني .

٢٥٠ : ٣ - الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة من مجاشع

ابن دارم التميمي البصري ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاه هما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .

٢٥٠ : ٤ - هذا البيتُ من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت

وهي في ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه - والحسبي : جمع حُبوبة بضم الحاء وكسرها فيهما اسم من الاحتباء ، وهو أن يضمّ الرجل فخذه وساقه إلى جذعه ويشدّها بثوب والكلام على المجاز .

٢٥٠ : ١١ - لم نوفق لمعرفة الراجز .

٢٥٠ : ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد وردا في المحتسب

لابن جني في ص ٤١٦ في سورة يوسف ، وفي اللسان في مادة قول - ١٤ - ٩٣ - ات ، وفي التاج في هذه المادة أيضا - ٨ - ٩١ - ١٥ - مع اختلاف كثير في الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبي فهو في بعضها غَضَبًا بالعين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل - والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .

وابتذلت : امتهنت - والرحال : الطنافس الحيرية . ولعله يريد أن مائة من

الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لأهل له ولا مال .

٢٥٠ : ١٣ - قيل إنه جندل الطهوي : لم نوفق لترجمته .

٢٥٠ : ١٤ - هذان بيتان من مشطور الرجز وردا في اللسان في مادة خلّ

١٣ - ٢٣٣ - ٨ - والتاج في هذه المادة أيضا - ٧ - ٣٠٦ - ١٢ ت مع اختلاف

في الرواية - ونوط : علَّقَ والقياس نِيط كقيل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة ، فيقول نوط وقول - الخَلَل : عرق في العنق متصل بالرأس - متمهل : طويل "متصب" مستوي .

٢٥٠ : ١٥ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا في مادة خبط في اللسان - ٩ - ١٥٢ - ٥ - وفي التاج - ٥ - ١٢٧ - ٦ - بنصهما هنا ، وفي المقاصد النحوية - ٢ - ٥٢٦ - من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نيرين » ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما ، ونسبا لرؤية وليس في ديوانه .

والنير بكسر فسكون : علَّم الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقي - تختبط الشوك ، يقال : اختبطت الشجرة : إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها - تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تختبط الشوك فلا يوثر فيها .

٢٥٢ : ١٣ - القائل : أبوخراسان خويلد بن مرة من بني تميم الهذلي أحد فرسان العرب وفتاكيم وعدائيم المشهورين ، شاعر مخضرم ، أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر بن الخطاب ، وترجمته في ١ - ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت الأخير فيها ، ذكر فيها فرقة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها مذكورة في ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى - والقف : واد بالمدينة ، والمعنى على رواية ابن جني واضح .

٢٥٦ : ٥ - الأصمعي في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر في ٣٨ : ١٤ - أبو الأسود الدؤلي : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكنانى البصرى من سادات التابعين ، ومن أكمل الناس عقلا ، ومن أصحاب علي بن أبي طالب رضى الله عنهما ، وضع

شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف
وتوفى سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ - هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميرى
البصرة بالتتابع في قصة ، وانظرها والأبيات في ١١ - ١١٦ من الأغاني - بولاق .

٢٥٧ : ١٤ - في مادة ك و د من اللسان - ٤ - ٣٨٦ - ٣ - تقول لمن
يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كوداً ، ولا همّاً » أى لأهم ولا أكاد
٢٥٨ : ٦ - صَيِّدَ البعيرُ صَيِّدًا : إذا كان لا يستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ - أبو زيد في ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ - الشاعر : هو أبو الخطاب عمرو بن أحم الباهلي من شعراء
الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفى على
عهد عثمان بن عفان وأخباره في ٣ - ٣٨ - ٧ ت من الخزانة ، وفي ص ٣٧ ،
٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ - روى اللسان في مادة عور - ٦ - ٢٩١ - ٥ ، ٧ هذا البيت
بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل في ألف تعارا الأخيرة في اللسان ما ملخصه : أصله تَعَارَنُ بنون التوكيد
الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين ؛
إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحذفت لدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول :
« لم تَعَرَّ » .

٢٦٢ : ٧ - الأصمعي ذكر في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر ، ذكر
في ٣٨ : ١٤ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ - هذا بيت من مشطور الرجز له ، ورد وحده في قسم المفردات
من ديوانه - وتبَّهَ نفسه وتوَّه بمعنَى : أى حَيَّرَها وطَوَّحَها ، والتبَّه : المفازة
يضلَّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو عليّ الفارسيّ : ترجمته في المقدمة ، والشاعر الذي أنشد له هو أبو ذؤيب الهذليّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه .
 ٢٦٢ : ١٧ - هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا في ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناها واحد ، وهو دخّن عليها ليطردها من خلاياها ويشتر العسل - والأيام بضم الهزرة وكسرهما : الدخان - وتحسّرت :
 اجتمع بعضها إلى بعض - وثبات : جماعات ، الواحدة نُبّة - يقول : « لما أخرج النحل من خلاياه بالدخان تجمع جماعات ذليلة مكتئبة » وفي رواية تحسّرت ، أي لاتدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - ورؤية ذكر في ٤ : ٧

٢٦٣ : ١٠ - تقدم هذا الشاهد في ٢٦٢ : ٩ .

٢٦٣ : ١٣ - جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٦٣ : ١٤ - هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان

وسبعون بيتا وردت في ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البين هنا : الفرقة - والخليط : المخالط للواحد والجمع - والأقران : جمع قرّان

وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين - يقول : إن أصفياه المخالطين له ، خالفوه

وفارقوه ، وقطّعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طأوعوه ما فارقوه .

٢٦٣ : ١٥ - الراجز : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة

وتسعون بيتا ، وهو الخامس عشر فيها ، وهي في ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ،

ورواه اللسان في مادة علكس - ٨ - ٢٤ - ١٣ - بالباء بدل الواو في أوّله .

والفاحم : الأسود - واعلنكس الشعر : اشتد سواده وكثر - يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عاجلته حتى كثر واشتد سواده .

٢٦٤ : ١٥ - لعله يريد بقوله : « وهاهنا وجهٌ ظاهر غير هذا » أن الأصل في مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وأن يفعل بضمها داخل عليه نحو : قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وانظر قوله في ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ - أبو زيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ - للجؤل معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ - الخليل في ١٢١ : ١١ - والأخفش : هو أبو الحسن وذكر

في ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه

عديتها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهي في ص ١٦٥ وما بعدها من ديوانه . وورد في مادة غول من اللسان - ١٤ - ٢٢ - ٥ - ومن التاج

٨ - ٥١ - ٢٤ - وفي مادة مطا من اللسان - ٢٠ - ١٥٣ - ٢ ، ومن التاج

١٠ - ٣٤٥ - ٥ - وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميله » في آخره ، بدل

لفظ « مَيْتِيَه » ومعنى اللفظين واحد - وتمطت : سارت سيرا طويلا ممدودا -

والغول : بُعدُ المفازة ، لأنه يغتال من عومها - والميله : أرض توله الإنسان ،

أي تحسره - والميتية : أرض مُضَلَّة ، وهي التي يتيه فيها الإنسان كالتيه والتهيء

٢٦٧ : ٦ - مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاوت ، وبايعت ، وتناولنا ،

وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عودت ، وتعودت ، وعودت ، وتعودت »

ومثال قوله : ولا ياء : « حسيرت وتخيرت ، وزيتت ، وترينت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ - هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله ،
وعلى نسبه لقائله في - ١٩١ : ١ ، ٢ .

٢٦٨ : ١ - قوله : « وقولهم : استنوق الحمل : أى صار كالناقة في ذُها ،
وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه ،
ولن يُظنّ به غناءٌ وجلدٌ ثم يكون على خلاف ذلك (الأمثال للزمخشري) .

٢٦٩ : ٥ - الشاعر هو المثقّب العبدى ، واسمه محصّن ، وقيل عائذ بن
محصّن بن ثعلبة ، شاعر جاهلى قديم ، وله شعر جيد ، وترجم له في خزانه الأدب
الكبرى والشعر والشعراء لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ - يُنْبِي الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه
عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه - تجاليدى : جسمى - الأفتاد : خشب الرحل ،
واحد قتدٌ ، أو هى أدوات الرحل كله - الناوى : السنام والظهر - والفدن :
القصر المشيد - والمؤيد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت في مادة جلد في اللسان
- ٤ - ٩٧ - ١٦ .

٢٦٩ : ٨ - هو طرفة بن العبد ، تقدم في ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ - هذا البيت الثانى والتسعون من معلّمته وهى عشرة أبيات
ومائة بيت ، وهى فى ص ٣٠٨ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل ، ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّ .
وروى البيت بالرفع والنصب فى الوظيف والساق - والمؤيد : الداهية والأمر العظيم ،
والخطاب فى المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور فى البيت السابق
وهو والد طرفة - وهو يلومه فى الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانه
الأدب - ١ - ٥٠٥ - ٤ وما بعده ، ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ - شأز : غليظ مرتفع مشدّد .

- ٢٧١ : ٤ - مقال : اسم مفعول من أقالته البيع : إذا فسخه وهو يأتي .
- ٢٧١ : ١٤ - يشير بقوله : « وقد تقدّم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعال - الأفعال التي جرت عليها » إلى قول أبي عثمان في ٢٦٩ : ١٧ - وأوله ؛ والأسماء من هذه الأفعال - وفي ٢ - ٣٦٣ - ١٢ - من سيويه كلام في هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .
- ٢٧٢ : ٧ - الأفكل ، ذكر في ٣٧ : ١٥ - الأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ - تَنْضُبُ : ذكر في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٢ : ٨ - تنفل في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٣ : ١ - الأفكل : ذكر في ٣٧ : ١٥ - والأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ - الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزمليّه : أي جميعه .
- ٢٧٣ : ١٨ - يريد بقوله : « الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال » الأسماء مثل « يَقُومُ » ، وَيَبْيِيعُ » مصححين علمين غير منقولين من « يَقُومُ » ، وَيَبْيِيعُ فِعْلَيْنِ مَعْتَلَيْنِ .
- ٢٧٥ : ١٥ - بناتُ أَلْبَيْبِهِ : في اللسان مادة لب - ٢ - ٢٢٦ - ١٤ - وقال المبرد في قول الشاعر :
- قد علمت ذلك بناتُ أَلْبَيْبِهِ
يريد بنات أعقل هذا الحى .
- ٢٧٦ : ١ ، ٢ - اللَّبُّ : العَقْلُ ، وجمعه أَلْبَابٌ وأَلْبُوبٌ ، وانظر ٢٠٠ : ١١ .
- ٢٧٦ : ٣ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ٩ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ١٥ - أغالت المرأة ولدّها وأغيلته في ١١٧ : ١٣ .
- ٢٧٧ : ١١ - ابن مِقْسَمٍ ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٢٧٨ : ٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكيت ، فالسكيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن وبنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ - أغالت المرأة وأغيت : ذكر في ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٧٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ - البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من

شواهد الرضى على الكافية ، ومن شواهد شروح الألفية ، وقد ذكر مع البيتين في الموضوعين . وقال البغدادي في ٣ - ٥٦٠ - ١١ ت من الخزانة في البيت الثالث عن ابن جنى علة رفعه أنه شبه أن بما (المصدرية) فلم يعملها في صلتها ، ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم - وقال العيني في المقاصد النحوية - ٤ - ٣٨٠ - ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ - أبو ذؤيب الهذلي : ذكر في ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ - هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثى بها بنين له ماتوا في عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وهي في ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبه طرائق الدم في أذرع الأتُن بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة - والظُّبَّة : طرف النصل ، والجمع ظبات . وتزويد تاجر كان يبيع العُصَب بمكة . وهو تزويد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب إلى نبي تزويد البرود التزويدية .

٢٨١ : ٣ - هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني البصرى الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالى .

٢٨١ : ٦ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ٦ - أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصارى ، ذكر في ٦ : ١٢ .

عمرو بن عبيد بن بابٍ أبو عثمان البصرى من القرّاء ، وردت عنه الرواية فى حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصرى ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف .
بشار بن أيوب الناقد ، وتوفى سنة ١٤٤ .

٢٨١ : ٩ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٨١ : ١١ - البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان فى مادة : زم - ١٥ - ١٦٤ - ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها فى مادة قبن - ١٧ - ٢٠٧ - ٨ ت . وروى البيتين الأولين فى مادة قب - ٢ - ١٥٣ - ٣ - وفى مادة حمر - ٥ - ٢٩٢ - ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى فى شرحه الشافية ٢ - ٢٤٨ - ١٢ ، وكذلك البغدادي فى شرح شواهد الرضى على الشافية فى ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها فى هذه المواضع .

الحاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذى يجعل فى أنف البعير ليقاد به ، وزأم أصله زام ، اسم فاعل من زمّ البعير يزُمُّه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذى يجعل فى البُرة والمِقنود .

٢٨١ : ١٢ - كَثِيرٌ : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من

عمرو بن خزاعة ثم من الأزدي فى الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكنة نصيبه بعزة ، نسب إليها وعرف بها فقليل : كثير عزة ، مات سنة ١٠٥ هـ .

٢٨١ : ١٢ - يشير إلى قول كَثِيرٌ :

إذا ما العوالى بالعييط احمّارت

وقد رواه المؤلف في ص ٢٣ من كتابه المحتسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ - الراجز : معروف بن عبد الرحمن : ولم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ - هذا بيت من مشطور الراجز رواه سيبويه في ٢ - ١٨٥ -

١١ - بلفظ عَيْش بدل دَهْر ، ورواه اللسان في مادة ثوب - ١ - ٢٣٨ - ١ ت وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب في ص ٤٣٩ س ٢ من مجالسه وأعادته في ص ٤٣٩ نفسها في س ٨ وفي ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتا أخرى ، مع خلاف في رواية الشاهد - وقال فيه : الأعلم الشنمري في ذيل صفحة سيبويه المذكورة آنفا - والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب استتقالا لضمه الواو في أفعل ، ولذلك همزه في أثوب .

والمعنى : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

٢٨٤ : ١٧ - تمجّر : ذكر في ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ - هذا بيت من مشطور الراجز ، أورده اللسان في مادة دوف

١١ - ٧ - ٦ - وقال : « دُفْتُ الدواءَ وغيره أى بَلَكْتُهُ بَاءً أو غيره فهو مَدُوفٌ ومَدُوفٌ ، وكذلك مِسْكٌ مَدُوفٌ : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية في اللسان « مَدُوفٌ » بالرفع وبغير ال .

٢٨٥ : ٦ - أبو العباس : هو المبرد في ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ - أبو عمرو بن العلاء :

اسمه كنيته ، وقيل اسمه : زبّان بن العلاء بن عمّار التميمي المازني ، كان من أكثر الناس علما بالعربية وغريبها ، وبالقرءات نحوياً لغوياً ثقة مرضيا ، توفي سنة ١٥٤ هـ

٢٨٦ : ١٣ - لم تُوفَّق لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ - في اللسان في مادة ط ي ب - ٢ - ٥٣ - ات ، وطيب

الثوب وطابهُ عن ابن الأعرابي قال :

فكأنها تُفَاحَةٌ مطبوبةٌ

جاءت على الأصل كَمَخِيوطٍ وهذا مُطَرِّدٌ .

٢٨٦ : ١٥ - عَلَقَمَةٌ بنُ عَبْدَةَ : هو عَلَقَمَةُ الفَحْلُ من تميم ،

كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر ، وتحاكما إلى أم جُنْدُب زوجة امرئ القيس ، فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة ، فحكمت لعلمة ، وتوفي سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ - هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا وهو

البيت الحادي والعشرون فيها ، ونصه كله :

حتى تذكّر بِنَيْصَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمٌ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومٌ

وهي ثاني قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسيك ، وهو وغيره من بعض أبيات القصيدة يصف بها ظلما ، وقبلها يصف ناقة .

٢٨٦ : ١٧ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل ذكر في ١٢١ :

١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ -

الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٨ : ١٠ - هو سُليمانُ بنُ السُّلَيْمَةِ السُّعْدِيُّ أحد أغربة العرب وعدائها

الذين لا تلحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس ونجدة ونوادير طريفة .

٢٨٨ : ١١ - الصَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .

واللحم المعرَّض : الذى لم يبالغ فى إنضاجه ، ويروى المُعَرَّضُ بالغين المعجمة ،
واللحم الغريض : الطرى ، ولعلّ هذا من ذلك ، ويروى المعرَّض بالعين والصاد
المهملتين ، أى الملقى فى العرَّضة ليجفّ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت
فى مادة صرب - ٢ - ١١ - ٨ - بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .

٢٨٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر
بيتا ، وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى
فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع
بيروت ولم ينسبها لقائلها .

وروى اللسان البيت الثانى من الشاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور - ٥ -

٢٩٩ - ٦ - ولم ينسبه كذلك - وفى النوادر .

وأما قوله : من العِينِ الحِيرِ ، فإنه جمع عَيْسَاءَ ، وكذلك جمع أَعْيَيْنِ ، والحِيرِ
جمع حَوْرَاءَ ، فكان ينبغى أن يقول : من العِينِ الحُورِ ، ولكنه أتبع الحِيرِ العِينِ ،
وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلط اهـ - والعَيْسَاءُ : الواسعة العين ، والمرأة
الحَوْرَاءُ : البيضاء ، والعَيْنِ الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير
ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ - الراجز : منظور بن مرثدٍ الأسدى الفقعسى يصف رمادا ،

ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ - هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور

بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيديويه والشنتمرى فى ١ - ٣٠٢ - ثلاثه منها

بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادق كفر ٦ - ٤٦٤ - ٢ -

وروح - ٣ - ٢٨٢ - ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مما رواه ابن جنى - يعفيا :
 يطمس آثارها - والمور : ما طيرته الرياح من التراب - والدجن : لباس الغيم
 السماء - والمهمور : المنسكب - ودرس الرسم يدرس : عفا وانمحي - ومكفور :
 سفت عليه الريح التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح - ورماد
 مكتئب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكئيب - وممطور : أصابه المطر .

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ - الخليل ، ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد الأخفش : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ - أبو زيد سعيد في ٦ : ١٢ - ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل

هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ - ورد هذا البيت بنصه هذا في ٤ : ١٣ - من النوادر وبعده :

ويروى الجنودا - والحدود : جمع جدّ وهو الحظّ والسعادة والغنى أو أبو أحد
 الوالدين - يأمرهم بتقوى الله ويحذرهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ - القائل : هو ميردّ أس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب جاهلي .

٢٩٠ : ٩ - هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت

في ص ٥ ، ٦ من النوادر - والقبيلة : اسم فرسه - وتجهنا بفتح الجيم وكسرها :
 واجهنا وانظرها في النوادر .

٢٩٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٣ ، ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ - والخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ .

- ٢٩٥ : ١٣ - مَكْوَرَةٌ ، وَمَزِيدٌ : اسمان .
- ٢٩٦ : ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٢ ، ٦ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٨ ، ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٩ : ٣ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ .
- ٢٩٩ : ٤ ، ١٥ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ١ - الشاعر هو أبو جُنْدُب بن مرّة الهذلي ، وكان بنومرة عشرة منهم جندب ، وكانوا جميعاً شعراء دهاة عدائين لا يدركون ، وكان جندب هذا أشدهم ، وله في السطو والغزو وقائع تدلّ على شجاعته وشدة بأسه ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات في الحرم وهو يعتمر .
- ٣٠١ : ٢ - ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي : المصوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المصوفة ، والمصيفة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغاث جاري من شدة نزلت به أسارع إلى نجاته .
- ٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠١ : ١٤ - الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، كان ديناً ورعاً على تبيه وعُجْبٍ وتعظُّم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

٣٠٣ : ٧ - الراجز : العجاج في ٤١ : ٩ .

٣٠٣ : ٨ - هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه - والتأنس : ضد الوحشة - والنوار : النفور من الريبة - والمعنى : أنهم يؤنسن مع النفور من الريبة .

٣٠٣ : ١٣ - الأعشى : ذكر في ١٣ : ١٥ .

٣٠٣ : ١٤ - هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية - هو الزئبق ، بدل : العنبر ، والزئبق : دهن الياسمين - ويضوع : يتحرك فينتشر - أصورة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة - وعنبر ورد : أحمر يضرب إلى صفرة حسنة - والأردان : جمع رَدَانٍ وهو مقدم كمّ القميص - شَيْلٌ : عام .

والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت .

٣٠٥ : ٥ - الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي الملقب بالصعق أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث في الغزو والسطو تدل على بطولته .

٣٠٥ : ٦ - روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه في مادة

لف - ١١ - ٢٣١ - ٨ ت .

٣٠٦ : ١٧ - الشاعر : هو الأخطل في ٢١ : ٣ .

٣٠٦ : ١٨ - هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا

يمدح بها بشر بن مروان ، وهي في ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .

٣٠٧ : ١٠ - نافع بن أبي نعيم ، هو أبو عبد الرحمن الليثي فهو من موالهم ،

وله عدة كُنى أخرى ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد ، صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دغابة ، أخذ القراءة عرضاً عن سبعين تابعياً ، توفي سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠ هـ وقيلت أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ - خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي ، من القراء ؛ أخذ عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي .

٣٠٨ : ٦ - رؤبة : ذكر في ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ - هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتاً يمدح بها الحارث ، وهي في ٧٧ وما بعدها من ديوانه .

٣٠٨ : ١١ - الخليل في ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ - الشاعر : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو عشق بثينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها رُدَّ عنها ، فكانا يجتمعان سرّاً وهما مراقبان ، ولم يُرميا بريية ، وأوذى من أجلها كثيراً ، شاعر فصيح مقدّم جامع للشعر والرواية ، توفي سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ - ١٥ - هكذا ورد البيت في اللسان في (عون) ١٧ - ١٧٢ - ٧ ت وفيه : لا يأتى في المذكر مفعّل « بضم العين » إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما المعن والمكرم ، والمعن : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » في ردّ الوشاة وإن كثروا .

٣٠٨ : ١٧ - الآخر هو أبو الأخنزر الحماني الراجز ، أحد بني عبد العزى ابن كعب بن سعد ، وعبد العزى هو حمّان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ - هذا عجز بيت له رواه اللسان كله منسوباً إليه في مادة كرم - ١٥ - ٤١٦ - ٩ - ، وفي مادة يوم - ١٦ - ١٣٨ - ٧ ت فانظره فيه في هذين الموضعين .

٣٠٩ : ١٠ - الآخر : هو عدى بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهلي ، كان جده حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، فلما شَبَّ ، تعلم العربية الفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ - البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدى في الجزء الأول من الأغاني وفي ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء ، وفي ص ١٨٤ ج ١ من الخزانة ، وشيء من ذلك في ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزانة - والمألك : الرسالة ، وقد يكون جمع مألكة وهي الرسالة أيضا ، والرسالة هي قوله :

أنه قد طال حبسى وانتظارى

٣١٠ : ٢ - أبو إسحاق الزجاج : ذكر في ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ - حَلَّاتُ السويق : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا

ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء - رثاءه : مدحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ - الرثية : اللبن الحامض يحلب عليه فيخثر ويغلظ .

٣١٠ : ١٨ - أبو عبيدة : ذكر في ٧٥ : ١٨ ، ورؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ - الحسن البصرى : هو يسار مولى أم سلمة ، أحد أئمة الهدى

والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قطري بن الفُجاعة . وصار كاتباً في دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، توفي سنة ١١٠ هـ ، وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ - انظر تفسير الكشاف للزمخشري في تفسير هذه الآية ١٦ من

سورة يونس ١٠ .

٣١١ : ٧ - وانظر تفسير هذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ في الكشاف

أيضا - الشاعر : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجَعَدَةَ لَوْ أَضَاءَ هَمَّا الْوَقُودُ

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتا يمدح بها هشام بن عبد الملك وهي في ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه - واللام في : حَبَّبَ : جواب قسم محذوف ولم يأت بقدم مع أن الفعل ماض مثبت ؛ لإجرائه مُجْرَى فعل المدح كقولك : والله لنعم الرجلُ محمدٌ ، وحَبَّبَ بفتح الحاء وضمها ، أصله : حَبَّبَ كشرَّف ، أى صار محبوبا ، فأدغم ونقل ضمَّ العين إلى الفاء ، وموسى وجعدة : ولداه ، وصفهما بالكرم ، وكنى عنه بإيقاد النار ، يعنى أوقدا نار الضيافة ، فأضاء وجوههما الوقود .

٣١٢ : ٩ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ - روى اللسان هذا البيت في مادة ركل - ١٣ - ٣١٣ - ١٤

وفي مادة مدن - ١٧ - ٢٨٩ - ١٢ - منسوبا للأخطل في الموضعين ، وروايته كرواية ابن جنى ، غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » ، وقال البيت في وصف الخمر - وهو أوَّل بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت في ص ٥ وما بعدها من ديوانه - ابن مَدِينَةَ : يقال للرجل العالم بالأمر الفطين : هو ابن بجدتها وابن مَدِينَتِهَا وابن بَلَدَتِهَا - المِسْحَاة : المِجْرَفَةُ من حديد يجرف بها الطين - ويتركَّل : يضر بها برجله لتدخل في الأرض .

٣١٤ : ٩ - المِشْوَار : المكان الذى تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه ،

وله معانٍ أخرى .

٣١٤ : ١٦ - الهَيَامُ بِالْفَتْحِ : تُرَابٌ يَخَالِطُهُ رَمْلٌ يَنْشَفُ الْمَاءَ نَشْفًا .

٣١٥ : ٢ - الهَيَامُ بِالضَّمِّ : أَشَدُّ الْعَطَشِ مَصْدَرٌ ، وَقِيلَ اسْمٌ مِنْهُ .

- ٣١٥ : ٤ - سايور : فاعول من سِرت .
- ٣١٥ : ٥ - أهوناء : جمع هَيْن ، والهَيْن : السهل - أعْيلاء : جمع عَيْل : يقال : عنده كذا وكذا عَيْلًا - أبناء جمع بَيْن ، والبين : الواضح .
- ٣١٨ : ٦ - هو المبرد : ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٣١٨ : ١٢ - النَّحاز : داء يأخذ الدوابَّ والإبل في رثاتها فتسعل سعالًا شديدًا ، وقد نَحَزُ البعير ونَحَزَ نَحْزًا صار به نَحَازٌ .
- ٣١٨ : ١٣ - الشَّخ : ذكر في ١٠٩ : ١٣ .
- ٣١٨ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتًا ، والشاهد هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات - والوسمى : المطر الذى يسم الأرض بالنبات - السَّنى : شوك البُهْمى ، وهو نبت معروف من أحرار البقول ، والأخلة جمع خلال ، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمُشْهَج : الذى لهجت فصاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى : أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجف فصار يتأذى بسَمَى البُهْمى .
- ٣٢١ : ١٦ - التَّحْلِيءُ : شعر وجه الأديم ووسخه وسواده .
- ٣٢٢ : ٩ - أبو ذؤيب : ذكر في ٢٦٢ - ١٦ .
- ٣٢٢ : ١٠ - هذا البيت من قصيدته المشهورة التى رثى بها خمسة بنين له ماتوا بالطاعون في عام واحد ، وفي رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا في يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتًا ، وردت في القسم الأول من ديوان الهذليين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة في إخال - وغبرت : بقيت - وناصب : أى ذى نصَبٍ بالتحريك ، وهو الجهد والتعب - ومستتبع : مستلحق من استتبع فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا مذهب بنى ، وصائر إلى ما صاروا إليه .

٣٢٢ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلِي .

٣٢٢ : ١٢ - لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا - المرء : الممارسة والجدل - وجوثة : قبيلة إليها نسبت تميم - وكأثره الماء إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرّب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومي تميم جوثة ذات الكثرة والعزة .

٣٢٢ : ١٥ - اليسروع والأسروع : اللودة الحمراء تكون في البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ - الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر في ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ - هذا البيت من شواهد سيويه ، وهو في ٢ - ٣٦٥ -

٤ - ت منه ، ورواه صاحب اللسان في مادة دور . ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية ابن جنى وسيويه وهما بنص واحد ، ولم ينسبه سيويه لأحد . وقال الشنمري في هذا البيت : استشهد به لصحة الواو في تَدْوِرَة حيث كانت اسما ، ليفرق بين تفعل إذا كان اسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب . والتدويرة : مكان مستدير تحيط به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال - والسليط : الزيت ، ويقال : دهن السمسم وانظر الشنمري في هامش ٢ - ٣٦٥ من سيويه .

٣٢٦ : ٣ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ - الطَوْرُك : جبل طويل تشدّ به الدابة - السَّمَل : وهو نخلق

من الثياب - السَّمَلُ : الشمال : وهي ريح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ - المراد بقوله : فجعلوا الهمزة بعد الواو والياء بين بين : أن

ينطق بالهمزة نطقا بينها وبين الياء في خطيئة ، وبينها وبين الواو في مقروءه ؛ ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروءة هكذا مقرووءة/ة فزدنا واواً قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو - وكذلك فعلنا بهاء/ة والألاءة . فزدنا ألفاً في كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ - رجل "مال" : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ - يوم راح : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ - الحُرْزُ : ولد الأرنب - والبِرْزُ جمع بِرْة : وهي الإشارة أو

السلاح .

٣٣٥ : ١٠ - رجل نُومٌ : في القاموس : النوم : النعاس أو الرقاد -

وهو نائم ونؤوم ونؤومة كههمزة وضرد - ورجل سُؤلةٌ مِن سِلت تسال

الآتي في ٣٣٦ : ١ - لغة أخرى واوية في سأل . - ولؤومة من لام ، وعُيبَة

من عاب كلها للمبالغة في الفاعل .

٣٣٥ : ١١ - صِيرٌ جمع صيرة : وهي حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ - الحُضْضُ والحُضْضُ : دواء يتخذ من أبوال الإبل ، وفيه

لغات أخخر - الميررُ جمع ميرة : وهي القوة ، ولها معانٍ أخرى .

٣٣٦ : ١ - سال يسال كخاف يخاف سُوالا بالضم والكسر : لغة أخرى

واوية في سأل .

٣٣٧ : ١٢ - قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلص من

الاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

٣٣٨ : ١٢ - الشاعر : هو عدى بن زيد بن حمّاد ذكر في ٣٠٩ : ١ .

٣٣٨ : ١٣ - هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أورده في

٢ - ٣٦٩ - ١ - من كتابه منسوباً إلى عدى المذكور ، وقال فيه الأعمى الشنمري في ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً - والبيت كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو في ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية للبغدادى فانظره في الموضوعين . وفي ٢ - ١٢٧ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية .

٣٣٨ : ١٤ - أبو زيد : هو سعيد : ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ - الشاعر في اللسان مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وهو في ٧٦ : ١٠ .

٣٣٨ : ١٥ - البيت من شواهد شروح الألفية ، أورده العيني في ٣٧٨ :

٧ من كتابه فرائد القلائد ، وفي ٢ - ٥٣٠ - ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية من هامش الخزانة بخلاف هين .

وقال في المقاصد : لم أقف على اسم قائله ، وهو من المتقارب - وأغرّ : أبيض

والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات - وأحم ، الحمة : لون

بين الدهمة والكمّة . والثلاث جمع لثة - والسوك جمع سواك - والإسحل : شجر

تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان في مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ - ونسبه

إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .

٣٣٨ : ١٧ - قعنب الغطفانيّ : هو قعنب بن ضمّرة بن أم صاحب من

شعراء الدولة الأموية ، وكان في أيام الوليد .

٣٣٩ : ١ - هذا البيت له ، وهو في ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفي ١٧ -

١٣٠ - ٦ ت من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره في ١ - ١١ - ١

من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضننوا فبناه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ، وإن كان الذى يوجد عليه مانعا له بخيلا عليه بماله ، وإنما يريد أن جوده سخية ، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه ، وانظر قول الشنتمرى فى ذيل ١ : ١١ من كتاب سيوبه .

٣٣٩ : ٣ - الآخر : هو أبو النجم العجلى : ذكر فى ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ - هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سماها رؤبة أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى ، وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل - ١٣ - ١٢٣ - ٦ من اللسان ، وفى ١ - ٤٠١ - ١٣ من الخزانة ، وفى ١ - ١٩ - ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ - ٣٠٢ - ٧ رواية كرواية الطرائف ، فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ - الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحقا بدل الوجى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه .
والوجى : الحقا ، وهو رقة القدم والحف والحافر . والحفا أيضا : المشى بغير خف ولا نعل - والأظلل هو الأظل ، والأظل من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خف البعير - يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفيته .

والبيت من شواهد سيوبه ٢ - ١٦١ - ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظلل ضرورة ، أراد الأظل : وهو باطن خف البعير .

٣٣٩ : ٨ - أبو يزيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر في ٢٨ : ٢ -
هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر في ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ - أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه - ٢ - ٤٤٤ - ٨ بهذه
الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق - ١٢ - ٢٥٥ - ٣ ت -
ونسبه في روايته إلى ثعلب ، وخالفه في شرح « غير مورقة » إذ قال ثعلب : « غير
مورقة » يعني غير مصيبة ، وقال اللسان : يعني غير خائبة - وأورق الغازي :
أخفق وغم ، وهو من الأضداد - والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع ما هن من التأثير والإصابة
قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ - « بَيْضٌ » الذي جرى مجرى جمع « أبيض » إنما هو جمع
بَيَّوْض السابق ذكره في آخر قول أبي عثمان ٣٣٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج
بَيْضٌ » جمع « بَيَّوْضٍ » ، وفي أول هذا القول لأبي عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ
يقول : « ومن قال « رسلٌ » فأسكن قال « بيض » أي في بَيْض جمع دجاجة
« بَيَّوْضٍ » لا جمع « أبيض » وإنما هو مشبه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ - روى البيت في المقاصد النحوية في « ٥٨٨ ٤ » ٣ - من
هامش الخزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه طواها ، قال العيني : وقد
رواه القالي طواها على القياس . ورواه المبرد في الكامل ص ٥١٢ س ١٣ على القياس
أيضا ولفظ أشداء ، بدل : أعزّاء .

٣٤٣ : ٤ - القارة : الصخرة السوداء ، وقيل الصخرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر - وقال البغدادي في - ٣ -

٤٢٩ - ٢ - والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

٣٤٣ : ٦ - هذا البيت ذكر في ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية
 للبغدادي ، وفي ٣ - ٤٢٩ - ٦ - من الخزانة ، وهي في شرح شواهد الكافية
 للبغدادي أيضا ، وفي ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعيني ، وفي ٤ - ٥١٧ - ١٧ -
 من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد التحوية للعيني ، وكل هذه الروايات فيها :
 « أخو بَيْضَات » بدل « أبو بَيْضَات » - والرائح : السائر ليلا - والمتأوب :
 السائر نهارا - ورفيق بمسح المنكبين : علم بتحريكهما في السَّير - والسبوح :
 الحسن الجترى أو اللين اليدين في الجترى . يصف ظليما (ذكر النعام) شبه به
 ناقته فيقول : ناقي في سرعة سيرها ظليم له بَيْضَات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى
 بيضاته .

٣٤٥ : ١١ - العَوْدُ : الجمل المسنّ وفيه بقيّة ، والجمع عِيَادَةٌ .

٣٤٦ : ١٤ - أبو العَبَّاس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ - ابن مقسم : ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ - أبو بكر : في الموضوعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر في ٨٢ :

٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته في ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ - أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ - ذِكْرَةٌ : من جموع الذكّر ، وهو خلاف الأنثى .

٣٤٨ : ١٣ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أميّة

وعدها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهي في ص ١٨٢ وما

بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ ينعين بدل يندبن ؛ واللفظان بمعنى واحد : هو

البكاء على الميت ، وعدّ حسناته - والبيت في مادة نجم - ١٦ - ٤٦ - ٨ - من

اللسان - واللمع هنا الإشارة - والمثاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن -

ومُسَلَّبَةٌ : وصف من سلَّبت المرأة : إذا مات ولدُها - وفَتِيانٌ ضَمَّرَسُ الدهرُ
والخُطْبُ : من عَضَّتْهم الحرب وأحداث الزمان وما سِوَاهَا فصاروا خبِيرين علماء
بها - والخُطْبُ : الخطوبُ بِحذف الواو . شَبَّهَ أيدي الإبل إذا رفَعَتْها بإشارة نائِحة
تَشِيرُ بِخَرْقَةٍ - وانظر شرحه في الموضوعين .

٣٤٨ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في مادة حلق - ١١ -
٣٤٣ - ١٣ من اللسان بلفظ « ابتَلَّت » بدل « بُلَّت » - والحلاقيم جمع حُلُقُوم ،
والحُلُقُوم : طرف الحلق ، والحَلَّتْ : مخرج النفس ، أو هو مساغ الطعام والشراب
إلى المرء ، والجمع حُلُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

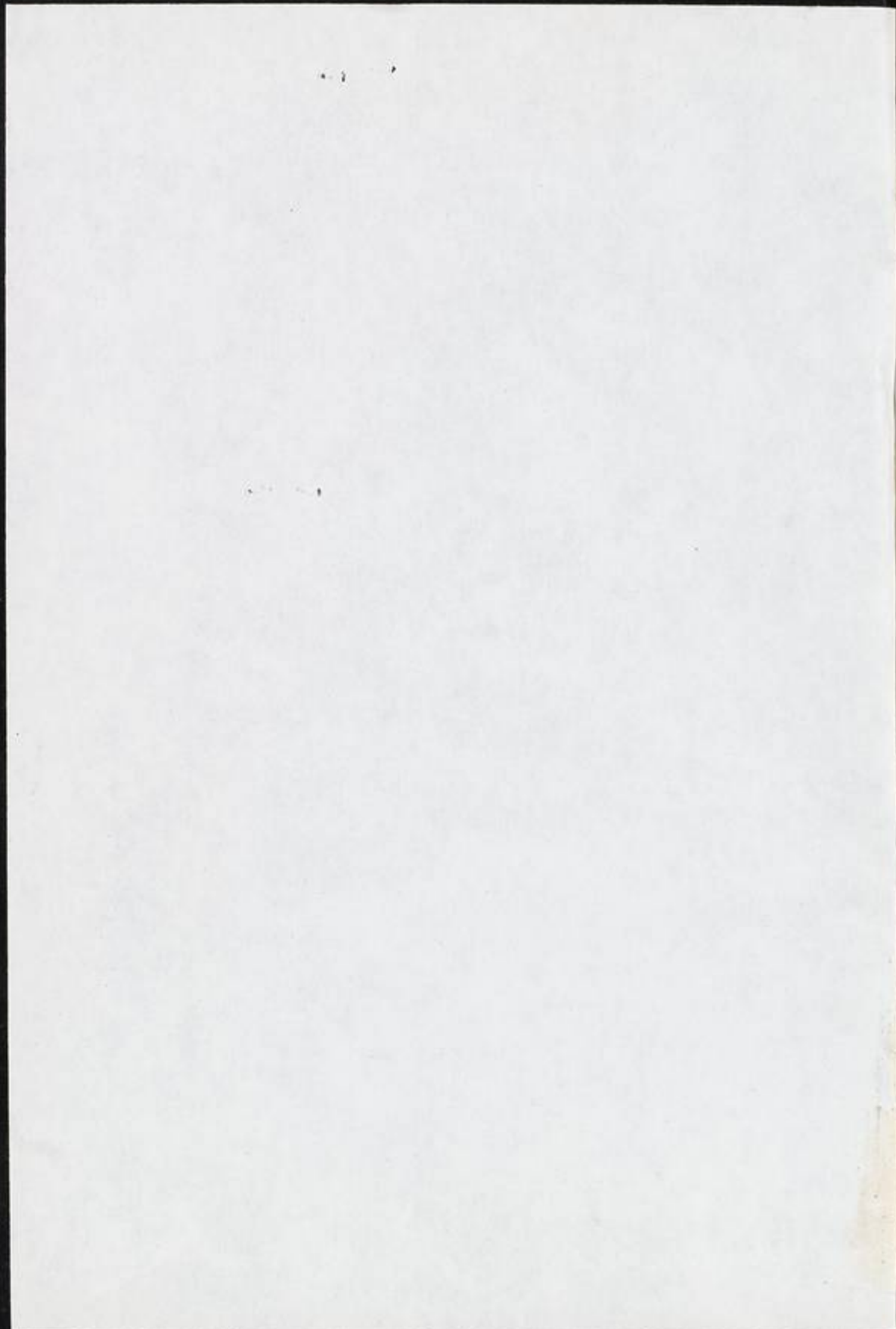
٣٤٩ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة نجم
- ١٦ - ٤٦ - ١٦ - بهذا النصّ شاهدا على أن نُجْمًا بضمّتين جمع نَجْمٌ .

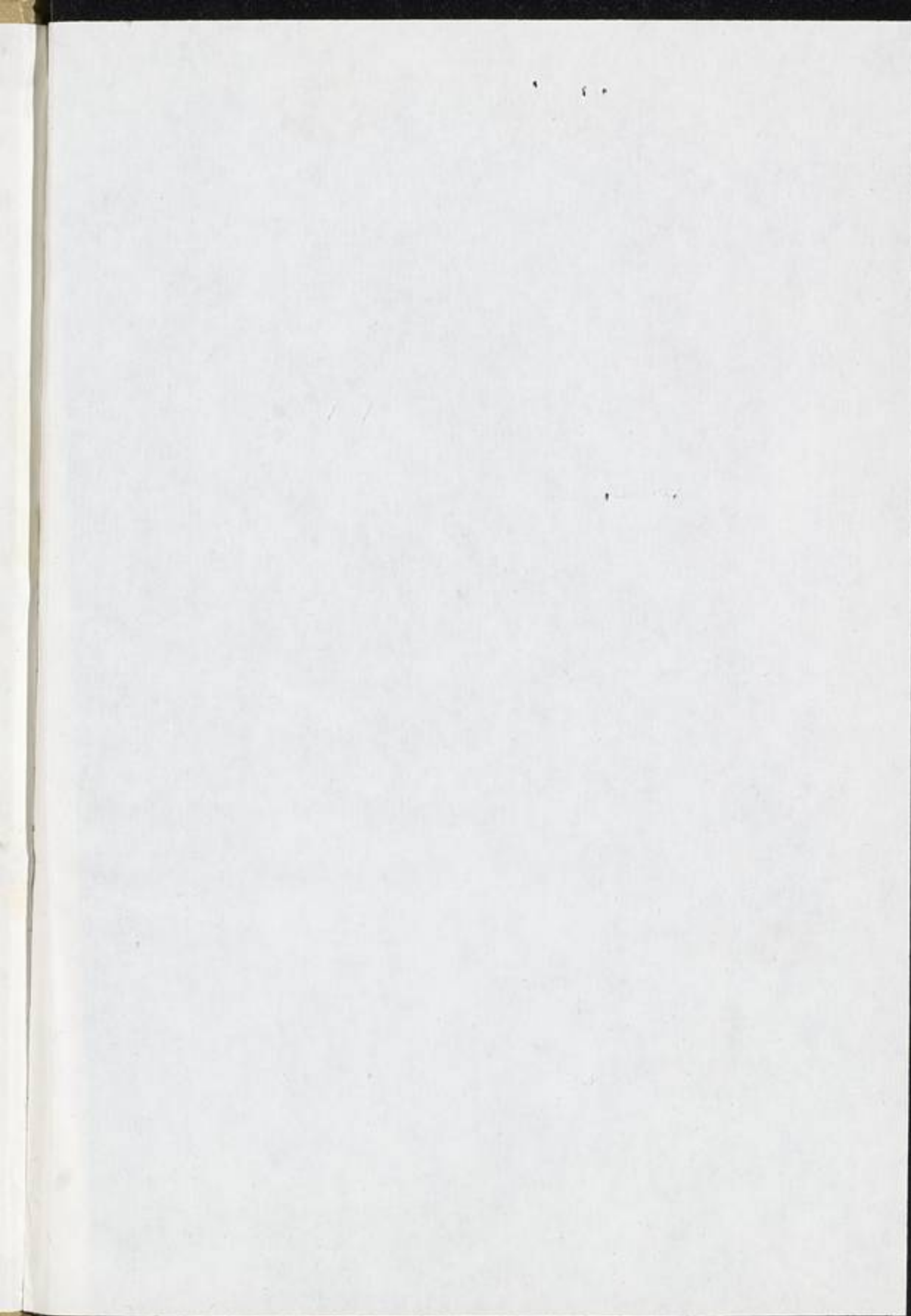
٣٤٩ : ٥ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز - مُصَمِّمَاتِ الأمور :
الأحداث الشديدة - يريد بالأمر : الأمور ، وفي اللسان في مادة أمر - ٥ - ٨٦ -
٥ ت - والأمر : الحادثة ، والجمع أمُورٌ ، لا يكسّر على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ - ثَيِّبَةٌ من جموع ثَوْرٍ - والرثع من جموع راتع ، والراتع :
الذي يأكل ويشرب رَغَدًا في الريف .





COLUMBIA UNIVERSITY



0027519848

C. 1

V. 1

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU01092243